



جامعة حائل

المؤتمر العلمي الدولي الثالث عشر

لكلية الخدمة الاجتماعية

الخدمة الاجتماعية

في

مواجهة المشكلات والظواهر الاجتماعية

تحت رعاية

الأستاذ الدكتور / مغير شهاب

وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي

الأستاذ الدكتور / حسن حسني

رئيس جامعة حائل

الأستاذ الدكتور / رشاد أحمد عبد اللطيف

عميد الكلية ورئيس المؤتمر

الأستاذ الدكتور / محمد رفعت قاسم

وكيل الكلية للدراسات العليا وأمين عام المؤتمر

في الفترة من ٢٠٠٠/٤/٣:٢



جامعة حماة

المؤتمر العلمي الدولي الثالث عشر

لكلية الخدمة الاجتماعية

الخدمة الاجتماعية

في

مواجهة المشكلات والظواهر الاجتماعية

تحت رعاية

الأستاذ الدكتور / مغير شهاب

وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي

الأستاذ الدكتور / حسن حسني

رئيس جامعة حماة

الأستاذ الدكتور / رشاو أحمد عبد اللطيف

عميد الكلية ورئيس المؤتمر

الأستاذ الدكتور / محمد رفعت قاسم

وكيل الكلية للدراسات العليا وأمين عام المؤتمر

في الفترة من ٢٠٠٠/٤/٣:٢



أهداف ومحاور المؤتمر

أولاً: أهداف المؤتمر

- (١) التعرف على أحدث الأساليب المهنية فى مواجهة المشكلات الاجتماعية.
- (٢) توضيح دور مؤسسات العمل الاجتماعى فى المجالات المهنية المختلفة.
- (٣) تشجيع الباحثين على الاستمرار فى تنمية البحوث المهنية بصورة مقننة.
- (٤) تبادل الخبرات فى مهنة الخدمة الاجتماعية بين الأكاديميين والممارسين فى مصر والوطن العربى فى إطار الجهود المبذولة لمواجهة الظواهر والمشكلات الاجتماعية.

ثانياً: محاور المؤتمر

- (١) الاحتياجات القومية وتصميم البرامج الخاصة بها.
- (٢) الظواهر الاجتماعية المصاحبة للتغير.
- (٣) أساليب الممارسة المهنية لمواجهة المشكلات.

تنظيم المؤتمر

رعاية المؤتمر

الأستاذ الدكتور مغير شهاب

وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي

الأستاذ الدكتور حسن حسني

رئيس جامعة حلوان

رئيس المؤتمر

الأستاذ الدكتور رشاد أحمد عبد اللطيف

عميد الكلية

أمين عام المؤتمر

الأستاذ الدكتور محمد رفعت قاسم

وكيل الكلية لشئون الدراسات العليا والبحوث

اللجنة العلمية للمؤتمر

أ.د. رشاد أحمد عبد اللطيف

أ.د. محمد رفعت قاسم

أ.د. عبد الحليم رضا عبد العال

عميد الكلية ورئيس المؤتمر

وكيل الكلية وأمين المؤتمر

أستاذ بقسم تنظيم المجتمع

أستاذ بقسم خدمة الجماعة	أ.د. إبراهيم بيومى مرعى
رئيس قسم تنظيم المجتمع	أ.د. نبيل محمد صادق
أستاذ بقسم تنظيم المجتمع	أ.د. ملاك أحمد الرشيدى
رئيس قسم مجالات الخدمة الاجتماعية	أ.د. أحمد محمد السنهورى
أستاذ بقسم خدمة الجماعة	أ.د. نصيف فهمى منقريوس
أستاذ بقسم تنظيم المجتمع	أ.د. محمد عبدالحى نوح
أستاذ بقسم خدمة الجماعة	أ.د. كرم محمد الجندى
أستاذ بقسم خدمة الفرد	أ.د. عبدالعزیز فهمى النوحى
أستاذ بقسم تنظيم المجتمع	أ.د. وفاء هانم الصادى
وكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب	أ.د. ماهر أبوالمعاطى على
رئيس قسم خدمة الجماعة	أ.د. نبيل إبراهيم أحمد
وكيل الكلية لشئون البيئة	أ.د. ثريا عبدالرؤوف جبريل
أستاذ بقسم مجالات الخدمة الاجتماعية	أ.د. نظيمه أحمد سرحان

الأمانة الفنية للمؤتمر

أ.م.د. عبدالرحمن صوفى عثمان
أ.م.د. نصر خليل عمران
أ.م.د. جمال شحاته حبيب
أ.م.د. أحمد يوسف بشير
أ.م.د. مصطفى عبدالعظيم فرماوى
د. محمد بهاءالدين بدر الدين

- د. أحمد محمد يوسف عليق
 د. عاطف مصطفى مكاوى
 د. عصام عبدالرازق فتح الباب
 د. إبراهيم عبدالمجيد أحمد
 د. زغلول عباس حسنين

لجنة الصياغة والتوصيات

- أ.د. محمد رفعت قاسم
 أ.د. كمال أغا
 أ.م.د. جمال شحاته حبيب

المحتويات

م	الموضوع	الدكتور	صفحة
١	كلمة السيد الأستاذ رئيس المؤتمر	أ.د. رشاد أحمد عبداللطيف	
٢	كلمة السيد الأستاذ أمين عام المؤتمر ...	أ.د. محمد رفعت قاسم	
٣	المحور الأول: المشكلات الاجتماعية <ul style="list-style-type: none"> • مداخل الممارسة العامة للتعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية • الخدمة الاجتماعية وحماية البيئة ... • الأسرة والتوافق النفسى للمسنين • جرائم الاغتصاب 	أ.د. ماهر أبوالمعاطي على أ.د. محمد نجيب توفيق أ.د. ثناء الضبيح أ. خالد محمد القاضي	١٣ ١٥ ٤٩ ٧١ ١٠٥
٤	المحور الثانى: التنمية الثقافية <ul style="list-style-type: none"> • مداخل العمل الحديثة للخدمة الاجتماعية مع المجتمعات المحلية. • الإغراق الثقافى ومسئولية مهنة الخدمة الاجتماعية • استثمار الموارد البشرية لمواجهة بعض مشكلات التعليم 	أ.د. رشاد أحمد عبداللطيف أ.د. محمد عبدالحى نوح أ.د. فهمى محمد إبراهيم	١٥٣ ١٥٥ ٢٠٥ ٢١٧
٥	المحور الثالث: التنمية الاجتماعية <ul style="list-style-type: none"> • العقد الاجتماعى والتنمية الشاملة .. • تنمية المجتمع المحلى • قضية البطالة والتنمية الاجتماعية ... 	أ.د. نبيل السمالوطى أ.د. أحمد خاطر أ. مصطفى محمد جابر	٢٣١ ٢٣٣ ٢٨٥ ٣١٥

كلمة الأستاذ الدكتور/ رشاد أحمد عبد اللطيف

عميد الكلية ورئيس المؤتمر

الأستاذ الدكتور/ مفيد شهاب وزير التعليم والدولة للبحث العلمى وراعى
المؤتمر

والذى نقّدت به جميعاً فى مهنة الخدمة الاجتماعية سواء على مستوى الكليات أو المعاهد العليا للخدمة الاجتماعية ... لما له من مواقف جريئة وعظيمة على المستوى المحلى والدولى ... فعلى المستوى المحلى ومنذ فترة وجيزة كانت له خطواته الواسعة نحو تطوير التعليم الجامعى والاهتمام بأداء عضوية هيئة التدريس ووضع آليات تدفع الجامعات إلى اللحاق بمعدلات التنمية المتسارعة على مستوى العالم ... وكان له الفضل فى أن يكون لمهنة الخدمة الاجتماعية كيان مستقل تسعى من خلاله إلى تطور معارفها وخدمة قضية التنمية فى مصرنا الحبية. وعلى المستوى الدولى يشعر الإنسان بالفخر لأنك بطل طابا وما ذكر اسمك فى أى محفل دوى إلا وكنت أنا وزملائى نشعر بالفخر لأنك رمز للإنسان المصرى الأصيل الذى يعتز بمصريته ويسعى إلى نموه وتقدمه.

الأستاذة الدكتورة/ أمينة الجندى وزيرة الشئون والتأمينات الاجتماعية

لقد أسعدنا حضورك ... لأنك ابنة هذه الكلية ... وجميع زملائك يحيطونك بالاعزاز والتقدير ... كان لقصة كفاحك الطويلة والمشرفة ما يسعد كل شاب فى هذا المؤتمر أن تتوج وزارة الشئون الاجتماعية بك وتشرف بأنك وزيرة لها وتدعوك بمزيد من الاسهام فى خدمة قضايا المجتمع المصرى ومواجهة مشكلاته وتؤكد لسيادتكم بأن كلية الخدمة الاجتماعية هى "بيت خبرة" لكم تضع كل إمكاناتها وخبراتها تحت تصرفكم وبما يفيد فى تدعيم أواصر الترابط بين الكلية ووزارة الشئون الاجتماعية ... ونشركم لحضورك المؤتمر وتشريف اليوبيل الذهبى للكلية.

الأستاذ الدكتور/ على الدين هلال وزير الشباب ... نشكر لكم حضوركم

المؤتمر وباسم ١٢ ألف شاب هو طلاب الكلية وما يقرب من ٥٠٠ موظف وعضو هيئة تدريس هم شباب العاملين والأساتذة، بالكلية نقول لكم أهلاً وسهلاً بكم ... ونشركم على جهودكم المتواصلة من أجل خدمة شباب مصر ... وكلية

الخدمة الاجتماعية تتعاون معكم فى مجال البحوث وفى مجال التدريب حيث
تجرى حالياً دراسة عن اتجاهات الشباب نحو المتغيرات الاقتصادية فى مصر
ودراسة أخرى عن تقوية رأى الشباب فى مصر. كما شارك العديد من أعضاء
هيئة التدريس فى الدورات التدريبية التى تعدها وزارة الشباب فى مختلف مناطق
مصرنا الحبيبة.

الأستاذ الدكتور/ مصطفى عبدالقادر **وزير الإدارة المحلية**

نعتز بحضورك اليوبيل الذهبى للكلية وتشريفك لمؤتمر الكلية الثالث عشر
... وكم سمعنا عنك وعن جهودك المتواصلة لتحقيق التنمية ... وخلال الفترة
الوجيزة التى توليت فيها الوزارة كانت هناك انطلاقات شملت كافة مناطق مصر
... وكان هناك تطوير لأجهزة ومؤسسات الإدارة المحلية ... وكان لحسن
اختياركم للقيادات بالغ الأثر فى نفوس الجماهير حيث عرفت أنكم تحسنون
الاختيار لما فيه مصلحة مصر بعيداً عن المحسوبيات وأن سياركم الوحيد هو
الشفافية والصدق والإخلاص والنزاهة.

الأستاذ الدكتور/ المحافظ عبدالرحيم شحاته **محافظ القاهرة**

لقد لمسنا سيادتكم الجهد المتواصل والعمل الدؤوب من أجل أن تكون
محافظة القاهرة من أجمل محافظات العالم ... وكان عملكم دائماً يشير إلى هذا
الجهد المتميز ... وباسم أسرة كلية الخدمة الاجتماعية نقدم لك كل الشكر على هذا
العطاء.

سعادة المستشار المحافظ/ محمود أبو الليل **محافظ الجيزة**

نعرفك منذ أن كنت محافظاً لكفر الشيخ ... وكنت مثلاً جيداً للمسئول الذى
يخاف الله فى عمله ويسعى دائماً إلى خدمة المواطنين والارتقاء بمحافظته.

الأستاذ الدكتور/ حسن حسنى **رئيس الجامعة وراعى المؤتمر**

ورئيس هذا السرح العظيم ... جامعة حلوان

وأعرف أنكم لا تحبون الاطراء ولكنها الحقيقة التى يعرفها الجميع ..: انكم
بأخلاقكم العظيم جعلت كل إنسان يشعر أنه فى يد أمينة بعيدة عن البغض
والكراهية ... فكان لأخلاقكم صداة بين جميع الحضور وبين جميع من يتعامل

معكم ... حفظك الله وأكثر من أمثالك وشكرك أما الجميع ليس من باب المجاملة ولكنه حقيقة يجب أن يعرفها الجميع ووصية أوصانا بها رسول الله صلى الله عليه وسلم حينما سأله أحد الصحابة اننى أحب فلان ... فلقال ولما لا تقول له ذلك ...

الأستاذ الدكتور/ عمرو عزت سلامة نائب رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور/ عبدالحى عبيد نائب رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور/ حازم عطيه نائب رئيس الجامعة
السادة رؤساء الوفود العربية من السعودية، الكويت، البحرين، قطر،
الإمارات العربية، الأردن ...

السادة نواب رئيس الجامعة
السيدة/ ثريا لبنه نقيب الاجتماعيين
السادة/ عمداء ووكلاء وأساتذة الكليات
السادة/ رؤساء المصالح الحكومية والأهلية

سلام الله عليكم ورحمة الله وبركاته وأهلاً بكم ومرحباً فى مؤتمركم
الثالث عشر بكلية الخدمة الاجتماعية والذي يدور موضوعه حول "الخدمة
الاجتماعية ومواجهة المشكلات الاجتماعية" وتشمل محاوره:

- (١) الاحتياجات القومية وتصميم البرامج
- (٢) دراسة الظواهر الاجتماعية.
- (٣) استثمار الموارد البشرية
- (٤) استراتيجيات وأساليب الممارسة المهنية

ويتواكب هذا المؤتمر والمحاور التى يتضمنها مع ذكرى عزيزة وهى
اليوبيل الذهبى لكلية الخدمة الاجتماعية وذلك بمرور ٥٠ خمسون عاماً على
تخريج أول دفعة لكليلة الخدمة الاجتماعية عام ١٩٤٩/٥٠ لتكون الألفية الثالثة ذكرى
لليوبيل الذهبى لكلية ... وكان عدد الخريجين فى ذلك الوقت (١٨) برز من
خلالهم معظم رواد العمل الاجتماعى فى مصر وفى العالم العربى وخلال عشر
سنوات زاد هذا العدد إلى (٢١٣) خريج ثم بلغ عام ٦٩ أى بعد عشرون عاماً
(٣٦٧) ووصل عام ٧٩ (٤١٢) وعام ٨٩ (٤٤٣) وفى عام ٢٠٠٠ وصل العدد
إلى (٢٠١٨) طالب وطالبة وكان العدد الإجمالى لطلاب الكلية عام ٤٩ (٤٨)

طالب وطالبة وبعدها إجمالى للكلية حاليا ١٢ ألف طالب.

ولقد شهدت أحداث القرن الماضى انجازات متتالية على المستوى المحلى والدولى فى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كان أبرزها:

أولاً: الخروج من الوادى طيق إلى رحاب مصر كلها ممثلاً ذلك

- مشروع توشكا وإقامة ٤٥٠ ألف فدان زراعية
- مشروع العوينات وإقامة ٦٢٠ ألف على ترعة السلام شرق وغرب قناة السويس
- تنمية الصعيد
- وادى التكنولوجيا

ثانياً: المدن الجديدة فى شمال وجنوب وشرق وغرب مصر لخدمة الشباب ومواجهة مشكلاته سواء ما يتعلق منها بالاسكان، الطرق، البطالة.

ثالثاً: برامج التنمية ومدى مواجعتها لمستلزمات الشباب

رابعاً: هناك مشكلات نتجت من هذا التطور السريع منها:

- المعاش المبكر
- تطوير العمل الاجتماعى

ولقد جاءت ورش العمل والأبحاث المقدمة وحلقات الحوار معبرة عن ذلك ومتواكبة مع مشكلات المجتمع وأهدافه حيث تضع نتائج هذه البحوث أمام أصحاب متخذى القرار واضعين كل الخبرات والجهود أمام قائد مسيرة مصر... سيادة الرئيس المحبوب/ **حسنى مبارك** وأتمنى من الله سبحانه وتعالى أن يحقق هذا المؤتمر أهدافه فى ظل هذه الكوكبة من العلماء والمفكرين. وفى ظل الدعم المتواصل من **أ.د. حسن حسنى** رئيس الجامعة والسادة رجال الأعمال ... وفكر كل من ساهم فى انجاح فاعليات هذا المؤتمر حتى ولو بالدعاء.

جزاكم الله كل خير وبارك الله فيكم ونفع بكم...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

أ.د. رشاد أحمد عبد اللطيف

عميد الكلية ورئيس المؤتمر

كلمة الأستاذ الدكتور/ محمد رفعت قاسم

أمين عام المؤتمر ووكيل الكلية لشئون الدراسات العليا والبحوث

السيدات والسادة أعضاء المؤتمر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

تمر المجتمعات الإنسانية بظروف وأوضاع اقتصادية وسياسية وثقافية سريعة التغير عميقة التأثير كما تواجه هذه المجتمعات نتيجة لهذا التغير السريع ظواهر ومشكلات جديدة ومتعددة في ظل الاتجاه العالمى المتنامى نحو العولمة فإنه يتوقع أن تزداد حدة المشكلات الاجتماعية ومن هنا كانت أهمية تضافر مختلف العلوم والمهن والتخصصات لمواجهة تلك الظواهر وتلك المشكلات ومساعدة الإنسان على التوافق مع متغيرات ومستجدات العصر على الساحة العالمية والمحلية.

ومن هذه المهن والتخصصات مهنة الخدمة الاجتماعية التى تهدف إلى مساعدة الإنسان فى مختلف مستوياته على مواجهة تلك المشكلات بفاعلية أكبر وإعداده للتوافق مع عصر العولمة الذى يعيشه.

لذلك اختار مؤتمرنا هذا العام موضوع الخدمة الاجتماعية ومواجهة الظواهر والمشكلات الاجتماعية لكى يسهم الباحثون والعلماء والممارسون المتخصصون فى الخدمة الاجتماعية وغيرها من التخصصات فى دراسة تلك الظواهر وتلك المشكلات كذلك الموضوعات والقضايا المرتبطة بمحاور المؤتمر والتى تتعلق فى جملتها بدور مهنة الخدمة الاجتماعية فى مواجهة تلك المشكلات.

ويعمل مؤتمرنا هذا العام على استمرار مناقشة البحوث العلمية التى تتعلق بموضوعه كذلك مساهمة التقدم العلمى فى مجالات الخدمة الاجتماعية والوقوف على كل ما هو جديد بهدف النهوض بالمهنة والقائمين عليها وتدعيم التواصل الفكرى والعلمى بين الأكاديميين والممارسين وتبادل الخبرات بين ممارسى الخدمة الاجتماعية فى مصر والدول العربية.

وأرجو أن يحقق هذا المؤتمر بفضل تعاونكم كل ما نصبو إليه من أهداف
لخدمة وطننا العزيز مصر وأمتنا العربية ورفعة مهنتنا الإنسانية.

وفى النهاية أقدم كل الشكر والتقدير لكل من ساهم وعمل على انجاح هذا
المؤتمر.

كما أرحب بكل الحاضرين سواء من جامعة حلوان أو سائر الجامعات
والمعاهد العلمية في مصر ومن الدول العربية الشقيقة كما نرحب بالسادة
القيادات الشعبية والتنفيذية والمياسية وجمهور الحاضرين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ.و. محمد رفعت قاسم
أمين عام المؤتمر وكيل الكلية

المحور الأول

المشكلات الاجتماعية

- (١) مداخل الممارسة العامة للتعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية
أ.د. ماهر أبو المعاطى
- (٢) الخدمة الاجتماعية وحماية البيئة
أ.د. محمد نجيب توفيق
- (٣) الأسرة والتوافق النفسى للمسنين
أ.د. ثناء الضبيع
- (٤) جرائم الاغتصاب
أ. خالد محمد القاضى

جامعة حلوان
كلية الخدمة الاجتماعية
المؤتمر العلمي الثالث عشر
ابريل ٢٠٠٠

ورقة عمل
حول
مداخل الممارسة العامة
للخدمة الاجتماعية للتعامل مع
المشكلات والظواهر الاجتماعية

إعداد

أ.د. ماهر أبوالمعاطي على

وكيل كلية الخدمة الاجتماعية لشئون التعليم والطلاب
جامعة حلوان

شهدت الخدمة الاجتماعية منذ السبعينات من القرن الماضي تطورات رئيسية وتغيرات فى أنماط الممارسة المهنية من حيث أساليبها وطرقها ومعارفها ومهاراتها.

وتعد الممارسة العامة من أحدث الاتجاهات التى يركز فيها الأخصائى الاجتماعى على المشكلات والحاجات الإنسانية من خلال مجموعة منظمة من خطوات التدخل المهني لحل المشكلة بالتركيز على جميع الأنساق سواء كان نسق التعامل فرداً أو أسرة أو جماعة أو مجتمعاً ليمثل اتجاهات تفاعلياً لممارسة الخدمة الاجتماعية يبتعد عن النمط التقليدى لتفضيل المؤسسة الاجتماعية تطبيق طريقة محددة (خدمة فرد، خدمة الجماعة، تنظيم مجتمع) من طرق المهنة.

وتكمن القضية الرئيسية التى تحاول هذه الورقة معالجتها فى:

عدم وجود فهم مشترك بين الأكاديميين والممارسين لماهية الممارسة العامة كاتجاه أو منهج عمل فى مهنة الخدمة الاجتماعية يتضمن عديداً من المداخل للتعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية.

وسيتم مناقشة تلك القضية من خلال عرض النقاط التالية:

أولاً: مفهوم الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية ارتباطاً بمجالات الممارسة المهنية.

ثانياً: مبررات استخدام الممارسة العامة للتعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية.

ثالثاً: أهداف الممارسة العامة فى التعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية.

رابعاً: خطوات التعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية فى إطار الممارسة العامة.

خامساً: نسق التدخل للتعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية فى إطار الممارسة العامة.

سادساً: مداخل الممارسة العامة للتعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية.

سابعاً: نماذج لبعض المشكلات والظواهر الاجتماعية التى يمكن التعامل معها على أساس الممارسة العامة.

وترجع أهمية هذا الموضوع في أنه يحقق لدارسى وممارسى الخدمة الاجتماعية عدة أهداف أهمها:

(١) توفير فهم مشترك بين الأكاديميين والممارسين لماهية الممارسة العامة كأحد الاتجاهات الحديثة لممارسة الخدمة الاجتماعية في مواقف الممارسة المهنية بوجه عام والتعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية بوجه خاص.

(٢) تمكين الممارسين في مجالات الخدمة الاجتماعية من دراسة وتفسير وفهم المواقف العديدة التي يمرون بها أثناء الممارسة المهنية وتحديد العوامل والعناصر والأسباب والمتغيرات التي كانت وراء حدوث تلك المواقف على أساس علمي متفق، عليه وتوجيه برامج التدخل المهني في ضوء ما أسفر عنه تحديد تلك العوامل والمتغيرات المؤثرة في كل موقف على حدة والتوظيف الأمثل للمعطيات النظرية الحديثة التي يتضمنها اتجاه الممارسة العامة لاختيار المدخل العلمي الملائم من ناحية وتكنيكات وأدوار التدخل المهني من ناحية أخرى بما يحقق أفضل النتائج وفقاً لمتطلبات الموقف (١ ص: ١٤٤).

(٣) أن عرض هذا الاتجاه من شأنه أن يثير حواراً علمياً وتنافساً مرغوباً يكون أدعى لإثراء التنظير والممارسة في مجالات الخدمة الاجتماعية باستخدام أحدث اتجاهات الممارسة المهنية.

وفيما يلي عرضاً للنقاط التي سبق تحديدها:

أولاً: مفهوم الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية ارتباطاً بمجالات الممارسة المهنية:

يرجع ظهور مفهوم الممارسة العامة إلى المحاولات الأولى لتطوير مفهوم موحد لممارسة الخدمة الاجتماعية والذي يركز على مفهوم النظرة الشمولية ويشير إلى الكلية وعلى كل الأجزاء التي يتكون منها هذا الكل والعلاقة بين الأجزاء ومدى ترابطها واستقلالها والتي ظهرت في كتابات كل من:

(Jansmust & Kurt Goldstein & Welter Cannon & Claude Bernard & Andras Angyal)

وكما أوضحها (Goldwag) في قوله:

إن النظرة الشمولية تعنى فهم الكائن الحي على أنه وحدة كلية وفهم وحداته المكونة له كأنظمة مترابطة بعضها ببعض الآخر والتي يمكن فهمها عن طريق دراسة هذه الأجزاء لكن دون فقدان الرؤية والنظرة على أنها مترابطة وتشكل كائناً حياً متكاملًا. (٢ ص: ٣).

ثم تبلور هذا الاتجاه بظهور بعض النظريات الحديثة كنظرية الأنساق العامة والأنساق البيئية التي تركز على التوازن بين الفرد والبيئة وما أوضحه (William Gorden) وما لخصه (Hearn) من أن للخدمة الاجتماعية رؤية مزدوجة متلازمة حيث تركز على الفرد ومكانته ونسقه وبيئته، وتعمل الخدمة الاجتماعية عند التقاء النسق الإنساني (الفرد) مع بيئته، وأن الظاهرة التي تحدث عند الالتقاء عبارة عن تفاعل متبادل بين الإنسان والبيئة، وهذا التفاعل يؤدي إلى بذل مجهود يركز على سلوك الأفراد من ناحية وظروف البيئة من ناحية أخرى مما يساهم في إحداث تغيير في مستوى الفرد والبيئة، وأوضح أن أفضل الإجراءات هي التي تعمل على تنمية ورعاية الفرد وفي نفس الوقت تعمل على تحسين الظروف والبيئة المحيطة (٣ ص ص: ٧ - ٩).

وظهرت عدة تعاريف لتبلور مفهوم الممارسة العامة منها:

التعريف الأول:

هي إطار للممارسة يوفر للأخصائي الاجتماعي أساساً نظرياً انتقائياً لإحداث التغيير في كافة مستويات الممارسة من الفرد إلى المجتمع يساهم في تحقيق مسئوليات الممارسة العامة لتوجيه وتنمية التغيير المخطط وحل المشكلة. (٤ ص: ٦)

التعريف الثاني:

هي منظور لطبيعة الممارسة يسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية ويركز فيه الأخصائي الاجتماعي على المشكلات الاجتماعية والحاجات الإنسانية دون تفضيل تنفيذ طريقة معينة للممارسة بل بالتأكيد على ما يجب اتخاذه من إجراءات معينة لتحديد المشكلة واختيار النظريات والطرق الملائمة مستخدماً الأنساق البيئية وعمليات حل المشكلة كأساس لعمله. (٥ ص: ١١٠٢)

التعريف الثالث:

هي نمط من الممارسة يعتمد على أساس عام من المعارف والمهارات التي تنتهجها مهنة الخدمة الاجتماعية في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية من خلال استخدام الأخصائي الاجتماعي أساليب متعددة في تحليل والتعامل مع المشكلات وأساليب حلها بشكل شامل بحيث يكون قادراً على إشباع مدى واسع من احتياجات العملاء وخدمتهم عن طريق التدخل مع أنساق عديدة مخلفة ومتباينة أو التنسيق بين جهود المتخصصين بتسهيل عمليات الاتصال بينهم. (٦ ص ص: ٩١ - ٩٢) ومن خلال عرض التعاريف السابقة يمكن تحديد مفهومنا للممارسة العامة على أنها:

اتجاه الممارسة المهنية الذي يركز فيه الأخصائي الاجتماعي على استخدام الأنساق البيئية والأساليب والطرق الفنية لحل المشكلة - دون تفضيل التركيز على تطبيق طريقة من طرق الخدمة الاجتماعية - لمساعدة المستفيدين من خدمات المؤسسات الاجتماعية في إشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم ووضعا في اعتباره كافة أنساق التعامل (فرد، أسرة، جماعة صغيرة، منظمة، مجتمع) مستنداً على أسس معرفية ومهارية وقيمية تعكس الطبيعة المنفردة لممارسة الخدمة الاجتماعية في تعاملها مع التخصصات الأخرى لتحقيق الأهداف وفقاً لمجال الممارسة.

ومن التعريف السابق يتضح ما يلي:

(١) أن الممارسة العامة تمثل أحد اتجاهات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية الذي ينبثق منه عدة مداخل يتضمن كل منها مجموعة منظمة من خطوات التدخل المهني التي تشمل عدداً من الأساليب الفنية التي تنتمي إلى عديد من

النظريات العلمية حيث يتوقف اختيار الأخصائي لأي من هذه الأساليب على طبيعة الموقف الذي يتعامل معه لتحديد أساليب واستراتيجيات التدخل مع تلك المواقف.

(٢) يمثل اتجاهاً تفاعلياً للممارسة يبتعد عن النمط التقليدي والذي يقسم مهنة الخدمة الاجتماعية إلى طرقها المعروفة (خدمة الفرد، خدمة الجماعة، تنظيم المجتمع، التخطيط، البحث، الإدارة) ودون التركيز على أو تفضيل تطبيق طريقة محددة من تلك الطرق بل يوفر للأخصائي الاجتماعي أساساً نظرياً انتقائياً للممارسة يتوقف على قدرة الأخصائي في التعامل مع مستويات الممارسة (فرد، أسرة، جماعة صغيرة، مجتمع).

(٣) تتمثل المسؤولية الرئيسية للممارس العام في توجيه وتنمية التغيير المخطط أو حل المشكلة لمساعدة المستفيدين من المؤسسات الاجتماعية أياً كانت نوعية تلك المؤسسات أولية أو ثانوية لممارسة الخدمة الاجتماعية لتوفير الخدمات التي يحتاجها عملاء تلك المؤسسات.

(٤) يعتمد الممارس العام في ممارسته لدوره في هذا المجال على أسس معرفية ومهارية وقيمية.

• حيث يرتبط الأساس المعرفي بمفاهيم النظرية العامة للأنساق ونظرية الأنساق البيئية وخاصة فيما يتعلق بتفسير مشكلات العملاء في ضوء العلاقة المتبادلة والتكامل بين الأنساق وبعضها.

• يجب أن تتوفر المهارات اللازمة لممارسة العمل المهني مثل مهارات الاتصال، مهارات تحليل المشكلات، مهارات التعاقد، مهارات التقبيل، مهارات تطبيق أساليب التدخل المهني.. الخ.

• إلى جانب الالتزام بالقيم المهنية للخدمة الاجتماعية التي تؤكد على كرامة نسق التعامل وحقه في تقرير مصيره وغيرها من القيم التي توجه الممارسة المهنية للأخصائي الاجتماعي.

(٥) يمارس الأخصائي الاجتماعي دوره كممارس عام كأحد التخصصات التي تعمل في أي من مجالات الممارسة المهنية كالمجال الطبي، المجال المدرسي،

مجال رعاية الشباب، مجال رعاية المسنين، مجال رعاية الطفولة، مجال رعاية الأحداث، مجال رعاية الأسرة.. الخ. على أساس من العمل الفريقى، الذى يعتمد على اشتراك عدد من المهنيين ذوى التخصصات المختلفة يعمل كل منهم من خلال إطار مرجعى أرسم أفضل الخطط للتعامل مع المستفيدين من خدمات المؤسسات مما يستوجب ضرورة تفهم ديناميات وميكانيزمات العمل الفريقى ويتعاون مع التخصصات الأخرى لتوفير الرعاية المتكاملة لأنساق العملاء التى يتم التعامل معها.

(٦) تسعى الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية إلى مساعدة المؤسسات الاجتماعية على تحقيق أهدافها والمساهمة فى توفير الخدمات للمواطنين ووقايتهم من الوقوع فى المشكلات وتنمية قدراتهم ليتمكنوا من القيام بمسئولياتهم أى تحقيق الأهداف الوقائية والعلاجية والتنمية فى أى مجال من مجالات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية.

ثانياً: مبررات استخدام الممارسة العامة للتعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية

لقد أوضحنا أن الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية عبارة عن إطار للتدخل المهني للأخصائي الاجتماعي يبتعد عن النمط التقليدي لممارسة الخدمة الاجتماعية الذي يعتمد على تطبيق طريقة معينة من طرق المهنة ويوفر للأخصائي الاجتماعي إطاراً نظرياً انتقائياً يتيح له الفرصة لاختيار ما يتناسب من أساليب واستراتيجيات لإحداث التغيير البناء لجميع أنساق التعامل من الفرد إلى المجتمع.

ويركز هذا الاتجاه على ثلاثة عناصر أو محددات رئيسية هي:

- ميادين ومؤسسات الممارسة المهنية.
- المشكلات الاجتماعية لأنساق العملاء في مجال الممارسة.
- فئات السكان المعرضين للخطر ارتباطاً بمجال الممارسة.

ويعتبر اتجاه الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية من أفضل الاتجاهات المعاصرة للتعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية ويرجع ذلك للمبررات التالية:

المبرر الأول:

نظراً لأن المشكلات الاجتماعية تتطلب بالضرورة ممارس له اتجاهات واسعة مع مفهوم متعدد الجوانب والمهارات بحيث يكون قادراً على التعامل مع أي عدد من الأنساق فإن الممارسة العامة تعتبر من أفضل الاتجاهات للتعامل معها نظراً لأنها تقدم منظوراً بواسطة يرى الأخصائي الاجتماعي موقف الممارسة بوجه عام ويستخدم نظرية النسق في التركيز على التفاعل بين الأنساق أي تفاعل الشخص مع البيئة ويوفر له معرفة واسعة وأساس مهاري متنوع بحيث يصبح الممارس قادراً على اختيار الأسلوب الملائم لخدمة المستفيدين. (٧ ص ص: ٢٢ - ٢٣)

المبرر الثاني:

أنه مع تعدد حاجات ومشكلات الإنسان وتداخلها فإن التعامل مع تلك المشكلات يستدعي تخير العديد من مداخل ونماذج المساعدة المؤثرة والملائمة

للموقف حيث لا يوجد مدخل واحد للمساعدة يستطيع مواجهة المشكلات بفعالية ومن هنا تظهر أهمية واتجاه الممارسة العامة لأنه ييسر إمكانية التعامل مع المشاكل كوحدة مهما تعددت أسبابها حيث يؤكد على التعامل مع كافة الأنساق من الفرد إلى المجتمع، هذا بالإضافة إلى أنه يزودنا بأساس نظري يسمح باستخدام النظريات وخطوات التدخل المهني من خلال تحديد النسق الأولي الذي يعمل معه الأخصائي الاجتماعي أي النسق المناسب الذي يبدأ معه والأنساق الأخرى للتعامل لمواجهة المشكلة. (٨ ص: ٦٥)

المبرر الثالث:

أن الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية اتجه يركز على استخدام حل المشكلة ويمكن استخدامه مع كافة الأنساق الإشكالية المختلفة لتحديد مصادر تلك المشكلات وأسبابها بغرض التغيير في تلك الأنساق ومساعدتها على استخدام الموارد والمصادر المتاحة لمواجهة المشكلة، كما أن التعامل مع المشكلات الاجتماعية يعتبر من أهداف ممارسة الخدمة الاجتماعية حيث تستهدف الممارسة المباشرة وغير المباشرة للمهنة تحقيق التوافق بين الأفراد والأسر والجماعات مع بيئاتهم الاجتماعية من أجل إحداث التغيير الذي يساعد على حل المشكلات وتطوير الإمكانيات وربط الأفراد بالأنظمة التي توفر لهم الخدمات والفرص وتعزيز عملية تأثير وتفاعل الأفراد مع تلك النظم. (٩ ص: ٧٤)

المبرر الرابع:

أن مشكلات الناس في الأداء الاجتماعي لها جذورها وحلولها في كل المستويات في المجتمع في آن واحد لذا فإن التدخلات المهنية للخدمة الاجتماعية يجب أن تعكس أيضا تلك النظرة الكلية بشكل مستمر ومنظم كما أن منطقة تقدير حجم المشكلة سوف تملأ على الممارس العام منطقة العمل بالإضافة إلى أن توجه السعي لحل المشكلة يوجه الممارس العام لكل طرق الخدمة الاجتماعية بشكل متكامل لتخطيط وتنفيذ التدخل المهني خاصة وأن تقدير حجم المشكلة في الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية يتكون من صياغة ذات أساس عريض يتجاوز مجال طريقة بمفردها. (١٠ ص: ٢٧٠)

أن الممارسة العامة تبني على نموذج تضامني يركز على التبادلية مع نسق العمل وفريق العمل والمهنيين الآخرين كما أنه يؤكد على جوانب القوة في نسق العمل وأساليب ذلك النسق في العمل من خلال عملية حل المشكلة مع التأكيد على قيمة أنساق العملاء وكرامتهم وقدراتهم لحل مشكلاتهم مع جعل نسق العمل يعتمد على نفسه ولا يركز على العمل معه لفترة طويلة ويتضامن مع الممارس العام في حل مشكلاته بل إنه يؤكد على ربط الكل (نسق العمل، نسق محدث التغيير، نسق الهدف ونسق العمل أو الفعل) في العمل معاً لحل المشكلة. (١١ ص ص ٢٦٧ - ٢٦٨)

ثالثاً: أهداف الممارسة العامة للتعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية

يمكن تفسير حدوث المشكلات والظواهر الاجتماعية فى ضوء اتجاه الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية فيما حدده كل من بينكس وميناهاى (Pincus and Minahan) من أسباب لحدوث تلك المشكلات.

ويمكن تحديد تلك العوامل فيما يلى:

- قد لا توجد بعض الأنساق فى حياة الأفراد أو لا توجد بها الموارد الكافية لمقابلة حاجاتهم مما يسبب لهم مشكلات ناتجة عن عدم إشباع احتياجاتهم.
- قد لا يوجد لدى بعض الناس معرفة كافية بوجود الأنساق التى يمكنهم الاستفادة منها.

• من المحتمل صراع بين الأنساق الاجتماعية مما يحول دون إشباع الاحتياجات ويساهم فى وجود المشكلات.

• قد تساهم بعض الأنساق فى وجود مشكلات للمستفيدين من خدماتها. (١٢ ص: ١٣٧)

ولمواجهة أسباب حدوث المشكلات الاجتماعية فى ضوء اتجاه الممارسة العامة يمكن القول بأن الخدمة الاجتماعية تسعى إلى تحقيق أهدافها من خلال مساعدة الأنساق التى تعمل على مواجهة مشكلات حياتهم عن طريق تحسين التبادل بين الأفراد وبيئاتهم وتسهيل المزاوجة بينهما بطريقة أفضل وإحداث التلاؤم الجيد بين الحاجات الإنسانية وموارد البيئة. (١٣ ص: ٦٣)

ومن أهم أهداف الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية فى هذا المجال ما يلى: (١٤ ص: ١٦). (١٥ ص ص: ١٠٤ - ١١٤)

الهدف الأول:

مساعدة الناس لزيادة كفاءتهم وقدرتهم على حل المشاكل أو التكيف معها من خلال مساعدتهم على اختيار أفضل بدائل لمواجهة تلك المشكلات وزيادة وعيهم وإدراكهم لنقاط القوة لديهم وتعليمهم استراتيجيات ومهارات حل المشكلات.

الهدف الثانى:

مساعدة الناس فى الحصول على الموارد المتاحة وتوجيههم إلى الاستفادة من المؤسسات التى تقدم الخدمات التى يحتاجون إليها، إلى جانب مساعدتهم فى التغلب على المخاوف وسوء الفهم بشأن مراكز تلك الموارد ومصادرهما.

الهدف الثالث:

زيادة استفادة الناس من المؤسسات وزيادة تجاوب تلك المؤسسات معهم من خلال فحص السياسات والإجراءات الخاصة بالمؤسسات لتحديد ما إذا كانت تلك الخدمات يتم تقديمها بطرق ترفع كرامة أنساق التعامل ومدى ملائمة إجراءات ومواعيد تقديم وتوفير الخدمات لهم إلى جانب التعرف على السلوكيات غير المرغوبة من جانب أعضاء الجهاز الإدارى بالمؤسسات والتى قد تعوق استفادة الأنساق من الموارد المتاحة والتصرف بشأنها.

الهدف الرابع:

تسهيل التفاعلات بين الأنساق المختلفة فى البيئة الاجتماعية من خلال زيادة الاتصال بين الأفراد وتنسيق الجهود ومساعدة الجماعات على تقديم أقصى دعم لأعضائها وتسهيل العمل الجماعى بين أعضاء النظم المختلفة فى المجتمع.

الهدف الخامس:

التأثير فى التفاعلات بين المؤسسات المجتمعية من خلال القيام بأنشطة تنسيقية ووسيطية لحل الصراعات بين المؤسسات وتسهيل الوعى المتبادل بالتغييرات السياسية والإجراءات التى تؤثر على العلاقات المستمرة بين المؤسسات.

الهدف السادس:

التأثير على السياسات الاجتماعية حيث أن من أهداف الممارسة العامة النهوض بالسياسات والتشريعات التى ترفع من مستوى البيئة الاجتماعية والمساهمة فى حل مشاكل الأفراد والأسر والجماعات والمجتمعات بل السعى إلى معرفة واكتشاف الأسباب المجتمعية لتلك المشاكل وتدعيم الجهود التى تحسن من البيئة ارتباطاً بالأهداف الوقائية على أساس أن الوقاية من المشكلات تجنب عدم

ظهورها أو تأخر من تفاقمها بعد ظهور أعراضها الأولى أو أنها الإجراءات التي
يتخذها الممارسون والمهنيون الآخرون لتقليل أو القضاء على الظروف الاجتماعية
والسيكولوجية أو الظروف الأخرى المسببة لحدوث المشكلات. (١٦ ص: ٣١٦)
الهدف السابع:

التدخل بفاعلية لصالح السكان الأكثر تعرضاً للخطر أي الأكثر تعرضاً
للمشكلات والعمل مع تلك الفئات التي تعيش تحت ضغط ظروف جائرة إلى جانب
المشاركة النشطة مع التخصصات الأخرى لإيجاد خدمات أو موارد جديدة أو
التزود بالفرص الأكثر عدالة وإنصافاً واستجابة للمستفيدين من الخدمات والعمل
مع الآخرين للتخلص من تلك الأنساق الجائرة. (١٧ ص ص: ٢٧١ - ٢٧٢)

رابعاً: خطوات التعامل مع المشكلات فى إطار الممارسة العامة:

يتضمن التدخل المهنى وفقاً للممارسة العامة مجموعة من العمليات التى يمكن إيجازها فيما يلى: (١٨)
العملية الأولى: التقدير:

بهدف الوصول إلى فهم واضح للمشكلة من حيث أسبابها وما يجب عمله للتقليل من حدتها أو حلها وهذا التقدير لابد أن يكون فى إطار البيئة ليشمل الأنساق المشاركة.

وتتضمن عملية التقدير خطوات هى:

الخطوة الأولى: تحديد المشكلة:

ويتضمن ذلك تحديد حاجات العميل غير المشبعة أى تحديد سبب المشكلة سواء على مستوى نسق العميل (النسق الأولى) أو مستوى الأنساق الأخرى، وصياغة المشكلة صياغة إجرائية تسهل للأخصائى السير قدماً نحو الخطوات التالية لحل المشكلة.

الخطوة الثانية: تحديد نقاط القوة:

ويتضمن ذلك تحديد ما يرغب العميل ويستطيع أن يفعله وكذلك ما يمكن أن تقدمه الأنساق الأخرى التى تستطيع مساعدته.

وتتقسم تلك الجوانب (الأنساق) إلى ستة فئات: الأسرة والأصدقاء، السمات الشخصية السوية، الموارد المادية، الخلفيات التعليمية والمهنية، مهارات حل المشكلة واتخاذ القرار، الآراء والتصورات والاتجاهات الإيجابية.

الخطوة الثالثة: تحديد الأولويات:

خاصة وأن العملاء غالباً ما يعانون العديد من المشكلات وهنا قد لا يستطيع الأخصائى والعميل التعامل مع هذه المشكلات دفعة واحدة لذا يجب اختيار المشكلات الأكثر أهمية للعميل ووضعها فى قائمة مرتبة حسب تلك الأهمية بحيث ينصب ذلك على ما يريد أو يرغب العميل فيه بعد عملية التفكير المنطقى التى تتم من خلال ما يقدمه الأخصائى له من معلومات وخبرات.

وتنتهى تلك العملية بتحديد نسق العمل (النسق الأولى للعميل) وجوانب الضعف والقوة فيه بالإضافة إلى تحديد الأنساق الأخرى المرتبطة والتي تتحمل مسئولية المشكلة أو التي يمكن أن تساهم فى حلها، فضلاً عن صياغة المشكلات صياغة إجرائية فى قائمة مرتبة حسب أهميتها وفى ضوء اتفاق كل من الأخصائى والعميل عليها.

العملية الثانية: تحديد أهداف حل المشكلة:

وتحقق هذه الخطوة العديد من المميزات التى تساهم فى نجاح عملية حل المشكلة ومنها:

- توجيه جهود كل من الأخصائى ونسق التعامل نحو تحقيق التغير المطلوب.
- تسهيل عملية اختيار استراتيجيات التدخل المهنى وأساليبه.
- كما أنها دليل لقياس مدى فعالية أساليب وبرامج التدخل المهنى.

العملية الثالثة: صياغة التعاقد:

ويعنى الاتفاق بين الأخصائى ونسق التعامل حول الخطوات المستقبلية للتدخل المهنى متضمناً الأهداف العامة والفرعية والوقت اللازم لتحقيقها والمسئوليات المتبادلة والمهام المتفق عليها، ويمثل ذلك التزاماً من جانب أطراف المشكلة بتنفيذ الخطة المتفق عليها فى الوقت المحدد وبالذقة المناسبة.

العملية الرابعة: اختيار الأساليب المناسبة للتدخل المهنى:

حيث يقوم الأخصائى الاجتماعى باختيار الأساليب الفنية المناسبة للمشكلة التى يعانى منها النسق من بين العديد من الأساليب المتوافرة لديه على كافة المستويات دون الالتزام بنظرية معينة أو طريقة معينة من طرق مهنة الخدمة الاجتماعية.

ومن أهم الأساليب التى يمكن استخدامها:

(١) أساليب على المستوى الأصغر (النسق الفردى):

العلاقة المهنية التأثيرية والتصحيحية، المبادرة، التعاطف، المواجهة، النصيحة، التحدى، التدعيم الإيجابى أو السلبى، الإنطفاء الإجرائى، تشكيل الاستجابة، إعادة البناء المعرفى، لعب الدور... الخ.

(٢) أساليب على المستوى الأوسط (النسق الجماعي):

المناقشة الجماعية، لعب الدور، المشاركة فى الأنشطة الجماعية بالإضافة إلى الأساليب الأسرية مثل بناء الاتصالات، إعادة التوازن الأسرى... الخ.

(٣) أساليب على المستوى الأكبر (نسق المنظمات، المجتمعات):

التفاوض، التأثير فى متخذى القرار، التعليم، الإقناع، المواجهة.

العملية الخامسة: التقويم:

يعتبر التقويم وسيلة لتحديد إلى أى مدى تحققت أهداف الممارسة العامة مع أنساق التعامل ومدى فعالية الأساليب والوسائل المستخدمة لتحقيق الأهداف.

وتحتاج عملية التقويم إلى ثلاث مهارات رئيسية من الممارس هى:

- المهارات الفنية: مثل مهارات الملاحظة والقياس وجمع البيانات وتحليلها.
- المهارات التفاعلية: كالإقناع والاتصال.

وهى لازمة لإيجاد نوع من التعارف والمساعدة بين الأخصائى الاجتماعى والأنساق المشاركة فى المشكلة.

- المهارات الإدارية: مثل مهارات الإشراف وتنظيم المعلومات، وإدارة الموازنات والالتزام بالاتفاقات.

وبوجه عام فإن هناك ضرورة لتوفر مهارات أساسية تساعد الأخصائى الاجتماعى أن ينجح فى التعامل مع المشكلات من خلال الممارسة العامة وتلك المهارات هى: (١٩ ص. ص: ١٥ - ١٧)

- ١ - القدرة على استثارة المشاعر والأحاسيس المختلفة تجاه المشكلة.
- ٢ - إمكانية تحديد المشكلة بدقة.
- ٣ - تحديد الهدف المراد تحقيقه.
- ٤ - وضع البدائل لمواجهة المشكلة مع إمكانية تحديد كافة البدائل.
- ٥ - وضع تصور لنتائج البدائل المقترحة لحل المشكلة مستقبلاً.
- ٦ - القدرة على المفاضلة بين الحلول البديلة واختيار البديل الأمثل.
- ٧ - المساهمة فى وضع خطة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ البديل الأمثل.
- ٨ - استخدام الأساليب المختلفة للمتابعة وتقويم مدى ملائمة الحلول لمواجهة المشكلة.

خامساً: نسق التدخل للتعامل مع المشكلات، والظواهر الاجتماعية فى إطار الممارسة العامة:

الممارسة العامة هى طريقة التفكير وأسلوب للعمل فى نفس الوقت، والأخصائيون الاجتماعيون كممارسين عامين ينظرون للمشكلات من خلال وجهة نظر عريضة أكثر من المنظور الضيق النطاق لفهم المشكلات فى نطاق أكثر إتساعاً، ومنظور الممارسة العامة يحفز على التخطيط كمدخلات مهنية متعددة الأوجه التى توجه كل من الفرد والأبعاد المجتمعية فى أى مشكلة قائمة، ويعمل الممارس العام مع العديد من مستويات الأنساق الاجتماعية فى وقت واحد (فرد، زوجان أسرة واحدة، جماعة صغيرة، منظمة أو مؤسسة، شبكة اجتماعية، مجتمع جيرة، مجتمع محلى). (٢٠ ص. ص: ٣٥٣ - ٣٥٤).

والممارسة العامة باعتمادها على نظرية الأنساق أو التفاعل بين الأنساق تساعدنا فى تحديد النسق المناسب للتدخل خاصة وأن من المفاهيم الأساسية فى نظرية التفاعل بين الأنساق أو نظرية أيكولوجية النسق: أن طبيعة الأنساق فى المجتمع تتفاعل بطريقة مستمرة ومتداخلة مع بعضها البعض ويؤثر كل نسق على الآخر وأن هذا التفاعل يفسر ظواهر كثيرة منها وجود المشاكل، طبيعة السلوك، مجرى التطور والنمو الإنسانى.

وفى التعامل مع أى مشكلة فى إطار الممارسة العامة يجب أن نهتم بكل نسق بعناية، أى اعتبار كل نسق له صلة بالمشكلة وذلك بأن نضع فى الاعتبار ثلاثة أسئلة هى:

- ما هو دور النسق فى إيجاد المشكلة واستمرارها؟
- ما تأثير المشكلة على كل نسق من الأنساق؟
- ما الدور الذى يساهم به كل نسق فى حل المشكلة؟

وهذه الأسئلة تساعد فى التعرف على احتمالات العمل مع الأنساق المختلفة والتى لها ارتباط بالمشكلة وبذلك يسهل اختيار النسق الذى يبدأ العمل معه لمواجهة المشكلة المقصودة.

والنسق الذى يتم اختياره للبدء به هو الذى يعرف بالنسق الأساسى أو الأولى ولا يعنى ذلك إهمال الأنساق الأخرى أثناء العمل.

والاختيار الفعلى لنسق من الأنساق للبدء به فى العمل يتطلب مراعاة العوامل الأساسية التالية: (٢١ ص.ص ١٨ : ٢٠)

العامل الأول: النسق الذى يعرف المشكلة أو يكتشف وجود المشكلة يعتبر هاماً وذلك لأنه فى معظم الحالات يحتوى هذا النسق على الدوافع والحوافز وتتوفر الرغبة لديه للعمل لحل المشكلة.

العامل الثانى: النسق الذى توجد به المشكلة أو تكمن فيه المشكلة لأنه النسق الذى يجب أن يتم فيه التأثير أو التغيير، ويرتبط تحديد مواقع سبب المشكلة بالتفسيرات المختلفة عن أسباب المشاكل.

وعندما نشير إلى موقع المشكلة (أين تقع؟) فإن ذلك يشير إلى رؤية موقع إمكانية التغيير أى تحديد أين يمكن أن يحدث التغيير؟

العامل الثالث: يجب تحديد النسق الذى تحدث فيه التغييرات وذلك لتحقيق أو مواجهة الحد من المشكلة وبالتالي يقودنا ذلك إلى اعتبار أسباب المشكلة أو المشكلات.

العامل الرابع: يجب اختيار أو اعتبار أفضل الأنساق من ناحية قدرتها على إحداث التغيير المرغوب فيه أو حل المشكلة.

وعادة ما يعكس النسق الأولى واحدة من الظروف أو الخصائص التالية: (٢٢ ص.ص: ٢١ - ٢٢)

الخاصية الأولى: قد يتصف النسق بوجود مشكلة داخلية وقد يتسم بالقدره على حلها داخلياً إذا ما توافرت لديه عملية طلب المساعدة أو قبول المساعدة لحل المشكلة.

الخاصية الثانية: قد يتصف النسق بمعاناته من مشكلة خارجية وهذا النسق إما أن يطلب أو يوافق بأن يتقبل المساعدة لحل المشكلة، ومساءلة الحد من المشكلة تصبح متوقعة وذلك من خلال استخدام الموارد المترابطة المتاحة بين النسق والأخصائي.

الغالبية الثالثة: التفسير في النسق أمر حتمي وضروري وذلك لأن المشكلة في نسق أو أكثر ويجب أن يرافق النسق على تقييم المؤسسة وهي الموافقة أو المساعدة على عملية التغيير.

مع ملاحظة ما يلي:

- أن اتجاه الممارسة العامة غالباً ما يبدأ بالفردي أو الزوجان أو الأسرة أو الجماعة الصغيرة ثم يمتد إلى كل أو غالبية مستويات أو أنساق التدخل المهني أي قد يتسع التدخل المهني إلى المنظمة أو المؤسسة أو الشبكة الاجتماعية، مجتمع الجيرة أو المجتمع المحلي، وذلك التدخل المهني يتوقف على نوعية المشكلة واتصالها بالأداء الاجتماعي (٢٣ ص: ٣٥٥).
- أنه دائماً على الرغم من وجود نسق أولى أو أساسي إلا أننا غالباً ما نحتاج إلى العمل أو التعامل إلى حد ما مع كافة الأنساق الأخرى التي لها علاقة بالمشكلة.

- أحياناً ما نخطئ في اختيار النسق الأولي وغالباً تظهر هذه المشكلة تلقائياً عند عدم قدرتنا على حل المشكلة المقصودة من تدخلنا المهني وفي هذه الحالة يجب إدخال النسق المطلوب بقدر الإمكان في سبيل تحقيق النجاح لحل المشكلة (٢٤ ص: ٢٢).

سادساً: مداخل الممارسة العامة للتعامل مع المشكلات الاجتماعية:

لقد أوضحنا أن الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية تمثل أحد اتجاهات الممارسة المهنية التي تتضمن مجموعة منظمة من خطوات التدخل المهني التي تشمل على عدد من الأساليب الفنية التي تنتمي إلى عدد من النظريات العلمية حيث يتوفر للأخصائي إطار نظري انتقائي يتيح له الفرصة لاختيار ما يتناسب منها للتدخل المهني والذي يبنى على أساس المشكلة، الهدف، الموقف الذي يتم فيه التدخل، والنسق المتأثر بالمشكلة لإحداث التغيير البناء لجميع أنساق التعامل (فرد، أسرة، جماعة، منظمة، مجتمع).

وترتبط مداخل الخدمة الاجتماعية من منظور الممارسة العامة بأهداف الممارسة العامة العلاجية والوقائية والتنمية.

ويمكن عرض أهم تلك المداخل في الأنماط التالية:

النمط الأول: المداخل العلاجية للخدمة الاجتماعية في إطار الممارسة العامة
تؤكد كثير من التعاريف على الهدف العلاجي للخدمة الاجتماعية وتعرف على أنها تلك الأنشطة لمساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات لتحسين وتجديد طاقاتهم لأداء وظيفتهم الاجتماعية وإيجاد الظروف المجتمعية لتحقيق أهدافهم. وتهدف الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في جانبها العلاجي في مجالات الممارسة المتعددة إلى علاج المشكلات التي تعاني منها الأنساق المختلفة بعد اكتشافها ومعرفة أسبابها والعمل على إزالة تلك الأسباب أو التخفيف من حدتها إلى جانب المساهمة في علاج المخاوف وبعض الاضطرابات التي يعانون منها أو التدخل السريع لمواجهة الأزمات التي يواجهونها.

ومن أهم المداخل العلاجية التي يمكن أن تستخدم في الخدمة الاجتماعية في إطار الممارسة العامة للتعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية المداخل التالية:

١ - مدخل التدخل في الأزمات:

وهو عبارة عن مجموعة من المفاهيم المرتبطة باستجابات الناس الناتجة عن تعرضهم لمواقف جديدة أو خبرات غير مألوفة لهم وقد تكون تلك المواقف في

معرفة كوارث أو مخاطر طبيعية أو مخاطر أخرى أو عند بدء الاجتماعات أو التغيرات المرتبطة بمراحل نمو الإنسان الذي يعتمد على التدخل السريع والتخلص الفوري من الأعراض المصاحبة للأزمة وتحديد مصادر المساعدة لزيادة قدرة العميل على الإدراك والتقدير والإحساس.

ويتضمن ذلك عدة خطوات للتدخل في الأزمة هي: التقدير، التخطيط، التدخل، التخطيط التوقعي.

٢ - مدخل حل المشكلة:

ويشمل تحليل المشكلات المجتمعية، تقدير الاحتياجات والموارد، صنع القرار، التنفيذ، التقييم وذلك بهدف حل المشكلات المجتمعية وإحداث التوازن بين الموارد والاحتياجات.

ويعتمد مدخل حل المشكلة على القيام بعمليات إحداث تأثيرات اجتماعية واستخدام مدعمات من خلال القيم الموجودة في البيئة إلى جانب التركيز على عمليات تعليم العملاء وتدريبهم لتنمية مهاراتهم مما يساهم في نضج شخصياتهم وزيادة قدراتهم في التعامل مع الواقع بأسلوب أفضل يختلف عن أسلوبهم الذي كان سبباً في حدوث المشكلة.

٣ - مدخل التركيز على المهام:

وهو أسلوب فني للتعامل مع المشكلات الواضحة التي يعترف بها العملاء ويدركونها ويرغبون في التعامل معها للوصول لنتائج مرضية وتدعيم أداء المهام. ويعتمد هذا المدخل على بعض الاستراتيجيات منها: تحديد المهام الواجب تنفيذها، الاتصال، إيجاد علاقة علاجية، تحديد الأدوار، التشجيع في إطار التفاهل الإيجابي.

ويعتمد على عدة تكنيكات لتطبيق الاستراتيجيات ومنها: الاستكشاف، تكوين العلاقة العلاجية، التشجيع، توجيه النصيحة، الفهم وتقدير المشاعر، التوضيح، النمذجة ولعب الدور.

٤ - مدخل العلاج المعرفي:

يفيد في تحليل وحل المشكلات التي تتبع من معتقدات خاطئة وعلاج الخلل في الفكر على أساس أن سلوك الأفراد هو نتاج أفكارهم وأن العقل الإنساني وروافده المعرفية هي الأصل في وجود مشكلات الإنسان الشخصية وما يحدثه على حياته الاجتماعية.

ويعتمد على أساليب: الإقناع، التوضيح، التفسير، التعلم الذاتي، لعب الدور.

٥ - المدخل الإيكولوجي:

والذي يقوم على أساس مشترك من علم الايكولوجيا البشرية ونظرية الأنساق ويساعد في فهم الارتباط بين المتغيرات في مختلف الحالات أو المواقف وخاصة الارتباط بين الإنسان والبيئة.

ويعتمد على أساليب: التوسط، الدفاع، التمكين، التعليم، الاتصال.

٦ - المدخل السلوكي:

والذي يرتبط بتعديل السلوكيات غير المرغوبة والتركيز على السلوك القابل للعلاج والاستفادة من الطاقات المتوفرة للتدخل المباشر لعلاج المشكلات.

حيث يفترض هذا المدخل أن سلوك نسق التعامل هو سلوك مكتسب ومتعلم ولذا يعتمد العلاج على توفير تجربة متعمدة لتعديل عادات سلوكية معينة تتم تدريباً لتعديل السلوكيات المرفوضة.

ويعتمد هذا المدخل في تحقيق أهدافه العلاجية على أساليب منها: القسوة الحسنة، التدعيم الإيجابي، التدعيم السلبي. وذلك لزيادة السلوك المرغوب فيه وتقليل السلوك غير المرغوب فيه.

٧ - المدخل الإكلينيكي:

من خلال العمل مع العملاء لإحداث تغيير اجتماعي ونفسي والحصول على الموارد الاجتماعية والاقتصادية خاصة الفئات المظلومة من السكان والتأثير في المؤسسات لتكون أكثر استجابة لإشباع احتياجات العملاء.

٨ - مدخل العلاج الأسري:

يقوم على المعرفة والفهم الكامل للأسرة كنظام اجتماعي يرتبط أفرادها ببعضهم البعض طبقاً لأنماط وأشكال من العلاقات التي يمكن ملاحظتها واستيعابها.

ويهدف هذا المدخل إلى تعديل أو تغيير بعض عناصر نسق العلاقات الاجتماعية في الأسرة ذات التأثير السلبي على أفرادها بما يساعد على أداء الأسرة وأفرادها لأدوارهم بدرجة أكبر من الفاعلية.

من خلال أساليب: الإفراغ الوجداني، الاتصال، التفاعل الأسري.

النمط الثاني: المداخل الوقائية للخدمة الاجتماعية في إطار الممارسة العامة:
تهدف الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في جانبها الوقائي إلى مساعدة الأفراد لزيادة قدراتهم على التعامل مع المواقف واتخاذ إجراءات لتحسين أحوالهم المعيشية إلى جانب منع أعراض سوء التكيف وزيادة مستويات التمتع بصحة جيدة.

وتعتبر البدايات الأولى لمفهوم الوقاية فيما قدمه "فلكسندر" عام ١٩١٥م في ورقته الشهيرة: هل الخدمة الاجتماعية مهنة؟ كما ناقشت هذا المفهوم "ماري ريتشموند" عام ١٩١٨م وعرفت الوقاية بأنها: واحدة من النتائج النهائية في سلسلة عمليات تتضمن: البحث، العلاج الفردي والتعليم والتشريع، واعتبرت أن هناك معدلاً صغيراً أو كبيراً للتدخل المهني الوقائي من جانب الخدمة الاجتماعية. (٢٦ ص. ص: ٥٩٣ - ٥٩٥)

والمداخل الوقائية تهتم بالجهود المبذولة لتجنب أو تفادي عدم ظهور المشكلات أو التقليل من تفاقم آثارها بعد ظهور أعراضها الأولى، أي اتخاذ إجراء تجاه تحدي معين قبل أن يصبح مشكلة (٢٧ ص: ١٨٩٥).

ومن أهم المداخل الوقائية التي يمكن أن تستخدم في الخدمة الاجتماعية في إطار الممارسة العامة للتعامل مع المشكلات الاجتماعية المداخل التالية: (٢٨)

١ - مدخل الوقاية الأولية:

وهو ما يقوم به الأخصائيون الاجتماعيون وغيرهم لمنع الظروف المعروفة المسببة للمشكلات الاجتماعية من الظهور.

٢ - مدخل الوقاية الثانوية:

ويهتم بالجهود التي تحد من امتداد خطورة المشكلة عن طريق الاكتشاف المبكر لوجودها وعزل المشكلة وتأثيراتها عن الآخرين أو التقليل من المواقف التي تؤدي بهم للوقوع في المشكلة إلى أدنى حد والعلاج المبكر.

٣ - مدخل الوقاية من الدرجة الثالثة:

هو الجهود التأهيلية لمساعدة الأفراد الذين يعانون بالفعل من مشكلة معينة لكي يتعافوا من تأثيراتها وتنمية قوى كافية تحول دون عودتها.

النمط الثالث: المداخل التنموية للخدمة الاجتماعية في إطار الممارسة العامة يعد المدخل التنموي من الاتجاهات الحديثة في الخدمة الاجتماعية ويتم التركيز فيه من خلال الممارسة العامة على المشكلات والظواهر الاجتماعية والحاجات الإنسانية في المجتمعات والتي ترتبط بتنمية المجتمع وأيضاً التي تحتاج لتنمية الوعي الاجتماعي بها وذلك بالتخصص في مجال معين من مجالات الممارسة، كما تتناول فئات السكان المعرضين للخطر في كل مجال على حدة من مجالات الممارسة بحيث تنميهم كموارد بشرية في المجتمع وتعددهم للمشاركة - الفعالة في تنمية مجتمعهم (٢٩ ص: ٢٠٩).

وتتضمن التنمية النمو والتدعيم والتقوية كما أنها تعتمد على أشكال معقدة من التنظيمات، ولذلك فهي ترتبط ببذل الكثير من الجهود للوصول إلى الأهداف التي تهتم بتحسين معيشة وحياة الناس من خلال التعامل مع جوانب الحياة المشتركة كما تهدف إلى التأكيد على تحسين البناء والوظيفة بالنسبة للمؤسسات الاجتماعية واستخدام الأساليب التكنولوجية والفنية الحديثة، والتأثير على البيئة

الاجتماعية واستخدام الوسائل والطرق التي تساعد في فهم الجوانب الأساسية في الحياة الاجتماعية باعتبارها موضع اهتمام الناس (٣٠ ص. ص: ٥٥٥ - ٥٥٦).

كما تستهدف تلك المداخل ما يلي: (٣١ ص. ص: ١١٢ - ١١٤)

• المساهمة في التنشئة الاجتماعية واكتساب القيم والاتجاهات الإيجابية وتهيئة الظروف والإمكانات الملائمة لمساعدة الأنساق الاجتماعية على النمو المتوازن.

• زيادة الأداء الاجتماعي للمواطنين باستعدادتهم لقدرتهم على الأداء الاجتماعي المطلوب ومساعدتهم على تنمية قدراتهم ليعملوا على رفع مستوى أدائهم الاجتماعي.

• مساعدة مختلف الأنساق على استثمار قدراتهم وزيادة أدائهم وتنمية المواهب والقدرات وتوفير المناخ المناسب للنمو الذاتي.

• إضفاء الطابع الإنساني على مؤسسات الرعاية الاجتماعية إشباعا لحاجات العملاء ومساهمة في زيادة فعالية وكفاءة البرامج والخدمات التي تقدمها تلك المؤسسات.

ومن أهم المداخل التنموية التي يمكن أن تستخدم في الخدمة الاجتماعية في إطار الممارسة العامة للتعامل مع المشكلات الاجتماعية المداخل التالية: (٣٢)

١ - مدخل المساعدة الذاتية:

سواء كان مرتبطاً بجماعات المساعدة الذاتية التنموية أو الدفاعية على أساس تطوع أفراد المجتمع المحلي لتحقيق تنمية متوازنة داخل مجتمعهم معتمدين على الجهود الشعبية إلى جانب ما توفره الدولة من خدمات عن طريق الأجهزة الحكومية داخل المجتمع.

ومن أهم استراتيجيات الممارسة العامة لاستخدام مدخل المساعدة الذاتية استراتيجيات: الإقناع، التفاوض، الصراع، كما يمكن للممارس العام ممارسة أدوار: المساعد، المستشار، دور تعليمي، دور تنظيمي.

٢ - مدخل المشاركة الشعبية:

لتقوية الشعور بالإحساس المحلي العام واستثارة سكان المجتمع للمشاركة في الجهود المبذولة لتنمية مجتمعهم. من أجل تصميم عمل مجتمعي وزيادة المشاركة الشعبية في صياغة وتنفيذ السياسات.

وذلك على اعتبار أن المشاركة الشعبية عملية تقوم بواسطتها جماعات المجتمع المحلي بأخذ زمام المبادرة في تشكيل مستقبله وتحسين مستويات حياتهم وتحملهم كافة المسؤوليات لإنجاز ذلك، ويتوقع أن يتم من خلال هذه العملية تنمية مهارات المواطنين لرسم خططه لتنمية مجتمعهم وتنفيذها وحصولهم على عائدات مشاركتهم.

٣ - مدخل التنمية المحلية:

على أساس تشجيع سكان المجتمع على العمل بأسلوب منهجي لحل مشكلاتهم وإشباع حاجاتهم من خلال الشعور المشترك والتعاون بين جماعات المجتمع لتحديد مشكلاتهم ومواجهتها بطريقة منظمة.

ومن الأدوار التي يمارسها الممارس العام ارتباطاً بهذا المدخل: دوره كمنمى، دوره كمنسق، دوره كقائد مهني، دوره كمكن، دوره كمعلم مهارات.. الخ.

مما ينمي قدرة المواطنين على التعامل مع المشكلات وإدراكهم لبيئتهم وتنمية العلاقات بينهم.

٤ - المدخل الاجتماعي في التنمية:

الذي يركز على عملية التنمية البشرية وتحويل أبناء المجتمع على عناصر إيجابية في الموقف الإنمائي للقضاء على المعوقات الاجتماعية للتنمية أو مواجهة الصعوبات التي تحول دون مشاركة المواطن في مشروعات تنمية مجتمعه.

٥ - المدخل الاقتصادي للتنمية:

الذي يركز على قضايا الإنتاج لتسهم في تنمية المجتمع بمواجهة أحد معضلات التنمية وهو الفقر وانخفاض مستوى المعيشة ولذا فإن هذا المدخل يؤكد على ضرورة معالجة العامل الاقتصادي لتحقيق التنمية والقضاء على التخلف

لأنهم سبب التخلف إلى الفقر وانخفاض الدخل مما يؤدي إلى سوء التغذية الذي يؤدي بدوره إلى سوء الصحة وعدم القدرة على الإنتاج وهكذا.

٦ - المدخل السياسي للتنمية:

من خلال استخدام التنظيمات السياسية لتعبئة الناس للمساهمة في التنمية بخلق الوعي الإيماني ونقل السلطة إلى الفئات ذات المصلحة الأساسية في التنمية.

٧ - مدخل الأهداف الاجتماعية:

الذي يهتم باستخدام الجماعة كقوة للتغيير وفيه يقوم الأخصائي الاجتماعي بدور الممكن أو المعلم الذي يعمل على رفع الوعي الاجتماعي وزيادة الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية لدى الأفراد على اعتبار أن الوعي والمسؤولية هما المفتاح الحقيقي لتحقيق غايات اجتماعية مقبولة.

٨ - المدخل التنموي (بوسطن):

بالتركيز على تقدير الأداء الوظيفي للفرد والجماعة مع التأكيد على مرحلة إنهاء الجماعة والتركيز على العلاقات حيث تنمو الجماعة من خلال نمو الأعضاء وتطورهم والتأكيد القيمي الذي يتضمن الاعتراف بقيمة وكرامة الفرد وحقه في تقرير مصيره إلى جانب المسؤوليات الاجتماعية، وتتمثل ممارسة هذا المدخل في تقدير الأداء الوظيفي للفرد والجماعة وتمكين الجماعة من الانتقال من مرحلة النمو إلى المرحلة التي تليها واستخدام توجيه التفاعل ونشاط البرنامج لتحقيق ذلك.

٩ - المدخل التنموي (تروبي):

الذي يهتم بالنمو من خلال عملية التوجيه الذاتي للجماعة والتأكيد على أهمية عضو الجماعة وعلى رؤية الإنسان من خلال جوانب عديدة هي: الحرية والمسؤولية والقدرة على تحقيق الذات لمساعدة الأعضاء وتدعيم أدائهم الوظيفي والتأكيد على الاهتمامات المشتركة واستخدام إدراك المشاعر وتدعيم الأعضاء من خلال الجماعات والتوجيه الواقعي وإعادة التقدير الذاتي للجماعة وأعضائها.

سابعاً: نماذج لبعض المشكلات التي يمكن التعامل معها على أساس الممارسة العامة:

تعرف المشكلة بأنها حالة غير مرغوب فيها لعدد كبير من الناس لديهم إلمام بها (٣٣ ص: ٤٩) أو أنها الظروف والأوضاع التي يراها عدد كبير من الناس بأنها تمثل مشكلات بالنسبة لهم أو أنها المفارقات بين المستويات المرغوبة والظروف الواقعة وتتصل بالمسائل ذات الصيغة أو الصفة الجمعية التي تشمل عدداً كبيراً من أفراد المجتمع (٣٤ ص: ٣٩٣).

كما تعرف بأنها ظروف يمر بها الناس تحدث استجابات اجتماعية بسبب انتهاك القيم والمعايير وتؤدي إلى معاناة اجتماعية أو عاطفية أو اقتصادية. (٣٥ ص: ٢٢٠)

وتركز الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية على مشاكل مختلفة في مناطق متعددة تتناولها بالتحليل والفحص وتتضمن تلك الممارسة متخصصون يعملون ويستخدمون معرفة أكثر تقدماً لحل تلك المشكلات وزيادة فعالية الممارسة في المواقف المختلفة وربط أغراض الممارسة باستراتيجياتها والعمليات المختلفة التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي تبعاً لموقف التدخل (٣٦ ص. ص: ٧٤٧ - ٧٤٨).

ومن أهم المشكلات التي يمكن للخدمة الاجتماعية للتدخل فيها على أساس

الممارسة العامة ما يلي:

- * مشكلة الأمية.
- * مشكلة البطالة.
- * مشكلة الزيادة السكانية.
- * مشكلات التعليمية.
- * مشكلات المسنين.
- * مشكلات أطفال الشوارع.
- * مشكلات الأسرة.
- * مشكلات الشباب.
- * مشكلة تعاطي المخدرات.
- * مشكلات الانحراف الأحداث.
- * مشكلات الأطفال.
- * مشكلات المعاقين.
- * مشكلات التنمية.
- * مشكلة تلوث البيئة.

وغيرها من المشكلات والظواهر الاجتماعية المرتبطة بمجالات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية.

وحيث أن المشكلات الاجتماعية تتغير بشكل كبير وسريع فعلى الأخصائيين الاجتماعيين أن يكونوا على وعى بالمعرفة المتجددة يوماً بعد يوم وأن يحسنوا ويعيدوا تشكيل ممارستهم ويضعوا القواعد والطرق ويحددوا المهارات التي يمكن من خلالها المساهمة في مواجهة المشكلات ترشيحاً للوقت والجهد والمال وتيسيراً للتعامل وتحقيق الأهداف المنشودة (٣٧ ص. ص ٧٤٠ - ٧٤١).

المراجع

١ - ماهر أبو المعاطي عابى (١٩٩٦): التخطيط الاجتماعي، ونماذج من السياسة الاجتماعية في الدول العربية الخايجية (الفيوم، مكتبة الصفوة).

2 - Gordon Hearn (1990): **The Foundation for General Method of Social Work Practice** (3ed, New Jersey, Prentice Hall, Englewood Cliff).

3 - Maria O'Neil McMahon (1990): **The General Method of Social Work Practice A Problem Solving Approach** (N.J, Prentice Hall, Englewood Cliffs).

4 - Ashman, K (1994): **Understanding Generalist Practice** (Chicago, Nelson Hall Publishers).

نقلًا عن: هشام عبد المجيد: فعالية نموذج الممارسة العامة في التخفيف من

حدة المشكلات المدرسية (القاهرة، مجلة دراسات في الخدمة

الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد (٧)، ١٩٩٩).

5 - Pamela S. London: **Generalist and Advanced Generalist Practice** In: Richard L. Edwards ed - in - Chief Encyclopedia of Social Work (19th ed, Washington: N.A.S.W).

6 - Robert L. Barker (1991): **The Social Work Dictionary** (2ed, Washington, N.A.S.W, Press).

7 - Armando Morales & Breadford W. Sheafor (1989): **Social Work. Aprofession of Many Faces** (London, Allyn and Bacon, Sydney Toronto).

8 - Ruth J. Parsons and Others (1987): **Integrated Practice: A Frame Work For Problem Solving** (Journal of The National Association of Social Workers, Vol: 33, N. 5).

9 - Elaine Pinder Huges, (1995): **Direct Practice Overview**, In Richard L. Edwards, Op. Cit.

١٠ - أحمد محمد السنهوري (١٩٩٨): مداخل ونظريات ونماذج الممارسة

المعاصرة للخدمة الاجتماعية من منظور الممارسة العامة (القاهرة،

دار النهضة العربية).

١١ - نفس المرجع السابق.

12 - Malcolm Payne (1997): **Modern Social Work Theory** (2ed London, MacMillan Education, LTD).

13 - Francis J. Turner (1989): **Social Work Treatment, Interlocking Theoretical Approaches** (3ed, New York, The Free Press, Macmillan Publishing).

14 - Dean H. Hepworth, Joann Larsen (1982): **Direct Social Work Practice** (New York, The Dorsey Press, HomeWood Illionois).

١٥ - ماهر أبو المعاطى على وآخرون (٢٠٠٠): **مدخل الخدمة الاجتماعية** (القاهرة، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى، جامعة حلوان).

16 - Rex A - Skidmore et al (1997): **Introduction to Social Work** (7ed, Boston, Allyn and Bacon).

١٧ - أحمد محمد السنهورى (١٩٩٨): مرجع سبق ذكره.

١٨ - راجع فى ذلك:

* Dean H. Hepworthe Joann Larsen (1982): op. cit, P.P: 259 - 264.

* Kay, S. Hoffman and Alvin L. Sallee (1994): **Social Work Practice: Bridges of Change** (Boston: Allyn and Bacon) P.P: 240 - 292.

* A Shman, K. (1994): op. cit, P.P: 192 - 193.

نقلاً عن: هشام السيد عبد المجيد (١٩٩١): مرجع سبق ذكره.

19 - Maurice J. Elies and John F. Clabby (1992): **Building Social Problem - Solving Skills** (San Fancisco - Bass Publishers)

٢٠ - أحمد محمد السنهورى (٢٠٠٠): **الممارسة العامة المتقدمة للخدمة الاجتماعية وتحديات القرن الحادى والعشرين** (القاهرة، دار النهضة العربية).

٢١ - طلعت مصطفى السروجى وآخرون (بدون تاريخ): **الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية فى مجتمع الإمارات الواقع والمستقبل** (الإمارات، جامعة الإمارات، إدارة المطبوعات).

٢٢ - نفس المرجع السابق.

٢٣ - أحمد محمد السنهوري (٢٠٠٠): الممارسة العامة المتقدمة للخدمة الاجتماعية - مرجع سبق ذكره.

٢٤ - طلعت مصطفى السروجي وآخرون (بدون): مرجع سبق ذكره.

٢٥ - راجع في ذلك:

* عبد الفتاح عثمان، على الدين السيد (١٩٩٤): الموقف النظري لخدمة الفرد

المعاصرة (القاهرة، مكتبة عين شمس) ص. ص: ٣١٦ - ٣١٩.

* Willim J. Reid (1987): Task Central Approach In Encyclopedia of Social Work (18th ed, Washington, N.A.S.W) PP: 757 - 758.

* Loura Epstein (1995): Prief Task Centered Practice In Richard L. Edwards, Op, Cit. PP: 313 - 319.

* Edmund Sherman (1987): Cognitive Therapy In Encyclopedia of Social Work, Op. Cit, P: 288.

* Paula. S, Nurius and Sharon B. Berlin (1995): Cognition and Social Cognitive Theory In Richard L. Edwards, Op. Cit, P 513.

* Malcolm Pay ne (1997): Op. Cit: PP 140 - 152.

* Carol R. Swenson (1998): Clinical Social Work's Contribution to A Social Justice Perspective (Journal Of the N.A.S.W, Vol, 43, N. 6) PP: 527 - 537.

26 - Armando Morales & Bread Ford. W. Sheafore (1989): Op. Cit.

27 :- Martin Bloom (1995): Primary Prevention Overview In: Richard L. Edwards, Op.

٢٨ - راجع في ذلك:

* أحمد محمد السنهوري (٢٠٠٠): الممارسة العامة المتقدمة للخدمة

اجتماعية - مرجع سبق ذكره. ص. ص: ١٨١ - ١٨٩.

* Martin Bloom (1995): Op. Cit.

* Robert Barker (1991): Op. Cit, PP: 124 - 127.

٢٩ - أحمد محمد السنهوري (٢٠٠٠): الممارسة العامة المتقدمة للخدمة

اجتماعية، مرجع سبق ذكره.

30 – David Harrison (1995): **Community Development** In: Richard L. Edwards Op. Cit.

٣١ – ماهر أبو المعاطي على وآخرون (٢٠٠٠): مرجع سبق ذكره.

٣٢ – راجع في ذلك:

* ماهر أبو المعاطي على (١٩٩٧): **الخدمة الاجتماعية والإدارة المحلية** (الفيوم، مركز الصفوة للتوزيع والنشر).

* Louise C. Johnson (1989): **Social Work Practice A Generalist Approach** (3ed, Boston, Allyn and Bacon, Inc) PP: 421 – 431.

* Dorothy N. Gamble and Marie OverlyWeil (1995): **Citizen Praticipation** In: Richard L. Edwards, Op. Cit PP: 483 – 486.

* June Gary Hopps & Pauline M. Collins (1995): **Social Work Profession** In Richard L. Edwards, op. cit, P.P: 2266 – 2281.

33 – Reginold O. York (1988): **Human Service Planning** (The University of North Carolina, Press, Chapel Hill).

34 – John Stimson and other (1997): **Social Problems Difinition, Impact and Solution** (2ed, N.Y, JohnWiley Sons,).

35 – Rober L. Barker (1991): op. cit,

36 – Elaine Pinderhughes (1995): Op. Cit.

37 – Elaine Pinderhughes (1995): op. cit,

جامعة حلوان
كلية الخدمة الاجتماعية
المؤتمر العلمي الثالث عشر
ابريل ٢٠٠٠

ورقة عمل
حول

الخدمة الاجتماعية وحماية البيئة

إعداد

أ.د. محمد نجيب توفيق

الأستاذ بكلية الخدمة الاجتماعية
جامعة حلوان

الخدمة الاجتماعية فى مجال حماية البيئة وصيانتها إعداد

الأستاذ الدكتور/ محمد نجيب توفيق حسن الديب
الأستاذ بقسم مجالات الخدمة الاجتماعية
كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان

يمثل الإنسان عنصراً متميزاً، بل هو العنصر الإسمى فى كل "النظام الأيكولوجى"، ويعزى ذلك إلى ما يتميز به الإنسان من طبيعة إنسانية تحدد وضعه ودوره فى "البيئة الطبيعية" خاصة فالإنسان خلافاً لكل عناصر النظام الأيكولوجى الحيوى "ينفرد بخصائص وإمكانات وقدرات" وصنعتة "فى موقف المتمكن من البيئة والموجه لنظامها الأيكولوجى، واستطاع أن يكشف العالم المحيط به، وأن يدرك العلاقات بين عناصره، وأن يربط بينها، ليخرج "بصورة ذهنية مثالية" للواقع، بل وأرقى من الواقع ذاته. وهو فى ذلك كان يجرد الواقع ويستنبط ما فيه من علاقات، ويبنى "علاقات للعلاقات"، و "مفاهيم للمفاهيم Concepts of concepts" التى يكونها باستمرار عن فئات هذا الواقع وعلاقاته. وهذه "الصورة المثالية التجريدية" التى يبنئها الإنسان باستمرار ويطورها من خلال تفاعله الفعال مع البيئة تتضح فى آليات "ميكانيزمات" الاختزال العقل أو "الاقتصاد الفعلى Parsimony" المميزة للعقل الإنسانى. والإنسان من هذا الموقع المتميز فى كل النظام الأيكولوجى استطاع بذكاء أن ييسط سيطرته على البيئة، وأن يوظف إمكاناتها فى كل موقع لصالحه، والإنسان ذاته من هذا الموقع كان يتغير ويتقدم فيما يتمثل فى كل المنجزات الحضارية فى سياق التاريخ الحضارى لإنسانية من خلال تفاعله مع البيئة وسعيه إلى التحكم فيها وتغييرها وتحسينها. وقد فرض الإنسان قبضته على البيئة، وصار يكتبها ويغيرها ويعيد تشكيلها، ولكن علاقة الإنسان بالبيئة رغم أنها تمخضت عن منجزات حضارية عظيمة إلا أنها حملت فى طياتها بعض عوامل الاخلال بتوازن البيئة ونظامها الأيكولوجى، وهو ما يتضح فى الكثير من مظاهر التدهور البيئى التى تتضمن "مؤشرات ودلالات خطيرة بالنسبة لمستقبل الإنسان ذاته". إن علاقة الإنسان بالبيئة كانت تتضمن دائماً بإغارته على الطبيعة ومحاولة تغييرها بدرجات متفاوتة، وهو فى هذا كله يؤثر فيها تأثيراً سيئاً، ويعمل على استهلاك مواردها الطبيعية بشكل أو بآخر، وهذه

التغيرات والتأثيرات السيئة الضارة اليوم أكثر وضوحاً، وخاصة "في المجتمعات المتقدمة والمخترعات وأعمال الفكر الإنساني لاستغلال البيئة استغلالاً رهيباً، بل وتديرها". وتنتج الأزمة البيئية Environmental Crisis التي تتضح بالدرجة الأولى في أشكال التلوث المختلفة من اخلال الإنسان "بقوانين الاتزان" وهو ما صار الموضوع الرئيسى "لعلم الأيكولوجيا المرضية Abnormal Ecology"، وبهذه التغيرات بزغت في تاريخ الإنسانية حقبة جديدة دخل فيها الإنسان إلى "عصر الوعي البيئي أو عصر الأيكولوجيا". لقد أصبح الإنسان وبقاؤه عرضة للخطر نتيجة:

- (١) الانفجار السكاني.
- (٢) الزيادة المروعة في قدرة الإنسان على تغيير البيئة بما فيها التكنولوجيا الحديثة، والتسبب في استخدام كميات هائلة من الغاز والسوائل والمواد وغيرها.
- (٣) الاستنزاف السريع للموارد الطبيعية وسوء استخدامها.

إن التصدى لمشكلات البيئة يستلزم مواجهة شاملة ومتزامنة لمصادر العلة لضمان البقاء الإنسان نوجزها في:

- (١) استقرار في عدد السكان عند حد أمثل.
 - (٢) توازن في النمو الاقتصادي.
 - (٣) إعادة دورة نواتج المدينة المعاصرة ونواتجها الجانبية بحيث يجرى تشغيلها وادخالها مرة أخرى في دورة النظام الصناعي والاقتصادي.
- والبيئة هي الوسط المحيط بالإنسان والذي يشمل كافة الجوانب المادية وغير المادية ... البشرية منها وغير البشرية، وهي تعنى كل ما هو خارج عن كيان الانسان وكل ما يحيط به من موجودات ... فالهواء الذي يتنفسه الإنسان، والماء الذي يشربه، والأرض التي يسكن عليها ويزرعها، وما يحيط به من كائنات حية أو جماد هي عناصر البيئة التي يعيش فيها والتي تعتبر الاطار الذي يمارس فيه حياته ونشاطاته المختلفة والبيئة عبارة عن العلاقة الأساسية القائمة "بين العلام الطبيعي الفيزيائي وبين العالم الاجتماعي السياسي الذي هو من صنع الإنسان، وهي تشمل على:

- (١) مجموعة من المكونات الحية مثل النبات والحيوان وخلافه.
- (٢) مجموعة من المكونات غير الحية مثل الصخور والمياه والمعادن والهواء والطقس وخلافه.

والبيئة هي ذلك الخير الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم، وتشمل ضمن هذا الإطار كافة الكائنات الحية من حيوان ونبات والتي يتعايش معها الإنسان، ويشكلان سوياً سلسلة متصلة فيما بينهم فيما يمكن أن نطلق عليه جوازاً "دورات طاقات الحياة"، حيث ينتج النبات المادة والطاقة من تراكيب عضوية معقدة، ويأكل الحيوان النبات والعشب، ويأكل حيوان آكل اللحوم حيواناً آخر آكلاً للعشب، والإنسان يأكل النبات والحيوان ويستفيد من كل منهما، وهكذا تستمر علاقة الإنسان بالبيئة المحيطة به من "نبات وحيوان وموارد وثروات". والبيئة هي كل ما نخبرنا به حاسة السمع والبصر والشم والتذوق واللمس، سواء أكان هذا من خلق "إله" سبحانه وتعالى (الظواهر الطبيعية) أم من صنع الإنسان (الظواهر البشرية). وقد أوجز "اعلان مؤتمر البيئة البشرية" الذي عقد في استوكهولم عام ١٩٧٢م مفهوم البيئة بأنها "كل شئ يحيط بالإنسان"، ويمكن القول أن البيئة تتكون من شقين رئيسيين:

الأول: البيئة الخارجية، وهي المحيط الذي يعيش فيه الكائن الحي بمخرجاته وفواعله.

والثاني: البيئة الداخلية، وهي في الحيوانات تتمثل في مجموع السوائل المختلفة الموجودة داخل أجسامها، وهي في النباتات تتمثل في مجموع الموائع Fluids (السوائل والغازات) الموجودة في الأوعية والأنسجة.

والبيئة المحيطة بأي كائن تشمل "الظروف المناخية والجيولوجية والطبيعية والكيميائية، بل الصحراوية والبحرية والهوائية والنباتية والحيوانية"، وهذه الظروف والمؤثرات البيئية مترابطة بعضها ببعض، بمعنى أنه لو حدث تغيير مثلاً في أي واحد منها فسيستبعه تغيير في بعض النظم الأخرى على شكل تفاعلات تسلسلية حسب القوانين والعلاقات التي تربط هذه النظم بعضها ببعض. والبيئة بصفة عامة قد تكون بيئة طبيعية (وهي كل ما يحيط بالإنسان من مكونات مختلفة سواء كانت جماداً أو حيواناً أو نباتاً أو إنساناً) أو بيئة اجتماعية (وهي مجموعة المكونات المعنوية أي غير الملموسة التي يوجد الإنسان في نطاقها مثل العلاقات السائدة في البيئة والتراث الثقافي وهكذا). والبيئة الإنسانية في معناها الواسع هي: المحيط الحيوي Bios Pher، وهو ذلك الجزء من العالم الذي يمكن "للحياة أن توجد فيه، والذي تكون منه جزءاً حيوياً"، وهذه المنطقة هي "سطح الأرض" التي تتألف من الغلاف الجوي والمحيطات ومن المسطحات العليا لمساحات الأراضي في القارات والجزر والمياه النقية المرتبطة بها ومن الأشياء الحية التي تعيش في

تلك المساحات". ويمكن اعتبار المحيط الحيوى أنه "مجموع كل الأنظمة الأيكولوجية للأرض، وأن الناس توجد فيه فى وقت ما كجزء من نظام أيكولوجى معين، رغم أن الناس قد تنتقل من نظام أيكولوجى إلى آخر، وأن ما يحدث للمحيط الحيوى والأنظمة الأيكولوجية يحدد بدوره ما سوف يحدث للناس. ومن المستحيل أن نفصل الكائن الحى الإنسانى عن المحيط الحيوى الذى يؤلف الإنسان جزءاً منه، فالهواء الذى يستنشقه والماء الذى يشربه والشمس التى يستمد منها دفئها والغذاء الذى يقات به ... كل ذلك يربطه ببيئته الطبيعية والبيولوجية المباشرة". وهناك تقسيمات مختلفة للبيئة منها تقسيمات لتغيير الأنظمة الأيكولوجية وأخرى ظهرت نتيجة لتطور المفاهيم البيئية مع التقدم والتحضر، وثالثة نتيجة لاستيعاب مفاهيم أكثر عمومية ... الخ.

هذا ويرتبط نجاح الإنسان فى البيئة على قدر فهمه لها وتحكمه فيها واستثماره لمواردها، فيستفيد بما هو نافع من مواردها، ويعمل جاهداً على التخلص مما ينغص عليه حياته فى إطار البيئة (كمحاولة التخلص من الملوثات التى أثبت العلم أنها تؤثر على الإنسان تأثيرات ضارة ذات أبعاد مختلفة فى ضررها). ويعتبر "الائتران البيئى" سر استمرار قدرة البيئة الطبيعية على إعالة الحياة على سطح الأرض دون مخاطر أو مشكلات تمس الحياة البشرية وتتفاعل عناصر البيئة وفق نظام معين يطلق عليه "النظام البيئى Eco-System"، والنظام البيئى هو "وحدة بيئية متكاملة تتكون من كائنات حية ومكونات غير حية فى مكان معيد يتفاعل بعضها ببعض وفق نظام دقيق ومتوازن فى دنىاوية ذاتية لتستمر فى أداء دورها فى إعالة الحياة، ولذلك يطلق على النظام البيئى من هذا المنطلق (نظام إعالة الحياة)". ويتكون أى نظام بيئى من أربع مجموعات من العناصر أو المكونات هى:

(١) مجموعة العناصر غير الحية

وتشمل الماء والهواء بغازاته المختلفة وحرارة الشمس وضوئها والتربة والصخور والمعادن المختلفة، ويطلق عليها "مجموعة الثوابت أو مجموعة الأساس" لأنها تضم مقومات الحياة الأساسية.

(٢) مجموعة العناصر الحية المنتجة

وتتمثل فى الكائنات الحية النباتية، ويطلق عليها "مجموعة المنتجين Producers" لأنها تصنع أو تنتج غذاءها بنفسها من عناصر المجموعة الأولى.

(٣) مجموعة العناصر الحية المستهلكة

وهي تتضمن الكائنات الحيوانية التي تعتمد في غذائها على غيرها، ومن ثم يطلق عليها "مجموعة المستهلكين Consumers" وتشمل هذه المجموعة كلا من الحيوانات العشبية Herbivores والحيوانات اللاحمة Carnivores، إضافة إلى الإنسان الذي يعد عنصراً مهماً داخل هذه المجموعة لما يتمتع به من قدرات تأثيرية هائلة في عناصر النظام الأخرى (تأثيرات تنبأين بين الهدم والبناء).

(٤) مجموعة العناصر الحية المحللة

وتتضمن كائنات مجهرية تتمثل في "الفطريات والبكتيريا"، وتقوم هذه المجموعة "بعملية تكسيد أو تحليل المواد العضوية (نباتية وحيوانية)، ولهذا يطلق على هذه المجموعة اسم (المحللات Decomposers)".

ولما كانت هذه العناصر تتفاعل مع بعضها وفور نظام دقيق، حيث تعتمد كل مجموعة على المجموعات الأخرى السابقة لها "في تكاملية توافقية" رائعة بما "يضمن حفظ توازن النظام"، فإن حدوث أي خلل أو نقص في عناصر أو مكونات أي مجموعة يؤثر في طبيعة التفاعل، ومن ثم يبدأ النظام في الخلل والاضطراب، فيفقد توازنه وقدراته العادية في صنع الحياة، ويحدث ما يسمى "الخلل البيئي".

وتتمثل قضية التلوث أولوية من أولويات العصر، وسيظل موضوع التلوث من أهم الموضوعات التي تشغل فكر العالم في القرن الواحد والعشرين، لما له من أبعاد إنسانية واجتماعية واقتصادية وسيكولوجية وإنتاجية وقيمية وأخلاقية، ذلك لأن من حق الإنسان أن يعيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها كافة الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات والخدمات المتنوعة. إن حجم مشكلة البيئة قد

تزايد في السنوات الأخيرة وتعددت جوانبها ومظاهرها، ووصلت إلى محلة أصبحت معها تهدد حياة الإنسان من خلال جو ملوث وأمراض لا حصر لها. إن المحافظة على البيئة من التلوث والتدهور ضرورة من ضروريات العصر لارتباطها بصحة وجود الإنسان والكائنات الحية الأخرى، والوعي البيئي هو أهم طرق حل المشكلة البيئية، ولقد أصبح من الضروري تنمية الوعي البيئي لدى الأفراد حتى نكون في غنى عن معالجة الآثار البيئية للتلوث لأنها مكلفة. ويتحقق "الوعي البيئي" عن طريق "رفع المستوى التعليمي والثقافي، وتعليم الفرد كيفية التعامل مع البيئة، ثم جعل هذا الوعي البيئي جزءاً من سلوك الفرد"، فالمحافظة على البيئة "هي مسئولية جماعية يتحمل الفرد جزءاً منها". وإذا لم يكن لدى الفرد

اقتناع بأهمية السلوك الفردي في المحافظة على البيئة، فإن الوصول إلى الحلول الموجودة يصبح أمراً. ونتيجة اقتناع الفرد بمسئوليته تجاه المحافظة على البيئة يصبح المحافظة عليها واقعاً، ويتم ذلك من خلال "الحركات القومية والجمعيات الأهلية والتنظيمات غير الحكومية، إلى جانب الجهود الحكومية والرسمية". وبالرغم من الأخطار الداهمة التي "تهدد توازن البيئة"، فإنه لم يفت الأوان بعد "لكي تقوم التكنولوجيا بعمل ما للمحافظة على المناطق الطبيعية وترشيد استخدام الموارد"، مع "وجوب وضع سياسة سكانية متزنة وتوظيف التكنولوجيا لكي تكون في خدمة الكفاح ضد التلوث بوسائل جديدة" مع "التحكم في انتشار الغازات الضارة والجزئيات الصلبة الدقيقة بواسطة المرشحات والمرسبات الالكترونية" فضلاً عن "ابتكار أساليب جديدة ووسائل متقدمة تهيئ للإنسان سبل التقدم والحفاظ على البيئة".

إن "مفهوم التلوث" الذي بدأ "مع بداية السبعينات من القرن العشرين" كان مقصوراً على "تلوث الهواء والماء والتربة"، وهو مفهوم نتج عن معاشة ومشاهدة الإنسان في الدول الصناعية لمشاكل تلوث الهواء بالضباب وتلوث المياه مما أدى إلى موت الأنهار والبحيرات. لكن "مفهوم التلوث الآن" قد استوعب ليشمل تلوث الهواء بمختلف الغازات السامة التي تؤدي إلى "مشاكل صحية وتلوث التربة والمياه بفضلات المنازل الحديثة بما تشمله من كيماويات مستخدمة في غسيل الأطباق والمنازل، بالإضافة إلى بقايا المواد الكيماوية الناتجة من المصانع وآثار المبيدات المستخدمة في مقاومة الآفات والحشرات، وبعض هذه الكيماويات لها تأثير سرطاني". وقد اتسع مفهوم التلوث أيضاً ليشمل فقدان الثروة الطبيعية والتي أصبحت تكاليف صيانتها تزداد يوماً بعد يوم (نتيجة انهيار البيئة التي لم يحافظ عليها الإنسان واستغلها أسوأ استغلال وأهمها ضرورة وأهمية الحفاظ على التوازن البيئي بعد أن سيطر عليه الفكر الاستهلاكي وبعد أن تقدمت أساليب الإنتاج وزادت فرص التقدم العلمي والتكنولوجي في مجال استخدام الطاقة والوقود الحضري). ولقد أدى هذا إلى خسارة كبيرة "لكل عناصر النظام البيئي" تمثل في "نضوب الموارد واختلال التوازن البيئي وزيادة مستويات التلوث وما سببه من ارتفاع معدلات الأمراض وظهور أمراض جديدة تهدد الحياة، وتغيرات محتملة للمناخ، وباتت حياة الكائنات الحية مهددة بالقضاء". وكان ذلك بمثابة الوجه المظلم لعصر التقدم الصناعي والتكنولوجي، إذ أنه نتيجة للفكر الاستهلاكي زاد استغلال المصادر الطبيعية، ثم القضاء على الغابات لتربية الماشية واستغلال الأخشاب

وتيسير الزراعة. ولقد كانت هذه الغابات تؤدي خدمات بيئية ثمينة مثل "السيطرة على الفيضانات وحماية التربة من الانجراف وحماية الأكسجين، كما كانت تعمل كمصفاة طبيعية لثاني أكسيد الكربون والأترية العالقة في الجو". إن "الفكر الاستهلاكي والتصنيع المتسارع" هما "المتهمان الأساسيان في تدمير بيئة الإنسان"، فإذا سعى الإنسان للاحتلاك بدون الاهتمام بعناصر البيئة، فسوف يؤدي ذلك إلى "تدهور البيئة ثم لا نكون". إن أهم الأزمات البيئية التي تهدد مستقبل الحياة على الأرضى وقد بدأ القرن الواحد والعشرون بالإضافة إلى الترف الاستهلاكي والتكنولوجيا الحديثة "هي الانفجار السكاني" الذي يشكل تهديدا للبيئة، إذ عندما لا يستطيع الإنسان تلبية حاجاته الأساسية تنشأ ضغوط تجعله يحاول تليينها بأي شكل (كأن يستغل موارد البيئة بطرق ضارة). إن ما يعوق الخلاص من الفقر الذي يتقل كاهل أعداد هائلة من البشر هو "تمركز القوة الاقتصادية الأساسية في الدول المتقدمة مقابل تمركز جزء كبير من الموارد غير المستثمر في الدول النامية التي تفتقر إلى التقنيات المناسبة لاستغلال هذه الموارد وتطويرها لصالح شعوبها". وإذا كانت هذه الكوارث البيئية سببها الإنسان نفسه، فهناك كوارث بيئية حلت بالطبيعة خارجة عن إرادة الإنسان مثل (الكوارث البيئية التي حلت بالطبيعة كالبراكين والمذنبات والكويكبات الصغيرة التي ترحف على الأرض، والتغيرات التي تحدث في مقاييس مدار الأرض مما يؤدي إلى تغيرات مناخية، . إن الأضرار التي لحقت بالبيئة "أضراراً معنوية"، ولكن هناك هذه الأضرار لم تقدر تقديراً كمياً دقيقاً حتى الآن، إذ من الصعب تقدير تكاليف التلوث والأضرار التي تلحق بالبيئة بدقة نظراً لعدم وجود الوثائق اللازمة. إن الإنسانية - تدخل اليوم عصراً جديداً - تحتاج فيه إلى تفكير جديد يختلف بصورة كاملة عن التفكير القديم، وذلك من أجل تحسين أحوال البيئة. إن "النظام الإنتاجي الحالي" يتسبب في انتشار التلوث (وهي آثار غير مرغوب فيها بالنسبة للبيئة) وهي (ناتج ثانوي للعملية الإنتاجية ولا يمكن تسويقه)، ويطلق على هذه الآثار تعبير (النفقات الخارجية)، وهي لا تدخل تلقائياً في المجال الاقتصادي بسبب خارجيتها عن نظام السوق، ولهذا فإنها بقيت حتى عهد قريب مهمة تماماً بني جانب الاقتصاديين، فالنفقات الخارجية لا تدخل في حساب الوحدات الإنتاجية، لأن هذه الحسابات تهمل بطبيعتها "حصر الظواهر غير النقدية" رغم أنه قد يترتب عليها أضرار جسيمة لأشخاص ومنشآت أخرى أو للبيئة بوجه عام. والنفقات الخارجية لا تتحملها الوحدات الإنتاجية ولكنها تؤدي المجتمع كله أو مجموعات كبيرة من السكان، والتلوث البيئي يعد أثراً خارجياً

سلبياً لأن الأضرار التي تنتج عنه لا تدخل في حسابات السوق، حيث لا يوجد إلى جانب "بند الأجور أو المواد الأولية" بند محاسبي آخر عنوانه "الأضرار الناجمة عن التلوث". وفي "الحساب الاقتصادي" تنقسم آراء الباحثين "بشأن استراتيجيات حماية البيئة" إلى ثلاثة أقسام:

الأول: يرى أن آليات السوق تستطيع بعد تطوير بسيط استيعاب الآثار الخارجية وأن تحول دون تفاقم المشاكل البيئية وأن تحافظ على كفاءة الاقتصاد ومرونته.

والثاني: يرى أن أفضل استراتيجية لحماية البيئة وتحسينها هي التنظيم المباشر الذي يتمثل في قيام الدلو بفرض قوانين ولوائح تحدد معايير الزامية يجب ألا تتعدها.

والثالث: يوجد بصورة متزايدة المدافعون عن الخيار الضريبي الذين يعتقدون أن فرض الضرائب على التلوث بأن يدفع الأفراد والمنشآت الملوثة لأن يدركوا، "للضرر البيئي ثمنًا"، وأن يدخلوا هذا الثمن في حساباتهم وخططهم الانتاجية والاستهلاكية، وبالتالي تحفزهم على تخفيض الأضرار البيئية إلى أدنى حد ممكن.

إن كثيراً من الازمات البيئية مرجعها إلى سوء التصرف البشري، سواء في العالم المتقدم أو الناس، فسلوك الإنسان في العالم الثالثة يتسم "بضعف الوعي والانشغال بتنمية الموارد الطبيعية لتلبية حاجات سكانها المتزايدة دون النظر إلى مستقبل البيئة"، أما سلوك الإنسان في الدول المتقدمة فإنه "سلوك تمليه المصلحة والأنانية، وبالتالي أدى سوء التصرف إلى تدمير أنظمة البيئة وتدهورها". ولذلك يرى "علماء الحضارة والاجتماع ورجالات الخدمة الاجتماعية" أنه لا سبيل للنجاة من المصير المشئوم إلا ردة روحية والتشبث بالقيم الأخلاقية واسترداد المنهاج الدينية المتدهورة بحيث تعيد للإنسان توازنه الطبيعي بعد اختلاله على مدى قرون "بتأثير المادة، ويجب التمسك والاستعانة "بالأديان والتقاليد التي تتضمن إرشادات أخلاقية لحماية البيئة، والآيات القرآنية التي تدعو إلى استخدام الأشياء والأكل والشرب مع عدم الإسراف والتبذير كثيرة، وهي خير حل للمشاكل البيئية". إن "التربية البيئية" يجب أن تحتل الأولوية في "استراتيجيات حماية البيئة" في المستقبل وألا تعمل في فراغ، فالتربية دورها سابق على التشريعات التي تحد من ظاهرة التلوث، لأن التشريع يكون انعكاساً لظهور مشكلة كبيرة تسترعى الاهتمام. أي أن "إصدار قانون" يكون نتيجة وجود مشكلة أدت إلى إفساد البيئة،

لذلك يجب التركيز على التربية البيئية لأنها تساعد على منع حدوث المشكلة. والتربية تعطى الفرد فرصة تقدير أهمية البيئة وأهمية حمايتها لسلامته وسلامة الأجيال القادمة، وتوفير الحلول لعديد من مشكلات البيئة، وبالتالي توفير نفقات الحد من التلوث. والتربية البيئية السليمة تؤدي إلى "فهم العمليات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر في البيئة"، ونتيجة هذا الفهم "يمكن للأفراد رسم السياسات والممارسات التي تضمن الإبقاء على بيئة صحية". إن "المشكلات الكبرى" التي يعاني منها العالم اليوم (كالفقر والتصحر والتلوث والتسلح وانقراض الأجناس، بالإضافة إلى العوامل السياسية والحروب ظهرت على الرغم من كل القوانين والأنظمة التي تمنع تلوث البيئة)، ومن هنا تبرز "أهمية التربية البيئية"، وهذه الأزمات لم يتم تغطيتها بشكل مناسب "ففي مناهج التربية البيئية في كثير من دول العالم". ومن جهة ثانية فإن "التربية البيئية تأثرت بشكل سلبي من جراء تراجع التعليم العام" إذ أن هناك عدد كبير من أطفال العالم لا يذهبون "اليوم" إلى المدارس، ويظهر ذلك جلياً واضحاً بالنسبة "لأطفال العالم الثالث". أن التربية يجب أن تعمل على "تبني أفكار جديدة" تهدف إلى "إعادة بناء المجتمعات وتلبية حاجاتها الأساسية (كالغذاء، والرعاية الصحية)، وإفادة من النفايات والفضلات، ومحاربة التلوث، وتوفير الموارد المحدودة، والتعليم الفعال، وإعادة بناء البيئة من خلال صيانة الطبيعة، والاستخدام الأفضل لفكرة المناطق المحمية، والمناطق المسيجة كالحدايق والمنتزهات)، وألا تصل إلى هذه المناطق (يد التخريب البيئي)". ويجب التوسع في المناطق المحمية بوضع المزيد من أراضى البيئة "تحت الحماية القانونية"، ونجاح فكرة حماية المناطق المحمية دليل على أن العلاقة بين الإنسان والطبيعة ليست على ما يرام. إن التربية السليمة تتيح للفرد اكتساب مهارات وتدريبات خاصة للذين تؤثر أعمالهم بشكل سلبي على البيئة، وتساعدهم في ممارسة أنماط حياتية سليمة منسجمة مع الاستعمال الرشيد لموارد الأرض، إذ تعتبر المعرفة والفهم ذات قيمة قليلة إذا لم يمتلك الفرد مهارات جديدة. ويجب أنت "ينصب اهتمام التربية" على "الاهتمام بصحة البيئة وتشجيع الأفراد على تحمل المسؤولية وتحديد نوعية البيئة التي يرغب العيش فيها، وإثارة الدافع لدى الناس للمشاركة في العمليات التي تشكل بيئتهم"، ولذلك فإن على التربية "أن تعطى ممارسات في حل المشكلات واتخاذ القرارات المناسبة لحل القضايا"، والتخطيط والتربية السليمة ينميان الشعور لدى الأفراد "بالتلاحم مع البيئة" والاعتراف "بأن حياته وبقائه يعتمدان على حسن تعاونه مع البيئة وحفظه لهما

سليمة نقية صالحة للعيش والحياة". إن التربية تؤدي إلى "تتمية الوعي بالبيئة وأساليب التعامل معها وتؤدي إلى نبذ الأساليب القديمة في التعامل مع البيئة، وتبنى المواقف العلمية والاجتماعية والصحية الجديدة وأساليب التعامل الأفضل مع البيئة وضرورة تطبيق هذه الأساليب"، وعلى التربية الجيدة أن "تلقى الضوء على القيم لتنتشرها في المجتمعات لتغيير الأنماط السلوكية سلبية التأثير على البيئة والموجودة لدى الأفراد والجماعات والسائدة في المجتمعات، وأن تمكن الفرد من المعارف والمهارات والممارسات التي تكفي لضمان اتخاذ القرارات الواعية". إن هناك العلوم المختلفة والمهن الإنسانية التي تعمل في مجال البيئة وصيانتها، ولا بد أن يكون هناك بينها "انسيابية وصلة عضوية تعاونية إيجابية" حتى "تتحقق الأهداف البيئية وتؤتي ثمارها". إن التربية يجب أن تتخذ موقفاً جاداً حيال ما يعرف "بالتخصص الدقيق" الذي قد يعود بالوبال على البيئة، لأن "المختص" قد "يتعمق في مجال تخصصه الدقيق" ضارباً عرض الحائط بكل التخصصات الأخرى والآثار الجانبية الناتجة عنه (فمصممو التليفزيون الملون لم يكونوا يعلمون شيئاً عن أخطاره الجانبية على النسل إلا بعد أن تعرض له آلاف البشر)، فالتخصص الدقيق أبعد ما يكون عن ضرورة المحافظة على البيئة وتلبية حاجات المجتمع بالشكل الصحيح، ولا يعني هذا الاستغناء عن الخبراء والمختصين ولكن ينبغي تتمية احساسهم بالمحيط الذي يعيشون فيه، وأن يتوقعوا الآثار الجانبية لمنجزاتهم، لتلافى آثارها السلبية على البيئة. إن من الأهمية بمكان فتح مكان للعلوم الاجتماعية والمهن الإنسانية ومنها مهنة الخدمة الاجتماعية بجانب العلوم البحتة بحيث تشكل قطاعاً هاماً يساند ألوان المعارف المختلفة ويوجهها إلى الطريق الأفضل وبشكل يتمشى مع صلة البيئة. إن حضارتنا اليوم لم تعد تتواءم مع تجزئة الموضوعات، فأمور السكان والمبيدات الحشرية والتلوث مترابطة بطبيعتها، ولم يعد الممكن الفصل في معالجتها بين الجوانب العلمية والاجتماعية والبيئية. ومن هنا تبرز الحاجة إلى "توع جديد من التربية ينضوي تحت لوائه (البيئة بكافة أشكالها وجوانبها) عن طريق (تتمية الوعي الشامل بالبيئة لدى الفرد منذ طفولته، والجماعات في تفاعلها وممارساتها عن طريق أدائها، وبين المواقف المسؤولة لديهم تجاه بيئتهم، بحيث يتكون لديهم أفراداً وجماعات محيط داخلي سليم ينمون في إطاره وقد تشبوا حبهم وولاءهم لبيئتهم)". ويجب على التربية "تبنى فكرة النمو الذي تنظمه الضوابط" لكي تتمشى مع أوضاع العالم الذي نعيش فيه اليوم. إن هناك قيماً أساسية تحتاج إلى إعادة نظر فيها ومنها "الحرية الفردية"،

حيث كان الاعتقاد السائد بأن الفرد فى سعيه لخدمة مصالحه الشخصية يقوم فى الوقت ذاته بخدمة الصالح العام، وكلن مع ضمور رقعة الأرض التى يعيش عليها والظروف السكانية الحالية، أصبحت مصلحة الفرد كثيراً ما تتعارض مع مصلحة البيئة والجماعة، ولذلك لابد من "وضع ضوابط على الحرية الشخصية".

إننا فى حاجة إلى أخلاقيات جديدة ... أخلاقيات تقوم على اتجاهات وأنماط سلوكية فى الأفراد والجماعات والمجتمعات تتفق مع مكانة الإنسان داخل المحيط الحيوى ... أخلاقيات تعترف بالعلاقات المركبة والمتغيرة باستمرار بين الإنسان والطبيعة وبين الناس، كما تستجيب بحساسية لهذه العلاقات. وثمة تغيرات هامة ينبغى أن تحدث فى كل دول العالم "لتأكيد نوع النمو" الذى يتفق مع هذه الأخلاقيات، وهى تغيرات تتجه "نحو توازن موارد العالم ونحو اشباع حاجات كل الناس". ويتطلب هذا النوع الجديد من النمو "اختزالاً للآثار الضارة بالبيئة إلى الحد الأقصى والافادة من الفاقد أو المواد العادمة لأغراض إنتاجية، وتعميم التكنولوجيا على نحو يمكن من تحقيق هذه الأهداف"، ويتطلب هذا - فوق كل ذلك - التأكيد على "سلام دائم من خلال التعايش والتعاون بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة". ويمكن "توفير الموارد الرئيسية لاشباع الحاجات الإنسانية" عن طريق "الحد من ميزانيات التسليح ومن التنافس فى تصنيع الأسلحة"، ومن ثم ينبغى أن يكون الحد من التسليح هو "الهدف الأكبر".

وهذه الاتجاهات الجديدة "نحو النمو وتحسين البيئة" تتطلب "إعادة تنظيم الأولويات الدولية والإقليمية"، ومن المشكوك فيه تلك السياسات التى تهدف إلى الوصول "بالمخرجات الاقتصادية" إلى الحد الأقصى دون مراعاة لنتائجها على المجتمع وعلى الموارد المتاحة لتحسين نوعية الحياة - وقبل تحقيق هذا التغيير الأولويات، يحتاج ملايين الأشخاص إلى أن يكتفوا أولوياتهم وإلى أن يتبنوا أخلاقيات شخصية، بحيث ينعكس فى كل سلوكهم "الالتزام بتحسين نوعية البيئة والحياة لأجل الإنسان فى العالم"، لذا، فإن "إعادة تشكيل العمليات والأنظمة التربوية قضية رئيسية بالنسبة لتكوين هذه الأخلاقيات الجيدة للنمو، وكذلك بالنسبة للنظام الاقتصادى العالمى". وإذا كانت الحكومات وواضعو السياسات فى مقدورهم سن القرارات الخاصة بالتغير، وإذا كان من الممكن تبني اتجاهات جديدة للنمو لتحسين الظروف العالمية، إلا أن كل ذلك ليس أكثر من حلول قصيرة المدى، "إلا إذا تلقت الناشئة نوعاً جديداً من التربية" ويتطلب ذلك "علاقات جديدة وبناءة بين التلاميذ والمعلمين وبين النظام التعليمى والمجتمع على نطاق واسع".

إن "الخدمة الاجتماعية كمهنة حديثة باتجاهاتها التنموية"، وما استحدثته من استراتيجيات من خلال الممارسة وكنظام اجتماعي يعاون بقية الأنظمة الأخرى ويساعدها على تحقيق الأهداف البيئية، تستطيع أن تحدث التغيير المنشود وأن تعبئ إمكانياتها "للمساهمة في عملية التعديل البيئي نحو الأفضل" خاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار - أن عصرنا الحالي يشهد تغيرات بيئية عميقة واسعة - وأن الإنسان يلعب فيها الدور الأول، ويعتبر "الوعي بالبيئة ومشكلاتها (كالتلوث والعمل على حماية البيئة من التدهور، وكذلك تطويرها وتحسينها من أبرز الدواعي لكي تكون من الموضوعات البارزة في الاتجاهات الحديثة لخدمة الاجتماعية)".

إن الغاية من العمل البيئي هو "تحسين كل العلاقات الايكولوجية بما فيها علاقة الإنسان بالطبيعة وعلاقة الناس ببعضها الآخر"، لذا يمكن "تحديد الهدفين الأولين" الآتيين:

الأول: ينبغي على كل دولة وفقاً لثقافتها أن توضح وتحدد لنفسها معنى بعض المفاهيم الرئيسية مثل (نوعية الحياة، والسعادة الإنسانية) في سياق البيئة الكلية، مع توسيع المفاهيم لتضع في الاعتبار الثقافات الأخرى خارج الحدود القومية لبيئة الفرد.

الثاني: تحديد الأفعال والممارسات التي من شأنها أن تحافظ على إمكانيات الإنسان وأن تحسنها، وتطوير حياة طيبة للفرد والمجتمع في انسجامها مع "البيئة الطبيعية الحيوية Biophysical والبيئة التي يصنعها الإنسان Man Made".

ولما كان تنمية الوعي والاهتمام بالبيئة وما يرتبط بها من مشكلات عند الإنسان في صورته الثلاث (كإنسان فرد، وكعضو مشارك في جماعات، وكعضو منتم إلى مجتمعات)، من أبرز اهتمامات الخدمة الاجتماعية المتكاملة والعاملة في المجالات التنموية، فإنها لكي تكسب الإنسان "المعارف البيئية والمهارات والاتجاهات والدافعيات والالتزام بالعمل بطريقة فردية وجماعية ومجتمعية" نحو "حل المشكلات القائمة والحيلولة دون ظهور مشكلات جديدة تؤكد على (العناصر الآتية لتحقيق التغيير المنشود وصولاً إلى أهداف الخدمة الاجتماعية في محيط البيئة)".

(١) نشر الوعي البيئي

عن طريق مساعدة الأفراد والجماعات الاجتماعية على اكتساب الوعي

والحساسية بالبيئة الكلية والمشكلات المرتبطة بها.

(٢) المعرفة بالبيئة

عن طريق مساعدة الأفراد والجماعات الاجتماعية على اكتساب فهم أساسي للبيئة الكلية والمشكلات المرتبطة بها، ولدور الإنسان ومسؤوليته الخطيرة فيها، وعرض الحقائق الأساسية والمفاهيم التي تساعد على تفهم موقعه في إطاره البيئي والإلمام بعناصر العلاقات المتبادلة التي تؤثر على ارتباطه بالبيئة وإبراز دور العلم والتكنولوجيا في تطوير علاقته بها والمساعدة على إدراك ما يترتب على اختلال توازن تلك العلاقات من نتائج وقيمة عالية، مع إبراز وتوضيح فكرة التفاعل بين العوامل الاجتماعية والحضارية والقوى الطبيعية، وأن تضع الخدمة الاجتماعية على أجندتها بصفة مستمرة معاونة الباحثين على إدراك تصور متكامل للإنسان في إطار بيئته.

(٣) اكتساب الإنسان الاتجاهات البيئية

عن طريق مساعدة الأفراد والجماعات الاجتماعية على اكتساب القيم الاجتماعية والمشاعر القوية إزاء الاهتمام بالبيئة والدافعية التي تنشط وتوجه الأفراد والجماعات نحو المشاركة بفاعلية في حماية البيئة وتحسينها، ويتطلب هذاحث الإنسان ودفعه وتأكيد أهمية التعاون بينه وبين الأجهزة والمنظمات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتكوين رأى عام للنهوض بمستويات حياته البيئية وحمايتها وتجنبها أضرار التلوث والاستنزاف وتعميق مفهوم الحفاظ على البيئة في مختلف المستويات وعلى كافة الأصعدة.

(٤) اكتساب الإنسان المهارات لمواجهة المشكلات البيئية

عن طريق مساعدة الأفراد والجماعات الاجتماعية على اكتساب المهارات المتعلقة بحل المشكلات البيئية وتيسير وتوفير فرص التدريب بنوعياته ومستوياته المختلفة وإتاحته لجموع المواطنين فالكمل في قارب واحد والأمر يتطلب مسئولية - تعاونية مشتركة وفاعلة والعمل على تحديد الأفعال والممارسات التي من شأنها أن تحافظ على إمكانات الإنسان وأن تتممها ليعيش حياة سعيدة ومستقرة وينعم ببيئة خالية من المنغصات والمشكلات ما أمكن.

(٥) القدرة على التقييم

عن طريق مساعدة الأفراد والجماعات الاجتماعية على تقييم المقاييس البيئية والبرامج التعليمية في ضوء العوامل الأيكولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والجمالية والتربوية، وقياس قدرة الإنسان التحصيلية والتي اكتسبها

وانتفع بها من خلال البرامج والمشروعات التي طرحت لحماية البيئة وتطويرها إلى الأفضل والوقوف على السلبيات لآمكان تفاديها مستقبلاً وحتى لا تكون سبباً في عرقلة منجزات مستهدفة ولم يتم الوصول إليها، وعلى أى مدى أمكن الاستفادة من خبرات وتجارب الآخرين، وهل اتفقنا مع الواقع المجتمعي وما نوع التطوير والتعديل الذى يتناسب والظروف والامكانيات المجتمعية.

(٦) تعميق مفهوم المشاركة البيئية لدى الإنسان

عن طريق مساعدة الأفراد والجماعات الاجتماعية على تنمية الإحساس بالمسؤولية فيما يتعلق بالمشكلات البيئية للأخذ بالأفعال والممارسات الملائمة لحل تلك المشكلات.

إن الوعي البيئي والوعي بالبيئة وبسوء استخدامها وما يترتب عليها من أشكال التلوث والعمل على وقاية البيئة من التدهور، وكذلك على تطويرها وتحسينها "يعتبر من أبرز التطورات المرجوة لأجل المستقبل" ويعزى ذلك إلى "الأزمة البيئية الأيكولوجية Ecological Crisis"، وهى تتطلب تجديداً للقوى التربوية والاجتماعية التى تعمل على تشكيل وتطوير المعرفة والمهارات والقيم المتعلقة بالبيئة وبالعلاقة الإنسان بها عند المواطنين، ويستلزم ذلك من المواطن الاجتماعى المتربى أيكولوجياً:

- (١) أن يكتسب بعض المعرفة الأساسية المتعلقة بالمفاهيم والحقائق الأيكولوجية.
- (٢) أن يكتسب بعض المعرفة الأساسية الخاصة بالمشكلات الاجتماعية لأيكولوجية للبيئة الحضرية.
- (٣) أن يعى علاقته بالعالم الطبيعى.
- (٤) أن يعى أشكال التدهور البيئي مثل (التلوث والازدحام السكانى).
- (٥) أن ينمى بداخله اهتماماً شديداً بالسياسات المحلية والقومية الرامية إلى التصدى للمشكلات البيئية.
- (٦) أن يتعلم اتخاذ قرارات فى هذا الشأن قائمة على أفضل البيانات المتاحة بعد تحليل كافة البدائل.

والخدمة الاجتماعية من المهن التى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبيئة ومكوناتها، فهى تهتم بالإنسان وبيئته، لإيجاد أنسب أشكال التوازن بينهما، والخدمة الاجتماعية لها أساسها العلمى وطرقها وأساليبها الفنية التى تتعامل بها مع الإنسان وبيئته، كما أن الأخصائيين الاجتماعيين لديهم من المهارات والوسائل التى تمكنهم من إحداث التغيرات الاجتماعية المرغوبة فى كل من الإنسان وبيئته. وتهتم "مهنة الخدمة

الاجتماعية" بالعمل في العديد من المجالات ومن بينها "المجال الصناعي" الذي زادت أهميته - في الوقت الحاضر - بدرجة كبيرة في الدول المتقدمة والنامية على السواء. وتهدف "مهنة الخدمة الاجتماعية" في المجال الصناعي إلى تحقيق التكيف الاجتماعي للعمال ومواجهة مشكلاتهم (ومن بينها المشكلات البيئية) ورفع كفاءتهم الانتاجية من جانب، والمساهمة في تحقيق الهدف الرئيسي للمصنع وهو (استمراره في الانتاج بمعدلاته المطلوبة والمرسومة طبقاً للخطة الموضوعية من جانب آخر). إن العمل على الاهتمام برفع الروح المعنوية بين العاملين لا يحقق الفوائد الاقتصادية للمؤسسات الصناعية فحسب، بل يعود أيضاً بفائدة كبيرة على تحسين العلاقات الأساسية وتكوين روح جماعية متعاونة ترفع شأن تجمع العمال، وهو ما تسعى الخدمة الاجتماعية من أجله في محيط العمال بتقديم ألوان الرعاية الاجتماعية العمالية، ومن هنا نستطيع أن نزيد معدل الانتاج وتقلل معدل الحوادث ونضمن استقرارية العامل وإقباله بنفس راضية على العمل وبما يعود عليه وعلى أسرته وعلى مجتمعه بالنفع. والخدمة الاجتماعية يمكنها "أن تنشر الوعي البيئي بين أفراد المجتمع، وتعمل على اكساب الإنسان الاتجاهات البيئية الايجابية والمهارات الأساسية لمواجهة مشكلات البيئة والمحافظة عليها وتعميق المشاركة لديه". كما يمكن للأخصائيين الاجتماعيين من خلال عملهم في المؤسسات الاجتماعية المتعددة ومن بينها المصانع والمؤسسات الانتاجية المساعدة في تخطيط وتنفيذ المشروعات التي تستهدف صيانة البيئة وإتاحة الفرصة للعمال للمشاركة في مواجهة مشكلات التلوث البيئي.

وتعتمد الخدمة الاجتماعية في تحقيق ما تقدم على الأساليب والمداخل العلمية والاستراتيجيات المهنية المختلفة لتوعية العمال بمخاطر التلوث الموجود في بيئة المصنع وتنمية إدراكهم للمشكلات الناتجة عن التلوث، ومساعدتهم وتدريبهم على كيفية مواجهتها بفاعلية. وتسعى الخدمة الاجتماعية في "مجال حماية البيئة وصيانتها" إلى إحداث التغييرات المرغوب فيها في الأفراد والجماعات والمجتمعات (بقصد إيجاد تكيف متبادل بين الأفراد وبيئاتهم الاجتماعية وحل المشكلات الاجتماعية والوقاية منها، كما أنها تهدف إلى مساعدة الأفراد لاستثمار أقصى ما لديهم من قدرات للوصول إلى مستويات اجتماعية لائقة تمكنهم من المحافظة على بيئاتهم وحمايتها). أي أن "الخدمة الاجتماعية كمهنة إنسانية" يمكنها أن "تسهم اسهاماً فعالاً ومباشراً في تنمية الوعي البيئي وتعديل السلوك الإنساني وتنمية إدراك المواطنين للمشكلات البيئية التي تواجههم واستشارتهم للمشاركة في وضع حلول للحد من هذه المشكلات والتغلب عليها عن

طريق خطط مدروسة وبرامج فاعلة تصمم لتحقيق هذا الهدف". ويتبلور "دور الخدمة الاجتماعية" في "مجال حماية البيئة وصيانتها والحد من التلوث" في الجوانب الآتية:

- (١) مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات على اكتساب فهم أساسى للبيئة الكلية والمشكلات المرتبطة بها.
- (٢) تكوين وعى بيئى للأفراد والجماعات والمجتمعات، وذلك من خلال توضيح الحاجات الإنسانية والعوامل المختلفة المؤثرة فى فاعلية مجابهة هذه الحاجات وأساليب اشباعها ومساعدتهم على اكتساب المهارات والخبرات التى تمكنهم من مواجهة المشكلات البيئية والمساهمة فى حلها.
- (٣) مساعدة الأفراد والجماعات على اكتساب القيم الاجتماعية والمشاعر القومية للاهتمام بالبيئة والانتماء القوى لها.
- (٤) توضيح التفاعل بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والقوى الطبيعية المؤثرة فى البيئة وصولاً إلى صيانتها وتجنبها أضرار التلوث.
- (٥) مساعد الأفراد على علاج المشكلات الاجتماعية والبيئية التى يتعرضون لها، كما أنها تعمل على تغيير الظروف الاجتماعية والبيئية المحيطة بالأفراد، بما يساعدهم على تحقيق أفضل تكيف ممكن واستخدام أمثل للظروف البيئية دون إحداث تغيير يؤدي إلى تدمير البيئة أو افقادهما توازنهما.

ومما سبق "يمكننا رسم دور الخدمة الاجتماعية والتدخل المهني للأخصائيين الاجتماعيين فى المساهمة فى حماية البيئة وصيانتها والحد من التلوث والمشكلات الناجمة عنه" على النحو التالى:

- (١) على الخدمة الاجتماعية مسئولية تعريف الإنسان بحقوقه البيئية وواجباته تجاه بيئته وحمايتها وصيانتها.
- (٢) على الخدمة الاجتماعية مسئولية توضيح أهداف دراسة البيئة وأساليب حمايتها وصيانتها.
- (٣) على الخدمة الاجتماعية مسئولية شرح العوامل الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالبيئة وصيانتها.
- (٤) على الخدمة الاجتماعية مسئولية إعداد جيل واع متخصص من الأخصائيين الاجتماعيين فى مجال البيئة وحمايتها.
- (٥) على الخدمة الاجتماعية مسئولية إيضاح دور العلم والتكنولوجيا فى تطوير علاقة الإنسان بالبيئة.

- (٦) على الخدمة الاجتماعية مسؤولية التأكيد على أهمية البحوث التطبيقية ومعيشة الظروف البيئية ومداومة الزيارات الميدانية، حتى يمكن الخروج بنماذج من الواقع يمكن الاستفادة منها مجتمعياً.
- (٧) على الخدمة الاجتماعية مسؤولية المعاونة في خلق رأى عام مستدير للإمام بالبيئة ووسائل حمايتها.
- (٨) على الخدمة الاجتماعية الحث على إنشاء هيئات متخصصة في حماية البيئة على الصعيدين الرسمي والشعبى وتدعيم الصلة بينهما، والإسهام فى الدعوة لعقد لقاءات منتظمة للخبراء والمتخصصين فى فروع العلوم البيئية المختلفة لتبادل الخبرات ودراسة المشكلات الحالية والمستقبلية، والمعاونة فى إعداد نماذج لمواد البرامج الإذاعية والتليفزيونية لمختلف القطاعات الجماهيرية لادراك كل ما يتصل بالبيئة وحمايتها والمحافظة عليها.
- (٩) على الخدمة الاجتماعية مسؤولية تبنى فكرة إعداد هيئة تدريس لمراحل التعليم المختلفة يتخصص أفرادها فى العلوم البيئية المتكاملة والتربية البيئية، وذلك لتدريسها على المستويات المختلفة، والدعوة إلى إعداد مرجع خاص للثقافة البيئية العامة، وعمل معجم للألفاظ البيئية ومدلولاتها والتربية البيئية، حتى يمكن إعداد حيل واع مزود بالمفاهيم البيئية.
- (١٠) على الخدمة الاجتماعية مسؤولية العمل مع المجتمعات المحلية عن طريق عقد الندوات والاجتماعات واللقاءات ومناقشة موضوعات البيئة بأسلوب مبسط يصل فى سهولة ويسر إلى الجماهير العريضة من الشعب بشرائحه المختلفة.
- (١١) على الخدمة الاجتماعية الدعوة إلى التأكيد على إصدار التشريعات اللازمة بشأن حماية المواطنين من الملوثات بأشكالها المختلفة خصوصاً الاشعاعية، إلى جانب المناداة بوقاية العاملين فى المؤسسات المختلفة من الملوثات وخطورتها وآثارها البيئية على المواطنين.
- (١٢) تضع الخدمة الاجتماعية فى اعتبارها إيراد أهمية خلصو الوعى بالبيئة وبسوء استخدامها وما يترتب عليه من أشكال التلوث والعلوم على التعاون مع الأجهزة المختلفة على وقاية بيئية من التدهور البيئى وعلى الأخص التلوث والازدحام السكانى والمشكلات الناتجة عن استخدامات التكنولوجيا.

المراجع العربية

- (١) أبو الفتوح عبداللطيف: الأسلوب العلمى فى مواجهة التلوث، أكاديمية البحث العلمى، القاهرة، ١٩٨٥م.
- (٢) أحمد مدحت إسلام: التلوث مشكلة العصر، سلسلة عالم المعرفة، العدد رقم ١٥٢، مطابع السياسة، الكويت، أغسطس ١٩٩٠م.
- (٣) الفاروق زكى يونس: الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعى، عالم الكتب، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٨٥م.
- (٤) ثناء أبوالمكارم: دراسة عن أثر ا لضوضاء للمرور والمركبات على الإنسان، المركز القومى للبحوث بالاشتراك مع أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، القاهرة، ١٩٩١م.
- (٥) سعد شعبان: نقب فى القضاء، سلسلة اقرأ، العدد رقم ٥٩٦، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٢م.
- (٦) عبدالفتاح عثمان، محمد حسين اسماعيل، عبدالحليم رضا عبدالعال، محمد نجيب توفيق: مقدمة فى الخدمة الاجتماعية، الطبعة الأولى، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٤م.
- (٧) عبدالوهاب عويس، "منطقة حلوان ... حمايتها من آثار التلوث الصناعى"، فى: ندوة التلوث الصناعى بمنطقة حلوان، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٩٠م.
- (٨) عيون عبدالقادر: قضايا البيئة والتنمية فى مصر ... التلوث البيئى، مركز التوثيق والنشر، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٨٩م.
- (٩) فاطمه الجوهري، "التنمية الصناعية والبيئة"، فى: ندوة التلوث الصناعى بمنطقة حلوان، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٩٠م.
- (١٠) مجدى محب الدين محمد سعيد: مشكلة زراعية بيئية صحية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١م.
- (١١) محمد نجيب توفيق حسن، "الأمن الصناعى والسلامة المهنية وعلاقته بالخدمة الاجتماعية ... نظرة تحليلية"، فى: مجلة جامعة حلوان

دراسات وبحوث، المجلد الثاني، القاهرة، ١٩٧٩م.

(١٢) محمد نجيب توفيق حسن: أضواء على الرعاية الاجتماعية فى الإسلام وارتباطها بنائها ووظيفيا بالخدمة الاجتماعية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥م.

(١٣) محمد نجيب توفيق حسن، "موقف الدول النامية من قضية البيئة"، فى: الموسم الثقافى فبراير ١٩٨٥م، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العبد، أبوظبى، دولة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٨٥م.

(١٤) محمد نجيب توفيق حسن: الخدمة الاجتماعية العمالية ... تنمية انتاجية ... دراسة نظرية تطبيقية تحليلية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٦م.

(١٥) محمد نجيب توفيق حسن: الخدمة الاجتماعية فى مجال حماية البيئة من التلوث، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٧م.

(١٦) منى قاسم: أثر التغيرات البيئية على الكفاءة الاقتصادية للقطاع العام، رسالة دكتوراه "غير منشورة"، جامعة عين شمس، ١٩٩٢م.

(١٧) محمود فهمى الكردى، "بحث عن حركة السكان والنمو الحضرى فى مصر"، فى: ندوة التحضر والمشكلة السكانية، جامعة القاهرة، القاهرة، ب١٩٧٧م.

(١٨) محمود نصرالله، "حماية البيئة الهوائية من التلوث الصناعى"، فى: ندوة التلوث الصناعى بمنطقة حلوان، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٩٠م.

(١٩) مهدى عبد الجواد: دراسة عن أثر المبيدات الحشرية على الحيوانات ومنتجاتها ... اللبن، والبيض، والدجاج، والأسماك، كلية طب بيطرى الزقازيق، جامعة الزقازيق، ١٩٩١م.

(٢٠) هارولد بروكفيلد ... ترجمة حسين فوزى النجار، "آراء علمية حول الإنسان والأنظمة البيئية"، فى: المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد رقم ٥٢، السنة ١٣، يوليو/سبتمبر ١٩٨٣م، القاهرة، ١٩٨٣م.

المراجع الأجنبية

- 1) Bain, D.: The Productivity Prescriptions ... A manager's Guide to Improving Productivity and Profits, N.Y., McGraw-Hillco., 1982.
- 2) Brian, D. Clark, "Centre for Environmental Management and Planning ... Introduction to ETA", In: International Seminar on Environmental Impact Assessment, University of Aberdeen, Scotland, UK., July 1986.
- 3) Hear, J. E. & Hagerty, D. J.: Environmental Assessment and Statement, N.Y., Von Nastr & Roinholt, 1977.
- 4) Hughes & Evans, D.: Environmental Education ... Key Issues of the Future, London, Oxford Pergamon Press, 1977.
- 5) Ittleston, W.U.: Environment and Cognition, N.Y., London, Seminar Press, 1973.
- 6) Riggo, J. & Felix, G.: Productivity by Objectives, N.Y., Englewood cliffs, Prentice-Hall, Inc., 1983.
- 7) Royston, M.: Pollution prevention Poys, Program on Press, UK., 1979.
- 8) Smith, R.L.: The Ecology of Man... An Ecosystem Approach, N.Y., Second Editon, Harper & Row Publication, 1976.
- 9) Troost, G.Y. & Altman, H.: Environmental Education... A Source Book, N.Y., Wiley, 1972.
- 10) UNEP/GCSS: United Nation's Environment Programme, II13, Un. Document, No. 90-0296-2230E., August 1990.
- 11) UNIDO/UNEP.: Environmental Aspedcts of Industrial Development in Developing Countries, Reports of flase studies, UNIDO/ITD, 1975.
- 12) Vikery, Ann, "Asystem Approach to Social Work Intervention", In, Fitzgerald, M. (et al) (eds.): Welfare in Action, London, Routledge & kegan Paul, 1977.

جامعة حلوان
كلية الخدمة الاجتماعية
المؤتمر العلمى الثالث عشر
ابريل ٢٠٠٠

ورقة عمل
حول
دور الأسرة فى
تحقيق التوازن النفسى للمسنين

إعداد
أ.د. ثناء الضبع

استاذ تربية الطفل
جامعة حلوان .

كود الأسرة في تحقيق التوافق النفسي للمسنين

أستاذ دكتور / ثناء الضبع

أستاذ تربية الطفل

بجامعة حلوان

لقد ازداد الاهتمام بعلم المسنين كثيراً في السنوات الأخيرة وذلك للازدياد الكبير في عدد كبار السن وللتطور المعرفي في قضايا المسنين واحتياجاتهم المستمرة .

- فمن هو المسن ؟

تستخدم كلمة كبار السن للأفراد الذين تجاوزت أعمارهم الخامسة والستون عاماً ويطلق على تلك المرحلة من العمر مرحلة الشيخوخة .

ولم يتفق الباحثون بعد على تعريف جامع للشيخوخة وذلك لأنها ليست من الظواهر الثابتة التي تحدث في المراحل الأولى في حياة الفرد أو الكائن الحي عموماً ولكنها حالة سيالة تتأثر بفسلوجية الفرد ونفسيته ، والبيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يعيش فيها واتجاهاتها التي يتقبلها ويتصرف طبقاً لها .

وتمتاز تلك المرحلة بأن الهدم يكون فيها أكثر من البناء ولكن عملية الهدم تكون بطيئة لو كانت البنية متينة ، والعناية مكفولة للشخص فيما قبل الشيخوخة وأثناءها ، في حين يكون الهدم شديداً إذا كانت الرعاية ضعيفة . وقد اتفق الجميع على أن بدء الشيخوخة هو من الستين وهو سن الإحالة على المعاش أي أنها تمتد من الستين إلى الخامسة والستين إلى نهاية العمر . ويمكن تقسيمها إلى مرحلتين هما :

- الشيخوخة المبكرة وتمتد من الستين إلى الخامسة والسبعين .

- الهرم وتمتد من الخامسة والسبعين وإلى نهاية العمر .

ولقد وصل عدد المسنين في مصر سنة 1985 إلى 3.545.000 بالنسبة للإحصائيات السكانية . فإن القطاع المسن من السكان هو الأسرع في النمو وتهدف من دراستنا للشيخوخة التوصل إلى السبيل الأمثل للشيخوخة الناجحة ، فمع حتمية الاضمحلال في الوظائف الجسمانية ، يجب معرفة التكييفات النفسية والاجتماعية التي تؤدي إلى روح معنوية ومستويات كفاءة عالية في المراحل

الأخيرة من عمر الفرد ، بعد ما أصبح في شيخوخته كائن ضعيف يعيش على ماضيه أكثر مما يعيش على حاضره ، ويعيش ذكرياته التي صنعها في طفولته ، ومراهقته ، وشبابه .

كما نهدف من دراسة علم الشيخوخة إلى معرفة الخصائص البيولوجية ، والسيكولوجية والاجتماعية لآبائنا ، وأمهاتنا حتى نكفل لهم حياة كريمة سعيدة فهي تهدف أيضاً إلى معرفة شيخوختنا المقبلة حتى لا نشقي أولادنا بتعصبنا ومشكلاتنا ، وأن يتعلم المسن كيف ينظم استعداداته العقلية وقدراته المعرفية لمواجهة التغيرات الداخلية التي تظهر على جسمه ونفسه ، وليواجه الضغوط الخارجية التي يفرضها عليه المجتمع المتطور المتغير الذي يعيش في إطاره . كما تهدف دراسة الشيخوخة إلى زيادة المدى النشط من حياة الفرد ، حتى يستمتع بحياته في شيخوخته بعيداً عن الآلام والمشكلات . وحتى يشعر أن الحياة من بدئها إلى نهايتها تجربة رائعة ومخاطرة جميلة .

وقد بدأ هذا العلم بنظريتين حاولتا الربط بين العناصر البيولوجية والنفسية والاجتماعية .

الأولى نظرية فك الارتباط : قدمها كائنج وهنري 1961 وتنص على أن الشيخوخة الفاجحة تتضمن الانسحاب التدريجي من الإطار الاجتماعي مع ميل مواكب له من الآخرين للتقليل من توقعاتهم من المسنين وخفض درجة التعامل معهم .

الثانية نظرية النشاط : أثارت النظرية السابقة جدلاً عنيفاً وواجهت الكثير من الانتقادات فجاءت هذه النظرية لتؤكد النتائج الإيجابية لاستمرار الارتباط بالعالم على سعته والتوصل إلى أدوار بديلة لتلك التي فُقدت نتيجة للتقاعد أو الترمل ، ويتضمن ذلك مستويات عالية من المشاركة العالية والروح المعنوية ، وغيرها من عناصر الرضا ، وإن كان كثيراً ما يتمذر تحديد هذه العلاقة . في حين توجد عوامل تؤثر في توافق المسنين نذكر منها :

الموقف السائد في الحياة ، والعلاقات الاجتماعية السائدة ، ومدى الإحساس بعقدة الشيخوخة ، ومدى تقبل الذات .

إن نوع التوافق الذي يبديه الفرد نحو التقاعد يتوقف على سمات الفرد السابقة وعلى موقفه الجديد وليس هناك ما يمكن أن يوصف بالطريقة الأفضل وتتركز اهتمامات المسنين وحاجاتهم في :

الاهتمام بالمظهر - الاهتمام باللبس - الاهتمام بالمال - الاهتمامات الروحية -
الاهتمامات الدينية ، وهذه تحقق رضا لدى المسنين بالإضافة إلى تحقيق بعض الحاجات المستمدة
من اهتمامات المسنين رغم تميزها بينهم ومنها :

الحاجة إلى الرعاية الصحية ، الحاجة إلى المشاركة في نشاط المجتمع ، الحاجة إلى
الصدقات ، الحاجة إلى التقدير والتقبل والمركز الاجتماعي ، والحاجة إلى القدرة والكفاءة وتقدير
الذات ، والحاجة إلى بذل النفع للآخرين، الحاجة إلى الأمن الاقتصادي والدخل الكافي ، الحاجة
إلى الاندماج في النشاط الترويحي ولذا يجب إشباع هذه الحاجات عن طريق تقديم الرعاية
الاجتماعية والسيكولوجية والترويحية للمسنين .

فالمسن يتعرض لكثير من التغيرات الفسيولوجية والبيولوجية والظاهرية والحسية الحركية
ثم تغيرات عقلية ومعرفية .

ويصاب المسن في هذه المرحلة بأمراض واضطرابات فسيولوجية متعددة منها : - هشاشة
العظام ، التهاب اليورستات ، أمراض القلب والجهاز التنفسي ، المياه البيضاء ، التأخر في شفاء
الجروح ، الالتهابات الروماتزمية ، ارتفاع ضغط الدم ، ضعف السمع ، ضعف البصر والرؤية ،
أمراض السكر ، فقدان الذاكرة ، العته وعدم التحكم في البول، كما يصاب المسن ببعض
الاضطرابات النفسية مثل القلق والاكتئاب .

والأمراض العضوية تؤدي غالباً إلى أعباء عقلية ونفسية على المسن وبالتالي تتضاعف
حالته سوءاً .

وسنتناول في هذه الورقة ثلاث محاور رئيسية حول:

مشكلات كبار السن :

أولاً : سوء معاملة المسنين .

ثانياً : الإصابة بالاكتهان، التي غالباً ما يحدث لكبار السن .

ثالثاً : التأثيرات الضارة للاكتئاب بالنسبة لكبار السن .

مع توضيح سبل رعاية كبار السن .

لقد أصبح العنف تجاه العائلة مادة بحث في العشرين سنة الماضية . في بداية الأمر ، بدأت الدراسات في التخصصات المختلفة تتناول العنف تجاه الأطفال أو سوء معاملة الأطفال ثم توجهت الدراسات للعنف تجاه المرأة وأخيراً اهتمت الأبحاث بالعنف تجاه كبار السن . ومصطلح سوء معاملة المسنين elder abuse يشمل الضحايا بعد سن الإحالة على المعاش إلى بعد عمر الستين .

مصطلح abuse يستعمل أيضاً بالنسبة للأفعال المقصودة أو الإرادية التي تسبب الألم والإحباط أو الحرمان أو الإهمال مثال : حرمان المسن من الطعام أو تعنيف المسن ، وتركه بدون نظافة إلى آخره .

وجدير بالذكر أن سوء المعاملة والإهمال بالنسبة لكبار السن قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى الوفاة .

إهمال المسنين وسوء معاملتهم تختلف على حسب حالة المسن ، فالمسن الفاقد العقلية أو الغير قادر على الحركة (العاجز) وغير القادر على القيام بمهامه الشخصية وخدمة نفسه بنفسه مثل إعداد الطعام لنفسه ، وتناول الدواء ، والذهاب لدورة المياه لقضاء حاجته أو تنظيف نفسه ، فهذا المسن يعاني معاناة شديدة أكثر من غيره .

والسؤال الذي يُطرح الآن هو ما هي مظاهر الإهمال وسوء المعاملة للمسنين ؟

إن أهم مظاهر الإهمال وسوء المعاملة للمسن هي :

◀ إهمال مباشر .

يتم عن طريق :

أ - عدم العناية الخاصة بالمسن .

ب - حرمانه من الطعام .

ج - حرمانه من الملاحظة .

◀ التهديد والتوبيخ والتخويف والحبس والعزل .

◀ سرقة نقوده وممتلكاته الخاصة .

« اغتصاب حقوقه أو حرمانه من ممتلكاته : وذلك بطرده من منزله أو بخروجه من المستشفى أو المصححة التي يعالج فيها .

والمسنين معرضون لسوء المعاملة سواء كانوا :-

أ.. يعيشون بمفردهم ومن ثم يكونوا في هذه الحالة ضحايا للجيران أو من يطرق بابهم للخدمات ، وأحياناً من أبنائهم أنفسهم .

ب. يعيشون مع أحد من أولادهم أو فرد من أفراد العائلة ، وفي هذه الحالة قد يكون سوء المعاملة من أفراد العائلة أنفسهم .

ت. وقد يكون المسن في ضيافة بيت المسنين أو بيوت الرعاية الخاصة أو في المصححات أو المستشفيات وهنا قد يكون سوء المعاملة والتغريب من العاملين في هذه الدور من المستشفيات أو حتى من هيئة التمريض أنفسهم ، وللأسف الشديد فالمسن المعتوه أو المصاب بشيء من القصور العقلي قد لا يدرك أنه يتعرض للتعذيب أو الإهمال .

وتجدر الإشارة إلى أن سعادة وإنسانية المسن هي في الحقيقة في يد المسؤولين بالدولة ولذلك نأمل من الدولة أن تضع ضمن أولوياتها وأن تنظر بعين الاعتبار لكبار السن ، كما تهتم برعايتها للأطفال .

وفي الغالب ما يكون الضحية سواء أب أو أم ما يكون قد سبق له سوء المعاملة لأطفاله الصغار عند الصغر ويكون سوء معاملة أولاده له كرد فعل لما عاناه الصغار في الصغر .

وغالباً ما يكون المعضب لكبير السن شخص غير سوي وله تاريخ مرضي عقلي أو نفسي ومحروم اجتماعياً ، أو معقد نفسياً . ويعتبر الطبيب أيضاً abuser إذا أهمل في علاج المسن أو لم يقدم له العلاج الكفء والرعاية الكاملة .

والسبب غالباً في إهمال الأبناء لأبائهم ما يكون خلل في نظام العائلة وتفكك أسري سابق مدعم بسوء معاملة الآباء لأبنائهم وعدم رعايتهم والاهتمام بهم مما يدفع الأبناء إلى الانتقام من الآباء عند الكبر والقدرة على الانتقام .

والسؤال الذي يثار الآن من هم المسنين الأكثر عرضة لسوء المعاملة ؟

في الحالات الآتية :- إذا لاحظنا تأخيراً في إعطاء الدواء لكبير السن ، تغيير الطبيب المعالج باستمرار ، تحليل غير منطقي للأعراض والعلاقات الإصابية بالمريض والإصابات المتكررة في المريض والتي تكون غير مفهومة السبب .

ثلاثاً: مشكلة الاكتئاب :

يصعب تحديد نسبة إنتشار مرض الاكتئاب ولكن يمكن القول ان هذا المرض ينتشر بنسبة (١ - ٥ ٪) بين أفراد المجتمع ، ومن بين المترددين على عيادات الطب النفسى تبلغ نسبة المكتئبين (٢٣ ٪) من مجموع المرضى (عماد مخيمر ١٩٩٧ : ١٠٩) .

ويعتبر الاكتئاب أكثر الأعراض انتشاراً للمسن لأنه عرض مشترك فى كل الحالات العصابية والذهانية .

ولكن الاكتئاب كمعرض عصابى ، يعد حالة عابرة تحدث نتيجة لبعض الاهداث المؤلمة ، وتيسم بالكآبة وتحدث كمحاولة من جانب الفرد لخفض قلقه الحاد ، ويصاحبها انخفاض فى قيمة الذات ، وهى نوع من التفاعل الاكتئابى العصابى (عزيز ، دينا ، محمد الطيب ، ناظم العبدى ، ١٩٩١ : ٣٣) .

ويختلف انتشار مرض الاكتئاب باختلاف العوامل الحضارية والاجتماعية والاقتصادية من مجتمع لآخر ، ولقد قرر مدير الصحة النفسية بمنظمة الصحة العالمية أن هناك أكثر من (٣٠٠) مليون نسمة فى العالم يعانون من اضطرابات اكتئابية تدخل فى الملل الكلينى ، ويعتقد أن هذه النسبة فى تزايد للأسباب الآتية : -

- أ - تزايد متوسط عمر الفرد .
- ب - تزايد الأمراض المزمنة التى تؤدى إلى الاكتئاب الثانوى .
- ج - تزايد استعمال الأدوية التى تؤدى أثارها الجانبية إلى الاكتئاب مثل "الفينوثيازين" Phenothiazines وأدوية ضغط الدم المرتفع Hypertensive .
- د - سرعة التغير الاجتماعى الذى عمل على زيادة الضغوط النفسية المعروف بأنها تعجل بحدوث الاضطرابات الاكتئابية كما تساعد على استمرارها ، هذا بالإضافة إلى التفاوت الطبقي فى المستوى الاقتصادى ، حيث وجد علاقة بين المستوى الاقتصادى المنخفض وشيوع الأمراض الاكتئابية والاضطرابات

العصابية (عبد الله عسكر ، ١٩٨٨ : ١٩ ، أحمد عبد ربه نور ، ١٩٩٤ : ٤٢ - ٤٣ صلاح مكاوي ١٩٩٧ : ٦١) .

وقد أظهرت الإحصائيات أن نسبة مرض الاكتئاب في مصر تزداد بالمقارنة بالأمراض النفسية الأخرى حيث تتشابه أعراض هذا الداء مع كثير من الإضطرابات النفسية الأخرى .
وأما عن نسبة انتشار الاكتئاب بين الريف والحضر في مصر ، فقد أشار أحمد عكاشة وزملاؤه في دراسة لهم أجريت عام (١٩٨٨) إلى أن اضطرابات الاكتئاب تنتشر بين ١٩٪/ الريف ٨١٪/ بالحضر ، كما أن اضطرابات التكيف كانت من النوع الأكثر حدوثاً بين اضطرابات الاكتئاب في الريف ، بينما كان الاضطراب المزاج المكتئب هو الأكثر حدوثاً في الحضر نقلاً عن (كوثر ابراهيم ١٩٨٣ : ٧) و (أحمد عكاشة ١٩٨٦ : ٢١٣ - ٢١٤) وكذلك (Okasha. et al., 1994) .

وتشير بعض الدراسات إلى أن الاكتئاب يعتبر أكثر الأمراض إنتشار لدى كبار السن ، حيث يعاني من ١٧٪ إلى ٢٣٪ منهم من الاكتئاب ، وأن ٤٥٪ من الذين ييحثون عن الإرشاد يعانون من الاكتئاب استوازي : (جالاس ١٩٨٩ في أحمد عبد الخالق ١٩٩١ : ٨٠ .، فرندبرج وآخرون ١٩٨٨ في عماد مخيمر ١٩٩٧) .

وكذلك فمن واقع إحصاءات هيئة الصحة العالمية يشكل مرض الاكتئاب أكثر من ثلث الأمراض في العيادات النفسية ، ولكن ما يشعر به غالبية الناس ليس اكتئاباً مرضياً ، وإلا أرتفع مرض الاكتئاب إلى أكثر من (٥٠٪) (صلاح مكاوي ١٩٩٧ : ٢٠٢) .

النظريات المفسرة لظاهرة الاكتئاب :

قبل ان نتناول متغيرات العصر ذات العلاقة بالاكتئاب يجدر بنا فى البداية عرض سريع لاهم النظريات التى تفسر أسباب ظاهرة الاكتئاب :

فالإكتئاب مثله مثل بقية الاضطرابات النفسية الأخرى يصعب إيجاد تفسير او سبب دقيق له وكل ما هو متوافر عبارة عن نظريات تختلف فيما بينها فى تفسير الاكتئاب ويتناقض فى إيجاد سبب معين متفق عليه وقد أكد ذلك كل من : أنجرام ومالكين In- gram & Malcarne 1995 ، جلبرت ، Gilbert ، كارسون و بوتشر Carson & Butcher 1992 فى حسن ابراهيم ١٩٩٧ : ٤٦)

وهناك فى الواقع أربع نظريات أساسية معروفة تقدم تفسيرات لتطور الاكتئاب ونشأته عند الفرد وهذه النظريات هى : النظرية المعرفية والنظرية السلوكية والنظرية البيولوجية ونظرية التحليل النفسى ويشير كل من أنجرام مالكرين In- gram & Malkcarne الى أنه بالرغم من ان كل نظرية قد قدمت اسهاما ملحوظا فى فهم جوانب متعددة من جوانب الاضطراب الاكتئابي الا أنه يبقى واضحا انه ليس هناك نظرية واحدة نستطيع ان نقول عنها انها متكاملة وشاملة ويقترح هذان الباحثان - بناء على ذلك - أن يتجه التفسير الامثل لاضطراب الاكتئاب الى الأخذ فى الاعتبار الجوانب المعرفية والبيولوجية والوراثية والاجتماعية ، مع التأكيد على كيفية تفاعل هذه الجوانب وتأثيرها على الفرد المكتئب ويعترف الباحثان بأنه ينقصنا - فى الوقت الحاضر - المفاهيم المتطورة والاساليب الاجرائية العملية التى تسمح لنا بتقديم التفسير الشامل للاكتئاب .

وفيما يلى عرض لنظريات الاكتئاب .

١ - النظرية المعرفية :

ترى النظرية المعرفية ان الاكتئاب ينتج - بشكل اساسى - من ميل الفرد للنظر الى نفسه والمستقبل والعالم بنظرة تشاؤمية غير معقولة - وهذه النظرة المشوهة للنفس والمستقبل والعالم يطلق عليها الثالث السلبي (١)

(1) Negative Triad

وينظر الشخص المسن الى نفسه على انه ليس كفتا وغير قادر وغير مرغوب فيه وهو يتوقع الفشل والنقد وعدم الرضا وعلى هذا الاساس يدرك كل خبراته على انها تؤكد توقعاته السلبية تلك وكل اعراض اضطراب الاكتئاب من وجدانية^(١) وسلوكية^(٢) وجسمية^(٣) ودافعية^(٤) كلها ينظر اليها على انها نتيجة مباشرة لذلك التنظيم المعرفي السلبي .

ويتلخص الفكرة الاساسية لدى أصحاب النظرية المعرفية في ان نظرة الشخص المكتئب التشاؤمية فيها تشويه لواقعه وعليه يفترض أن لدى المكتئب تنظيم معرفي^(٥) يعمل على تثبيت تفكيره التشاؤمي السلبي وتكديده على الرغم من الادلة التي تثبت عكس ذلك ، ويعمل ذلك التنظيم المعرفي على ترشيح الاحداث التي تواجه الشخص ويتضمن ذلك عمليات العزل والتصنيف والتقويم للمثيرات والاحداث المختلفة وعلى ذلك فبعد مواجهة الشخص للاحداث والمثيرات يقوم ذلك التنظيم المعرفي بتفسيرها بشكل سلبي ومحرف للواقع ، ومن المهم توضيح ان النظرية المعرفية تفترض ان ذلك التنظيم المعرفي يتكون ويتطور نتيجة لخبرات الشخص كما ان هناك اناسا مستهدفين ومعرضين للاكتئاب ، الشيء الاخر ان ذلك التنظيم المعرفي السلبي المستهدف للاكتئاب يبقى في حالة كمون حتى يتم استثارته بالضغوط المختلفة او مايسمى بالعوامل المعجلة^(٦) والتي يكون الشخص حساسا تجاهها وعلى الرغم من ان النظرية المعرفية تعطي اهمية للعوامل النفسية والمعرفية في نشأة الاكتئاب وتطوره الا انها تعترف بدور العوامل التفاعلية للعلاقات بين الاشخاص^(٧) من حيث تأثيرها على تطور حالة الاكتئاب وثباته .

٢ - النظرية الوجودية :

ويتميز الاكتئاب في ضوء هذه النظرية بتدهور قدرة الفرد على الصيرورة وبالتالي انخفاض الشعور بالوجود والكينونة ، ومن أهم الأعراض في ضوءها الشعور بالفراغ الوجودي وافتقاد المعنى وهي ترتبط بالظفرانية في تفسير السلوك الانساني (عبد الله عسكر ١٩٨٨ : ١٩٩ ، صلاح مكاوي ١٩٩٧ : ٤٦)

٣ - النظرية السلوكية :

الانسان عند السلوكيين لا يولد ولديه استعدادات معينة وانما يولد مزودا باستعدادات

(1) Affective

(3) Somatic

(5) Cognitive Schema

(7) Interpersonal Factors

(2) Behavioral

(4) Motivational

(6) Precipitating Factors

عامة وهذه الاستعدادات تمثل المادة الخام وتتشكل حسب المثيرات التي يتعرض لها الفرد في بيئته فجميع ألوان السلوك تكتسب حسب قواعد التعلم يتعلمها الفرد من والديه أولا ثم من المدرسة وبقية الأوساط التربوية التي يتعامل معها ، ومن نتائج تشكيل الاستعدادات العامة بالتعليم . التنظيمات السلوكية (وقد ينشأ الصراع بين هذه التنظيمات ولكنه ليس كالصراع المحتوم الذي يحدث بين الغرائز وبين المجتمع والذي تحدثت عنه نظرية التحليل النفسي وما يتعرض الطفل للصراع انه يسعى لأشباع رغباته الأولية ، وقد يتعرض في سبيل ذلك للعقاب من جانب والديه . ويعد مفهوم تقليل أو خفض التعزيز من المفاهيم الأساسية لدى بعض واضعي نظريات التعلم فعندما يقف الإنسان عن التصرف بالطريقة التي اعتادها قبل فقدان المحبوب (عندما كان التعزيز كثيرا) فان مستوى النشاط المنخفض ذاته يتم تعزيزه.

ان فقدان الشخص المحبوب بالنسبة للمعسنى يرتبط لديه بظهور عرض الكآبة ، خاصة وان الاكتئابى غالبا ما تنقصه المهارات الاجتماعية التي تمكنه من العثور على آخر بسهولة في مجال العلاقات الاجتماعية وتوضح نظرية التعلم ان الاكتئاب لا يرجع الى فقدان المحبوب فحسب فقد تنطفيء التعزيزات المعتادة لعدة أسباب مثل التغيرات في الحالة المهنية او المكانة وعلى هذا فان مفاهيم المدرسة السلوكية تُعزى الاكتئاب الى انخفاض في النشاط ، عند انخفاض التعزيز (عزيز حنا ، محمد الطيب ، قاسم العبيدي ١٩٩١ : ٣٢)

٤- النظرية البيولوجية الكيميائية للاكتئاب :

ان الاهتمام بمعرفة دور العوامل البيولوجية في الاكتئاب لأمر ليس بالجديد فقد تحدث عنه أبو قراط وافترض أطباء القرن الثاني ان ازدياد المادة السوداء تسبب الملانخوليا ، وقد تأخر التفسير البيولوجي الدقيق للاكتئاب بسبب نقص المعرفة بفسولوجية المخ عند الاسوياء ، وبسبب عدم القدرة على دراسة العمليات الجزيئية الدقيقة للمخ (١) ولم يعد الأمر ممكنا الا في بداية الخمسينيات والستينيات من هذا القرن . ويرى أصحاب النظرية البيولوجية للاكتئاب ان الخبرات الانفعالية تؤثر على النشاط الكيميائي للمخ ، وفي المقابل فإن الأفكار والمشاعر والسلوك يمكن ان تتبدل نتيجة تغيرات كيميائية طفيفة في المخ وهناك

بلايين من النيورونات التي ترسل الرسائل الكهربائية وتستقبلها عن طريق الموصلات العصبية^(١)، وهي المواد الكيميائية التي تنقل الرسائل عبر الخلايا العصبية^(٢)، أو نقص في المقدار المنقول أو المسحوب من المادة الكيميائية أو خلل وظيفي في عمل نيورون الاستقبال والخلل في كل تلك الرموز يسهم بشكل رئيسي في الإصابة بالاكتئاب ويفترض الباحثون أنه في حالة الاكتئاب فإن المواد الكيميائية العصبية (مثل : Norepi Nephine Serotonin & Dopamine تكون ناقصة في المخ ويناء عليه ترسل المادتان -No repinephrine , Serotonin رسائل الى المخ متعلقة بوظائف حيوية مثل : الشهية والنوم وحتى الرغبة في الحياة ويورد بازرجان (Bazergan 1993) مجموعة من الأدلة غير المباشرة على دور العوامل البيولوجية في الاكتئاب، المسن :

١ - دورة المرض الرأسية والتي تتصف بفترات تحسن تبادلياً مع نوبات من الاكتئاب أو الهوس وهذه النوبات دليل على الاضطراب المرضي ذي الأساس البيولوجي .

٢ - وجود مجموعة من الاعراض والتي توحى بوجود اضطراب في العمليات الحيوية ، مثل (اضطراب النوم والشهية وتباين يومي في المزاج واضطرابات في الحركات النفسية الحركية)^(٣)

٣ - أدلة على وجود عوامل وراثية

٤ - استجابة جسمية للأدوية العلاجية خاصة عند الافراد الذين يعانون من اضطرابات الحيوية .

٥ - نظرية التحليل النفسي :

ترى نظرية التحليل النفسي ان التناقض العاطفي هو الخاصية الأساسية للحياة النفسية لدى مريض الاكتئاب فكمية الحب^{وهم} الكراهية عاجزون عن الحب لانهم يكرهون كلما احبوا ولقد قرر " ابراهيم " ان مريض الاكتئاب متناقض عاطفة ازاء نفسه بقدر ما هو متناقض عاطفة ازاء الموضوعات ويرى ابراهيم ان المرحلة القمية هي نقطة التثبيت المفضلة لدى الاكتئابى وهذا مايفسر اضطرابات الاكل لدى مرضى الاكتئاب المكبر .

(1) Neurotransmitters

(2) Synapses

(3) Psychomotor

وترى نظرية التحليل النفسى انه يمكن تلخيص العوامل المثيرة للاكتئاب فى :-

١ - تغيير فى التوازن الخاص بالدوافع الغريزية اى الحب والعدوان

٢ - تغير فى علاقة المريض بموضع الحب

فقدان الحب هو الموقف الاساسى للبائع على الاكتئاب .

فانقطاع علاقة وثيقة متبادلة من الحب هى اساس كل حالات الاكتئاب فابتعاد موضوع الحب يمكن ان يستشعره الاكتئابى فقداننا للحب ، وهذه العلاقة مع موضوع الحب الذى فقدهما الاكتئابى تكون نموذجا للعلاقات الاولى مع الام ومن هنا فان الموقف الاوديبى لدى الاكتئابيين تغمره الصراعات ، وخاصة ذات الطابع الفمى .

(عزيز حنا داود ، محمد عبد السطاهر الطيب كاظم هاشم العبيدى (١٩٩١ : ٣١٩)

ويصنف الاكتئاب الى مايلى

* الاكتئاب الخفيف (١) * الاكتئاب البسيط (٢)

* الاكتئاب الحاد (٣) * الاكتئاب المزمن (الدائم أو المستمر) (٤)

* الاكتئاب التفاعلى او الموقفى (٥) او العصابى (وهو مرض نفسى) (٦)

* الاكتئاب الذهانى (وهو مرض عقلى) (٧) * اكتئاب سن القعود (٨)

ولكن هذه التقسيمات ليست قاطعة والفروق بين هذه الانواع ليست محددة بدقة و

التداخل بينها والاختلاف بينها عادة مايكون اختلافا فى الشدة وايس فى النوع

فعلى سبيل المثال يتفق بعض علماء النفس على ان الاستجابات الاكتئابية العصابية

والذهانية لها معالم مشتركة وان الاكتئاب العصابى والاكتئاب الذهانى يمكن رؤيتهما على

متصل واحد ويكون الفرق بينهما فرقا فى الدرجة فقط

(عزيز حنا ، محمد عبد الظاهر الطيب ، فاطمة هاشم العبيدى (١٩٩٢ : ٣١٤)

(1) Mild Depression

(3) Acute Depression

(5) Reactive Depression

(7) Neurotic Depression

(2) Simple Depression

(4) Chronic Depression

(6) Psychotic Depression

(8) Involutional Depression Reaction

٣-١-٢ الرعاية السيكولوجية للمسنين

أن شيخوخة النفس لا علاقة لها بشيخوخة الجسم ، فقد تكون شيخوخة النفس موجودة في سن الأربعين أو أقل من ذلك ، وقد لا تحدث حتى لسن تجاوز سن المائة ، وهذا ما دعا المفكرين في طب الشيخوخة إلى اعتبار أن التوتر العصبي ، والقلق والاكتئاب هي العوامل التي تسرع بالانسان نحو الشيخوخة وبالتالي تسرع به نحو الوفاة .. كل هذا يدفعنا إلى ضرورة العناية النفسية مع الرعاية الصحية من أجل تحقيق سعادة المسنين .

لذا يجب أن تتضمن خدمات الرعاية السيكولوجية والإرشاد النفسي للمسنين مساعدة الشيوخ على التوافق الشخصي الاجتماعي السليم مع التقاليد والعادات السائدة المتجددة والخاصة بالأجيال المختلفة ، وذلك من أجل أن يحقق الشيخ التوافق الضروري للحياة السعيدة ، ومن المهم أيضا جدية العمل على حل مشكلات الشيوخ أولا بأول .

- وسوف نتناول الرعاية السيكولوجية للمسنين من النواحي الآتية :-
- تأثير البيئة المحيطة بالشيخ على توافقه النفسي ، وتطهير هذه البيئة من أجله .
- تحقيق التوافق الذاتي للمسنين .
- الحاجة إلى إرشاد الكبار .
- علاج أمراض دماغ وعصاب الشيخوخة .

أثر البيئة المحيطة بالشيخ على توافقه النفسي :

إن رعاية الشيخوخة النفسية بحاجة إلى كثير من الجهود لخلق بيئة سيكولوجية منتقاة إنتقاء جيدا لتساهم في التوافق النفسي للمسنين .. فلقد ثبت أن أي بيئة باستطاعتها أن تولد استجابات فعالة ، ففي أكثر الأحوال تعمل البيئة على إظهار استجابات عاطفية عنيفة، ويسرى هذا المبدأ بصفة خاصة إلى المسنين وذلك بسبب ارتفاع درجة الحرمان الحسي الناتج عن أسباب عضوية لديهم ، وإذا كان الانحدار الحسي في المرحلة الأخيرة من العمر يولد فعلا حواجز غير مرئية ، لذا فمن الضروري فهم علاقة المسن بالعناصر البيئية حوله ، ذلك أن هذه العلاقة تعتبر أمرا حيويا لحسن فهم سلوكه وكذلك لوضع الخطط اللازمة لمساعدته .

وتدلى الأبحاث بوضوح على تزايد الاهتمام بالمشكلة العامة فيما يختص بالكيفية والدرجة اللتين تتلون بهما البيئة بتأثير السلوك وبالتالي تؤثر فيه .. ولم يبدأ علم

الشيخوخة في توسيع هذه المفاهيم الأساسية وتطبيقاتها على كبار السن إلا خلال
العشر سنوات الأخيرة .

— فقد قام لندساي ١٩٦٤ بإيضاح فائدة تكوين بيئات تعويضية للمسنين كمنوال
لارتباط شرطى حر ، مستندا في عمله التجريبي على فكرة أن السلوك الانساني
عبارة عن علاقة وظيفية بين الفرد وبيئته ، وهو يلفت الأنظار الى الطرق التي
يتم بها تناول أو تعديل البيئة الطبيعية بتعويض النقص لدى المسنين ، وتوليد
التعزيزات الايجابية اللازمة لتحسن أنماط السلوك غير المنتج (أو انماط
السلوك العاجزة) عندما تحدث في السن المتقدمة .. وجهة النظر الأساسية
هي التي يشارك فيها كل الذين يكتبون عن البيئات المصغرة للمسنين هي أننا
لم نبدأ بعد في استيفاء الإمكانيات الواسعة لتطوير الوسائل التعويضية
للمسنين والتي تمنع عنهم المعاناة نتيجة الخسائر المتعددة .

— وقد راجعت مرجريت بتلنشار ١٩٦٧ سلسلة الدراسات من التغير البيئي أي
العلاقة بين بقاء المسنين وتغير الإقامة ببعض معطيات تقترح أن العوامل
النفسية قد تلعب دورا مهماً في تحديد بقاء المسنين بعد تغير الإقامة .
وتؤكد أن أنماط سلوك المسنين مثلها مثل أنماط سلوك طبقات السن
الأخرى لا تنبع من فراغ ، وأنها نتيجة مباشرة للتفاعل بين الفرد والبيئة ،
ولا يمكن فهمها إلا في داخل سياقها .. وعلاوة على ذلك : فإن التعديلات في
البيئة تعتبر استراتيجية مباشرة بالغة الأهمية .. ولذا فعندما ندرس تناول
البيئة بعناية ومنهجية - فأننا نزيد من قدرتنا على التنبؤ بالسلوك وبالتالي
السيطرة على نتائج مثل هذه التفاعلات .

— وفي سلسلة من الدراسات التي أجريت حديثا : أجرى البعض فحصا للبيئات
الاجتماعية .. تدل معطياته على أن التلاحم والانتماء يخفضان من احتمالات
التعرض والاستجابات للضغوط الجسمانية . وتفيد الدلائل التجريبية التي توصل
اليها بأن أحد أفراد المجموعة قد يواجه استجابات ضغوط إذا هو انحرف عن
معايير المجموعة التي ينتمي إليها .

هذا وقد اعتاد محيطنا الانساني في نظرتة الاجتماعية إلى المسنين أن يخلق عندهم
عقدا نفسية ، ويفقدون الثقة بالنفس - فيعتقد المسن بأنه أصبح أداة عاطلة في
المجتمع الانساني وقد ضعفت ذاكرته ، وقد خارت قواه ، فهو لا يستطيع القيام

بأعمال إيجابية مهمة . كما يعتقد كثيرون بأن الشيخ قد بلغ نهاية المطاف ولا يأتيه الغد أو المستقبل بشيء جديد في الحياة .

وخروجاً من هذه الحقيقة فإن أى تعكير في الجو المحيط بالشيخ يزداد تعقداً إذا ما اضيف إلى العوامل النفسية والحساسية الزائدة لديه .. ولذا فإن السبيل الوحيد أمامنا من أجل الرعاية النفسية السيكولوجية للشيخ لكى نخلص الشيخ مما يعقد نفسيته أو يجعل غيوم الهم تخيم عليه ، هو إبعاد الشيخ عن الجو المثير ، مما يقضى إلى تصفية الجو النفسى لديه - ولعل أهم الوسائل لخلق بيئة سيكولوجية جيدة للشيخ المسن ما يلي :

١ - نوعية العاملين مع الشخص المسن :

هذه النوعية من الأمور اللازمة لتوفير الجو الاجتماعى المناسب للشيخ المسن ، ذلك أن وعى المتعاملين مع الشيخ بما يجب اتباعه وما يجب تجنبه أمر في غاية الأهمية لتوفير الظروف المناسبة لإحداث تفاعلات جيدة داخل الشيخ تبعث على السعادة وتشيع لديه الرضا . ففن التعامل مع الشيوخ صعب ، وبحاجة إلى تدريب معين لا يتوافر بغير توجيه وتوعية مستمرين .. ولاشك أن مجرد توجيه الكلام أو اسداء نصائح الى المحيطين بالشيوخ لايجدى نفعا ، وإنما يجب أن تكون التوعية متخذة بشكل مثلك مستاوى الاضلاع أحد اضلاعه الكلام والنصائح والاقناع ، والضلع الثانى هو تغيير اتجاهات جيل الشباب نحو الشيوخ ، والضلع الثالث هو التمرس والتدريب العملى على ممارسة هذه النواحي الثلاث في أسلوب التعامل مع المسنين ، وسيؤدى ذلك الى تخفيف حدة الكثير من المشكلات النفسية التى يعانى منها كبار السن .

٢ - عدم انتقاد المسنين :

أى تجنب المناقشات والمجادلات التى تعمل على إثارة أعصاب المسنين ووضعهم في موضع المخطئين ، أو الذين لا يفكرون بطريقة سديدة .. ذلك أن الانتقاد أو إلقاء الاضواء على الشاذ من التصرفات ، يثير حفيظة الشيخ المسن ويدفع به الى مواجهة الهجوم بهجوم مضاد عنيف .

٣ - عدم تجاهل الشخص المسن :

أى عدم اتخاذ موقف اللامبالاة تجاه الشيوخ - لأن ذلك يشعرهم بأنهم صاروا كما مهملاً أو أن الآخرين لا يقدرّونهم .. والشيخ يدرك بأن من حوله مهتمون به إذا كانوا يسارعون إلى تلبية رعايته المعقولة التى لا تضر به وبصحته ، ويراعون أوقات راحته ومواعيد نومه ، ويبذلون اهتماماً واضحاً بمأكله وسريره وبملابسه وبمواعيد تناوله للدواء . وغير ذلك مما يساهم في رفع معنويته وبعث الرضا والارتياح لديه .. كما أن افتعال المشورة في بعض الأمور يشعرهم بأنهم مازالوا أصحاب وزن كبير في الأمور المهمة وبأنهم يفوقون الآخرين حكمة وحصافة واقتداراً في إبداء الراى الصائب الذى لا يستطيع غيرهم إبداءه .

٤ - توفير حلول عملية لمشكلات الشخص المسن :

يوجد في الواقع الكثير من المشكلات التى لا يجد الشيخ لها حلاً مما يشعره بأن الدنيا قد ضاقت في نظره بينما تكون الحلول جاهزة وسهلة وبسيطة وفي إمكان المحيطين به .. فالشيخ دائماً يستشعر المشكلات ، ولكنه يعجز عن تحديدها ، أو الإفصاح عنها لمن يحيطون به فلا يكون أمامه إلا أن يأخذ الآخرون بيده في هذا المضمار ، ويبادرون الى ما يحس به من مشكلات ، ويعينونه في البحث عن حلول ناجحة لها .

٥ - استئصال كل ما يثير انفعالات الشخص المسن :

إذ يجب أن يستأصل من الجو الاجتماعى المحيط بالشيخ كل ما من شأنه أن يهابه الشيخ ، أو يشعره باستهزاء من حوله لما يقول أو يعمل ، والابتعاد عن كل ما يثير حفيظته أو يغيظه ، أو يشعره بالتعريض به ، أو السيطرة عليه ، أو تثبيط همته ، أو استدلاله ، أو تعييره بالمرض ، أو الفقر ، أو بمرثاة الثبات ، أو بقلّة الحيلة ، أو بتعاضم قوة أعدائه ، أو توجيه كلام مؤلم مثير خصوصاً إذا صدر ممن هم أصغر منه وكان يرعاهم ويرشداهم ، والشيخ في هذه الأحوال غالباً ما يظل حبيس دخليته المشحونة بالآلام النفسية الممضة الناتجة عن تلك المعايير والتأنيبات التى توجه إليه وتفت في عضده وتخفف معنوياته ، ولاشك أن كل هذه العوامل تؤثر على الشيخ المسن وتقلق مضجعه ، وتجعله يعانى من الآلام النفسية الكثير . (مارييل سكيت : ١٩٨٢هـ)

هذه مقادير ١٩٨٥ : ١١٥٠

تحقيق التوافق الذاتى للمسنين :

الشخص المسن غالبا ما يخزن بداخله كل ما يؤله نفسيا لذلك لا بد من تنقية النفس الداخلية للشخص المسن حتى يتم له التوافق الذاتى مع نفسه .. ولا بد من وضع خطة لتنقية ما يخزن في داخله من الام ومرارة ، وأفكاره وعواطفه التى تسبب له العقد النفسية وتشكل عقبة تحول بين الشيخ وبين بلوغ السعادة وتؤثر على شخصيته وتشعره بالاكتئاب والبؤس .

ولعل من اهم مظاهر العقد والاضطرابات النفسية التى ينبغى علاجها للوصول الى التوافق الذاتى للشخص المسن مايل :-

١ - الافكار والمشاعر التى تعرقل سعادة الشيخ ، وتلبد أفق نفسيته بالغيوم السوداء ، وهى افكار مشوبة بصيغة وجدانية منعمة بنغمة ، ونفسية قاتمة عابسة مثل الشعور الذاتى بعدم القيمة وعدم الجدوى فى الحياة والشعور بأن الآخرين لا يقبلونه ولا يرغبون فى وجوده ، وما يصاحب ذلك من ضيق وتوتر ، وقد يقدم بعضهم على الانتحار .. ومن ذلك أيضا .. الشعور بقرب النهاية فقد يعيش بعض الشيوخ وكأنهم ينتظرون النهاية والقضاء المحتوم ويتحسرون على شبابهم .

كذلك شعور بعض المسنين بالآثام والنجاسة التى تحطم شخصيتهم ، أو الإحساس بأن النعمة الالهية تنصب فوق رؤوسهم لا جنوه من آثام فى أيام شبابهم أو ان العذاب الأبدى ينتظر الشيخ بعد موت بدا يقرع الأبواب إلى غير ذلك من الأسباب والافكار التى تذيب على الأفق الوجدانى للشيخ ، ولا تخضع لسلطانه ولا ترضخ لارادته ، ويصبح الشيخ متبرما من احتمال تلك الافكار المضنية فى دخليته ولكنه لا يجد حيلة للتخلص منها أو التخفف من حدتها ، ويجد نفسه مزعنا لها ، ولا قبل له إلا أن يرضخ لسلطانها وتظل مهيمنة على افكاره معظم الوقت فتؤرقه وتقلقه وتوتره نفسيا .

ب - إلى جانب تلك الاضطرابات النفسية والانفعالية التى قد تتقلب على الشيخ وتستأثر بعواطفه بغير أن تكون هناك موضوعات معقولة ، أو مقدمات منطقية تستدعى نشوء تلك الحالات .. فقد تسيطر على الشيخ نوبات البكاء ، أو حالات الاكتئاب ، أو هستيريا الضحك ، أو المرح الزائد الذى لا يجد له مبررا

كافيا يجعله معقولا ، أو حالة من احتقار الذات والضالة الشديدة ، أو الوقوع تحت طائلة الكثير من الهواجس والمخاوف الغامضة التي لا يعرف كنهها بالاضافة الى بعض الأعمال القهرية والوساوس التي تسيطر على الشيخ وتشل حركته الارادية ولا يستطيع منها فكاكا . . (shoch , n . w . 1952)
(280 - 287 في همدانوفس ١٩٨٥ : ١٣٧)

ولرعاية الشيخ نفسيا لتحقيق توافقه الذاتى ينبغى القيام بالارشاد النفسى لكبار السن من خلال :

— الوقوف على الأفكار التي تسيطر على الشيخ والتعرف على نوعية الهواجس التي تسيطر عليه .. ذلك أن مجرد سرد الشيخ للأفكار التي تدور بخلده كفيل بالتخفيف من العبء النفسى الذى يحمله على قلبه .. ولكن هذا التفريغ وحده لا يكفى ولا يشكل كل العلاج ولا يكفل تحقيق التنقية النفسية والتوافق الذاتى الكامل .. وهنا يلزم للمرشد النفسى ان يصف العلاج وكيف يتغلب الشيخ على افكاره وحل المشكلات التي تسيطر على تفكيره .. ولعل الايحاء والاقناع لهما اثر كبير في استرداد ثقة الشيخ بنفسه ولاشك في أن تذكرة الشيخ بأمجاده التي سبق ان احرزها في حياته يجب أن تظل قائمة تذكره دائما لتخفف عنه حتى وإن هو توقف اليوم عن مواصلة تشييد أمجاد جديدة .

ولابد من توجيه كل شيخ يشعر ببوار هذه الافكار والعقد النفسية لمكافحتها حالا .. واقتناع الشيخ بأن السن شيء نسبى فقط ، والشيخ يظل شابا بالقدر الذى يعرف فيه حقيقة نفسه ، والجهد الذى يبذل لاصلاح نواقصها واغلاطها .

— أما من ناحية الحالات النفسية التي لا يجد لها الموحى النفسى حيلة وخاصة الحالات الخفية من النوعيات التي سبق ذكرها - فإن المسألة قد تكون بحاجة الى علاج طبى نفسى . ولا يزعم الطب النفسى لنفسه حتى الآن أنه قادر على مغالبة الأمراض جميعا ، بل يلعب التحليل النفسى والتنويم المغناطيسى والكيمياء الحيوية ، والجراحة ، والعلاج بالكهرباء أحيانا ادوارا كبيرة في العلاج ، بيد أننا نستطيع أن نقرر أن نسبة كبيرة من الحالات يمكن أن تفلح معها الأساليب العادية في الرعاية النفسية .. كما نستطيع أن نجزم بأنه كلما

بدانذ بالرعاية النفسية مبكرا كانت النتائج التى تكفل لنا مؤكدة وحاسمة .
(post , F., 1965 , 144) .

وفى سبيل تحقيق التوافق الذاتى للمسنين أيضا :

قد يجد الفرد المسن أنه من السهل أو من الصعب أن يغير اتجاهاته أو يغير
تكييف أنشطته وكلا الحالتين قد تسببان عائقا خطيرا فى إعادة توافقه
الشخصى . والمسن قد يتمكن سواء بمساعدة أو بدون مساعدة من أحداث
التغيرات المطلوبة فى الاتجاه ، أو مزاولة النشاط الجديد أو تعلمه ، ولكنه
يحتاج للمساعدة فى تحقيق هذا التوافق ..

وهناك ثلاثة موارد رئيسية يجب أن تتاح له :

١ - خدمات المجموعة الرئيسية والمجتمع الصغير : ذلك أن المجموعات التى يكون
المسن عضوا فيها تقدم خدمات غير رسمية فى سبيل إعادة توجيه اتجاهاته ،
وفى تعليمه أنشطة جديدة ، وكثيرا ما يساعد ممثلو مختلف المهن فى المجتمع
الصغير فى مساعدة المسن على التوافق . مثال ذلك الطبيب فهو يصف للمسن
التغيرات فى الغذاء والعادات ، ورجل الدين يمكن الالتجاء اليه للمواساة أو
التوجيه فى مواجهة الأزمات مثل وفاة الزوج أو الزوجة .

٢ - توفير وسائل التعليم فى الأنشطة الجديدة : وبينما يكون التركيز فى الشيخوخة
قائما على الالتزام بالأنشطة السابقة إلا أنه من الضرورى أو من المرغوب فيه
الاهتمام بأنشطة جديدة تماما .. والجدة مثلا يمكن أن تتلقى دروسا فى
أشغال الأبرة والجد الذى نشأ فى المدينة يمكن أن يتعلم تربية الكتاكيت أو
زراعة بعض الزهور ، هذه الأنشطة الجديدة تتطلب درجات مختلفة من
التعليم . إن مجال التعليم فى الشيخوخة يجب أن ينمى إلى أقصى حد ليهب
تدريبنا على أنشطة مختلفة ، كما أنه يجب أن يضمن فرصا للتعليم العام فى
المجالات التاريخية والثقافية والسياسية وذلك لتهيئة المسن للمشاركة الفعالة
كعضو فى المجتمع ، وكمواطن فى نظام ديمقراطى .

٣ - استخدام الاستشارات وطرق العلاج المختلفة وفى بعض الحالات وخاصة
الحالات الظاهرة من سوء التوافق أو عدم التوافق ، وقد لا يتمكن الفرد من
حل مشاكله التوافقية بدون مساعدة من الآخرين ، وعندما تكون مشكلته

الرئيسية هي مشكلة الاتجاهات وخاصة في حالة الصراع ، أو الارتباط بشأن
الاهداف الشخصية في الحياة فان استشارات أكثر توجيهها أو تركيزا قد
تساعد المسن في التغلب على مصاعبه وتحقيق برامج أكثر واقعية لحياته .
(Talland, G . A ., 1968 , 196 - 201) .

ولابد أن نتنبه من الآن أنه إذا لم نستطع توفير حياة أفضل وعمل خاص للفرد بغد
اعتزاله العمل والتقاعد مع امتلاكه الطاقة والحيوية ، فإن ذلك يجعله يشعر بالحرمان
ولا يستطيع التمتع بالحياة السعيدة في المجتمع - وفي ذلك صدمة مؤلمة للنفس في
الجزء الأخير من الحياة .. وإذا لم تحل المشكلات النفسية الاجتماعية الناشئة عن
كبر السن واعتزال الحياة العادية والتقاعد ، فستضطرب جميع الشعوب المتقدمة بعد
وقت غير طويل الى إنشاء ألوف من المصحات والمستشفيات ودور العجزة لايواء
الشيخوخ مما يزيد كثيرا من الأعباء الاقتصادية للأجيال القادمة .

الحاجة إلى إرشاد الكبار :

يهدف إرشاد كبار السن إلى المساعدة لجعل مرحلة الشيخوخة خير سنوات العمر ،
وذلك عن طريق مساعدة الشيخوخ على تحقيق أفضل مستوى من التوافق والصحة
النفسية .. وتبدو الحاجة ملحة الآن إلى إرشاد كبار السن نظرا لما يأتي :

١ - زيادة عدد المسنين فوق الستين :

حيث يزداد عدد المسنين فوق الستين بزيادة التقدم الحضاري والرعاية
الصحية العامة وقائيا وعلاجيا ، وقد زاد متوسط عمر الانسان حتى أصبح
الآن حوالي ٧٠ سنة . ويأمل العلماء أن يصل الى حوالي ١٠٠ سنة في
المستقبل القريب ومعنى هذا أن الزيادة المطردة في اعداد الشيخوخ كجيل قدم
شبابه لخدمة المجتمع ، وعلى المجتمع أن يرد الجميل فييسر خدمات الرعاية
لجيل الشيخوخ طبيا ونفسيا واجتماعيا .

٢ - الشيخوخ لا يحبون الشيخوخة :

فغالبا ما يكره المسنون الشيخوخة وخاصة السيدات اللاتي لا يطقن حتى
سيرتها أو ذكرها .. والكل يدأب على محاولات الاحتفاظ بالشباب أو حتى
ذكره ، والكل يخاف الضعف والتدهور والنهاية .. وبعض الشيخوخ لا يعترفون

بالشيخوخة ويبدلون محاولات عديدة ومتكررة لاستعادة الشباب مظهرها وسلوكها .

٣ - سمة العصر :

ذلك أن العصر الذي نعيشه يتسم بأنه عصر السرعة ، وعلى الرغم من ارتقاء وسائل الوقاية من الأمراض وطرق العلاج بما في ذلك علاج النفس والأعصاب فإن كثيرا من الناس يشكون من الأمراض العصبية والنفسية وانحطاط الطاقة الذهنية والعقلية .. وتدل الإحصاءات على أن إصابات الهوس والخبل والجنون والاضطرابات العصبية الأخرى التي تعطل الفرد عن أداء الأعمال المتعددة ، قد زادت زيادة لا يستهان بها في غضون الخمسين سنة الأخيرة ويرجع ذلك إلى أن عجلة الحياة في القرن العشرين أصبحت تدور بسرعة فائقة ، وكل ما يحيط بنا يومئذ بالسرعة والاندماج ، وتزاحم الناس على أعمال الحياة بلهف وشدة ، وزيادة الطموح ومحاولة كسب الوقت في كل ما يتعلق بشئون الحياة مما يجعلنا نعيش حالة من التوتر العصبي والنفسي .. ولعل ذلك يفسر زيادة نسبة المسنين الذين يحتاجون إلى كثير من خدمات الإرشاد والعلاج النفسي للبرء من كثير من الاضطرابات الهستيرية والصرع والنيروستانيا والهوس والانهيار العصبي . (Hickey , T ., 1969 , 372 - 373) .

وهنا يجب أن نعترف : بأن الإرشاد والتوجيه النفسي ، يعنى بتخليص الشخص المسن من الأعوجاجات النفسية الخفيفة وعدم التوافق النفسي والاجتماعي وهذه أشياء يمكن اعتبارها الخطوات الأولى المؤدية إلى المرض العقلي أو العصبي الذي يحتاج إلى علاج مباشر تحت إشراف طبي .

ومن الصعوبات التي تواجه المرشدين النفسيين في رعاية المسنين :

١ - جمود المسنين : فالشيخوخة دائما يتسمون بصفة الجمود النفسي ، ويفتقرون إلى المرونة النفسية التي تجعلهم قابلين لتغيير السلوك الذي انخرطوا فيه .. بل أن جمود الشيخوخة وتحجرها يجعل من الصعب القيام بتحويل الأفراد الواقعين في نطاقها إلى المسار السليم بعد أن يكونوا قد انحرفوا عنه .

٢ - اختلاط الأعراض النفسية بأسباب لا شعورية غير معروفة : وهذا يزيد من صعوبة التعرف على الجوانب المتصلة بالعرض أو الاعوجاج النفسى لعلاجه ، فالخوف المرضى للشيخ من الأماكن المغلقة قد يرجع الى عوامل عجز مخبأة في داخله .. ويؤدى هذا الاختلاط الى صعوبة تحديد نطاق هذه الاضطرابات السيكولوجية وذلك لعلاج السبب الحقيقى للعرض الظاهر والذي يعد نتيجة للسبب الأصيل وهذا يلزم وجود متخصصين على درجة عالية من المهارة والخبرة .

٣ - ارتباط المشكلات النفسية لدى الشيوخ بمشكلات أخرى غير نفسية : كأن تكون مرتبطة بالمشكلات الصحية أو المادية وهو ما لا قبل للموجه أو المرشد النفسى بازائه - وهكذا يلزم التنسيق والتكامل بين أوجه الرعاية التى تتوافر للشيوخ ، فكل نوع من الرعاية لا يستطيع أن ينهض وحده لاسعاد الشيوخ أو التخفيف من المشكلات التى لاتمكنهم من قضاء شيخوخة سعيدة .

٤ - ومن الصعوبات أمام الارشاد النفسى للمسنين رفض الشيوخ الخضوع لارشادات شباب صغار : فمن الصعب نفسيا على الشيخ أن يفضى بذات نفسه وكشف خصوصياته واسرار شخصيته الى الشباب المعالج ، ومن الصعب عليه كذلك الخضوع لوصاية الشباب ليسيروا دفة حياته ويوجهون أموره الخاصة . (Bromley , D . B . , 1966 , 177 - 179) .

علاج أمراض الذهان وعصاب الشيخوخة :

إن ظهور العصاب للمرة الأولى على المسنين عادة ما يكون إحدى ظواهر مرض آخر ، فالاعراض الهستيرية والقهرية أو أعراض القلق في هذه السن تكون إحدى الصور الاكلينيكية لذهان الشيخوخة الوجدانى ، أو فصام الشيخوخة ، أو تصلب شرايين المخ ، أو عتة الشيخوخة أو إحدى علامات أمراض الجهاز العصبى مثل التصلب المتناثر ، أو أورام المخ ، كذلك عادة ما يصاحب هذه الأمراض بعض التوهم المرضى والاستجابات الخيالية .

ولذا يجب الحرص عند تشخيص العصاب فى المسنين ، والبحث عن السبب

الرئيسى الذى فجر الأعراض العصبية - حتى يتمكن المعالج من التوجيه الصحيح .
ولقد تقدم الطب النفسى فى السنوات الأخيرة وقد كان مرضى النفس فيما مضى يستسلمون للمرض منذ بدئه وغالبا ماكانوا ينتهون فى المستشفيات الخاصة ولكن
اختلف الوضع الآن ، وأصبحنا نواجه عددا أكبر من المسنين لدرجة أنه بعد أن كانت
الغالبية العظمى من المرضى فى مستشفيات العقول يعانون من الفصام فى أواسط
العمر ، بدأ ينقص هذا العدد بشكل ملحوظ .

ويجب أن نعلم أن أمراض الشيخوخة تعتبر اختلالات لا تنحسر ولا تزول آثارها
ولكن تخف وطأتها مع العلاج . كما أنه يوجد اتفاق على أن كثيرا من أمراض
الشيخوخة ترجع إلى أسباب سيكولوجية لا عضوية .

— الاستعداد للتقاعد والشيخوخة ينبغى أن يكون جزءا جوهريا من التخطيط
الذى يضعه كل فرد لحياته .. ذلك أن مبادرة الفرد فى أول حياته إلى اكتساب
وتنمية الشعور بالرضا عن الذات وتوقيرها يعينه على اجتياز المراحل المتأخرة
من حياته حيث يقل نشاطه ومسئوليته .. ولذلك كان من المهم أن يستعد الفرد
للحياة المليئة الثرية ذات المعنى بدلا من أن يعيش حياة خاوية لا يدرى بماذا
يشغل نفسه فيها .

— ومن العوامل التى تعين المسن على زهان الشيخوخة ، أن يكتسب اهتماما
بالحياة وبالناس ، أما إذا حدث زهان الشيخوخة ، وكان المسن قد فقد
اهتمامه بالحياة والناس من حوله فغالبا مايكون الامل ضعيفا فى الشفاء
. والتحسن .. والعلاج عادة ما يكون منصبا على استبعاد الضغوط التى
لا ضرورة لها واستخدام الارشاد النفسى القائم على التأييد والمساندة ، كما أن
المهدئات يمكن أن تنتقص من الهياج وتسيطر على الهزات ، كذلك قد
تستجيب حالات الخلط للعلاج بالفيتامينات . (post , F . , 1965 , 213) .

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- ١- إبراهيم على إبراهيم (١٩٩٧):
"الاتجاهات الحديثة في العلاج السلوكي". مجلة البحث في التربية وعلم النفس ، جامعة المنيا ، العدد ٤ المجلد ١- ص ٣٢٥ - ص ٣٧٦.
- ٢- أحمد عبد ربه نور (١٩٩٤):
"الاكتئاب ، مفهومه وأسبابه ومدى انتشاره". مجلة الطب النفسي الإسلامي ، القاهرة ، ٣٧٤ ، يناير ، ص ٤٢-٤٤.
- ٣- أحمد عكاشة (١٩٨٨):
"الطب النفسي المعاصر" . القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ص ٧١-٩٠.
- ٤- أحمد محمد عبد الخالق (١٩٩١):
"قياس الاكتئاب مقارنة بين أربعة مقاييس" مجلة دراسات نفسية ٥ المجلد الأول الجزء الأول ص ٧٩-٩٦.
- ٥- توفيق عبد المنعم توفيق (١٩٩٧):
"المكونات العملية للاكتئاب لدى عينة من تلاميذ المرحلة الإعدادية بدولة البحرين" المؤتمر الدولي الرابع ، مركز الإرشاد النفسي ، جامعة عين شمس ، ٢ : ٤ ديسمبر ص ١٩-٣١.
- ٦- جابر عبد الحميد وعلاء الدين كفاي (١٩٩٠):
"معجم علم النفس (الطب النفسي)" الجزء الثالث ، القاهرة ، دار النهضة العربية ص ٥٤.
- ٧- حسن إبراهيم عبد اللطيف (١٩٩٧):
"الاكتئاب النفسي دراسة للفروق بين حضارتين وبين جنسين" مجلة دراسات نفسية ، المجلد السابع ، العدد الأول ، ص ٦٧-١١٢.
- ٨- راوية محمود دسوقي (١٩٩٧):
"الحرمان الأبوي وعلاقته بكل من التوافق النفسي ومفهوم الذات والاكتئاب لدى طلبة الجامعة دراسة مقارنة". مجلة علم النفس، العدد ٤١، ٤٠ السنة الحادية عشر ص ٨١-٩٢.

- ٩- رشاد عبد العزيز موسى (١٩٩٢):
"أثر التدوين على الاكتئاب النفسي" بحوث المؤتمر الثامن لعلم النفس فى مصر
بالجمعية المصرية للدراسات النفسية ، القاهرة، الأجلو المصرية ص ١١٧-١٣٤.
- ١٠- رشاد عبد العزيز موسى (١٩٩٢):
"الاكتئاب النفسى للوالدين وعلاقته بالاكتئاب ودافعية الأبناء للإيجاز" المؤتمر الخامس
للطفل المصرى ، المجلد الثانى ص ٦٦١-٦٨٠.
- ١١- صلاح فؤاد مكاوى (١٩٧٧):
"فعالية برنامج للعلاج بالمضى فى خفض مستوى الاكتئاب لدى عينة من الشباب
الجامعى" رسالة دكتوراه جامعة عين شمس كلية التربية.
- ١٢- عادل صادق (ب ت):
الطب النفسى "مجلة كتابك" ، القاهرة ، دار المعارف ، ع ٤٩.
- ١٣- عبد الله محمد عسكر (١٩٨٨):
"الاكتئاب النفسى بين النظرية والتشخيص" القاهرة : مكتبة الأجلو المصرية.
- ١٤- عزيز حنا ، ومحمد عبد الظاهر الطيب ، ناظم هاشم العبيدى (١٩٩١):
"الشخصية بين السواء والمرض" القاهرة : مكتبة الأجلو المصرية.
- ١٥- علاء الدين كفاوى (١٩٩٨):
"الثقافة والمرض النفسى" مجلة علم النفس ، العدد ٤٦ ص ٣-٥٠.
- ١٦- عماد محمد مخيمر (١٩٩٧):
"الصلابة النفسية والمساندة الاجتماعية كمتغيرات وسيطة فى العلاقة بين ضغوط
الحياة وأعراض الاكتئاب لدى الشباب الجامعى" المجلة المصرية للدراسات النفسية ،
العدد ١٧ ، المجلد السابع ، ص ١٠٣-١٣٨.
- ١٧- غريب عبد الفتاح (١٩٩٢):
"مفهوم الذات فى مرحلة المراهقة وعلاقته بالاكتئاب" بحوث المؤتمر الثامن لعلم
النفس فى مصر ، الجمعية المصرية للدراسات النفسية ص ٨٠-١١٢.
- ١٨- مایسة أحمد السینال وهشام إبراهيم عبد الله (١٩٩٧):
"أساليب مواجهة ضغوط أحداث الحياة وعلاقتها ببعض الاضطرابات الانفعالية لدى عينة
من طلاب وطالبات جامعة قطر" المؤتمر الدولى الرابع لمركز الإرشاد النفسى ص
٨٥-١٤١.

- ١٩- محمد محروس الشناوى ، على السيد خضر (١٩٨٨):
 "الاكتئاب وعلاقته بالشعور بالوحدة وتبادل العلاقات الاجتماعية" بحوث المؤتمر الرابع
 لعلم النفس فى مصر . القاهرة : الجمعية المصرية للدراسات النفسية ص ٦٣٨ -
 ٦٧٠.
- ٢٠- هندا محمد قناوي (١٩٨٥):
 "سبيكو.لوحية المتسقين . القاهرة : مركز التنمية الشربية.
- ٢١- هشام إبراهيم عبد الله (١٩٩٥):
 "المساندة الاجتماعية وعلاقتها بالاكتئاب والياس لدى عينة من الطلاب والعاملين".
 المؤتمر الدولى الثانى . مركز الإرشاد النفسى للأطفال جامعة عين شمس ص ٤٧٣ -
 ٥١٧.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1) Allyn, And Bacon. (1990):
Behavior Therapy, Concepts, Procedures, and Applications, London, PP. 1-7.
- 2) Arieti, S., Appel, K. , Blain, D. , Cameron, IV. , Goldstien, K. and Kolb, L. C. (1959):
American Handbook of Psychiatry. Basic Books, Inc. , Publishers New York.
- 3) Barbarin, O.A.; (1994):
Estimating rates of Psychosocial Problems in Urban and poor Children with Sickle Cell Anemia. Health and Social work; v19 n2 p112-19.
- 4) Bazargan, M., (1993):
"Self-reported Sleep Disturbance Among African-American Elderly: The Effects of Depression, Health Status, Exercise, and Social Support". Journal of Aging & Human Development, V. 42 N.2 P 143-160.
- 5) Brokovec, T. and Others (1993):
Efficacy of applied relaxation and cognitive behavioral therapy in the treatment of generalized anxiety disorder. Journal of Consulting and Clinical Psychology, V. 61, N. 4, PP. 611-619.
- 6) Brody, H., (1997):
The Links of family Processes with Children's Academic and Psychosocial competence in Rural Single-Parent African American Families. National Reading Research Center, Athens, GA.: National Reading Research center, college Park, MD. Office of Educational Research and Improvement (ED), Washington, DC.

- 7) Brown C. , Schulberg, H.C. , and Madonia, M.J. (1995):
Assessing Depression in Primary Care Practice With the Beck Depression Inventory and the Hamilton Rating Scale for Depression. Psychological Assessment, vol 7, No. 1, 59-65.
- 8) Byrne, Barbara, M.; (1991):
The Beck Depression Inventory : Testing for Invariant Measurement and Structure across Gender for Nonclinical Adolescents. Paper presented at the Annual Meeting of the American Psychological Association (San Francisco, CA. August 16-20).
- 9) Byrne, B. M.; Baroh, P. (1990):
"The Beck Depression. Inventory : A Cross-Validated Study Factorial Structure for Non Clinical Adolescents". Paper presented at the Annual Meeting of the American Psychological Association (28th), Boston MA, August 10-14.
- 10) Bromley, D.B. The Psychology of Human Aging. Penguin Books, 1966, (2nd Ed.), 1974.
- 11) Crowley S. L., (1993):
The Depression in children : children's Depression Inventory Paper presented at the Annual Meeting of the American Educational Research Association, Atlanta , GA, April 11-16.
- 12) Dean, A., Kolody, B., & Wood, p., (1990):
Effects of Social Support from Various Sources on Depression in Elderly, Journal of health and Social Behavior, Vol. 31(2)148-161.
- 13) De Wilde, E.J., kienhorst, I.C., & Diekstra, R.F., (1994):
"Social Support, life Events, and Behavioral Characteristics of psychologically Distressed Adolescents at High Risk Attempting Suicide". Adolescence Vol. 29 (113) 49-60.

- 14) Domenico, D.; Windle, M. (1993):
 "Intrapersonal and Interpersonal Functioning among Middle-Aged Female Adult". Journal of Consulting and Clinical – Psychology ; V. 61, N. 4, P 659-666.
- 15) Donenberg, G.R.; Nelson, D. (1993):
 "Family Interactions and Child Psychopathology". Paper presented at the Meeting of the Society for Research in child Development (New Orleans, LA, March 25-28).
- 16) Dooley, D., Catalano, R., & Brownell, A., (1986):
 "The Relation of Economic Conditions, Social Support, and life Events to Depression". Journal of Community psychology, Vol. 14 (2) 103-119.
- 17) Eastmen, W. (1996):
 "Avoiding Faculty Burnout through the Wellness Approach ". Paper presented at the Annual Conference of the Association of Canadian Community Colleges (Toronto, Ontario, Canada, may 26-28).
- 18) Elkin, (1995):
 "Initial Severity And Differential Treatment Outcome In The National Institute Of Mental Health Treatment Of Depression, Collaborative Research Programe". Jour. Of Consulting and Clinical Psychology V. 63, N. 5, p 41-74.
- 19) Feliming, B.M. (1982):
 "Cognitive Factors In Depression". D.I.S. Vol. 42 No. 08 Feb.
- 20) Garamoni, G. (1992) :
 "Shifts In Affective Balance During Cognitive Therapy Of Major Depression". Journal of Consulting and Clinical Psychology. V. 60, N. 2, PP. 260-266.

21) Gerlach, (1992):

“Stress in Children Bibliography”. Pacific Training Associates, 5461 Lake Washington Blvd., So. , Seattle, WA 98118.

22) Ghareeb, A. (1996):

“An Investigation Of Some Variables Related To Depression In Egyptian Youth’s Education”, Vol. 54. PP. 1-10.

23) Golin, S., Terrell, F. and Johnson, B. (1977):

“Depression And The Illusion Of Control”. Journal of Abnormal Psychology, vol. 86, No. 4.

24) Haley, W.E., (1982):

“Interpersonal Behavior In Depression : A Social Skills Analysis”. Diss-Abst. Int. Vol. 42, No. 12 June.

25) Hewes, D. (1995):

“Early Childhood Education; Lts Historic Past And Promising Future”. Speech Presented At The Annual Graduation Celebration, Early Childhood , Education (20th , Long Beach, LA, May 31;

26) Hughes, D., & Fowler, N., (1989):

“Social Support and the Outcome of Major Depression”. British Journal of Psychiatry, Vol. 154, 487-485.

27) Jacobson, N. (1991):

“Marital Therapy As A Treatment For Depression”. Journal of Consulting and Clinical Psychology, V. 59, N.4, PP. 547-557

28) Kahin, J. (1990):

“Comparison Of Cognitive Behavioral, Relaxation, And Self-Modeling Interventions For Depression Among Middle School Students”. School Psychology Review, V. 19, N.2, PP. 196-211.

29) Kaplan I. Sadock, J. (1997):

“Concise Textbook of clinical psychiatry”, 7th edition. Harold. Kaplan, Benjamin J. Saddock Publishing Co. Middle East Edition.

30) Knight, G.P. (1994)

"Socialization And Family Correlates Of Mental Health Outcomes Among Hispanic And Anglo American Children : Considerations Of Cross-Ethnic Scalar Equivalence". Child-Development; v65 n1 p 212-24 Feb.

31) Koopmans, M. (1993) "

"Socio-Emotional Adjustment In Adolescence And Perception Of Family Relations." Paper Presented At The Annual Meeting Of The American Educational Research Association (Atlanta, GA, April 12-16).

32) Kotch, J.B.(1995):

"Risk Of Child Abuse Or Neglect In A Cohort Of Low-Income Children ; Child-Abuse-&-Neglect". The-International-Journal; v1 n9 p115-30 Sep.

33) La Rache, M., (1994):

"Latina Mothers And Their Toddler's Behavioral Difficulties". Paper Presented At The Annual Meeting Of The American Psychological Association , (102nd, Los Angeles , CA) August 12-16.

34) Lawson, D.A., (1995):

"The Relationship Between Sexual Abuse And Post Traumatic Stress Disorder". Doctoral Research Paper , Biola University.

35) Mc Farlane, M.E. (1990):

"Psychological Effects Of Abortion, A Critical Review with Implications for Predicting Women at Risk". Research Paper, Biola University.

- 37) Okasha, A. El Akabawi, A. , Wilson, A. Youssef, I. and Seif El Dawa. A. (1994):
"Expressed Emotion criticism, and relapse in Depression: A replication in Egyptian Community" American Journal of psychiatry 151.7, July 1994.
- 38) Okasha, A.M.D. (1995):
Expressed Emotion and Depression. Am. J. Psychiatry 152:8 July P.1240 on in Egypt.
- 39) Ost, L. (1990):
One-session treatment for specific phobias. Behavior Research and Therapy, V.22, N.1.
- 40) Panhwar, F. (1996):
Literacy, Income Generation, and poverty Alleviation in sindh Pakistan and its Impact On Economic Development, Human Resource Development in Pakistan. Sindh Rural women Uplift Group, Hyderabad (pakistan).
- 41) Payne, B. and Range , L.(1996):
Family Environment Depression, Attitudes, toward life and death, and suicidality in Young Adults". Death-Studies, V. 20 n.3 P 237-46.
- 42) Paykel, E.S., (1994):
Life Events, and Depression Acta-Psychiatrica-Scandinavica, Vol. 89, PP.50-58.
- 43) Propst, R. (1992):
Comparative efficacy of religious and nonreligious cognitive behavioral therapy of the treatment of clinical depression in religious individuals. Journal of Consulting and Clinical Psychology, V.60, N.1, PP.94-103.
- 44) Reed, M.K., Mclead, S., Randall, Y., walker, B. (1995):
"Depressive symptoms in African-American women." Journal of Multicultural counseling and Development Vol. 24 PP.6-14.

جامعة حلوان
كلية الخدمة الاجتماعية
المؤتمر العلمى الثالث عشر
ابريل ٢٠٠٠

ورقة عمل
حول

جرائم الاغتصاب بين المفهوم القانونى والتطبيقات القضائية

إعداد

أ. خالد محمد القاضى

قاضى



من المسلم به أنه لا يمكن وصف جريمة معينة بأنها تشكل ظاهرة إجرامية في أي مجتمع من المجتمعات من خلال مقاييس شكلية أو سطحية، بل لابد أن يعتمد ذلك على الأسس العلمية والموضوعية في تحديد الظواهر الإجرامية التي توضح بدقة ما إذا كانت جريمة من الجرائم تشكل ظاهرة إجرامية في مجتمع من المجتمعات أم أنها لاتصل إلى هذا الوصف .

وجريمة الاغتصاب شأنها شأن أي جريمة جنائية لها أبعاد وجوانب متعددة لاتقتصر في معالجتها على الجانب التشريعي فقط بل دراستها كموقف اجتماعي معقد يعكس التفاعل بين مختلف الأشخاص والأطراف المشتركة والمعايير الثقافية والتوقعات الاجتماعية، فظاهرة الاغتصاب إنما هي نتاج عدد من العوامل الاجتماعية والنفسية والثقافية والصحية .

واكتمالا لمحاور التناول العلمي للاغتصاب ، وإذ كانت التطبيقات القضائية هي المرآة العاكسة الحقيقية للجوانب النظرية في العلوم القانونية .

لهذا فإنني سأعرض في هذه الورقة لجرائم الاغتصاب من خلال ثلاثة فصول :

الفصل الأول، الجوانب الاجتماعية والنفسية لجرائم الاغتصاب.

الفصل الثاني : المواجهة التشريعية لجرائم الاغتصاب .

الفصل الثالث : المواجهة القضائية لجرائم الاغتصاب .

الفصل الأول الجوانب الاجتماعية والنفسية لجرائم الاغتصاب



تشجّه الدراسات الانسانية منذ مطلع القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا اتجاهات متزايدة نحو الاهتمام بالعوامل النفسية والاجتماعية التي تحدو بالجرم إلى ارتكاب الجريمة؛ فقد أجمع شراح القانون الجنائي بأن الأنثروبولوجيا التي تكمن وراءها الدوافع والحاجات العضوية، السبب المباشر فيها يكمن في عوامل أو دوافع نفسية^(١)، كما أضحت المهمة الأولى لعلماء النفس هي البحث في أعماق الجرم والنظر في سلوكه بدءاً بفكرة أنه إنسان فقد توافقه مع نفسه وجماعته ولجأ إلى الجريمة حتى يستعيد هذا التوافق بالمفقود^(٢).

ورغم ضآلة جرائم الاغتصاب في مصر، فإن المجتمع المصري بعاداته وتقاليده قيمة يعتبرها مؤشراً خطيراً يهدد نسيجه الأخلاقي.

ولا تأتي جريمة الاغتصاب - عادة - نتيجة دافع واحد ولكنها تأتي من تضافر دوافع وعوامل متعددة لدى الفرد فتؤثر في سلوكه، وتوجهه توجيهاً خاطئاً ينتهي به إلى الخروج عن النظام السائد وارتكاب الأفعال الضارة به وبالمجتمع.

وفي السطور التالية نفصل ما أجملناه ..

(١) الأستاذ أشرف وليم روفائيل : علم النفس الجنائي، مقال منشور بمجلة المحاماة - العددان الخامس والسادس، السنة التاسعة والستون ص ١١٩.

(٢) الأستاذ كمال جندى إبراهيم : انحراف الأحداث الجناح، دار المعارف، سنة ١٩٧١، ص ٩.

أولاً : الاغتصاب كظاهرة إجرامية

• تعريف الظاهرة من منظور اجتماعي :

تعرف الظاهرة الاجتماعية أنها : «مجموعة من الأنماط السلوكية التي ترتبط بمنظومة القيم والمعايير»^(١) ، ومن أهم خصائصها :

١ - الانتشار عبر الأماكن والفئات الاجتماعية والديموجرافية (السن والنوع) .

٢ - وأنه يرتبط بانتشارها تبنى أعداد متزايدة - مع الوقت - من الناس لها.

٣ - أنها تنشأ نتيجة لعوامل مجتمعية اقتصادية وسياسية وثقافية .

• ويمكن تصنيف الظواهر الاجتماعية إلى نوعين عامين :

الأول : يسمى ظواهر إيجابية ذات تأثيرات إيجابية على كفاءة المجتمع وتماسك علاقاته ومن ثم استقراره الاجتماعي .

الثاني : يعتبر ظواهر مرضية أو غير سوية لأنه يهدد القيم المشتركة Common Values ، والعلاقات الضرورية لكفاءة المجتمع وفي

(١) لمزيد من التفاصيل انظر : أميل دور كايم - قواعد المنهج في علم الاجتماع ، ترجمة محمود قاسم ، دار المعرفة الجامعة بالاسكندرية - بدون .

- Rok. Merton; Social theory and Social structure, New york, 1964 ANOMIE

مقدمة هذا النوع ، الظواهر الإجرامية التي تعد خروجاً على قيم المجتمع وتهدد استقراره وتعوق أداءه لوظائفه المجتمعية.

وهي تزداد - أى الظواهر الإجرامية - فى مراحل التغير والتحول السريعة خاصة تلك التي يرتبط بها اختلال فى القيم والمعايير أو ما يسمى بالخلو الأخلاقى Moral Vacuum.

وهذه الظواهر السلبية تصنف بدورها حسب مجموعة من الأسس؛ فمنها ما يكون ضرورياً أى يأتى من مجموعة بعينها من الأفراد ذكوراً أم إناثاً أم فئات عمرية بعينها، ومنها ما يكون جماعياً مثل جماعات الجناح على سبيل المثال، كما تصنف فى درجة خطورتها أى عمق تأثيرها فى قيم المجتمع واستقراره .

وفى هذا السياق يمكن اعتبار الإغتيصاب ظاهرة مرضية باعتبار خطورة تأثيره فى استقرار المجتمع وقيمه وإن كان انتشارها محدوداً كمياً، فثمة ظواهر لا يمكن للمجتمع أن يفض الطرف عنها لما يترتب عليها من تأثيرات سلبية على المجتمع ولما يمكن كذلك أن يرتبط بها من محاكاة وانتشار لها، ولعل المثال الذى يدل على هذا - مع بعض التحفظات فى التشبيه - وهو إفشاء أسرار الوطن ، فهى حوادث فردية ولكن على المجتمع دوماً أن يقابلها بالردع الحاسم لأنها تمس الأمن الوطنى جميعه.

ولهذا تعد ظاهرة الإغتيصاب اعتداء على قيم المجتمع التي تمس إحدى أهم فضائله وهى فضيلة «الشرف»، ويحفل التاريخ المصرى بأمثلة غير

قليلة على أن الناس يتمردون ويشورون إذا ما اعتدى على شرفهم أو فضائلهم وقيمهم كالقيم الدينية الأخلاقية ذات الصلة بالهوية الحضارية للمجتمع.

• حجم ظاهرة الاغتصاب في مصر:

إذا كنا قد اتهمنا أن الاغتصاب يشكل ظاهرة إجرامية في المجتمع المصري وفق التقعيد السابق بيانه ، فإنه من المناسب أن نعرف حجم تلك الظاهرة في مصر ..

فتقارير مصلحة الأمن العام تثبت أن حجم جريمة الاغتصاب قليلة العدد.. حيث تشير تلك التقارير أن عدد جرائم الاغتصاب لم يتجاوز ٣٩ حادثاً على مدار الأربعة أعوام الماضية...

وذلك حسبما يوضحه هذا الجدول التالي ...

جنايات الاغتصاب المباعة أعوام ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩

١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	المحافظات
٢	-	-	-	القاهرة
٣	-	-	-	الاسكندرية
-	-	-	-	بورسعيد
١	-	-	-	الاسماعيلية
-	١	-	-	السويس
-	١	-	-	دمياط
١	١	-	-	القليوبية
٢	١	٢	١	الدقهلية
١	-	-	-	الشرقية
٢	-	٢	١	البحيرة
-	-	-	١	الغربية
-	-	-	١	كفر الشيخ
-	-	-	-	المنوفية
١	-	-	٣	الجيزة
-	-	-	١	بني سويف
-	-	-	-	الفيوم
-	-	-	١	المنيا
١	١	١	-	أسيوط
-	-	-	-	سوهاج
-	١	-	-	قنا
-	-	-	-	اسوان
١	-	١	-	البحر الأحمر
١	-	-	-	مطروح
-	١	-	-	الوادي الجديد
-	-	-	-	شمال سيناء
-	-	-	-	جنوب سيناء
١٦	٧	٦	٩	المجموع الكلي

ولكننا نلفت النظر إلى أن هذا الحجم ليس هو بالتأكيد العدد الحقيقي لجرائم الاغتصاب فهو لا يمثل إلا الحالات التي تم الإبلاغ عنها، وأن هناك أضعاف هذا العدد من جرائم الاغتصاب لم يتم الإبلاغ عنها ؛ نظراً لحساسية الموضوع أو خوف الضحية من الفضيحة أو نقص الدليل أو الخوف من المثل أمام جهات التحقيق وساحات القضاء، أو لتجنب العذاب النفسي المصاحب لها، ولذلك تطوى الضحية - وذويها - أحزانها على نفسها وتجتري آلامها بمفردها وتلعن من أهدر آدميتها.

هذا عن حجم الاغتصاب .. فماذا عن الجناة مرتكبي تلك الجرائم؟ ما تؤكدته تقارير الأمن أن حوالي ٨٠٪ من جرائم الاغتصاب يرتكبها الشباب بين ١٨ إلى ٣٠ سنة، كما أن نسبة الجناة الذين لم يسبق لهم الزواج تصل أيضاً إلى ٨٠٪ ويتضح كذلك أن جرائم الاغتصاب تزداد في المدن، حيث تتراكم ضغوط الحياة من ناحية، ويضعف الضبط الاجتماعي من ناحية أخرى.

وتوضح تقارير الأمن العام أن عدد جنایات الخطف مع الاغتصاب كانت ١٦ جنایة بلغ عدد المتهمين فيها ٢٧ متهماً ومن بين هؤلاء ٢٣ متهماً لم يسبق لهم الزواج، وأن عدد المتهمين من سن ١٨ إلى ٣٠ سنة ٢٢ متهماً، في حين أن عدد المتهمين من الفئات العمرية الأخرى ٥ متهمين.

وفي تقرير آخر فإن عدد جنایات الخطف والاغتصاب لم يتجاوز ثلاث

جنايات، كان عدد المتهمين فيها ٨ متهمين، من بينهم ٥ عاطلين، وأن عدد المتهمين من سن ١٨ إلى ٣٠ سنة ٥ متهمين، وعدد المتهمين من الفئات العمرية الأخرى ٣ متهمين.

وتشير الإحصائيات إلى ثلاث نقاط رئيسية وهي :

- الغالبية العظمى من مرتكبي جرائم الاغتصاب من الشباب.
- الغالبية العظمى من مرتكبي جرائم الاغتصاب ممن لم يسبق لهم الزواج .

- الغالبية العظمى من مرتكبي جرائم الاغتصاب من العاطلين.

ولا يخفى بطبيعة الحال خطورة هذه النقاط الثلاث لأنها تعنى أن الشباب وقع في أبشع الجرائم الأخلاقية وبدلاً من أن يفجر طاقاته وإمكاناته من أجل البناء وتحقيق ماتصبو إليه الأمة من آمال وطموحات، يمسي آفة تنتهك الحرمات وتروع أمن الهادئين متجرداً من الضمير ومنسلخاً من رداء الشرف والكرامة.

ولكن العجيب حقاً - حسبما تشير إحصاءات الأمن العام - أن بعض الجناة يتمنون لشرائح اجتماعية متباينة .. فهذا مدرس يفتصب تلميذة، وذاك أستاذ جامعي يفتصب طالبة .. وطبيب يفتصب مريضة .. وعامل حرفي يفتصب طفلة ..

وبعض جرائم الاغتصاب عكست جانباً لا يكاد يصدقه عقل بشري ..

لولا أنه ثابت في محاضر الشرطة واعترافات المجرمين وهو اغتصاب الآباء لبناتهم ١٢ كيف يجروا أب أيا كانت أخلاقياته أن يعتدى على شرفه وكرامته ١٢

تشير إحدى تلك الإحصاءات إلى اعتداء عامل بالأجرة في قنا على ابنته الطالبة البالغة من العمر ١٦ سنة، وفي السويس اعتدى قهوجي عمره ٦٦ سنة على بنتيه اللتين الأولى ١٦ سنة والثانية ١٢ سنة. وفي سوهاج اعتدى فلاح أرمل ٤٥ سنة على ابنته البالغة من العمر ١٥ سنة، وفي أسوان اعتدى نقاش ٣٨ سنة على ابنته ١٤ سنة، وكذلك في الإسكندرية اعتدى سائق ٤٥ سنة على ابنته البالغة من العمر ١٤ سنة.

هذا إلى جانب الابنة الاعتبارية .. إذ قام عامل معماري في الفيوم يبلغ من العمر ٣١ عاماً وغير متزوج بفض بكارة ابنة أخيه البالغة من العمر ١٧ سنة !! وفي كفر الشيخ اعتدى مدير عام بالمعاش وعمره ٥٨ سنة على خادمتها ١٩ عاماً !!

• ظاهرة الاغتصاب عالمياً :

من المذهل حقاً أن ظاهرة الاغتصاب أصبحت واسعة الانتشار عالمياً فتقع مليوناً حالة اغتصاب تتعرض لها السيدات والفتيات سنوياً أى بمعدل ٦٠٠ حالة كل يوم وتحتل دولة جنوب أفريقيا المرتبة الأولى في العالم في قائمة جرائم الاغتصاب .. إذ بلغت حالات الاغتصاب .

فى سنة ١٩٩٤ سبعة آلاف و٥٥٩ حالة .

وفى سنة ١٩٩٥ .. عشرة آلاف و٣٧ حالة .

وفى سنة ١٩٩٦ .. ثلاثة عشر ألف و٨٥٩ حالة .

وفى الولايات المتحدة الأمريكية تقع ٧٢ حالة اغتصاب بين كل مائة ألف فتاة أو سيدة .

وقررت الدراسة التى أجراها المركز القومى الأمريكى للضحايا أن ١٢ مليون سيدة أمريكية تعرضن للاغتصاب مرة واحدة على الأقل خلال حياتهن والمفزع أن ٦١٪ من الضحايا من الفتيات اللاتى تقل أعمارهن عن ١٨ عاماً وأن ٣ من كل ١٠ ضحايا لا تتعدى أعمارهن ١١ عاماً .

وبلغ بشاعة جرائم الاغتصاب فى الولايات المتحدة إلى الحد الذى دفع قاضى أمريكى إلى إصدار حكم بالإخصاء الجراحى لرجل من تكساس بدلاً من سجنه بتهمة اغتصاب فتاة عمرها ١٣ عاماً .

وأكدت باربرا شفارتل مديرة برنامج علاج المعتصين فى سجن تومين ديفرز بواشنطن أن الإخصاء يعد من أقدم الوسائل لردع مرتكبى الاعتداءات الجنسية وكان يستخدم على نطاق محدود فى الولايات المتحدة . خلال المائة عام الماضية وعلى نطاق واسع بالمانيا والدول الاسكندنافية فى أواخر الخمسينيات حيث كان يسمح للمتهم بالاختيار بين الإخصاء والسجن وقد تم إخصاء ٩٠٠ معتصب بهذه الطريقة .

وفي السويد لا يختلف الأمر كثيراً ، فالاعتصاب جريمة واسعة الانتشار إلى حد كبير حيث بلغ معدله ٢٠ ألف جريمة كل عام .

وفي أندونيسيا زاد معدل اعتصاب الفتيات ليصل إلى ١٥٣٥ حادث اعتصاب بمعدل حادث اعتصاب كل ٦ ساعات :

أما على مستوى العالم العربي ، فقد ارتفع معدل الجريمة في تونس والأردن ارتفاعاً ملحوظاً حتى أن الحكومة التونسية أصدرت قانوناً يقضى بإعدام كل من يرتكب هذه الجريمة ، كما أن الحكومة الأردنية أعدت مشروع قانون بتوقيع عقوبة الإعدام على مرتكب جريمة الاعتصاب .

الآن ... وبعد هذا الطواف السريع عالمياً حول ظاهرة الاعتصاب هل يمكن القول بأن الاعتصاب بضالة حجمه - مقارنة بما يحدث في دول أخرى - قليل الأهمية ؟

الإجابة الوحيدة والأكيدة أن الاعتصاب وقد أصبح يشكل ظاهرة فعلية يجب الوقوف أمامها طويلاً حتى لا يستفحل أثرها ويتعاضم انتشارها .. لا سيما أن أية جريمة اعتصاب تقع في المجتمع المصري تحدث ردود أفعال عنيفة .

ثانياً : أسباب الاغتصاب

لم يتمكن العلماء إلى الآن من إيجاد سبب عضوى ، أو اضطراب فى الغدد الصماء يؤدي إلى الانحرافات الجنسية والأسباب الأساسية التى تفسر كيفية نشأة الانحرافات الجنسية هى الدراسات البيئية، والتعلم الشرطى أثناء الطفولة، أو مايقابل الطفل من إحباط أو كبت، أو إرضاء، أو إشباع أثناء تطور شخصيته والعلاقة المزدوجة بينه وبين والده أو والدته^(١)، وقد تعددت الآراء حول الأسباب التى تؤدي إلى ارتكاب جريمة الاغتصاب وفقاً للأرضية التى تقف عليها.

فيرى العالم النمساوى فرويد ، أن ثمة علاقة وثيقة بين الانحرافات الجنسية والأمراض النفسية، فالمرض النفسى - كما يقول فرويد - هو الصورة السالبة للانحراف، ومن ناحية نظرية (الليبدو) تدل الانحرافات الجنسية على تغير يطرأ على السير السوى للنمو الجنسي من حيث الموضوع الجنسي (الشخص الذى يصدر عنه الجذب الجنسي) وكذلك من حيث الهدف الجنسي (الفعل الذى ترمى إليه الغريزة الجنسية)^(٢).

ويرى الدكتور يسري عبد الحسن أن المغتصب هو إنسان يميل إلى الشذوذ فى العلاقة الجنسية ، بمعنى أنه يميل للحصول على اللذة بطريقة الإيلام والأذى للطرف الآخر، وهذا الشخص لديه نوع من الحرمان العاطفى

(١) الدكتور أحمد عكاشة : الطب النفسى المعاصر، الطبعة الرابعة ، مكتبة الانجلو المصرية، سنة ١٩٨٧ ، ص ٢٣٧ - ٢٣٨.

(٢) سيجموند فرويد : الموجز فى التحليل النفسى ترجمة : سامي محمود علي وعبد السلام القفاش ، دار المعارف، سنة ١٩٨٠، ص ٨٥.

يجعله فاقد العطاء العاطفى الحقيقى السوى ، فالجنس لديه لا يرتبط بالعواطف وإنما بالعدوان والألم^(١).

• ويعزى الدكتور عباس معجوب الانحراف الجنسى إلى :

- (١) غياب التربية القائمة على الفعل الصحيح المرن .
- (٢) نوعية الرفاق .
- (٣) عدم توجيه الأبناء إلى الوظيفة الجنسية فى الحياة .
- (٤) عدم الاهتمام بتلبية حاجات الأبناء وحرمانهم من أن يكون لهم كيان اقتصادى واجتماعى^(٢).

أما الدكتورة نعمات أحمد فؤاد فقد أرجعت مشكلات الانحرافات الجنسية إلى الغزو الحضارى ، أو كما اسمته (الوهم الحضارى) ، وبالذات أشارت إلى الأنماط السلوكية المتبادلة التى تنتجها الحضارات المختلفة ، وأوضحت أن الاغتراب يمكن أن يكون سبباً للقتل أو السرقة أو الاغتصاب، كذلك ذكرت أن مشكلة الزواج أو (تأخر الزواج) تلعب دوراً كبيراً فى هذا النوع من الانحرافات^(٣).

وينحى الدكتور مصطفى فهمى إلى القول أن الدافع فى الاغتصاب الجنسى قد يكون نتيجة الفشل فى التوافق مع الجنس الآخر ويرى أن الانحرافات الجنسية تظهر بكثرة فى حالة الشخصية السيكوباتية^(٤).

(١) مجلة سيدتي : السنة الرابعة العدد ٢٢٧ ، ص ٢٤ .

(٢) الدكتور عباس معجوب : مشكلات الشباب ، كتاب الامة ، قطر ، سنة ١٩٨٦ العدد ١١ ، ص ٤٢ .

(٣) الدكتورة نعمات أحمد فؤاد : أزمة الشباب وهموم مصرية ، كتاب الحرية ، يناير سنة ١٩٨٦ ، ص ٤٩ .

(٤) الدكتور مصطفى فهمى : علم النفس الاكلينيكي ، دار النهضة مصر ، سنة ١٩٦٧ ، ص ٢٧٣ .

وتؤكد الدكتورة كلير فهميم أن الحياة الجنسية للطفل قد تلعب دوراً كبيراً في الانحراف الجنسي وتقول :

«إن الأثر المتخلف لدى الطفل وهو أثر الفعل الجنسي في مرحلة الطفولة قد يكمن ويظهر في صورة قد تكون توهم للاغتصاب فيما بعد (١)» .

ويشير الدكتور حامد زهران إلى أن الاغتصاب .. يعد انحرافاً جنسياً من النوع الإجرامى ، ويصنف أسباب الانحرافات الجنسية إلى :

(١) أسباب حيوية :

ومنها انعدام التربية الجنسية أو نقصها ، والأمراض العقلية ، والجهل بمواقع الاتصال الجنسي الطبيعي .

(٢) أسباب نفسية :

مثل الصراع بين الدوافع والغرائز ، وبين المعايير الاجتماعية والقيم الخلقية ، وبين الرغبة الجنسية ومواقع الاتصال الجنسي واضطراب النمو الجنسي ، واستمالة الاعلاء ، والتقمص العكسى والخبرات السيئة .

(٣) أسباب بيئية :

كالثقافة المريضة ، واضطرابات التنشئة الاجتماعية فى الأسرة والمجتمع ، وسوء الأحوال الاقتصادية ، وكثرة المحرمات المحظورة ، ووفرة المثيرات الجنسية والانفصال والطلاق والتمل (٢) .

(١) الدكتورة كلير فهميم : الحب والصحة النفسية لابنائنا ، دار المعارف سنة ١٩٧٧ ص ٨ .

(٢) الدكتور حامد زهران : الصحة النفسية والعلاج النفسى ، الطبعة الثانية ، عالم الكتب ١٩٧٨ ،

ويبين الدكتور فهد الشاقب أن جرائم الشارع تنتج كرد فعل لظروف الحياة التي تمثل الطبقة الاجتماعية للفرد^(١)،

وتوضح الدكتورة نوال السعداوي أن الاعتداء الجنسي على المرأة يقع نتيجة الكبت، وتقول:

«إن معظم الاعتداءات الجنسية التي تحدث للبنات تقع في الأسر المكبوتة جنسياً^(٢)».

وفي عدة دراسات أجريت في بريطانيا وجد سورسن كانيكر أن جاذبية الأنثى تلعب دوراً كبيراً في حدوث الجريمة، وأن نسبة الضحايا تكون أكبر بين الإناث الأكثر جاذبية عن الإناث الأقل جاذبية. ولم يختلف كارول هوب كثيراً مع كانيكر فقد أوضحت دراسته أن إبراز المرأة لجاذبيتها قد يكون عاملاً من العوامل التي تقود إلى الاغتصاب، وانتهت هذه الدراسة إلى أن الرجال هم المعتدون ولكن سلوكيات المرأة وبعض أساليبها في الحياة قد تثيرهم، بل وقد تجبرهم على ارتكاب الجريمة^(٣).

كذلك أعزى كابلق فايليس مسؤولية ارتكاب الاغتصاب في جانب كبير منه إلى الأنثى، فقد استفرت دراسته عن أن هناك طرقاً وأساليب تؤدي إلى ارتكاب هذه الجريمة منها:

(١) قبول الخروج مع رجل إلى دور الملاهي أو أحد الحدائق.

(١) الدكتور فهد الشاقب: الاتجاه الراديكالي في عالم الاجرام، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ٢، المجلد ١٢ صيف ١٩٨٤ ص ١٧٥.

(٢) الدكتورة نوال السعداوي المرأة والصراع النفسي - المؤسسة العربية للطباعة والنشر - بيروت - سنة ١٩٧٧ ص ٧٠.

(٣) انظر Suresh Kaneker, Carol Hope, Kaplen Phillis, (Attribution of responsibilities to the Victim of rape) British Journal of Social Psclia Psycolgy, 1981, Vol. 20, P165 -185.

(٢) اصطحاب رجل إلى شقته.

(٣) قبول شرب الكحول مع رجل.

(٤) الارتباط بعلاقة غير شرعية (١).

وهاهى ذى ماري وودالن تحمل فى كتابها (فن الحياة الجنسية) الفتيات المتبرجات مسئولية فساد أخلاق الشباب، فتقول: إن الفتيات يتحملن تبعه معنوية عظيمة فيما يتعلق بسيرة الشباب، فيكفى أنها تختار من الثياب ما يبرز محاسنها أو تغالى فى تجميل نفسها، فتكشف ما كان يجب أن تخفيه عن الأعين حتى توجه إليها أنظار الشباب الذين ينظرون إليها نظرة معينة، إن المرأة تستطيع بوضعيتها أو حركتها أو نظراتها أن توحى إلى الناظر إليها أفكاراً تقوده إلى اغتصابها (٢).

وعن زيادة معدل اغتصاب الفتيات فى أندونيسيا، يقول خبراء الجريمة: إن أسباب ذلك يرجع إلى ملابس النساء القصيرة والمثيرة.

وفى الحقيقة فإن النتائج التى أسفرت عنها الدراسات التى أجريت فى بريطانيا وذلك الذى قالت به ماري وودالن أو خبراء الجريمة فى أندونيسيا، لم يكن بالأمر المستحدث الذى لم تعرفه البشرية من قبل، فقد سبقهم القرآن الكريم منذ أربعة عشر قرناً مضت، حين خاطب المولى عز وجل رسوله - صلى الله عليه وسلم - قائلاً:

﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً﴾ [الأحزاب : ٥٩]

(١) المرجع السابق.

(٢) محمد عبد العزيز الهلاوي : ولاتقربوا الزنا ، مكتبة القرآن ، سنة ١٩٨٥ ، ص ٣٧.

الفصل الثاني

المواجهة التشريعية لجرائم الاغتصاب



أولاً : التعريف بالاغتصاب :

الحياة الجنسية موضوع لتنظيم اجتماعي وقانوني يتمثل في قيود مفروضة على الحياة الجنسية للأفراد، وخرق هذه القيود تقوم به - في حالاته الخطيرة التي يعينها القانون - جرائم الاعتداء على العرض.

وتأخذ الشرائع في تجريم خرق تلك القيود بأحدى وجهتي نظر :

الأولى : تجرم كل فعل يتصل بالحياة الجنسية على أى نحو، ويتضمن انحلالاً بالناموس الأخلاقي أو الديني الذي يحكمها، وتهدف إلى حماية آداب المجتمع عامة، ويجرم الشارع - وفق هذه الوجهة - الرذيلة الجنسية في ذاتها، والشريعة الإسلامية الفراء مثال واضح لتشريع ديني وديوى تبنى هذه الوجهة من النظر، فقد جمعت الأفعال الجنسية التي تجرمها تحت اسم «الزنى» وعرفت أنه (الوطء في غير حلال) ، ويعنى ذلك اقتصار الفعل الجنسي المشروع على (الوطء في حلال) ويعنى ذلك اقتصار الفعل الجنسي المشروع على الوطء في حلال وتجرىم كل ما عدا ذلك^(١).

أما الثانية : فيقتصر مجال التجريم - وفقاً لها - في أفعال الاعتداء

(١) الدكتور محمد نيازي حنانه : جرائم البغاء ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق جامعة القاهرة سنة ١٩٦١ ، ص ١٨ وما بعدها . والاستاذ عبد القادر عودة : التشريع الجنائي الإسلامى ، الجزء الأول ، دار الكتاب العربى ، بيروت ص ٣٤٦

على الحرية الجنسية^(١). فهي لاتعاقب على الرذيلة الجنسية في ذاتها، ولا تجرم كل وطء في غير حلال كما يقضى بذلك المفهوم الدينى والأخلاقي، وإنما تأثرت إلى حد كبير بأفكار الثورة الفرنسية التى نادت بتأكيد «الحرية الشخصية»، وبذلك انفصلت المفاهيم الاجتماعية للقيم عن المفاهيم الدينية والأخلاقية، وحرص واضعو القوانين الحديثة على عدم العقاب على الجرائم الاخلاقية وعدم التدخل فى التفاصيل الدقيقة للحياة الشخصية للأفراد، أو التجسس على أسرار العائلات لكشف خباياها واستطلاع مكنوناتها.

وكانت الحرية الجنسية (La liberté sexuelle)، من بين الحريات التى أكدتها التشريعات الحديثة، وأصبح للفرد أن يتصرف فى عرضه، ولايتدخل القانون بالعقاب إلا إذا كان التعدى على العرض قد تم بغير رضا صاحبه^(٢). أو إذا تم بالرضا ولكنه تضمن اعتداء على حق آخر كحق كل من الزوجين فى الاختصاص بالزوج الآخر، أو حق المجتمع فى «عدم الاتجار فى الأعراض» أو فى «صيانة الحياء العام».

وقد راعى المشرع المصرى، شأنه فى ذلك شأن معظم التشريعات الوضعية - فى تجريم الأفعال الجنسية الاعتبارات الآتية :

١ - حماية اختصاص كل من الزوجين بالآخر، وذلك بالمعاقبة على زنا الزوجة (مادة ٢٧٤ عقوبات) وزنا الزوج (مادة ٢٧٧ عقوبات)^(٣).

(١) الدكتور أحمد محمد خليفة : النظرية العامة للجريمة، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق جامعة القاهرة سنة ١٩٥٩، ص ٨٧.

(٢) محمد زكى أبو عامر، الحماية الجنائية للعرض فى التشريع المعاصر سنة ١٩٨٥ بند ٤.

(٣) وكذلك تعاقب بعض التشريعات على مواقع المحارم، مثل القانون الإيطالى (مادة ٥٦٤) والقانون اليونانى (مادة ٣٤٥) والقانون الأيسلندى (مادة ١٩٠) والقانون الليبى (مادة ٤٠٣ قبل إلغائها بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ فى شأن إقامة حد الزنا) والقانون الكويتى (مادة ١٨٩).

٢ - حماية الحرية الجنسية من أى اعتداء عليها، وذلك بالمعاقبة على اغتصاب الإناث (مادة ٢٦٧ عقوبات) وهتك العرض (مادة ٢٦٨ عقوبات) والفعل الخلل بالحياء مع امرأة فى غير علانية (مادة ٢٧٩ عقوبات).

٣ - تحريم إرضاء الشهوات الجنسية للغير بلا تمييز أو الاتجار فى الأعراض، وذلك بالمعاقبة على كافة الجرائم المتعلقة بالفجور والدعارة (القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة).

٤ - حماية الحياء العام، وذلك بالمعاقبة على تحريض المارة على الفسق (مادة ٢٦٩ مكرر عقوبات) والفعل الفاضح العلنى (مادة ٢٧٨ عقوبات) والإخلال بالآداب العامة (مادة ١٧٨، ١٧٨ مكرر عقوبات) والتعرض لأنثى على وجه يחדش حياءها (مادة ٣٠٦ مكرر عقوبات).

وفيما عدا هذه الحدود فالأصل أن اسم اللواط أو الأفعال الشهوانية بين اثنين ، وهو ما يطلق عليه اسم السحاق ، أو الأفعال مباحة مهما كانت منافية للأخلاق، فمثلاً لا جريمة فى الاتصال الجنسي بين رجل وامرأة غير متزوجين متى كان ذلك حاصلًا بالرضا وفى غير علانية. كذلك لا عقاب على أفعال الشذوذ الجنسي بين شخصين من جنس واحد سواء تمثلت فى الاتصال الجنسي بين ذكرين وهو ما يطلق عليه التذالك ، كذلك لا عقاب على الشذوذ المتمثل فى علاقة جنسية بين الإنسان والحيوان، مثال ذلك موافقة الحيوان.

كان هذا المدخل ضرورياً لعرض بعض تعريفات الاغتصاب كالتى :

• تعريف الاغتصاب في اللغة :

جاء في مختار الصحاح أن (الفصب) أخذ الشئ ظلماً وبابه (ضرب) ونقول (غصبه) منه أو (غصبه) عليه ^(١).

أما في المصباح المنير فقد جاء أنه (اغتصبه) أخذه قهراً فهو غاصب والجمع (غصاب) مثل كافر وكفار ، ويقال غصب الرجل المرأة نفسها إذا زنى بها كرها أو اغتصبها نفسها ^(٢).

• تعريف علماء النفس للاغتصاب :

يرى «ايدلبرج» Eidlberg أن الاغتصاب الجنسي هو : «مخالطة جنسية فيها يرغم الذكر الأنثى للحصول على الهدف الجنسي» ^(٣).

أما هودر Hodder فيرى أن الاغتصاب الجنسي هو : « جريمة إجبار السيدة أو الفتاة على اللقاء الجنسي بالقوة » ^(٤).

• تعريف الاغتصاب قانوناً وفقهاً :

نصت المادة ٢٦٧ من التشريع الجنائي المصري على أن : «من واقع أنثى بدون رضاها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة» فهذا النص يعرف

(١) الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر الرازي : مختار الصحاح ، دار الكتب المصرية ، ص ٤٧٥ .

(٢) العالم الشيخ أحمد بن علي الفيومي : المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، الجزء الثاني المطبعة الأميرية بمصر سنة ١٩٠٦ ، الطبعة الثانية ، ص ٥٣٦ .

(٣) انظر Luding Eidlberg, Encyclopedia of Psycho (2) analysis 1968m PF-173 E, P.363 .

(٤) انظر Hodder and Stoughton Ltd., Hondy general dictionary , University of London Press Ltd., 1952 .

الاغتصاب إذا بأنه «مواقعة أنثى بدون رضاها»^(١).

وقد تناول المشرع الكويتي تعريف جريمة المواقعة في المادة ١٨٦ بأنها «مواقعة الأنثى بغير رضاها».

أما المشرع السوداني فعرف الجريمة في المادة ٣١٦ حيث يقال عن الرجل أنه ارتكب جريمة الاغتصاب إذا واقع امرأة رغم إرادتها وبغير رضاها^(٢).

ولاتختلف هذه التعريفات عما أورده المشرع العراقي في المادة ٢٣٢ إذ نص على أنه «كل من واقع أنثى بغير رضاها»^(٣). وعلى صعيد الفقه :

عرف الفقيه الفرنسي الأستاذ «جارو» الاغتصاب بأنه : «الاتصال الجنسي بامرأة دون مساهمة إرادية من جانبها»^(٤).

كما عرفه الأستاذ «جارسون» بأنه : «المواقعة غير المشروعة لأنثى مع العلم بانتفاء رضاها»^(٥).

(١) الأستاذ محمد عزت عجرة : جرائم العرض والفساد الأخلاقي، دار المطبوعات الجامعية، ص ٣٤٣.

(٢) الدكتور حسن صادق المرصفاوي : شرح قانون الجزاء الكويتي ص ١١٩. والدكتور محيي الدين عوض : شرح قانون العقوبات السوداني ص ٤١٧. مشار إليهما لدى الأستاذ محمد عزت عجرة : المرجع السابق : ص ٣٤٤، ٣٤٥.

(٣) الدكتور محمود مصطفى : شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، الطبعة السابعة، سنة ١٩٧٥، ص ٢٥٦ هامش (١).

(٤) جارو : مطلق العقوبات - ٥، نبذة ٢٠٨٣. مشار إليه لدى الدكتور عبد المهيم بكري : المرجع السابق ص ١٨٣.

Garcon, art 331 a no 25n

(٥)

وبينما يعرف الدكتور محمود نجيب حسنى الاغتصاب بأنه «اتصال رجل بامرأة اتصالاً جنسياً كاملاً دون رضا صحيح منها بذلك»^(١).
فإن الدكتور أحمد فتحى سرور يعرفه بأنه: «اتصال الرجل جنسياً بالمرأة كسرهما عنها»^(٢).

• تعريف الشريعة الإسلامية للاغتصاب :

تترادف التعريفات السابقة للاغتصاب مع ما تطلق عليه الشريعة الإسلامية «الإكراه على الزنى».

فالإكراه لغة هو : حمل الشخص على فعل شئ يكرهه.

وهو في الشريعة متعلق مع هذا المعنى تمام التلاقى ، فهو حمل الشخص على فعل أو قول لا يريد مباشرته^(٣).

والزنى - حسب تعريف صاحب بدائع الصنائع الحنفى - هو «اسم للوطء الحرام فى قبل المرأة الحية ... التعريف»^(٤).

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى : شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، سنة ١٩٨١ ، طبعة مجلة القضاء التي يصدرها نادى القضاة بمصر ، ص ٢٩٣ .

(٢) الدكتور أحمد فتحى سرور : الوسيط فى قانون العقوبات ، القسم الخاص ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثالثة ، سنة ١٩٨٥ ، ص ٦٣٥ .

(٣) الشيخ محمد أبو زهرة : الجريمة والعقوبة فى الفقه الإسلامى ، الجزء الأول ، دار الفكر العربى بدون تاريخ ص ٥٢٨ .

(٤) الدكتور أحمد محمود الشافعى : الشريعة الإسلامية إزاء جريمة الزنى ، مؤسسة الثقافة الجامعية سنة ١٩٨٥ ص ٧ .

ثانياً، علة تجريم الاغتصاب

علة التجريم هي الاعتداء على العرض في أجسم صورته ، فالجاني يكره المجنى عليها على سلوك جنسى لم تتجه إليه إرادتها فيعسادر بذلك حرمتها الجنسية^(١). ومن ثم كان الاغتصاب أشد جرائم الاعتداء على العرض جسامة، وفضلاً على ذلك فثمة حقوق أخرى ينالها الاعتداء بهذه الجريمة، فهي اعتداء على حصانة جسم المجنى عليها، وقد يكون من شأنها الإضرار بصحتها النفسية أو العقلية ، وهي اعتداء على شرفها، وقد يكون من شأنها أن تقلل فرص الزواج أمامها أو تمس استقرارها العائلي إن كانت متزوجة، وقد تفرض عليها أمومة غير شرعية ، فتضربها من الوجهتين المعنوية والمادية على السواء^(٢).

وهي كذلك تؤدي إلى اختلاط الأنساب، وانتهاك العفة والطهارة^(٣). وتتجلى خطورة هذه الجريمة في أن أثرها لا يقتصر فقط على المجنى عليها بل يستطيل إلى المجتمع الذي تنتمي إليه، لاسيما إذا كان هذا المجتمع له قيم وعادات وتقاليده كالمجتمع المصري^(٤).

وقد جمع القرآن الكريم كل ماسبق في آية وجيزة بليغة إذ يقول المولى - تباركت أسماؤه - ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزَّوْجَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾^(٥).

ولذلك فقد وصف الحق - جل وعلا - عباد الرحمن بأنهم : ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِنَّهُمْ بِالْحَقِّ وَلَا

(١) الاستاذ حسام محمد نعيم ، طواف حول التشريع - مقال منشور بمجلة القضاة التي يصدرها نادي القضاة بمصر - العددان الخامس والسادس .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى : المرجع السابق ص ٣٠٣ .

(٣) محمد عبد العزيز الهلاوى : ولا تقربوا الزنا - مكتبة القرآن سنة ١٩٨٥ ، ص ٤٣ .

(٤) الدكتور زكى نجيب محمود : مشكلة الانتماء - مقال منشور بجريدة الأهرام المصرية يوم ١١ يوليو ١٩٨٥ .

(٥) القرآن الكريم : سورة الإسراء الآية ٣٢ .

يَزْنُونَ ﴿١﴾ ثم يبين - جلّت حكمته - المصير المحتوم الذى ينتظر المخالف حيث يردف - سبحانه وتعالى - قائلاً : ﴿ يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا ﴾ (١).

كذلك فقد حذر الرسول العظيم محمد صلى الله عليه وسلم من الوقوع فى هذه الفاحشة، مبيناً علة ذلك ، فعن عبدالله بن عمر - رضى الله عنهما - قال : أقبل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : «يامعشر المهاجرين خمس إذا ابتليتم بهن ، وأعوذ بالله أن تدركنهن : لم تظهر الفاحشة فى قوم قط حتى يعلنوا بها إلا فشا فيهم الطاعون والأوجاع التى لم تكن مضت فى أسلافهم الذين مضوا الحديث» (٢).

وفى حديث آخر قال صلوات ربي وسلامه عليه : «ما من ذنب بعد الشرك أعظم عند الله من نطفة وضعها رجل فى فرج لا يحل له» (٣).

ثالثاً : عقوبة الاغتصاب

(أ) العقوبة فى التشريع الوضعي

• القاعدة :

حدد المشرع المصرى فى المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات عقوبة هذه الجريمة فى صورتها البسيطة فجعلها الأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة، وتعد جسامة العنف والسمعة الأخلاقية للمجنى عليها وسنها وكونها متزوجة ومقدار ما أبدته من مقاومة من بين الاعتبارات التى توجه القاضى فى استعماله سلطته التقديرية فى الحدود التى عينها القانون (٤).

(١) القرآن الكريم : سورة الفرقان الآية ٦٨، ٦٩ . (٢) رواه ابن ماجه والحاكم .

(٣) رواه أحمد . (٤) الدكتور أحمد فتحي سرور : المرجع السابق ص ٦٣٨ .

• الظروف المشددة للاغتصاب :

رصد القانون عقوبة مشددة إذا كان الفاعل من أصول المجنى عليها ، أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها ، أو ممن لهم سلطة عليها ، أو كان خادماً بالأجرة عندها أو عند من تقدم ذكرهم ، وهذه العقوبة هي الأشغال الشاقة المؤبدة^(١).

وهذا يعنى أن التشديد إنما وضع للجاني الذي له سلطة على المجنى عليها فيسئ استعمالها فيكشف بذلك عن علتين للتشديد .

فمن ناحية يسهل عليه ارتكاب الجريمة باعتباره قريباً من المجنى عليها وبينهما نوع من الألفة يجعلها لا تخشاه ولا تحتاط إزاءه ، بل وتثق فيه ، ومن ناحية أخرى فهذه الصفة تحمله بواجبات تجاه عرض المجنى عليها ، فعليه أن يحميه من اعتداء الغير ، فإذا صدر عنه الاعتداء فقد أهدر هذه الواجبات وخان الثقة التي وضعت فيه^(٢).

وجدير بالذكر أن عقوبة الإعدام التي رصدها المشرع لجريمة الاغتصاب المقترنة بجريمة الخطف يسرى تطبيقها حتى وإن تزوج الخاطف بمن خطفها وذلك بعد إلغاء المادة ٢٩١ من قانون العقوبات التي ألغيت بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٩ في ٢٢ أبريل ١٩٩٩ . والتي كانت تعفى الجاني من العقاب في حالة زواجه بالخطوفة .

(١) دكتور محمود نجيب حسنى : المرجع السابق ص ٣٢٤ .

(٢) المستشار أحمد محمود خليل : المرجع السابق ص ١٨ .

(ب) العقوبة في الشريعة الإسلامية

إن جريمة الاغتصاب في الشريعة الإسلامية يمكن للحاكم أن يحكم بالقتل على الجاني، وسنده في ذلك آية الجراية :

قال الله تعالى في كتابه العزيز :

﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (٣٣) (١).

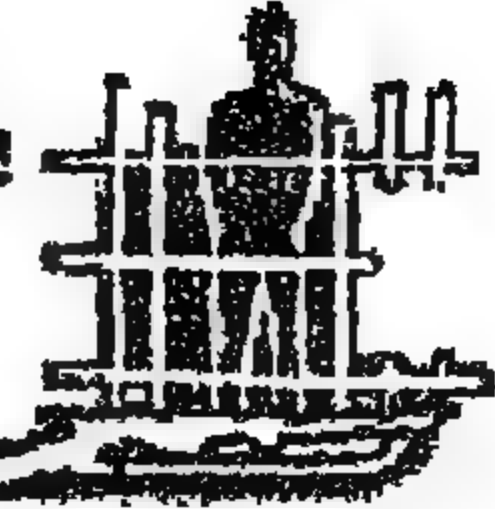
يقول الإمام محمد عبده في معنى «يحاربون الله ورسوله» إن المقصود بها محاربة الله ورسوله لأنه اعتدى على شريعة السلم والأمان والحق والعدل الذي أنزله الله تعالى على رسوله ؛ فمحاربة الله ورسوله هي عدم الاذعان لدينه وشرعه في حفظ الحقوق وليس معناه محاربة المسلمين كما قال بعض المفسرين .

وقوله تعالى : ﴿ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ﴾ متمم لما قبله ، أى يسعون فيها سعى إفساد أو مفسدين فى سعيهم لما صلح من أمور الناس فى نظام الاجتماع وأسباب المعاش ، والفساد ضد الإصلاح فكل ما يخرج عن وضعه الذى يكون به صالحاً نافعاً يقال إنه قد فسد، ومن عمل عملاً كان سبباً لفساد شئ من الأشياء يقال إنه أفسده، فإزالة الأمن على الأنفس أو الأموال أو الأعراض ومعارضته تنفيذ الشريعة العادلة وإقامتها - كل ذلك إفساد فى الأرض .

(١) القرآن الكريم : سورة المائدة ٣٣ .

ويستطرد الإمام محمد عبده أن ماذهب إليه بعض الفقهاء من قصر معنى الفساد على قطع الطريق والسرقة ليس فقط هو الصحيح نظراً لأن الآية لاتوصى بهذا المعنى ، فمحاربة الله ورسوله تمثل في كل عمل يخرج به صاحبه عما أمر الله به أو يخالف مانهى الله عنه ، لأنه بهذا إنما يريد أن يحكم ويعطل أحكام الدين فكأنه يحارب الله ورسوله، وكذلك السعى بالفساد في الأرض لا يقتصر على قطع الطريق والسرقة وإلا كان تخصيصاً للمعنى بلا سند أو دليل فالفساد عام يشمل القتل والسرقة وماعداهما من أفعال كالاغتصاب والخطف وشتى صور الإيذاء .

الفصل الثالث المواجهة القضائية لجرائم الاغتصاب



لما زعمتني أكثر من فكرة لعرض المواجهة القضائية لجرائم الاغتصاب ..
فمن خاطر بتلخيص وقائع القضية على شكل قصصى ..
ومن فكرة بعرض وقائع القضية على هيئة نقاط محددة ثم بيان حكم
القانون فى كل نقطة ..
وأخيراً اتجهت صوب تحديد شخوص القضية «متهم . مجنى عليها .
شاهد .. الخ» ثم أربط بين هذه الشخوص ببيان دور كل منها فى القضية
فتوضح معالم القضية وتنجلي أحداثها ..
وقد وجدت فى لغة الأحكام .. ما يجمع كل هذه الأفكار؛ فالأحكام
القضائية التى صدرت بالإدانة - وفق النص الحاكم لها- ^(١)، تناول :
- بيان واف للواقعة وظروفها .
- بيان الأسباب التى بنى عليها الحكم، بتفصيل الأدلة المطروحة وبيان
مدى حجيتها فى الإثبات «كأقوال الشهود .. التقارير الفنية .. التحريات ..
الخ»، والرد على الدفع الجوهري، والطلبات الهامة التى تتصل بموضوع
القضية «كالدفع ببطالان الاعتراف أو الاستجواب أو إقامة الدعوى أو
المحاكمة ... الخ» .

(١) إذ تنص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية «يجب أن يشتمل الحكم على الأسباب التى بنى عليها،
وكل حكم بالإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها، وأن
يشير إلى نص القانون الذى حكم به عليه» .

- بيان حكم القانون في الواقعة والذي بمقتضاه يصدر الحكم بناء عليه^(١). وفي عبارة جامعة مانعة قررت محكمة النقض في هذا الخصوص :
« إن تسبب الأحكام من أعظم الضمانات التي فرضها القانون على القضاة إذ هو مظهر قيامهم بما عليهم من واجب تدقيق البحث وإمعان النظر لتعرف الحقيقة التي يعلنونها فيما يفصلون فيه من أقضية^(٢) ».

ناهيك أن الأحكام الصادرة في قضايا الاغتصاب - باعتبارها تشكل جنائيات - تصدر من شيوخ القضاة، فضلاً على علمهم الغزير ومعرفتهم الفياضة فقد صقلتهم الخبرة عدة عقود من الزمان .. فتلك الأحكام تعد - وبحق - آيات من البيان القانوني، إحكاماً في الصياغة وقوة في التدليل .
لذا فسوف أعرض في الصفحات القادمة لقضيتين من التطبيقات القضائية لجرائم الاغتصاب :

أحداها، وهي قضية طفلة القناطر الخيرية التي رسم الجاني خلالها صورة نادرة مفزعة بشعة لجريمة روعت وقائعها قلوباً آمنة وأفزعت نفوساً مطمئنة .
إنها القضية التي اختطف الجاني فيها طفلة في عمر الثلاث سنوات أثناء سيرها بالطريق العام بمدينة القناطر الخيرية واحتجزها لمدة شهرين ظل الجاني فيها يلوك بأنياه جسدها الهزيل الصغير .

والأخرى، قضية جرت وقائعها عام ١٩٩٦ بمنطقة روض الفرج .. المجنى عليها فيها تعاني من انفصام عقلي مزمن ، وقد استوقفها المتهمان أثناء سيرها واصطحبها إلى مكان بكورنيش النيل به أشجار كثيفة وتناوبا الاعتداء عليها ... ثم تركاها مضرجة في دماء العفة التي سالت .. ولاذا بالفرار .

(١) لمزيد من التفاصيل راجع : د. رؤوف عبيد ، ضوابط تسبب الأحكام الجنائية وأوامر التصرف في التحقيق ، دار الفكر العربي ، طبعة سنة ١٩٧٧ .

(٢) نقض ١٩٢٩/٢/٢١ القواعد القانونية - ١ رقم ١٧٠ ص ١٧٨ .

أولاً : قضية طفلة القناطر الخيرية :

باسم الشعب

محكمة جنايات بنها

بعد الاطلاع على الأوراق وتلاوة أمر الإحالة وسماع طلبات ومرافعة النيابة العامة والدفاع والمدولة قانوناً :

حيث إن واقعة الدعوى حسبما استخلصتها المحكمة من أوراقها وماتم فيها من تحقيقات ومادار بجلسات المحاكمة تخلص في أنه في يوم ١٩٩٨/١١/٢٢ وأثناء وجود المجنى عليها الطفلة (.....)، والتي تبلغ من العمر ثلاث سنوات تقريباً، بالطريق العام بمدينة القناطر الخيرية التي تقيم بها مع أسرتها استدرجها المتهم (.....) بعيداً عن مكان إقامتها إلى الزراعات الموجودة بالمنطقة بالتحايل عليها وعلى طفولتها البرينة ومكث بها عدة أيام معتدياً عليها بالضرب ثم انتقل بها إلى مدينة أشمون واحتجزها بغرفة سكنية استأجرها باسم مخالف لاسمه الحقيقي ، وكان يمنعها من الخروج من تلك الغرفة ويقوم بمواقعتها مستغلاً أنها طفلة صغيرة السن ولم تبلغ سن التمييز، ينعدم الرضاء لديها، ويولج قضيبه في فرجها مما أحدث بها جرحاً قطعياً «بالمعجان» امتد من فتحة المهبل الخارجية إلى قرب فتحة الشرج، وقد ارتكب فعل الواقعة عدة مرات مما أصاب المجنى عليها بنزيف حاد بفرجها فبادرت بالبكاء ألماً، فأصر الجيران الذين سمعوا البكاء وشاهدوا نزيفها من موضع عفتها على نقلها إلى المستشفى فامتثل لهم المتهم مدعياً أن المجنى عليها ابنته ، وأدلى ببيانات مزورة للمختصين في مستشفى أشمون المركزي عن اسمه واسم المجنى عليها مخالفة للحقيقة ، كما أدلى بتلك البيانات في محضر الشرطة المحرر عن الواقعة بمركز شرطة أشمون ، ثم سارع بالهرب عندما تبين الأطباء المختصين بالمستشفى ان المجنى عليها تعرضت للاعتداء ومواقعة جنسية ، وقد تم ضبط المتهم بناء على إذن صادر من النيابة العامة واعترف بارتكاب الجرائم المتقدمة لدى سؤاله في تحقيقات النيابة العامة .

وحيث إن الواقعة على النحو سالف البيان قد قام الدليل على صحتها وثبوتها في حق المتهم مما شهد به كل من (.....) ، (.....) ، (.....) ، والنقيب (.....) ، والرائد (.....) ، والطبيب (.....) ، ومأبث بتقرير الكشف الطبي الصادر من مستشفى أشمون المركزي والكشف الطبي الشرعى على الجنى عليها، واعتراف المتهم لتحقيقات النيابة العامة ، ومأبث من اطلاع النيابة العامة على تذكرة استقبال وتذكرة المريضة ودفتر استقبال المرضى بمستشفى أشمون المركزي ، ومعاينة النيابة للغرفة التى أقام فيها المتهم، والعرض القانونى الذى أجرته النيابة العامة .

فقد شهد (.....) والد الجنى عليها أنها تغيبت يوم ١٩٩٨/١١/٢٢ من سكنه الكائن بمنطقة القناطر الخيرية وبالبحث عنها عشر عليها يوم ١٩٩٩/١/١٨ بمستشفى أشمون المركزي ، وعلم من المختصين بالمستشفى أنها مصابة بجرح بمنطقة (العجان) .

وقد شهدت (.....) ، (.....) أن المتهم قد أقام بغرفة مجاوره لسكن كل منهما ورفقته الجنى عليها مدعى أنها ابنته وكان يعتدى عليها بالضرب لمنعها من مغادره الغرفة وأنها فى يوم ١٩٩٩/١/١٨ تنهى لسمع كل منهما صوت بكاء الطفلة الجنى عليها فتوجهتا لحجرة المتهم وشاهدتاها تنزف دماً من موضع عفتها فأصرتا على نقلها لمستشفى أشمون المركزي وأن الطبيب المختص بالمستشفى ذكر لهما أن إصابتهما حدثت من اعتداء جنسى عليها وأنها فوجئتا عقب ذلك بهروب المتهم .

وقد شهد (.....) أن المتهم طلب منه الحصول على مسكن بدائرة أشمون فعاونه على الحصول على الغرفة التى أقام بها مع الجنى عليها مدعى أنها ابنته .

وقد شهد النقيب (.....) معاون مباحث مركز شرطة إمبابه أنه قبض على المتهم استناداً إلى إذن صادر من النيابة العامة وأن المتهم أقر له بواقعتى خطف الجنى عليها ومواقعتها .

وقد شهد الرائد (.....) رئيس مباحث مركزية القناطر الخيرية أنه أجرى تحريات عن الواقعة توصلت أن المتهم ارتكب واقعتي خطف الجنى عليها والتحايل عليها ومواقعتها.

وقد شهد الطبيب (.....) أخصائي النساء بمستشفى أشمون أنه بتاريخ ١٩٩٩/١/١٨ عرضت الجنى عليها عليه بالمستشفى وتبين أنها مصابة بنزيف بمنطقة «العجان» نتيجة جرح قطعي، وأنه قام بخياطة ذلك الجرح بغرز جراحية ، وأضاف أن تلك الإصابة نشأت من إيلاج عضو ذكرى بموضع عفتها .

وقد شهد (.....) الطبيب بمستشفى أشمون المركزي أنه قام بتوقيع الكشف الطبي على المجنى عليها وأن إصابتها حدثت من إيلاج عضو ذكرى بموضع عفتها .

وقد شهدت (.....) الممرضة بمستشفى أشمون المركزي أنه في يوم ١٩٩٩/١/١٨ حضر المتهم إلى المستشفى وبرفقته الجنى عليها وهي تنزف من موضع عفتها ومعها الشاهدين الثانية والثالثة وأن المتهم ادعى أن اسمه (.....) وأن الجنى عليها ابنته وأنها تدعى (.....)، فقامت بإثبات هذين الاسمين بتذكرة الدخول وتذكرة الكشف ودفتر استقبال المستشفى.

وقد شهدت (.....) أن المتهم أقام مع الجنى عليها بغرفة مملوكة لها بعد أن ادعى أن الجنى عليها كريمة، وأنها علمت من الجيران بإصابة الجنى عليها بموضع عفتها.

وقد ثبت من التقرير الطبي المفصل بتوقيع الكشف الطبي على الجنى عليها بمعرفة الشاهدين السابع والثامن بمستشفى أشمون المركزي أنها مصابة بقطع بالعجان طوله حوالي ٣ سم واصل من فتحه المهبل الخارجية لما ما قبل فتحه الشرج أدى لنزيف ، وأنه عمل لها ثلاث غرز جراحية لوقف النزيف .

وثبت من تقرير توقيع الكشف الطبي الشرعي على الجنى عليها أنها طفلة تبلغ حوالي ثلاث سنوات من العمر ، وأنه بفحص أعضائها التناسلية الخارجية وجد أثر

لتدخل جراحى بمنطقة العجان وفتحة المهبل واحتقان بفتحة المهبل ، وأنه حكماً على ماأوراه الكشف الطبى الشرعى وما جاء بالتقرير الطبى الوارد من مستشفى أشمون المركزى ومذكرة النيابة العامة ، فإن إصابة الجنى عليها جائزة الحدوث من قبل تعدى جنسى على المذكورة فى تاريخ يعاصر التاريخ المثبت بالتقرير الطبى الصادر من مستشفى أشمون المركزى ، وأنه لم يمكن الجزم بما إذا كانت الجنى عليها بكرة من عدمه بسبب الالتهاب الشديد والتورم بفتحة المهبل ولعدم تعاون الجنى عليها لوجود ألم شديد لديها من جرائهما.

وثبت من اطلاع النيابة العامة على تذكرتى الاستقبال والمريضة ودفتر الاستقبال بمستشفى أشمون المركزى أن الجنى عليها أدخلت المستشفى يوم ١٩٩٩/١/١٨ باسم (....).

وثبت من العرض القانونى الذى أجرته النيابة العامة أن الجنى عليها تعرفت على المتهم وأن الأخير اعترف أن الجنى عليها هى ذاتها التى قام بختفها ومواقعها.

وثبت من اعترافات المتهم بالتحقيقات أنه وجد الجنى عليها بالطريق العام بناحية القناطر الخيرية بمفردها ، فقرر أن يأخذها معه فاصطحبها من مكان وجودها إلى محل إقامته بالزراعات التى يعمل بها مدعياً أنها ابنته ثم اصطحبها بعد ذلك إلى الحجرة التى استأجرها وأقام فيها معها وأنه أولج قضيبه فى موضع عفتها أثناء نومها لإحساسه بالرغبة الجنسية تجاهها.

وحيث أن المتهم اعترف بجلسته محاكمته بارتكاب الوقائع موضوع الاتهامات المسندة إليه ، وقد ترافعت النيابة العامة وطلبت توقيع أقصى العقوبة المقررة قانوناً عليه، وأن يستأصل من المجتمع، وطلب الدفاع أصلياً براءة المتهم واحتياطياً تعديل تهمة الواقعة أثنى بغير رضاها إلى تهمة هتك عرض واستعمال الرافة وأورى أن الجريمة لاينطبق عليها نص المادة (٢٩٠) عقوبات لصغر سن الجنى عليها وكونها أقل من سبع سنوات، ولأن جريمة مواقعتها هى جريمة مستحيلة لضيق فرج الجنى عليها، وأن القصد الجنائى لقيام الجريمة المنصوص عليها فى نص المادة (٢٩٠)

عقوبات لم يتوافر في حق المتهم لأنه لم ينتو وقت خطفها أن يقوم بمواقعتها ، وبالتالي فإن الاقتران بين جريمة الخطف والمواقعة غير متوافر ومن ثم لا ينطبق نص المادة (٢٩٠) ، عقوبات واستند الدفاع فيما أثاره إلى أن الآراء الفقهية والطبية الشرعية تأخذ بهذا النظر، وأن تقرير الطب الشرعي لا يجزم بحدوث إيلاج من عدمه، وأن المتهم لم يرتكب ثمة تزوير.

وحيث أن المحكمة قررت بجلسة ١٩٩٩/٤/٤ قفل باب المرافعة في الدعوى وبإجماع الآراء بإرسال الأوراق إلى فضيلة المفتي لاستطلاع رأيه بالنسبة للمتهم، وقد ورد تقرير دار الافتاء مؤرخاً ١٩٩٩/٤/٢٥ وتضمن إن الإسلام اعتبر جريمة الزنا من أخبث الجرائم وأخبث المنكرات ، لأنها تضيع العرض والشرف والأنساب، وأنه لما كانت جرائم الاغتصاب قد انتشرت مما يستوجب التدخل للتخلص من مرتكبيها تحقيقاً للمقاصد السامية للشريعة الإسلامية ، فإنه عملاً بما قرره فقهاء الحنفية من إباحة القتل تعزيراً وهو ما يسمى بالقتل سياسة وما أخذ به فقهاء الحنابلة وما ارتآه بعض فقهاء المالكية إن الجاني يقتل تعزيراً إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك بأن كان فساد المجرم وخطره لا يزول إلا بقتله ، فإن دار الافتاء لا ترى مانعاً شرعاً من انزال عقوبة القتل على المتهم.

ومن حيث عما أثاره الدفاع عن المتهم فمردود بما يلي :

أولاً : إنه بالنسبة لما أثاره الدفاع عن المتهم من أن الجنى عليها لا تعد «أنثى» لصغر سنها وكونه أقل من سبع سنوات ، وبالتالي فإن المتهم لا ينطبق عليه نص المادة (٢٩٠) من قانون العقوبات التي تعاقب بالإعدام على جريمة خطف الأنثى إذا اقترنت بجريمة مواقعتها دون رضاها ، واستناد الدفاع في هذا الخصوص إلى بعض الآراء الفقهية والطبية الواردة في بعض المؤلفات، فقد استقر في يقين المحكمة أن صفة «الأنوثة» تثبت للمجنى عليها لحظة مولدها وانفصالها عن أمها، وتستند المحكمة في ذلك إلى الآية القرآنية الكريمة «لله ملك السموات والأرض يخلق ما يشاء ويهب لمن

يشاء إناثاً ويهب لمن يشاء الذكور، ولذلك تنتهى المحكمة إلى أن هذا الدفاع خاطئ وغير صحيح.

ثانياً، إنه بالنسبة لما أثاره الدفاع عن المتهم أن جريمة الواقعة الجنى عليها مستحيلة لضيق فرجها على نحو يستحيل معه أن يولج المتهم قضيبه فى موضع عفافها، واستناد الدفاع إلى آراء وردت فى بعض مؤلفات قانونية وبعض كتب الطب الشرعى، فإن المحكمة يستقر فى يقينها أن مثل هذه الآراء تركز على أساس خاطئ مبناه الافتراض النظرى، ومن ثم فإن المحكمة إعمالاً للمنطق القانونى السليم تبين أن جريمة الواقعة لا تكون مستحيلة إلا إذا كانت هذه الاستحالة مطلقة ويكون ذلك عند وجود عيب خلقى بالجنى عليها، حاصلة ألا يكون لها فتحة عفاف (فرج)، وهى حالة غير متوافرة فى أوراق الدعوى، وبناء على ماتقدم وإذ ثبت من التقارير الخاصة بتوقيع الكشف الطبى على الجنى عليها وجود جرح قطعى بموضع عفتها وفتحة المهبل، وإن هذا الجرح يحدث من اعتداء جنسى عليها، وثبت أيضاً من اعترافات المتهم بتحقيقات النيابة العامة واعترافه أمام المحكمة إنه أولج ذكره بموضع عفة الجنى عليها، فإن المحكمة قد وقر فى وجدانها أنه قد واقع الجنى عليها، وغنى عن البيان أن فعل الواقعة قد تم بغير رضاها لانعدام هذا الرضاء بحسبانها طفلة دون سن التمييز.

ثالثاً، إنه بالنسبة لما أثاره الدفاع من عدم توافر القصد الجنائى اللازم لاكتمال أركان الجناية المنصوص عليه فى المادة (٢٩٠)، عقوبات لدى المتهم، إذ لم تتوافر لديه وقت خطف الجنى عليها نية خاصة لمواقعته، وبالتالى عدم توافر الاقتران الذى يستلزمه نص هذه المادة بين جنائتى الخطف والمواقعة، فمردود بأن الثابت من الأوراق أن جريمة خطف الجنى عليها قد استمرت مدة تزيد على شهرين احتجز فيها المتهم الجنى عليها بعيداً عن أهلها وعن المكان الذى اعتادت العيش فيه وأن ذلك مؤداه أن جريمة الخطف فى وقائع الدعوى الماثلة هى جريمة مستمرة فإذا قام المتهم بمواقعة الجنى

عليها أثناء فترة خطفها فقد تحقق الاقتران بين الجريمتين، كما أنه ثبت لدى المحكمة من المظاهر الخارجية الخيطة بالدعوى وما ذكره المتهم أنه شعر بالرغبة في موقعة الجنى عليها خلال فترة اختطافها وواقعها بالفعل، وأنه لم يقدم سبباً آخر لاختطاف الجنى عليها أنه قد توافرت لديه نية مواقعتهما وقف خطفها.

رابعاً: أنه لاصحة لما أثاره الدفاع أن تقرير الطب الشرعى لا يجزم بحدوث موقعة المتهم للمجنى عليها، لأن التقرير قد جزم بذلك إذ انتهى بأن الجرح القطعى لفتحة المهبل هو نتيجة اعتداء جنسى عليها، وقد انتهى أيضاً إلى صحة ماورد بتقرير مستشفى أشمون المركزى من حدوث هذا الاعتداء على الجنى عليها، وانتهى تقرير الطب الشرعى كذلك إلى وجود احتقان شديد وتورم بفتحة المهبل الخاصة بالجنى عليها، مما يقطع على نحو جازم وتضمن معه المحكمة إلى حدوث موقعة لها، ولا يقدح فى ذلك أن الطبيب الشرعى لم يقطع بما إذا كان غشاء بكارتها قد فض من عدمه، إذ لا تلازم بين الموقعة التى تستلزم فقط إيلاج قضيب ذكر فى فرج الجنى عليها وبين فض غشاء البكارة الذى يستلزم إيلاجاً عميقاً وأن يكون الغشاء قابلاً للتمزق، علاوة على أن فعل الموقعة ثابت باعتراف تفصيلى قاطع للمتهم يتساند ويكمل ويعزز التقرير الطبى القاطع.

خامساً: أن المحكمة تدعو المشرع إلى إجراء تعديل تشريعى فى نص المادة (١٧) من قانون العقوبات الخاصة بسلطة القضاء فى استعمال الرأفة وتخفيف العقوبة بأن يمتنع تطبيقها على من ثبت إدانته بارتكاب الجريمة المنصوص عليها فى المادة (٢٩٠) عقوبات فى حالة ما إذا كان من الجنى عليها دون من التمييز. وتنتهى المحكمة فى الدعوى الماثلة إلى أن جريمة التزوير ثابتة فى حق المتهم لما ثبت من أنه اشترك بطريق المساعدة مع الممرضة المختصة بالمستشفى فى إثبات واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة هى إثبات اسمه واسم الجنى عليها باسمين مخالفين للحقيقة فى أوراق مستندات المستشفى بنية ستر جرائمه واستعمالها فى هذا الغرض.

ومن حيث أنه إذا استقامت أدلة الثبوت كافية ومقنعة على ارتكاب المتهم الأفعال المسندة إليه فإن المحكمة وقد استهدت في قضائها برأى دار الافتاء والتزمت بالآية القرآنية الكريمة «ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون» تنتهى إلى إنزال العقاب الرادع على المتهم بيسره من المجتمع.

ومن حيث أنه قد استقر في يقين المحكمة على وجه قاطع وجازم أن المتهم (.....) خلال الفترة من ١٩٩٨/١١/٢٢ حتى ١٩٩٩/١/١٨ بدائرة مركز القناطر الخيرية محافظة القليوبية :

١ - خطف بنفسه بالتحايل والإكراه الطفلة (.....) التي لم تبلغ سنها ثلاث سنوات بأن استدريجها أثناء سيرها بالطريق العام إلى الزراعات واستبقاها عدة أيام، ثم نقلها لمدينة أشمون واحتجزها بحجرة استأجرها باسم التحلة زاعماً أنها ابنته وكان يمنع خروجها منها بالتعدي عليها بالضرب. وقد اقترت تلك الجناية بجناية الواقعة المخطوفة بغير رضاها بأن أولج المتهم قضيبه في فرجها أثناء نومها فأحدث بها جرحاً قطعياً «بالعجان» امتد من فتحة المهبل الخارجية إلى ما قبل فتحة الشرج ، نتج عنه نزيف دموى حاد على النحو المبين بالتقارير الطبية المرفقة بالأوراق .

٢ - اشترك بطريق المساعدة مع موظف عمومي حسن النية هي (.....) الموظفة بمستشفى أشمون المركزي في ارتكاب تزوير في محرر رسمي «دفتر الاستقبال بالمستشفى» بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها ، إذ أن هذه الموظفة أثبتت بيانات الجنى عليها وبياناته المتعين اثباتها في الدفتر المشار إليه على خلاف الحقيقة بأن ادعى زوراً أنه يدعى (.....) وأن الجنى عليها ابنته وتدعى (.....) فأثبتت الموظفة المختصة هذا البيان في دفتر الاستقبال ، فوقعت الجريمة بناء على تلك المساعدة وتحرر نتيجة ذلك أوراق مزورة أخرى هو التقرير الطبى البدنى للمجنى عليها باسمها المزور والمحضر رقم ٣ مركز شرطة أشمون وتذكرة الاستقبال وتذكرة المريضة بالاسم المزور.

ومن حيث أن المحكمة تقضى طبقاً لنص المادة (٢/٣٠٤)، إجراءات جنائية بمعاقبة المتهم بمقتضى نصوص المواد ١٣، ٣/٤٠، ٤١، ٤٢، ٢١٣، ٢٩٠ عقوبات، مع تطبيق عقوبة الجريمة الأشد عليه طبقاً لنص المادة (٣٢) عقوبات والزامه المصاريف الجنائية طبقاً لنص المادة (٣١٣) إجراءات جنائية .

فلهذه الأسباب

بعد الإطلاع على المواد سائلة الذكر:

حكمت المحكمة حضورياً وبإجماع الآراء بمعاقبة المتهم (.....) بالإعدام شنقاً عما أسند إليه من اتهام والزمته المصاريف الجنائية وقدرت بمبلغ أربعمائة جنيه للمحامى المنتدب.

صدر هذا الحكم وتلى علناً بجلسة اليوم الإثنين ١٧ محرم سنة ١٤٢٠ هـ الموافق ٣ مايو سنة ١٩٩٩ م .

ثانيا : قضية روض الضرج :

باسم الشعب

محكمة جنايات القاهرة

بعد مطالعة الأوراق وسماع المرافعة الشفوية والمداولة :

وحيث أن واقعة الدعوى .. كما استقرت فى يقين المحكمة واطمأن إليها وجدانها مستخلصة من سائر الأوراق ، وما تم فيها من تحقيقات ، ومادار بشأنها بالجلسة ، تتحصل فى أن المجنى عليها (.....) مصابة بحالة مرضية هى حالة انفصام عقلى مزمن التى من أعراضها اضطراب العاطفة واضطراب مجرى ومحتوى التفكير بما قد يوحى إليها أحيانا بتخيلات ، وقبل حدوث الواقعة وأثناء وجودها بمسكنها طرا على فكرها طارئ هو النزول إلى الطريق العام بعيدا عن المسكن والتتزه على كورنيش النيل ، فاستجابت لهذا الخطر وفعلا تركت مسكنها وتوجهت إلى شارع كورنيش النيل ، وأثناء سيرها بهذا الطريق وإلى أن وصلت إلى كوبرى إمبابه تقابل معها المتهم الأول (.....) الذى استوقفها وسألها عن وجهتها وسبب تواجدها فى هذا المكان فى هذا الوقت المتأخر من الليل ، ولما تبين له من تجاذب الحديث معها أنها فى حالة نفسية مضطربة .. أخبرها على غير الحقيقة أنه من رجال الشرطة وعرض عليها توصيلها إلى مسكنها وفى الطريق وهو بصحبته تقابلا مع المتهم الثانى (.....) الذى صاحبهما إلى أن وصلوا إلى مكان بطريق كورنيش النيل به أشجار كثيفة طلبا منهما المتهمان مصاحبتهم فى النزول إلى هذا المكان ، ولما مانعتهم ورفضت تلبية طلبهما أخرج المتهم الأول مديه قرن غزال من بين طيات ملبسه ووضعها على رقبتها مهددا إياها بالتعدى عليها بالمطواه إن لم تمثل لأمرهما وسارع المتهم الآخر بجذبها من يدها وتمكنا بهذه الوسيلة من التهديد من إنزالها إلى المكان الكثيف بالأشجار وطرحها المتهم الثانى أرضا وخلع عنها ملبسها السفلية وملابسها الداخلية وهى تقاومه فتعدى عليها حتى لا تقاومه ، كما قام المتهم الأول بوضع المديه التى بحوزته مرة أخرى على رقبتها وكنم بيده نفسها فوق فى نفسها الرعب وأثبتتها حالة من الخوف فرضخت لأمرهما وقام المتهم الأول بمواقعتها ثم واقعا المتهم الثانى وتبادلا نوبا مواقعتها وهى مازالت تحت الخوف

والتهديد ترضخ لأمرهما وما يريدان ، وبعد أن اتما فعلتهما هدداهما بالقتل إن غادرت مكانها وسارعا بالفرار، وأثبت تقرير الطب الشرعى أن غشاء بكارة الجنى عليها به تمزق حديث مدم وأن عشر بملايس الجنى عليها على سوائل منوية وحيوانات منوية وآثار دم آدمى .

وحيث أن الواقعة على النحو السالف تحصيله قام الدليل عليها وعلى صحتها وصحة إسنادها للمتهم من أقوال الجنى عليها (.....) والرائد (.....) ووالد الجنى عليها (.....) والتقارير الطبية .

فقد شهدت (.....) بتحقيقات النيابة وبجلسة المحاكمة أنها مصابة بحالة نفسية تملى عليها أحيانا عمل أشياء دون إرادتها ، وقبل الحادث بوقت قصير جاءها هاتف أن تغادر مسكنها وتتوجه إلى شارع كورنيش النيل ، وأثناء سيرها عليه فى حالة طبيعية تقابل معها المتهم (.....) الذى سألها عن وجهتها وسبب تواجدها فى هذا المكان فى هذا الوقت من الليل ، ولما أحس بحالتها النفسية المضطربة طمأنها وأخبرها أنه من رجال الشرطة وعرض عليها توصيلها إلى مسكنها .

وأثناء سيرها من طريقهما إلى مسكنها سائرين على الكورنيش تقابل المتهم الذى يرافقها مع المتهم الآخر الذى انضم إليهما ، وساروا جميعاً فى اتجاه كوبرى إمبابه حتى وصلوا إلى مكان مزروع به أشجار كثيفة وطلباً منها النزول معهما إلى هذا المكان ، ولما رفضت ومأنت أخرج المتهم (.....) مطواه قرن غزال من جيبه ووضعها على رقبتها مهدداً إياها بالتعدى بها عليها إن لم تمثيل لأمره ، وقام المتهم الآخر بجذبها من يدها وشدها إلى خلف شجرة من تلك الأشجار الكثيفة وطرحها أرضاً ونزع من عليها ملابسها الخارجية والداخلية ولما مآنته تعدى عليها كما قام المتهم الآخر بوضع المطواه التى بحوزته مرة أخرى على رقبتها مهدداً إياها كما كتم أنفاسها وطلباً منها الإذعان لهما ولطلبهما حتى وقع الفرع فى نفسها. وانتابتها حالة من الرعب والخوف وقاما بمواقعتها عنوة وعلى غير رغبة أو موافقة منها إنما إزعاناً للتهديد الذى وقع عليها وبعد أن انتهى من فعلتهما الآثمة هدداهما بعدم مبارحة المكان وسارعا بالفرار كما قامت هى بالإبلاغ عن الواقعة وعرض عليها المحقق الرائد (.....) بعض صور لبعض الأشخاص المسجلين خطرين والمشهور عنهم ارتكاب مثل هذه الأفعال ، فتعرفت على المتهمين (.....) و (.....) اللذين أقرا بارتكاب الواقعة ، كما تعرفت الجنى عليها على المتهمين بالجلسة وقررت

إنها تعرفت على المتهم (.....) بقسم الشرطة من بين آخرين عرضهم عليها ضابط الشرطة والذي اعترف على المتهم الثاني .

وشهد الرائد (.....) بتحقيقات النيابة أنه بعد إبلاغه بالواقعة من المجنى عليها أجرى تحرياته عن الجريمة فثبت له صحتها ، وعرض على المجنى عليها صوراً لبعض معتادى الإجرام المسجلين بالقسم والمشهور عنهم أعمال البلطجة بكورنيش النيل والمعروف عنهم ارتكاب مثل هذه الجرائم وتحرشهم الدائم بالسيدات حال سيرهن بهذا الطريق فتعرفت ولأكثر من مرة على المتهمين اللذين اعترفا له بارتكاب الواقعة .

وشهد والد المجنى عليها (.....) إن ابنته تتأبها بعض الأوقات حالة نفسية تتمثل فى نوبات من البكاء والاكتئاب ، إلا أنها كاملة الوعى والإدراك ، ويوم الحادث حضرت له وأبلغته بالواقعة تفصيلاً على الوجه الذى أوردته فى بلاغها لقسم الشرطة ولأقوالها بتحقيقات النيابة .

وأثبت التقرير الطبى الشرعى أنه تبين من فحص المجنى عليها أنه وجد بغشاء بكارتها تمزق حديث كامل مدم وتمزقان غير كاملين حدثان ومدمان ومعاصران لتاريخ حدوث الواقعة .

كما أثبت تقرير المعمل الكيماوى أنه عثر بسروال المجنى عليها على دم آدمى وحيوانات منوية .

كما أثبت تقرير طب شرعى آخر أن المجنى عليها تعاني من حالة فصام عقلى مزمن .

وأورد تقرير مستشفى العباسية للطب النفسى أن أعراض حالة الانفصام المزمن هى اضطراب الإرادة والعاطفة وإن ذاكرته للأحداث القريبه والبعيدة فى حدود الطبيعى وإدراكه للزمان والمكان والأشخاص فى حدود الطبيعى .

وحيث أنه باستجواب المتهمين بتحقيقات النيابة أنكرا مانسب إليهما وأصرا على الإنكار بجلسة المحاكمة .

وحيث أن المدافع عن المتهمين طلب القضاء ببراءتهما لبطلان القبض الواقع عليهما وبطلان محضر الاستدلالات واستجواب المتهمين وعملية العرض .

وحيث أنه ومن المقرر قانوناً أن جريمة خطف الأنثى المنصوص عليها فى المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات المستبدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ تتحقق باستعمال

طرق احتيالية ، أو باستعمال وسائل مادية من شأنها سلب لإرادة الجنى عليها لتحقيق ذلك القصد وهو إبعاد هذه الأثني عن المكان الذى اقتيدت منه أياً كان هذا المكان بقصد العبث بها والتفريز بها وحملها على مواجهة الجانى لها، وأركان هذه الجريمة متوافرة فى حق المتهمين ذلك أن الثابت من أقوال الجنى عليها التى وثقت فيها المحكمة أن المتهمان أثناء سيرهما معها بحجة إيصالها إلى مسكنها طلبا منها النزول معهما إلى المكان الكثيف بالأشجار ولما مانعت أخرج المتهم الأول مديّة ووضعها على عنقها مهدداً إياها بها إن لم تمتثل لأمره ومصاحبتهما إلى ذلك المكان فسلب هذا التهديد إرادتها بعد أن وقع الفزع فى نفسها وانتابتها حالة من الخوف أعذم إرادتها ومقاومتها لهما وبعد أن اقتادها عنوة بتهديدها بالسلاح إلى ذلك المكان . قام المتهم الثانى بطرحها أرضاً وخلع ملابسها عنها ، ولما قاومتها فى ذلك ومانعت أعاد المتهم الأول شهر سلاحه عليها ووضع المديّة على رقبتها مكرراً معها تهديداً بها إذا لم تمتثل لأمرهما لمواقعتها وتمكنا بهذا الوسيلة من الإكراه من مراقبتها سوياً.

وحيث أنه وعن الدفع ببطلان القبض والتفتيش الواقعين على المتهمين ففى غير محله، ذلك أن ضابط المباحث فى سبيل جمع تحرياته عن الواقعة بعد إبلاغه بها قام بعمل تحرياته وجمع استدلالاته عنها حسبما يوجب عليه القانون ، وفى سبيل ذلك استدعى بعض المشتبه فيهم ومنهم المتهمان لعرضهم على الجنى عليها ، وعند تعرفها على المتهمين بدأ فى اتخاذ إجراءاته بما مؤداه أن ما اتخذته الضابط حيال المتهمين لم يكن قبضاً بمعناه القانونى بل هو مجرد استدعاء واحتجاز كان له ما يبرره قانوناً .

وحيث أنه وعن بقية أوجه الدفاع الأخرى فقد جاءت مرسلة دون ما يؤيدها من الأوراق ولم يكن القصد منها إلا محاولة من الدفاع فى تشكيك المحكمة فى أدلة الشبوت التى توافرت واقتضت بها وإفلات المتهمين من العقاب .

وحيث أنه ولأدلة الشبوت السالف إيرادها والتى اطمأنت إليها المحكمة ووثقت فيها وعولت عليها يكون قد ثبت لديها على وجه الجزم واليقين أن المتهمين الأول والثانى لأنهما يوم ١٩٩٦/١٠/٨ بدائرة قسم روض الفرج - محافظة القاهرة :

أولاً: خطفا الجنى عليها (.....) بطريق التحايل والإكراه بأن أوهمها المتهم الأول أنه من رجال الشرطة طالباً منها السير معه إلى أن تقابل مع المتهم الثانى وإزاء

رفضها إكمال المسيره استل الأول مطواه هدها بها وجذبها الثاني عنوة فشلا مقاومتها واقتادها إلى مكان منعزل أسفل كوبرى إمبابة وقد اقترنت تلك الجناية بجناية أخرى هي أنهما فى ذات الزمان والمكان سالفى الذكر واقعا المنجنى عليها بغير رضاها بأن هدها الأول بالمطواه التى يحملها شالا بذلك مقاومتها بينما نزع الثانى ملابسها عنوة وأولج قضيبه بفرجها وتناوبا الاعتداء جنسياً عليها تحت تهديد السلاح على النحو المبين بالتحقيقات .

ثانياً: أحرز كل منهما سلاحاً أيضاً «مطواه» بغير مسوغ من الضرورة الشخصية أو الحرفية يبيح له ذلك .

الأمر المؤتم بالمادة ٢٩٠ من قانون العقوبات المستبدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ والمواد ١/١، ٢٥ مكرر/١، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والبند رقم ١٠ من الجدول الأول الملحق.

مما يتعين معه معاقبتهم عملاً بالمادة ٤/٣٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث أن الجريمتين المسندتين لكل من المتهمين مرتبطتان مع بعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة فيجب توقيع عقوبة الأشد فيها عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات .

وحيث أنه ولظروف الواقعة ترى المحكمة أخذ المتهمين بقسط من الرأفة عملاً بالمادة ١٧ عقوبات .

وحيث أن قد حكم على المتهمين بإدانتهم فيتلزمان بالمصروفات عملاً بالمادة ٣١٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

فهذه الأسباب

* وبعد الإطلاع على المواد سالفه الذكر :

حكمت المحكمة حضورياً بمعاقبة كل المتهمين (.....)، (.....) بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشر سنة عما أسند إليهما وألزمتهما بالمصروفات الجنائية.

صدرا هذا الحكم وتلى علنا بجلسة يوم السبت ١٩٩٧/٣/٢٢ .



جلنا من خلال ورقتنا هذه في ردهات جرائم الاغتصاب وولجنا أروقتها المختلفة ، الاجتماعية والقانونية والقضائية وفي الخاتمة فإنه يبدو لى أن كل سبب من الأسباب المذكورة فى الفصل الأول من تلك الورقة له دور ما فى تزيين الفعل الإجرامى لمرتكب جريمة الاغتصاب ، فالحرمان العاطفى ، والعدم أو نقص التربية الجنسية ، ونوعية الرفاق ، واضطرابات التنشئة فى الأسرة والمدرسة ، وعدم التوجيه والاعترا ب ، وتأخر الزواج والفشل فى التوافق مع الجنس الآخر ، وسوء الحالة الاقتصادية ، وكثرة المحرمات المخطورة ، والكبت ، وجاذبية الأنثى ، وسلوكياتها اللا أخلاقية ، وبعض أساليبها فى الحياة .. إلخ . كل ذلك يساهم بنسبة ما فى ارتكاب الجريمة .. بيد أن ثمة أسباباً أخرى - تبدو لى - يكون لها تأثير فعال يدفع الشباب - وهم النسبة الغالبة التى ترتكب هذه الجريمة ، إلى الانحراف فى أعتى مظاهر . فما يعانى منه الشباب الآن من بطالة بما يترتب عليها من وقت فراغ ، ومع انتشار المخدرات ، بمختلف أنواعها - وغزو القنوات الفضائية وما تنقله من مصنفات جنسية فاضحة ، لا ريب أنه بتكامل هذا الثالوث المدمر ، فإنه يعمل على التهيئة السيكولوجية الإجرامية لهؤلاء الشباب ، فإذا ما تلاقى بهذا مع سلوكيات الفتاة الخليعة والمستهترة فالجريمة واقعة لا محالة .

واقترح للوقاية من هذا الثالوث المدمر ضرورة التربية الصحيحة - الدينية والعاطفية والأخلاقية والجنسية - فى عهد الطفولة من جانب الأسرة ثم المدرسة حيث تعد المؤثرات البيئية فى هذه المرحلة على درجة كبيرة من الأهمية فهى السبب فى كل ما يظهر على الخلق من الشذوذ فى مستقبل الحياة ، وكذلك غرس الخلق القويم لدى الفتيات والتزامهن بآداب

الدين حتى لا يتعرض لما يخذش حياءهن ويصبحن فريسة لمرتكبي الجريمة .

كذلك فللشرطة ووسائل الإعلام الدور الفعال في محاربة المخدرات والأفلام الفاضحة وتوعية الشباب من أخطارها وما تقود إليه من الغور في أعماق الجريمة وانتهاك الحرمات وانعدام كل المثل والقيم واغتصاب العفة والشرف .

فيتعين على الصحافة التخصص للموضوعات التي تسهم في ترسيخ القيم الدينية والاجتماعية والثقافية التي تناسب المجتمع المصري ، والحث على الفضيلة ونقد الرذيلة بكل أشكالها .

كما يتعين على التلفزيون الابتعاد عن الإعلانات المثيرة التي تخرج عن حدود المألوف من اللياقة والأخلاق ، والامتناع عن عرض الأفلام والمسلسلات الهابطة ، ولحق فلقد بدأ التلفزيون في هذا الاتجاه بشكل محمود ، وذلك يقتضى إعادة النظر في قواعد عمل جهاز الرقابة على المصنفات الفنية وإعطائه الصلاحيات التي تكفل له أداء دوره بفاعلية في منع الأعمال الفنية غير المقبولة في الأجهزة المرئية وخاصة الفيديو الأمر الذى يتطلب مواجهة أنشطته غير المشروعة بكافة الوسائل والسبل الممكنة للتوعية بخطورة ذلك على الشباب ، وكذلك ما تبشّه الجهات ذوات الأغراض الخبيثة على شبكات الإنترنت من مواد إعلامية منافية للدين والأخلاق .

ولاجدال أن عقوبة الإعدام التي قررتها الشريعة الإسلامية لمرتكبي هذه الجريمة هي العقوبة التي تتناسب مع ما أتاه الجانى من فعل إجرامى ،

وذلك حتى يتسنى للمشاعر التي أفرعتها الجريمة أن تهدأ، والمضاجع التي أرقتها أن ترقأ.

غير أنني أقترح دراسة الأسباب التي حدثت بالجاني إلى مقارفة الجريمة وذلك بمراعاة مسلك الجنى عليها ومدى ما كان لها من دور في ارتكابها^(١).

فإذا ثبت أنها - بسلوكياتها - قد مهدت سبيل الجريمة أمكن للقاضي أن يخفف العقوبة على المتهم بمقتضى المادة ١٧ من قانون العقوبات المصري^(٢)، ولن أغالى فى القول بأنه يمكن للقاضي تعزيز تلك الفتاة.

فإذا كانت الصورة مغايرة فإن مقررته الشريعة الإسلامية الغراء من عقوبة الإعدام يلقى السبيل الوحيد ليس لعلاج الضحية ولكن لإنقاذ ضحايا أخريات من برائن شهوة جنونية تصاحبها إرادة ضعيفة وتقابلها عقوبة غير صارمة ، فتسيل دماء العفة وتسقط قيم المجتمع وينتصر الثالث المدمر.

لذا، فإنني أهيب بالمشروع التدخل العاجل بتعديل المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات بما يتواءم ويتسق مع وجهة النظر الآتية، حتى يتيح للقاضي - إبان نظره للدعوى^(٣)، الحكم بالإعدام دون تردد متى توافرت مسوغات هذا الإعدام ليكون جزاءً وفاقاً للمغتصب يتره من المجتمع ويردع غيره من الإقدام على فعلته إذا ما زينها له الشيطان.

(١) علي النحو الذى أوضحناه سلفاً فى هذه الورقة.

(٢) تنص المادة (١٧) من قانون العقوبات المصري على أنه :

«يجوز فى مواد الجنايات إذا اقتضت أحوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى العمومية رأفة القضاء بتبديل العقوبة على الوجه الآتى :

... عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .. وعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة السجن أو الحبس الذى لايجوز أو ينقص عن ستة شهور».

(٣) حيث أنه لجريمة ولاعقوبة إلا بناء على نص .

المحور الثانى

التنمية الثقافية

- (١) مداخل العمل الحديثة للخدمة الاجتماعية مع المجتمعات المحلية
أ.د. رشاد عبداللطيف
- (٢) الإغراق الثقافى ومسئولية مهنة الخدمة الاجتماعية
أ.د. محمد عبدالحى نوح
- (٣) استثمار الموارد البشرية لمواجهة بعض مشكلات التعليم
أ.د. مهنى محمد ابراهيم

جامعة حلوان
كلية الخدمة الاجتماعية
المؤتمر العلمي الثالث عشر
أبريل ٢٠٠٠

ورقة عمل
حول

مداخل العمل الحديثة للخدمة الاجتماعية مع المجتمعات المحلية

إعداد

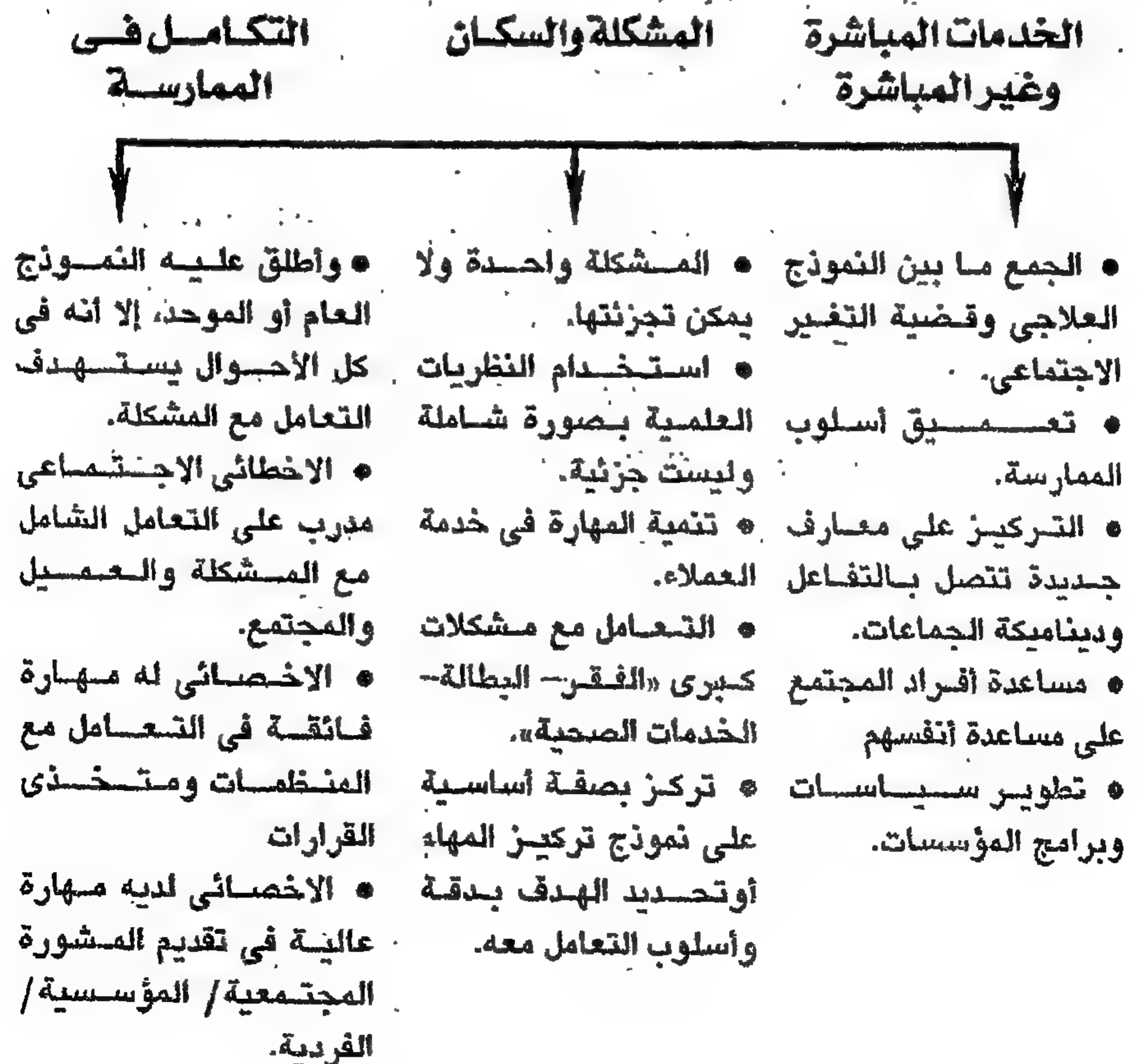
أ.د. رشاد أحمد عبداللطيف

عميد كلية الخدمة الاجتماعية
جامعة حلوان

مداخل حديثة في إطار طريقة تنظيم المجتمع

أدت التطورات الحديثة التي يمر بها العالم إلى قيام كل تخصص مهني بمراجعة أطره النظرية والعملية ومحاولة صياغة مدخل يتناسب وما يمر به المجتمع أو ما يسمى حالياً «بالعولمة» التي جعلت العالم بمثابة قرية صغيرة.. تتدخل فيها الشعوب والمهن ويجاول كل منها أن يستفيد من الآخر.. يؤثر فيه ويتأثر به.. وقد يكون لذلك فوائد أو عيوب.. إلا أن ذلك ليس هو المحور الذي نتحدث عنه الآن.. إنما الحديث يدور حول هذه النماذج الحديثة، وفيما يلي عرض مختصر لها:

ظهرت عدة اتجاهات تنادى بالتخلي عن الطرق التقليدية لمهنة الخدمة الإجتماعية «فرد - جماعة - تنظيم» لتظهر ثلاث طرق جديدة هي:



أولاً: مدخل الحياة The life model of practice¹

هذا المدخل يربط بين الإنسان والبيئة.. وبالتالي يكون الدور المهني المنوط بالاختصاصي الاجتماعي هو:

- (أ) العمل على مساعدة أفراد المجتمع على النمو والتغير.
 - (ب) العمل على مساعدة أفراد المجتمع على مواجهة مشكلة البيئة التي يعيشون في إطارها.
- أي العمل على تحقيق التوافق ما بين الناس والبيئة والعمل على تمكين enbalator الأفراد من تحمل مسئوليات أساسية لتطوير حياتهم وتطوير الجوانب المختلفة سواء بالمؤسسة أو المجتمع الذي يعيشون فيه.
- مراحل استخدام هذا النموذج:

- ١- تتبع عملية الحياة التي يعيش الأفراد في إطارها.
- ٢- التحليل الجيد للبيئة ومكوناتها «الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية».
- ٣- مدى توافق الإنسان مع هذه البيئة أو عدم توافقه معها.
- ٤- التدخل مع أنماط الحياة التي يعيش في إطارها الإنسان لتوضيح العلاقة التبادلية بين الإنسان والبيئة.
- ٥- التعرف على السياسات والبرامج الاجتماعية حيث أنها مؤشر فعال وحقيقي على كل ما يمارسه الاختصاصي الاجتماعي من أنشطة مع أفراد المجتمع.

الاستراتيجيات المناسبة لهذا المدخل:

تستخدم في إطار هذا المدخل استراتيجية «التماسك» أو تحقيق التعاون ما بين أفراد المجتمع وبعضهم أو بينهم وبين مؤسسات المجتمع ونظمة والسياسات الموجه له.

ولتجاح هذه الاستراتيجية لابد من:

- أ- التصنيف الدقيق للجوانب البيئية المحيطة بالإنسان.
- ب- وضع أولويات قابلة للتنفيذ.
- ج- التعرف على طبيعة المواقف والمشكلات المحيطة بالإنسان.
- د- القيام -إن أمكن- بدراسات متعمقة أو مقابلات أو تحليل لبعض وسائل الإعلام، أو الخطط والتشريعات التي تفيد في تحليل المواقف التي يتعرض لها الإنسان.
- هـ- وضع البرنامج المناسب لإحداث التوافق بين الإنسان والبيئة.
- و- الوصول إلى إحداث التعديل أو التغيير في سلوك الإنسان وفي قدرته على مواجهة مشكلات البيئة التي يعيش في إطارها.

النظريات العلمية التي يعتمد عليها هذا المدخل:

تعتبر النظرية التفاعلية هي المصدر الرئيسي لهذا المدخل على اعتبار أن كل ظاهرة اجتماعية عبارة عن تفاعل ما بين الأفراد والجماعات وأنه يمكن من خلال التفاعل تحقيق الترابط ما بين الأفراد والجماعات والمؤسسات بالمجتمع سواء كان ذلك في الوسائل أو الغايات ويترتب على ذلك تعديل في السلوك والوظائف.

ويرى كل من بيرس وكوهن Cohen, p أن هناك عوامل تساعد على نجاح التفاعل أهمها:

— الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها الإنسان.

— وجود قيم ومعايير مشتركة.

– أن هناك مواقف محددة للتفاعل.

– أن هناك معرفة ودراسة بما يتم حوله التفاعل. (١)

العناصر الأساسية لهذا المدخل:

يقوم هذا المدخل على ثلاث عناصر يمكن أن نجملها في الحروف اللاتينية الآتية : «C.C.C» وهي اختصار لكلمة (محتوى Content، محددات Contours، اطار Cntext)

حيث يقصد بالاطار Cntext أسلوب الحياة والذي لا يمكن لمهنة الخدمة الاجتماعية أو طريقة تنظيم المجتمع أن تعيش في معزل عنه.

ويقصد بالمحددات Contours البرامج والسياسات التي تحدد طبيعة عمل المهنة وتميز طريقة تنظيم المجتمع عن غيرها والتي تتفاعل مع عوامل متعددة تؤثر فيها وتتأثر بها وهي «التمويل- التشريع» كما أنها تتعامل مع «الخدمات، العملاء، المشكلات» وكل هذه المحددات تشكل الاطار العام للممارسة المهنية للأخصائي الاجتماعي المشتغل بطريقة تنظيم المجتمع.

أما المحتوى Content فتضمن «القيم- المعارف- المهارات» وهي التي تحدد قوة هذه المهنة وسدى تمهدها من التعامل الفعال مع مشكلات المجتمع أو بعبارة أخرى تحقيق التوافق ما بين الإنسان وبيئته أى تحقيق مدخل الحياة وما يسعى إليه من تأكيد على أهمية احترام الإنسان واجترأ طموحاته وآماله فى أن يعيش حياة ملائمة وكريمة.

ثانياً: المدخل الموحد Unitary approach

وقد تحدث عنه كل من جولد ستين^(١) وبنكس ومنهان^(٢) Goldstein, Pincus A minahan.

اتجهت الخدمة الاجتماعية خلال فترة السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية نحو الممارسة العامة حيث انها تملك أساساً معرفياً مشتركاً.. وأن المهنة لاتعاني من نقص في المعارف العلمية وإنما المشكلة في تنظيم وترتيب هذه المعارف.

الأسس التي يعتمد عليها هذا المدخل:

١- المفاهيم العامة:

حيث يركز هذا المدخل على مستوى عال من المعارف، تضع الأساس العام فهم الظواهر أو المشكلات التي تتعامل معها مهنة الخدمة الاجتماعية ومن هذه المفاهيم «النظام الاجتماعي، الضبط الاجتماعي، الانحراف الشخصية، التغيير الاجتماعي» وكلها مفاهيم لازمة لتحليل جوانب الممارسة.

٢- المفاهيم الخاصة «الوظيفية»:

وهي الأكثر اتصالاً بمهنة الخدمة الاجتماعية، وتحقق لها أهداف محددة وتتفق عليها مثل «ديناميكية الجماعات، الاتصال، التماسك، المشاركة، الانتماء».

٣- الاستراتيجيات:

وهي الأهداف والغايات العليا للمهنة سواء ما يتصل منها بإحداث التماسك أو التعاون أو إعادة التوزيع للموارد، أو التفاوض وهي مؤشرات لمدي كفاءة وفاعلية تطبيق المعارف والمفاهيم العامة والخاصة.

وهذه الجوانب تكتسب بالممارسة.

(1) Goldstein, H, Social Work Practice: Aunitary approach (N.Y, South Carolina Unifersiy, 1973) P. 12.

(2) Pincus, A, minahan, A., Social Work Practice, Model and Method (N.Y, Free Press, 1961) P. 13.

٤- التكتيكات :

وهي الأساليب الفنية العامة لنجاح العمل والتي تقوم على أساس الدراسة والتقويم سواء لأساليب الممارسة أو أسلوب العمل بالمنظمات.

٥- التدخل «Action» الفعلى:

وذلك من خلال استخدام أساليب عمل واضحة لمواجهة المشكلات أو تحقيق المهام.

النظريات العلمية الموجه لهذا المدخل:

تعتبر نظرية النسق الاجتماعى هي من الأسس المهمة للممارسة المهنية للأخصائى الاجتماعى حيث تعتمد هذه النظرية على أن النسق الاجتماعى يعنى وجود تفاعل له معنى بين اثنين أو أكثر من الأفراد بحيث يكون هناك تأثير من أحد الطرفين على الآخر بشكل واضح.

وأن المنظم الاجتماعى عندما يقوم بأى مجهود إنما يستهدف إحداث تغيير، وأن النسق الذى يعتبر مسئول عن التغيير يتكون من الممارس «الأخصائى الاجتماعى» والناس الذين يعملون معه سواء فى المجتمع أو المؤسسة.

عوامل نجاح هذا النموذج الموحد:

- ألا يركز على جوانب معينة مثل «الشخص أو البيئة» أو العلاج الفردى أو العلاج المجتمعى وإنما تكون الممارسة شاملة وموحدة.

- أن يعمل الأخصائى الاجتماعى مع كافة الناس لأحداث التغيير المتفق عليه.

- أن يعمل الأخصائى الاجتماعى مع كافة الأجهزة سواء كانت صغيرة أو كبيرة.

- أن يعتمد المدخل على المزج بين عدد من النظريات والمفاهيم العلمية وليس على نظرية معينة أو مفهوم محدد.

- ألا يعتمد على الناس طالبي المساعدة وإنما يمتد إلى الناس الراغبين فى أحداث تغيير فى مجتمعهم وفى الظروف المحيطة بهم.

- يتم في إفادة استخدام مهارات واستراتيجيات متعددة مثل «التفاوض، التعاون، الصراع..... الخ»

ثالثاً: مدخل الاعتراض الاجتماعي Social Protest approach

قد يكون الحديث عن هذا المدخل حديثاً بالنسبة لطريقة تنظيم المجتمع.. إلا أن المتتبع للكتابات المختلفة حول هذا المدخل يجد أنه بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ظهرت عدة كتابات منذ ما يقرب من (٥٠) عاماً بل أنه كان جزءاً من الخريطة السياسية الأمريكية منذ ما يقرب من مائة وخمسين وعشرون عاماً حيث حدث في ولاية فيرجينيا الغربية عام ١٨٧٥ اضطراب قام به عمال السكك الحديدية بسبب النقص المستمر في أجورهم وكان هذا الاضطراب من أكبر الأحداث التي مرت بها الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذا الوقت.

إلا أن الاعتراض الاجتماعي بالنسبة للدول النامية لم يكن على الشكل المطلوب ولا نندesh عندما ندرك أن هناك عدد كبير من أفراد المجتمع لا يعرفوا كيف يشاركون أو يعترضون.. مما يجعل المعارضة الاجتماعية تأخذ شكل العشوائية أو قد يساء فهمها، وبالتالي توضع تحت طائلة القانون.

ولو تسألنا من منا لم يعترض في حياته على زملائه أثناء الدراسة، على أسرته عند التفرقة في المعاملة، على رؤسائه في العمل، على أساتذته بالمدرسة أو الجامعة.. كلها صور للاعتراض الاجتماعي ولكنها تتم بشكل فردي أو ثنائي.. والتي تكون بشكل كبير أو على مستوى المجتمع المحلي فلا بد أن يكون الاعتراض الاجتماعي منظماً وله أهداف لصالح أفراد المجتمع ولا تتعارض مع القيم الأخلاقية السائدة في المجتمع.

لذلك يعرف الاعتراض الاجتماعي «بأنه العمل المنظم الذي يقوم به سكان المجتمع للحصول على موارد، سلطات، قرارات.. من شأنها أن تسهم في حل بعض المشكلات التي يعاني منها المجتمع وتعمل على تنمية موارده

وإمكاناته»، ويعرفه روس Rossi بأنه الجهد الذى يبذله أفراد المجتمع من أجل تحقيق أهداف مشتركة. (١)

وهنا قد نيسأل ما هو الفرق بين العمل الاجتماعى على المستوى المحلى والاعتراض الاجتماعى؟..

حيث أننا لو تتبعنا مفهوم العمل الاجتماعى على المستوى المحلى فسوف نلاحظ أنهم يتفقون فى الهدف وهو «أن هناك ما يقوم به سكان المجتمع المحلى» وفى النتائج وهى «حل المشكلات، تنمية الموارد، الحصول على عائد»، إلا أن العمل الاجتماعى يختلف فى الوسائل حيث يوجد من يساعد المجتمع على تحديد أهدافه «المساعدة المهنية» من جانب المنظم الاجتماعى.. ولذلك إذا استعان سكان المجتمع بمساعدة مهنية أصبح ما يقومون به يقع فى اختصاص «العمل الاجتماعى على المستوى المحلى».

أسباب الاعتراض الاجتماعى:

١- شعور أفراد المجتمع بالاحباط نتيجة وجود بعض المعوقات التى تحول دون تحقيق أهدافهم.

٢- الرغبة فى تحسين صورة المستقبل.

٣- الشعور بعدم المساواة وعدم التوزيع العادل للموارد.

أهداف الاعتراض الاجتماعى:

١- تحقيق الخير للمجتمع «أى أن يحصل المجتمع على مكاسب» نتيجة هذا الاعتراض وأن هذه المكاسب يجب أن تشمل الجميع.

٢- توفير خدمات جديدة عن طريق الأجهزة المستولة.

٣- زيادة استجابة متخذى القرار فى المجتمع لمطالب أفراد المجتمع.

٤- جعل الجماهير مساندة ومؤيدة للعمل الاجتماعى.

مخاطر الاعتراض الاجتماعي:

يشوب الاعتراض الاجتماعي غير المنظم والذي لا يعتمد على مساعدة مهنية لبعض المخاطر مثل:

- ١- عدم الإدراك الكامل للقضايا فقد تكون هناك بعض الآراء التي توجه المجتمع لتحقيق مطالب شخصية وبالتالي هناك من يتورطون في الاعتراض الاجتماعي لأنه يجد في النهاية أنها ليست لصالح المجتمع وإنما لصالح أهداف خاصة.
- ٢- عدم معرفة الناس بأساليب المشاركة.. أو أساليب الاعتراض الاجتماعي.. وبالتالي يمارسون أعمال قد تضعهم تحت طائلة القانون.

كيف ندرب أفراد المجتمع على الاعتراض الاجتماعي:

- ١- المساعدة في تدريب أفراد المجتمع كي يساعدوا أنفسهم بأنفسهم وذلك قد يكون من خلال الجمعيات الأهلية المنتشرة في كل ركن من المجتمع أو من خلال المؤسسات التعليمية، أو التنظيمات السياسية سواء كانت حكومية أو حزبية على أن يشمل ذلك ما يلي:

- أ- أسلوب التعبير عن الرأي.
- ب- تحديد المشكلات بأسلوب سليم ومنطقي.
- ج- أسلوب الاتصال بالقيادات المسؤولة.

ان هذا التنظيم يؤدي إلى نوع من التغيير في علاقة سكان المجتمع ببعضهم أو بعلاقتهم مع المؤسسات الاجتماعية والجهات المسؤولة من جهة أخرى.

الأستفادة من المهارات الموجودة لدى كل فرد في المجتمع:

حيث أن كل إنسان لديه مجموعة من المهارات يجيد استخدامها عن غيره وبالتالي يمكن توظيف هذه المهارات بأسلوب سليم مثل:

- مهارة الخطابة
- مهارة تحريك الناس

-مهارة التفاوض

- مهارة تقديم طلبات الاعتراض.

الاستفادة من كافة المؤسسات في تعليم مهارات الاعتراض:

ففي المدارس والجامعات يمكن عقد لقاءات وأن تكون هناك مهارة في إدارتها.

وفي المؤسسات الحكومية والخاصة يمكن العمل من خلال الجماعات الصغيرة أو البؤرية للتدريب على أساليب العمل وكيفية مواجهة مشكلاته قبل حدوث الاعتراض الاجتماعي أو بعد حدوثه للتقليل من آثاره الضارة على العمل والمجتمع.

٤- توفير مزيد من الفرص أمام كل فرد في المجتمع لتحسين وضعه الاجتماعي والاقتصادي عن طريق بعض البرامج التي تواجه احتياجاته الحقيقية أو احتياجات المجتمع الذي ينتمي إليه مثل «برامج التعليم المختلفة، التدريب المهني، العلاج الصحي، العلاج الاجتماعي.... الخ.

٥- أن الأساليب المتبعة في الاعتراض كلما كانت مقبولة اجتماعياً كلما اكتسبت المزيد من التأييد والتعاطف من جانب متخذي القرارات، لأن مطالب أفراد المجتمع بالرغم من ذاتيها بالنسبة لهم إلا أنها في النهاية هي مطالب اجتماعية.. أي أن من مصلحة المجتمع الاستجابة لها لأنها تحقق الأهداف العامة لجميع أفراد المجتمع..

وسائل الاعتراض الاجتماعي:

المظاهرات:

حيث تعتبر المظاهرات والأنشيد التي تردد خلالها من العوامل التي تؤدي إلى لفت انتظار الجماهير وإلى إحراج الجهات المسئولة وكذلك لفت نظر وسائل الاعلام والوصول إلى ضغط مستمر على المعارضين للتفاوض أو الوصول إلى حلول للمشكلات التي تم الاعتراض الاجتماعي بشأنها.

المقاطعة:

وهي الامتناع عن القيام بعمل أو شراء سلعة أو تقديم خدمة وهي لا تحدث بمعزل عن الاستراتيجيات الأخرى مثل تنظيم المؤتمرات الصحفية والنشر في كافة الوسائل للتعريف بأهداف المقاطعة.

إعلانات المطالب:

وهو عبارة عن أوراق ترسل إلى الجهات المسؤولة بهدف الحصول على مكاسب أو إصدار تشريع أو تعديل تشريع قائم وغالباً ما تكون هذه الإعلانات محددة بهدف.. ويكون هذا الهدف واقعي وقابل للتحقيق. وإلا فشلت في تحقيق أهدافها.

الأعمال الرمزية:

ويقصد بها استخدام بعض الوسائل أو الكلمات أو العبارات للسخرية من موقف أو شخص بعينه، وقد يظهر ذلك في صورة «الكاركتير، المسرحيات، رسوم في الشوارع، تمثليات.. الخ».

ويتطلب هذا النوع قدر كبير من الابتكار والإبداع حتى لا يدخل تحت طائلة القانون.. فالمسرح الساخر لا ينجح إلا مع الاستعانة بوسائل الإعلام التي تنقل الأجزاء المهمة من الأداء والتي توضح الفرق بين ما هو كائن وما يجب أن يكون.

رابعاً: مدخل القانون وتنظيم المجتمع

Low approach and Community organization

استخدمت عدة مفاهيم للتعبير عن ذلك حيث كتبت بعض المقالات عن العمل الاجتماعي والعملية التشريعية.. أشار إليها كل من آلن ALan ورينو Riono وإن كان الأخير قد أطلق عليها مفهوم المطالبة التشريعية، وكان الهدف من ذلك هو:

أنه طالما أن السلطة التشريعية هي التي تصدر القوانين.. فلما لا يقوم الإخصائي الاجتماعي بالتعامل معها للتأثير عليها لاستصدار قرارات خاصة

بالرعاية الاجتماعية لصالح الفئات المحتاجة إلى ذلك، وأن الاختصاصية الاجتماعية من أصل الفئات التي يمكن أن تمتد السلطة التشريعية بالبيانات الدقيقة عن الظروف الاجتماعية المحيطة بالمشكلات الاجتماعية التي يتعرض القانون لها وبالتالي فهي محاولة من جانب المهنة لتوضيح الجوانب المختلفة للمشرعين وبالتالي يكون هؤلاء المشرعين على وعى ودراسة كاملة بتفهم طبيعة المشكلات الاجتماعية وطبيعة الدور المهني للاخصائي الاجتماعي وبالتالي أساليب التعامل الفعال مع هذه المشكلات.

وقد أشار الدكتور عبدالحليم رضا عبد العال^(٣) إلى أن كتابات الخدمة الاجتماعية حاولت أن تحلل المشرعين وأدواهم كمحاولة لفهم طبيعتهم وكيفية التعامل معهم. حيث أمكن تقسيم هؤلاء المشرعين إلى

مشرعين ذوي خبرة إجرائية	مشرعين ذوي خبرة معرفية
<ul style="list-style-type: none"> • لهم خبرة في الجوانب المتصلة بقواعد الإجراءات التشريعية، توجيه المشاركين، العادات والتقاليد الخاصة بالمؤثرين على العملية التشريعية. - لديه معرفة بالمشكلات التي تواجه القوانين وأساليب التفاوض مع الآخرين. • يكون هذا المشرع غالباً من القادة أو ممن يتطلعون إلى شغل مناصب قيادية أكثر تأثيراً على العملية التشريعية. 	<ul style="list-style-type: none"> • يهتمون بجمع بيانات عن أوجه السياسة الخاصة بالرعاية الاجتماعية. • يهتم بالاتصال بمنظمات الرعاية الاجتماعية للحصول على معلومات جيدة ومتجددة. • يرجع إليهم المشرعون الآخرون للحصول على معلومات لأنهم يثقون في خبراتهم وخاصة المشرعين الذين ليس لديهم وقت كاف للدراسة والتقصي.

(1) Alan. D. Wade, The Social Worker in The Political Process, Social Welfare Forum (N.Y, NASW, 1966) P. 60.

(2) Pina, J., Legislative advocacy, Social Work, Vol 20, No 2 (N.Y, NASW, 1975) P. 117.

(٣) د. عبدالحليم رضا عبد العال، تنظيم المجتمع النظرية والتطبيق (القاهرة، / المطبعة

مؤسسات المطالبة التشريعية:

تعتبر جماعات المصلحة والتي تتكون من ممثلين عن المواطنين المحتاجين إلى خدمات معينة أو التي تستلزم إصدار تشريع هي مثال لهذا النوع من الجماعات وينضم إليها أيضاً خبراء في موضوع القضية الاجتماعية وأخصائيون اجتماعيون يقومون بدور القيادة المهنية.

الأسباب التي أدت إلى استخدام القانون في العمل الاجتماعي:

لقد أحدث قرار المحكمة العليا سنة ١٩٥٤ ثورة في نظام التعليم الأمريكي وفتح بوابات واسعة لتشريعات الحقوق المدنية وحيث كانت مدارس الفصل العنصري متغلغة الجذور في أمريكا وأمرت المحكمة العليا بإلغائها وبذلك ألغت الفصل العنصري في التعليم ولكن هذا الحدث لم يحدث ببساطة أو بمعزل عن أحداث المجتمع والقانون كحل بل كان نتاج لتنظيم المجتمع والكفاح القانوني ويوضح هذا الموقف دور المنظمة والمؤسسات الاجتماعية سعيها الدائم في تعديل أو تغيير السياسات الاجتماعية والقوانين الاجتماعية السائدة بما يتفق مع صالح المجتمع وسكانه والسعي الدائم لاستصدار التشريعات اللازمة لإصلاح الانحرافات أو الظواهر الانحرافية في المجتمع أو لتحسين الخدمات القائمة أو لإدخال خدمات جديدة بما يعمل على إشباع احتياجات السكان وحل مشكلاتهم وتكوين رأى عام تجاه مختلف المشكلات، ويعمل المنظم الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية في إطار شرعية بحيث تكون التشريعات المقترحة أو السياسات الاجتماعية المعروضة أو الإجراءات والجهود المبذولة مشروعة وفي إطار القانون والنظام العام ولا يتعارض مع قيم المجتمع ومقدساته ومثال ذلك القضية التي رفعتها «المؤسسة القومية لحماية الملونين NAACP للحصول على حق الأطفال الملونين في النقل بالأتوبيسات المدرسية وحق السود في أن يكونوا أعضاء في هيئة المحلفين.

وقد أنشأت «المؤسسة القومية لحماية الملونين» شركة قانونية خاصة بها في ١٩٣٩ ولكنها لم تفز بأى قضية قبل سنة ١٩٥٠، وتوج كفاح المؤسسة

بصدور قانون حماية المدنية ١٩٦٤ كذا فقد صدرت قوانين أخرى منها:

- إقرار حق التنقل
- إقرار حق الأيتام غير الشرعيين في الحصول على إعانة اجتماعية كاملة
- إقرار حق رعاية المسنين في البيوت
- إقرار حق مستأجرى الأرض في المعيشة في بيوت لائقة عليها.
- إقرار حق المريض في الحصول على الرعاية الصحية الفورية بغض النظر عن قدرته على دفع تكاليف العلاج.
- إقرار حق المريض العقلي في عدم احتجازه ما لم يكن خطراً على المجتمع وفي حالة احتجازه يعالج بالطريقة المناسبة.

صدور قانون حق الطفل في التعلم سنة ١٩٧٥.

أهداف استخدام القانون في إطار طريقة تنظيم المجتمع: (١)

لقد استخدم منظمو المجتمع القانون كأداة فعالة لأهداف متعددة منها:

- ١- إطار فلسفي للعمل:

حيث يتشكل مجموعات عمل لها أيديولوجية واحدة مثل مجموعة عمل مؤيدة لصدور قانون رعاية المسنين وأخرى ضد ذلك. في مصر قانون بيع الأعضاء وآخر معارض ذلك بالنسبة للشريعة الإسلامية.

- ٢- المساهمة في تعديل تشريع أو إصدار تشريع جديد:

أي إصدار القوانين الخاصة بمشكلة معينة مثل: تغيير قوانين إيجار الأرض الزراعية، العلاقة بين المالك والمستأجر، قوانين الاستثمار، قوانين التساعد المبكر عن العمل، حيث أن لكل قانون آثاره الإيجابية والسلبية وبالتالي التعريف بهذه القوانين له آثاره العديدة على أفراد المجتمع ويشمل ذلك ما يلي:

قام لجمع المادة العلمية لهذا الموضوع طلاب السنة الأولى ماجستير - كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩٩م (خالد مجاهد، أيمن السعيد، عبدالفتاح أحمد، سحر صبحي، جيهان عبدالحميد، نهى نبوي، شريف محمود، حسام رفعت، سعاد إبراهيم، طه فرج).

- أ- التعرف بالحقوق المدنية.
 - ب- التعريف بالوكالات القانونية.
 - ج- ترتيب الشكاوى القانونية في ملفات.
 - د- لفت نظر وسائل الإعلام إلى المطالب القانونية.
 - هـ- عقد الندوات الجماهيرية ضد اختراق الحقوق الدستورية.
 - و- التأكد من ملائمة السياسة العامة مع القوانين والقرارات.
- ٢- تحقيق أهداف سامية للمجتمع مقابل عقاب يقع على شخص أو بضعة أشخاص؛
- مثل اختراق قانون معين للحصول على هدف سامي وهذا ما فعله «مارتن لوثر كينج» و«غاندى» عندما عرضوا أنفسهم للاعتقال في سبيل خدمة قضاياهم. بالنسبة لمصر تعرض سعد زغلول، محمد فريد للنفي خارج البلاد ومن أجل قضايا بلادهم «حرية البلاد».
- ٤- إعلام الجماهير بحقوقها القانونية والدستورية؛
- حيث يمكن من خلال وسائل الإعلام تعريف الجماهير بحقوقها مثل «حق المرأة في الاجازة لرعاية الطفل، حق المسنين في رعاية متكاملة من الدولة.. الخ.
- فلسفة القاعدة القانونية بالنسبة لطريقة تنظيم المجتمع؛**
- لكي نستطيع استخدام القانون فإن علينا أن نعرف ثلاثة أشياء عنه؛
- يجب أن يكون لنا معرفة بالمفاهيم القانونية التي تهم القطاعات الأساسية من الجماهير.
 - يجب أن نعرف كيف نحدد النقاط الرئيسية الخاصة بمحتويات القوانين والتنظيمات وأحكام المحكمة التي تخص منطقة معينة.
 - يجب أن يكون لدينا معلومات أساسية عن النظام القضائي.

أولاً: المفاهيم القانونية الأساسية:

وهناك مفهومان أساسيان تسود الاهتمامات التشريعية الجماهيرية هما

-الحماية القانونية المتساوية

-طريقة إعمال القانون

أ- الحماية القانونية المتساوية:

وبالطبع فإن حقوق الأفراد لا توجد من فراغ، وأن الدستور يسبغ الحماية على الأفراد وهو ما يتعارض أحياناً مع حق الحكومة في الحد من حرية الأفراد الذين يقتربون جرائم وبالطبع على المحكمة أن توازن بين حقوق الأفراد وحقوق الحكومة، والمحاكم في هذا المجال تطبق عدة اعتبارات وهي:

١- هل اهتمام الحكومة معقول أم لا؟

فمثلاً تضع الحكومة معايير معينة في الأشخاص الذين يقبلون في الجامعات وهذا يحد من حرية الأفراد ولكن بسبب معقول.

٢- هل اهتمام الحكومة يشكل قهراً؟ قانون الشريكات القابضة بنسبة ٥٢٪ للأفراد و ٤٨٪ للحكومة حيث أنه من غير المستحب أن نغبط الأفراد حقهم بسبب غير جدى فمثلاً لو صدر قرار من الكونجرس بأن يدهن الأفراد في ولاية «ماسا تشوستيش وأجهات منازلهم باللون البنى هنا فإن المحكمة تقف في جانب حرية الأفراد في اختيار اللون المناسب.

٣- على الحكومة أن توجه اهتمامها بحيث تتضمن أقل قدر من التدخل في حرية الأفراد. فمثلاً لو لاحظت الحكومة أن الألبان تفسد في محلات البيع فليس للحكومة أن تحظر بيع اللبن الطازج ولكن عليها وضع نظام للتفتيش على تجميد الألبان وبسترتها.

ب- طريقة اعمال القانون « حق التقاضى » ويشمل ذلك ما يلي:

أ- حق التفاوض الدائم الذى يشير إلى المبدأ الدستوري فى انه ليس من

حق الحكومة التعسف فى التعدى على حرية الأفراد مثل قوانين

العمال- اعتراض النقابات.

ب- حق التفاوض المؤقت الذي يشير إلى المبدأ الدستوري في أن المحكمة عليها أن تقبل شكوى الأفراد من اختراق حقوقهم.

ثانياً: معرفة نطاق القانون:

وهنا يجب علينا أن نعرف مدى انطباق قانون معين على حالة معينة كذا فإن علينا أن نعرف مجموعة الأحكام والنظم التي تدخل في نطاق اهتماماتنا وقد صدرت عدة كتيبات للتعرف بالحقوق القانونية لمجموعات معينة من الأفراد وهي موجودة ومتاحة في المكتبات العامة والخاصة وهي تعرف بالقوانين المحلية والقوانين الفيدرالية وبالطبع فإن هذه الكتيبات لا تغني عن عمل المحامين يعتمد على الإجابة على السؤال:

أمام أي محكمة يرفع القضية؟ هل محكمة محلية أم محكمة عليا فالمحكمة المحلية تختص بالفصل في قضايا محلية والمحكمة العليا تختص بالفصل في قضايا عليا تمس الدولة والمجتمع ككل.

المعوقات التي تواجه استخدام القانون في ممارسات طريقة تنظيم المجتمع:

بالرغم من التأثير الواضح للقانون فإن القانون أيضاً حدود للتطبيق وهنا تنشأ عدة اختيارات صعبة أمام منظمي المجتمع ومنها:

١- من حيث أن القانون هو حرفة متخصصة جداً فإن استراتيجية الاعتماد على الإجراءات القضائية تجعل من الأفراد عاجزين عن اتخاذ إجراء بأنفسهم وعندئذ نقسائل ما الفرق بين الاعتماد على المحامين والاعتماد على الموظفين الحكوميين أو على الأخصائيين الاجتماعيين.

٢- تؤثر السمعة الشخصية لجماعات المعلم أو للأخصائي الاجتماعي على المشرعين فكُلما كانت السمعة طيبة.. كلما كان التأثير كبيراً على المشرعين.

٣- كلما شعر المشرعون بأن القضية الاجتماعية تهم قاعدة كبيرة من المواطنين كلما كانت استجابتهم لها أكثر ايجابية.

٤- الكثير من القضايا والمشاكل لا يمكن وضعها في إطار قانوني. فمثلاً تقبل المحكمة قضية الحق في التعليم ولكنها نادراً ما تقبل تنظيم عمليات التعليم نفسها مثل كثافة الفصول الدراسية.

٥- قد تنشأ عن القضية حكم عكس المطلوب من التقاضي.

بعض الأمثلة التطبيقية على المطالبة الشرعية

«استخدام القانون في العمل الاجتماعي»

وسوف نعرض بعض النماذج والأمثلة التي تمت في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا باعتبارهما أولى الدول التي أخذت بالخدمة الاجتماعية.

١- اتحاد المطالبين Claimantys Unions

شكل هذا الاتحاد من المواطنين المستفيدين من فوائد الإعانة الإضافية ولكل المواطنين المحتاجين لهذه الإعانة ويدعى هذا الاتحاد إلى المحاربة من أجل إهتمامات المطالبين وتقديم الخدمات التي يحتاجونها ولضمان حقوقهم التأمينية، وقد شكل هذا الاتحاد في «برمنجهام» في عام ١٩٦٨ بواسطة مجموعة من المواطنين ويساعدهم مجموعة من الطلاب الدارسين للخدمة الاجتماعية في جامعة برمنجهام وقد حقق هذا الاتحاد النجاح على مستويين: أحدهما عندما حارب في بعض الحالات الفردية، والآخرى عند المناقشة العملية لتنظيم خدمات أعضائه مع مكاتب الخدمة.

٢- حركة حقوق الرعاية Welfare Rights

لم يكن اتحاد المطالبين بمفرده في المطالبة بضمان الحقوق، حيث كانت حركة حقوق الرعاية معها في هذا المضمار وتشابهت معها فيما يلي: وفرت الحقوق للمتفعين، ضمنت إنجاز العمل من خلال الإداريين. ولقد نجحت هذه الحركة في إظهار بعض المعلومات عن المتفعين وحقوقهم، وفي بناء أسلوب جديد في المؤسسات في بداية الستينات في أمريكا وهو المدافعة المهنية والتي قامت أساساً مع موظفي الرعاية لصالح المواطنين وكيف ساعد ذلك على تقويتهم وحصولهم على الحقوق المشروعة لهم.

٣- المدافعة في نيويورك:

يمثل هذا النوع من العمل التحرك المهني للمدافعة عن ضحايا المجتمع من الزوج حيث شاهد مجموعة من الأخصائيين الاجتماعيين في نيويورك مشاهد اضطهاد الزوج وتمثلت في اللافتات التي علقت على المباني والموضحة لعدم تأجيرهم للزوج، ويسقط السود في اللافتات الأخرى، وقد تبني هؤلاء الأخصائيين القضية والتي تعود إلى البيروقراطية العامة في المدينة، فعملوا على المدافعة القانونية مع مؤسسات رعاية الزوج لمحاولة إضفاء العدالة على أعمال البيروقراطية لإدارة الرعاية الاجتماعية وأنشأوا مكتب للمدافعة عن الزوج رفعا له شعار «عندما تذهب بمفردك لإدارة الرعاية فإنهم لا يلتفتوا إليك وعندما تذهب مع الأخصائي فالأمر سيختلف كثيرا». وعمل الأخصائيون على إنشاء مراكز للجيرة كانت مهمتها التعامل القانوني مع الحالات المختلفة لمحاولة نصرتها على الإدارة الحكومية، وعملت هذه المراكز على تنظيم المستفيدين من الرعاية لدرجة أنهم عندما يذهبون إلى مراكز الخدمات فإنهم يهددون الموظفين بأنه إذا لم يستجاب لمطالبهم فسوف يحضرون كل زملائهم معهم وقد نتج عن هذا العمل زيادة رعاية الزوج المستفيدين من خدمات الرعاية أكثر من قبل وظهر التحسن في ملابسهم ومساكنهم وتغذيتهم، والكثير منهم أصبح له تليفونات، ويعود ذلك للمجتمع الذي يسمح لهم بالتحرك نحوه في مناخ ديمقراطي.

٤- حركة الإسكان Housing action

شكلت جماعات عمل المنازل من المستأجرين من أجل تحسين أوضاع منازلهم ولضمان إعادة السكن وللتأثير على خطط التحسينات مع العمل على إيقاف تزايد أجر المساكن. ونجحت هذه الحركات في دفع السلطة المحلية لتغيير سياستها لتقبل مسئوليتها في إعادة التأجير للمستأجرين وإعادة تأثيث المنازل.

٥- الحركة الطلابية Student action

قدمت جماعات الطلاب الأمثلة الناجحة لتدعيم الجماعات المحلية التي ظهرت في قيامهم بعملين هامين:

الأول: إعداد الشوارع ولكبار السن من خلال تخصيص حارات لهم والمظلات الواقية حيث قام بها الشباب من خلال معسكرات العمل.

الثاني: مشاركتهم في عمليات المطالبة تدعياً لجماعات العمل الاجتماعي.

٦- التأثير على المشرعين خارج المجالس التشريعية:

يوضح هذا النوع من العمل الاجتماعي تدخل الأخصائي الاجتماعي للتأثير على الهيئة التشريعية في المجتمع من خلال دور جديد للأخصائي يسمى بدور «المؤثر المهني من خلف الردهات» للتعامل مع ضحايا الاغتصاب بعد أن أصبح الاهتمام الصحفي منصّباً على هذه الحوادث، ولقد تحركت جمعية الأخصائيين الاجتماعيين للتعامل مع هذه المشكلات عن طريق كتابة رسمية لوزير الداخلية تقترح فيه أن يصبح الأخصائيين الاجتماعيين جزءاً من الفريق الذي يتعامل مع ضحايا الاغتصاب، ولم يتوقف الأمر على هذا بل تطلب الأمر تغيير التشريعات الموجودة وإصدار تشريعات جديدة مناسبة لمكافحة الاغتصاب.

وبدأوا هذا الدور باتباع الخطوات التالية:

١- بدأت المهمة قبل فترة الانتخابات عندما اختبر المؤثر المهني من خلف الردهات المرشحين أمام دوائرهم الانتخابية وناخبهم.

٢- أقيمت علاقات مع كل الأطراف وتوفير المعلومات وكتابة خطابات صادقة للسياسيين الأصدقاء والمساعدة بنسخ من القوانين المقترحة واختبار هذه القوانين خلال جلسات الاستماع.

٣- تبادل المساعدة مع مؤثرين مهنيين آخرين كما عمل مع كبار البيروقراطيين حيث أنهم سينفذون مشروعات القوانين إذا ما أجازت وصدرت..

٤- عند عرض مشروع القانون عملوا على فتح القنوات مع أحزاب المعارضة واستخدموا كل جوانب العملية التشريعية.

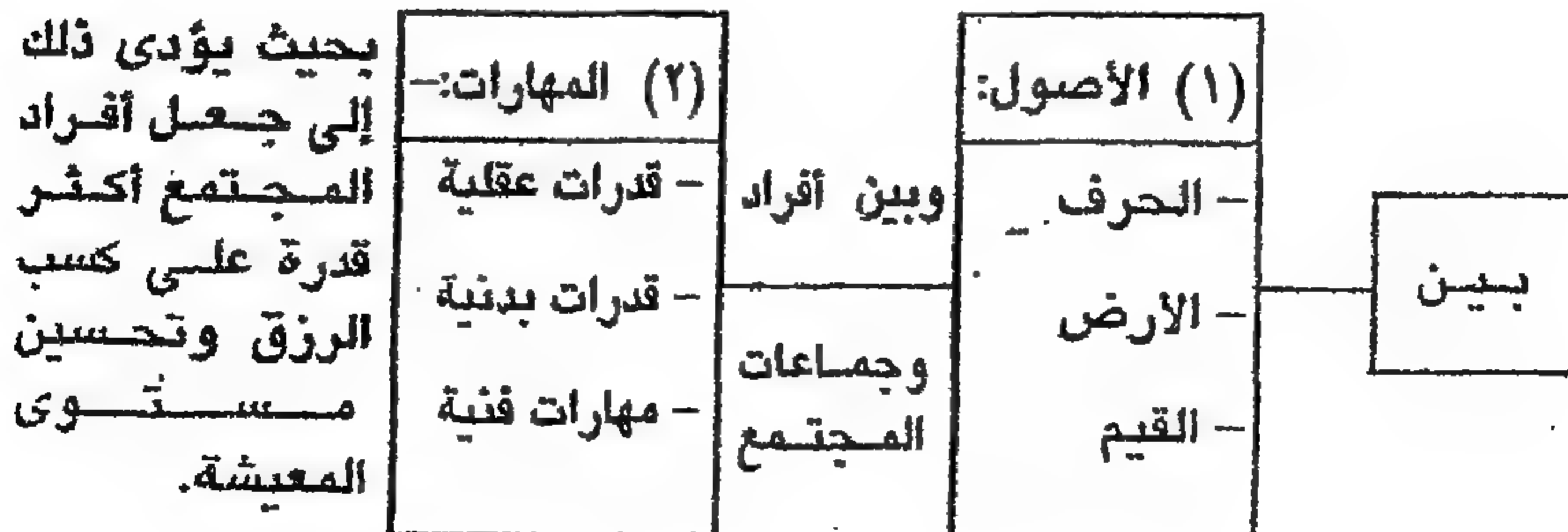
خامساً «مدخل سبل المعيشة المستدامة»

Sustainable Livelihoods' Approach

ما المقصود بسبل المعيشة المستدامة:

اهتم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمدخل جديد يستهدف رفع المعاناة عن الفئات الفقيرة في المناطق الحضرية.. وهو ما أطلق عليه «مدخل سبل المعيشة المستدامة» (SLA) وهذا المدخل يعتمد في المقام الأول على تنمية الأصول. ASSETS أى ما يملكه المجتمع من أرض، جهد، مهارات، حرف والاستفادة منها بأقصى درجة ممكنة بما يمكنه من مواجهة التحديات التي تعوق تحسين مستوى المعيشة ليس الآن فقط ولكن أيضاً في المستقبل حيث تكون قد توفرت لدى المجتمع كوحدة واحدة امكانيات التحرك الجماعي لمواجهة هذه المشكلات في المستقبل بالاعتماد على أنفسهم. بالإضافة إلى اسهام متخذى القرارات في المجتمع في الجهود المبذولة لرفع مستوى المعيشة حيث تتأثر معيشة أفراد المجتمع بالقرارات السياسية التي تتخذها السلطات المحلية.. على أن يكون التدخل من الجهات المانحة ممثلاً في تقديم المعونة الفنية اللازمة لتنمية الأصول.

وعلى هذا يعتمد تطبيق «مدخل سبل المعيشة المستدامة» على التكامل والتعاون.



فيما يلي نشير إلى هذا المدخل من حيث:

- ١- التطبيق في المجتمع الريفي والحضرى.
 - ٢- العلاقة بين مدخل سبل المعيشة المستدامة ومدخل التنمية الأخرى.
 - ٣- الدراسات التى تمت فى البيئة المصرية ومدى قربها أو بعدها عن هذا المدخل.
- ثم نعرض بعد ذلك لمنطقة «العسال وعزبة جرجس» بشبرا لتوضح الأصول الموجودة والمهارات المتوفرة لدى الأفراد والجامعات الذين يعيشون فى هذه المنطقة بها ورسم خطوط المستقبل لهذه المنطقة.

شكل (١) يوضح مدخل سبل المعيشة المستديمة في كل من الريف والحضر

أوجه المقارنة	الريف	الحضر
النشأة	تم تنفيذها في الريف من الخمسينات على يد كل من روس، جاك روثمان، كما ظهرت بؤاذه في تجربة المهندس محمد إسماعيل في المنائل وشطانون في ريف مصر في محافظة قليوب والمنوفية عام ١٩٣٩.	مدخل حديث في الحضر ولم يتم تجربته بعد بأسلوب متكامل وبواسطة هيئات محلية وأجنبية. وتمت محاولات من خلال دراسات عن التدخل المهني قامت بها كلية الخدمة الاجتماعية من خلال مشروع اليونسيف في بولاق الدكرور وشبرا الخيمة عام ١٩٧٥م ودراسات التدخل المهني لطلب الماجستير والدكتوراه.
الهدف	التركيز على التحرك الجماعي لمواجهة المشكلة وبواسطة الناس أنفسهم أو على الأقل التعرف على أصولهم والاستفادة منها إلى أقصى حد ممكن مع تحريك أفراد المجتمع للاستفادة من المهارات المتوفرة لديهم.	نفس الهدف
إمكانية التطبيق	يسهل تطبيقه في الريف لوجود تجانس بين أفراد المجتمع سيادة التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.	يواجه بعض الصعوبات في الحضر لعدم وجود تجانس بين أفراد المجتمع وتعقد الاحتياجات وتعددها مع غياب القدوة.
وحدة العمل	الأفراد - الجماعات	الأفراد - الجماعات - التكتلات.

أوجه المقارنة	الريف	الحضر
الاستراتيجيات	العمل الجماعي	العمل الجماعي
الأدوات	<ul style="list-style-type: none"> - جماعات المهام - اللجان - المناقشة الجماعية - الاجتماعات 	نفس الشيء
آليات العمل	أصحاب المكانة في المجتمع «العمدة- شيخ الخفر» «مؤثرين»	أصحاب المصلحة الحقيقة «الفقراء» مؤثرين
العائد النهائي	أن يتم مواجهة المشكلة من خلال الجماعة	نفس العائد
دور الذي يعمل مع المجتمع أخصائي اجتماعي ... الخ	المعالج- المحرك- الخبير	المثير- الخبير- المدافع- الممكن
نوعية المشكلات التي تستدعي التدخل	عدم القدرة على مواجهة المشكلات- قلة الحيلة وعدم التحديد الدقيق للمشكلات.	نفس النوعية بالإضافة إلى- مشكلات عدم التجانس السكاني- العنف- البطالة- الانحرافات الاجتماعية.
وحدة العمل	المجتمع المحلي- جغرافي	الناس (قطاعات) وظيفي- رجال- شباب- مرأة
النظر إلى القوة في المجتمع	اشراك بناء القوة في العمل وتجنب الصدام معه	العمل مع بناء القوة ويمكن الصدام معه في حالة تعارض المصالح- التأثير على متخذي القرارات.
دور أفراد المجتمع	ممثلون في حل المشكلة.	ممثلون وقاعلون في حل المشكلة والوصول إلى قرارات.
الاستراتيجية المناسبة	تفاوض- اقناع	تفاوض- اقناع- لوبي- تهديد.

العلاقة بين مدخل سبل المعيشة المستدامة والمدخل الأخرى في التنمية
مثل «مدخل حل المشكلات» و«مدخل المطالبية»

المقارنة	المدخل الأخرى	مدخل سبل المعيشة المستدامة
الأهداف	ملء الفراغات	التركيز على نواحي القوة والضعف في المجتمع والعمل على الارتقاء بمستوى المعيشة ليكون في مستوى لائق من خلال استخدام الأصول والمهارات.
الاستراتيجيات	العمل على مواجهة المشكلات التي يعبر عنها أفراد المجتمع.	العمل على الاستفادة من القدرات التي يعبر عنها أفراد المجتمع. وتقوية الفئات الضعيفة أو أصحاب المصلحة في المجتمع أو ذوي المهارات المشتركة
توعية المشكلات	اقتصادية - اجتماعية - سياسية - ضعف العلاقات - الفقر	عدم العدالة في توزيع الثروات والمهن والحرمان الشديد من الخدمات - الفقر
الدور المهني	مساعد - خبير - معالج	ممكّن - مثير - محرك - مفاوض
الأدوات	لجان - اجتماعات	مناقشات جماعية - مؤتمرات - اجتماعات
المؤسسة المناسبة	جمعيات تنمية مجتمع	جمعيات أهلية NGO
التكتيك المناسب	اتصالات مفتوحة	اتصالات مفتوحة + العمل المباشر
دور أفراد المجتمع	مشاركون	مشاركون ومدافعون عن حقوقهم.

في إطار ما سبق عرضه نلاحظ أن هذا المدخل -Sustainable Livelihoods Approach يستهدف ما يلي:

- ١- كيفية مساعدة الناس على مساعدة أنفسهم بأنفسهم.
 - ٢- تنمية القدرات والمهارات المتوفرة لدى أفراد المجتمع.
 - ٣- تقوية الأصول «عادات- تقاليد- مهارات- قدرات ابتكارية.. الخ»
 - ٤- التركيز على العمل الجمعي وليس العمل الفردي.
 - ٥- مساعدة الفقراء كمشاركين وليسو كطالبين مساعدة أو معونة.
 - ٦- تقدير الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيش في إطارها المجتمع.
 - ٧-حث متخذي القرارات في المجتمع على الاشتراك في تنفيذ البرامج التي يحتاج إليها المجتمع على اعتبار أنه لا يمكن عزل المتغيرات السياسية والاقتصادية عن المتغيرات الاجتماعية.
 - ٨- تقديم المعونة الفنية المناسبة لتنمية الأصول في المجتمع وليس تقديم الأموال لمواجهة الاحتياجات.. حيث أنه من خلال المعونة الفنية يمكن للمجتمع أن يعتمد على نفسه وينمي موارده.
- وإذا تسألنا عن إمكانية تطبيق هذا البرنامج في المجتمع الحضري المصري.. سوف نلاحظ ما يلي

١- أن هناك عدة تجارب تمت بواسطة كلية الخدمة الاجتماعية «جامعة

حلوان» أخذت عدة اتجاهات هي: Residual Approach

(١) اتجاه يركز على ملء الفراغات «أي الكشف عن احتياجات المجتمع ثم لفت نظر الجهات المسئولة بالمجتمع لمواجهة هذه الاحتياجات» ومنها:

١- التعرف على الاحتياجات والمشكلات المجتمعية لمنطقة حضرية

متخلفة كأساس لتحقيق التنمية المتكاملة على مستوى الجيرة الحضرية «امباية» عام ١٩٨٧.

- ٢- احتياجات الرعاية الاجتماعية في مجتمع صحراوي «شمال سيناء»
- ٣- المناطق الحضرية المتخلفة دراسة الاحتياجات سكان الدريسة- مدينة السويس.

٤- تحديد أولويات احتياجات المجتمعات الحضرية المتخلفة «ضاحية السلام- العريش»

وكل هذه الدراسات استهدفت تحديد احتياجات المجتمعات الحضرية ثم أوصت بضرورة إشباع هذه الاحتياجات أو مواجهة المشكلات التي يعاني منها المجتمع وهذا النوع من الدراسات بعيد عن مدخل سبل المعيشة المستدامة.

٢- اتجاه يركز على سكان المناطق الحضرية «غير المخططة» وخاصة ما يتصل بخصائص السكان:

وهذا الاتجاه يقرب كثيراً من مدخل سبل المعيشة المستدامة.. حيث أنه يبرز الأصول الخاصة بهذه المجتمعات، والمهارات المتوفرة لديها وإمكانات السكان.. ومن هذه الدراسات:

١- النمو العشوائي للمدينة «دراسة في علم الاجتماع الحضري» مع التطبيق على امتداد مدينة القاهرة.

٢- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق الحضرية العشوائية.

٣- الهامشيون الحصريون، دراسة لبعض الأحياء الفقيرة في مدينة طنطا.

٤- الآثار الاجتماعية والاقتصادية للنمو الحضري العشوائي، دراسة بمدينة طوخ- قليوبية.

- ٥- دراسة تحليلية لمناطق الإسكان العشوائى داخل مدينة القاهرة.
- اتجاه يركز على التدخل المباشر مع المجتمع وحثه على المشاركة وكذلك العمل مع القيادات.
- وحيثها على التعامل مع المجتمع.. وهذا المدخل قد يكون الأساس الذى يركز عليها مدخل سبل المعيشة المستدامة.. إلا أنه من خلال تحليل ما توصلت إليه هذه الدراسات والتي يطلق عليها فى مهنة الخدمة الاجتماعية... دراسات التدخل المهني Social intervention
- يمكن أن تستفيد من هذه الدراسات فى التوصل إلى بعض الأسس التى تفيد مدخل سبل المعيشة المستدامة حيث أن هذه الدراسات تستهدف ما يلى:
- أ- تنمية الجهود الجماعية للسكان.
- ب- تدريب سكان المجتمع على خدمة أنفسهم بأنفسهم.
- ج- حث سكان المجتمع على المطالبة بحقوقهم من خلال التأثير على متخذي القرارات بالمجتمع.
- د- اكتشاف أصول المجتمع «المهارات- القدرات- الحرف»
- هـ- ضمان استمرارية العمل بعد انتهاء المعونة الفنية المقدمة من جانب الأخصائى الاجتماعى.
- و- الوصول إلى حالة من الاستقرار بين أفراد المجتمع.
- ز- أن يقتصر التدخل فقط على ما يطلبه أبناء المجتمع من معونة فنية أو مهنية.
- ومن الدراسات التى تمثل هذا الاتجاه:
- استشارة سكان المجتمع للمشاركة فى تنمية المناطق الحضرية المتخلفة «بوراق الدكرور».
 - الجهود الذاتية ودورها فى الارتقاء بالمجتمعات القديمة -دراسة مطبقة على عزبة الأباصير العشوائية عين شمس.

• أسلوب القادة الشعبية فى تحديد الأولويات بين حاجات سكان المجتمع المحلى.

• تدخل طريقة تنظيم المجتمع لتحقيق التعاون بين حائزى القوة الاجتماعية.

• التدخل المهنى لطريقة تنظيم المجتمع لتنشيط دور الجمعية المصرية لتشجيع الصناعات الصغيرة لخريجى الجامعات.

• استخدام طريقة تنظيم المجتمع لزيادة معدل مشاركة المرأة فى تنمية المجتمع المحلى الحضرى.

• الحارة كوحدة لتنمية المجتمع المحلى.

وهناك العديد من هذه الدراسات والتى استهدفت جميعها.. التدخل المباشر مع المجتمع من خلال شخص متخصص مهنياً فى ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية.. وغالباً ما يكون صاحب برنامج التدخل المهنى هو الباحث نفسه.. وأحياناً يتم تدريب احد الاخصائيين الاجتماعيين للقيام بهذه المهمة.

وفى اطار برنامج التدخل المهنى يتم التعامل مع الأصول..الخاصة بكل مجتمع على حدة.. ويتم التعرف على الجوانب التى يمكن الاستفادة منها مثل «القيم – العادات – التقاليد... كجوانب معنوية وكذلك التعرف على المهارات والحرف كجوانب مادية» حيث يودى ذلك فى النهاية إلى قيام المجتمع.. أو جماعات منه بمواجهة المشكلات التى يعانون منها إلا أن هذه الدراسات عبارة عن جهود متناثرة وغالباً ما يعود المجتمع إلى سابق عهده بعد انتهاء فترة التدخل المهنى.. حيث لا تتم المتابعة المطلوبة من جانب الباحث وعلى هذا تظل هذه الدراسات على الأرفف ونادراً ما يستفاد منها.

• فى اطار ما تقدم نرى أن هناك أهمية لهذا المدخل خاصة مع المجتمعات المحلية فى المجتمع الحضرى لمواجهة بعض العوامل التى تعاني منها هذه المجتمعات مثل «السلبية – افتقار العلاقات الدولية – الاغتراب – عدم الانتماء – تعقد وتدخل المشكلات التى يعاني منها أفراد المجتمع».

• أن برنامج سبل المعيشة المستدامة يركز على جانب مهم وهو «التمكين» أو كيفية قيام المجتمع على خدمة نفسه بنفسه.

• أن هناك خصائص يتميز بها كل مجتمع عن الآخر وبالتالي يعد التعرف على هذه الخصائص والأصول من الجوانب الأساسية لخدمة المجتمع وهذا لا يتحقق إلا من خلال مهارات عالية في الاتصال والتحليل والتدخل وقدرة كبيرة على كسب ثقة الناس والتعايش معهم.

الاجراءات المنهجية التي استخدمت:

أولاً: الأدوات التي استخدمت في هذه الرسالة:

تم استخدام عدة أدوات ساهمت في الحصول على البيانات سواء ما كان منها متعلقاً بالجانب النظري أو الجانب الميداني حيث تم استخدام ما يلي:

(١) الدراسة المكتبية.. للحصول على الدراسات المتعلقة بهذا المدخل سواء ما كان مرتبطاً بالتنمية أو الدراسات الخاصة بالتدخل المهني في الخدمة الاجتماعية.

(٢) الملاحظة المباشرة بالمعايشة.. حيث أن مقدم التقرير من أبناء الشياخة وفي نفس المنطقة وعاش فيها ما يقرب من ٣٠ عاماً وما زال يتردد عليها كما أنه أحد القيادات بالمنطقة وبالتالي هذا الوصف يعكس تجاربه وخبراته بالمنطقة.

(٣) المقابلات الشخصية.. مع الأهالي وبعض القيادات الطبيعية بالمنطقة سواء كانوا من أعضاء المجلس المحلي الشعبي أو من القيادات التي لا تشارك في العمل السياسي وكذلك مع أصحاب الحرف المنتشرة بالمنطقة وقد بلغ عددهم «٤٠» شخص.

(٤) المناقشات الجماعية Group Discussions وكانت مع عدد من التجمعات بالمنطقة وكانت بمقهى المعلم يحيى والمعلم الروبي.. وكلما استهدفت التعرف على بعض الأصول التي يمكن الاعتماد عليها

لمواجهة مشكلات المنطقة كما أنها كانت من العوامل الأساسية لايضاح الصورة أمام الأهالي والذين كانوا يتسألون عن أسباب الاجتماع معهم وخاصة وأننى ابن المنطقة.. فكانت المناقشة الجماعية وسيلة فعالة للتعرف على كثير من الجوانب وايضاح الاهتمامات المختلفة لدى الأهالي وقد شمل ذلك ١٥٠ فردا من أبناء المنطقة.

ثانياً: وحدات المعاينة:

العدد	العينة
٢٢	قيادات بالمجلس المحلى والمحافظة
١٨	قيادات طبيعية
٨٠	أفراد من المجتمع «العسال»

• وقد تم الحصول على هذه العينة من خلال الحصر الشامل لجميع أعضاء المجلس المحلى وأعضاء مجلس المحافظة وكان المتواجد يتم فقط وقت اجراء الدراسة. (٢٢)

• وتم الحصول على القيادات الطبيعية المثمرة بالمنطقة وبلغ عددهم (١٨) فرد.

• أما بالنسبة للعينة من أبناء المنطقة فقد كانت عشوائية لعدم وجود اطار عام للعينة وصعوبة عمل ذلك حيث يحتاج إلى جهد كبير.

ثانياً: المنهج المستخدم:

لقد استخدم الباحث أحد المناهج البحثية التى لاتميل إلى استخدام الضبط العلمى وهو «البحث السريع بالمشاركة - Rapid Participatory Re-search» وهذا النوع من البحوث قام به الباحثون فى مجال التنمية لتحليل الفرص المتاحة أمام المجتمع لمواجهة المشكلات والعمل على تقدير الاحتياجات أو تحديد المشروعات وترتيبها حسب الأولوية.

ويتطلب هذا النوع من البحوث:

- احترام أعضاء المجتمع.
- الاهتمام بما يقولونه ويوضحونه ويفعلونه.
- ايجاد الأساليب التي تمكن أعضاء المجتمع من التعبير عن المشاركة وتحليل ما لديهم من بيانات.
- التانى وعدم الاندفاع وترك الحرية لأفراد المجتمع لعرض مشكلاتهم والتعرف على أصولهم.
- لا يغالى هذا المنهج فى جمع المعلومات بل يركز على الأشياء الضرورية والتي تحقق الهدف الأساسى للدراسة بالإضافة إلى التحليل الفورى للمعلومات التي تم جمعها وبالتالي الاستفادة منها الاستفادة القصوى قبل أن تفقد أهميتها بمرور الوقت.
- حيث أن السمة التي تميز البحث السريع بالمشاركة عن الأبحاث التي تعتمد على المسح التقليدي هو الوقت القصير الذي تستغرقه وقلة تكاليفه والمرونة التي يتسم بها، كما أنه يرفع من درجة وعى الناس بمشكلاتهم ويقترح حلولاً عملية ويساعد الناس على تحليل القضايا والمشاكل المعقدة.. وأظن أن هذا المنهج يتناسب مع مدخل سبل المعيشة المستدامة.
- ثالثاً: الوصف الاجتماعى لمنطقة العسال وعزبة جرجس،
- أى فرد نشأ فى مصر.. وبصفة خاصة القاهرة وعاش فى أحيائها الفقيرة وتجول فى شوارعها القديمة وفى بعض المناطق الحضرية التي أكتظت بالسكان دون تخطيط عمرانى يعرف خصائص منطقة «العسال وعزبة جرجس» كأحد مناطق القاهرة الفقيرة.. المليئة بالسكان.. والتي تحتاج إلى تخطيط عمرانى شامل.. وإلى استثمار جهود ابنائها ليساعدوا أنفسهم على تخطي المشكلات المحيطة بهم.

ولقد كان اختيار منطقة «العسال وعزبة جرجس» لأسباب عديدة أهمها:

• أنها من المناطق الفقيرة جداً بشياخة العطار.. حيث يلاحظ على هذه الشياخة أنها تنقسم إلى ثلاث مناطق.. المنطقة القريبة من مستشفى شبرا العام تنقسم بذوى الدخول المرتفعة والمنطقة القريبة من شارع أحمد بدوى يقطنها ذوى الدخول المتوسطة.. أما هذه المنطقة «العسال وعزبة جرجس» وهى فى وسط شياخة العطار فهى فقيرة جداً.

لا يوجد أى جمعيات أهلية قوية تقوم بدور بارز فى المنطقة.. ويوجد عدد من الجمعيات خاصة ببعض البلاد التى تسكن المنطقة وتشكل ثقل اجتماعى أو كثافة سكانية عالية مثل «جمعية أبناء العتامنة» ودورها محدود للغاية وإمكاناتها ضعيفة للغاية وتوجد داخل منطقة عزبة جرجس والعسال وجمعية أبناء القصر اوة ودورها فعال إلى حد ما وتوجد فى الجهة الأخرى من أحمد بدوى والملاصقة لمحطة مصر والإمكانات الخاصة بها جيدة بالإضافة إلى ذلك توجد بعض الخدمات التى تقدمها المساجد والكنائس بالمنطقة لمن يطلب منها المساعدة.

• غالبية السكان الذين يقطنون هذه المنطقة يعيشون تحت خط الفقر - إذا جاز لنا أن نعرف الفقراء بأن دخلهم الشهري يقل عن ٥ جنيه، وأنهم يحتلون مساحة من الأرض لا تتجاوز ١٠ سم، وأن للوجبات الغذائية المتكاملة يكاد يكون متعديماً.. الخ هذه السمات التى يمكن أن يعرف بها الفقراء.

• أن هذه المنطقة يوجد بها عدد من الحرف التى يمكن تشجيعها والاستفادة منها لخدمة السكان أنفسهم وكذلك البيئة المحلية مثل «صناعة العربيات - صنع المراجيح - تنقية ريش الحديد - صناعة المعادن وتشغيلها.. الخ»

كما يوجد بها نسبة كبيرة من العرجية الذين يواجهون مشكلة انقراض هذه النوعية والتحول التدريجى إلى استخدام العربيات ويبلغ عددهم

٢٦٥ فرد.. كما أنهم يشكلون خطراً كبيراً على صحة البيئة حيث يغلقون شوارع بأكملها بالمواشي الخاصة به «حمير- أحصنة» بالإضافة إلى عربات الكارو.. دون توفر أى مقوم من مقومات الصحة الخاصة بهم أو بالسكان ذو الحظ السيء الذى أتى بهم إلى السكن فى هذه المنطقة.

خريطة توضح المنطقة

شارع أحمد بدوى									
شارع الباجورى					مساكن أحمد بدوى				
مساكن أحمد حلمى	السيد عبد الرحمن	نصف محمد كبير "نصف الامامى" جيد نصف الخلفى منخفض للغاية	حارة قناوى		حارة محمد جاد	الانقاذ		حارة الهندى	
	المستوقد		حارة شعبان "تجمع العريجية"	مستوى متدنى من المعيشة					
	سعد قاسم		حارة عبد الخالق منصور	ورشة سمعان					
	محمد عبد الوهاب		"تجمع عريجية"	مدرسة					
جرجس كامل قناوى					شارع العطار				

حارة الهندى = مساكن عشوائية
ورشة سمعان = مساكن عشوائية - طرقات غير ممهدة - تكثر بها ورش الحدادة - محلات البقالة - ويلاحقها سوق خضار.
حارة عبد الدايم = مساكن عشوائية - لا يوجد انارة - لا يوجد مياه - صرف صحى سيء
حارة محمد جاد = بها سوق خضار ويكثر بها محلات البقالة والجزارة وبعض الحرف البسيطة «محلات احذية - سمكية - أدوات صحية»
حارة عبد الخالق منصور = مجتمع كبير للعريجين ويكثر بها مخلفات روث الحيوانات.
حارة شعبان = مغلقة تماماً بالعريجية.
شارع محمد كسبر = من الشوارع الرئيسية وانظف شارع بالمنطقة فى الجزء الأول أما الجزء الثانى الأخير حتى شارع العطار فهو «عشوائى للغاية» تكثر به محلات البقالة - الجزارة - القهاوى - بعض الحرف البسيطة.
السيد عبد الرحمن = منطقة عشوائية.
المستوقد = كثافة سكانية مرتفعة جداً وعشوائى للغاية.
سعد قاسم = منطقة عشوائية.
محمد عبد الوهاب = مليئة بالمساكن العشوائية.

بيانات أساسية خاصة بالمنطقة

العنصر	منطقة عزبة جرجس والعسال	ملاحظات
المساحة	٢م ١٦٠٠٠٠ ٣٢٠ x ٥٠٠م	نسبة ٥١٪ من شياخة العطار.
اجمالي عدد السكان	٣٠٢٩٠ «عام ١٩٩٨»	بنسبة ٤٩٪ من شياخة العطار.
عدد الوحدات السكنية	١٠٠٠٠ وحدة	
عدد العقارات	١١٠٠ عقار	
الكثافة السكانية	٢٧ فرد / ٢م ١٠٠	
عدد الحارات والأزقة والعطوف	١٩٩	نسبة ٧١٪ من شياخة العطار.

الخدمات المتوفرة في المنطقة:

نوعية الخدمة	عدد الفصول	عدد القلامي	ملاحظات
الخدمات التعليمية:			
مدرسة العطار الابتدائية	١١	٤٢١	مستوى الطلاب متوسط
مدرسة العطار الثانوية بنات	٢٥	٥٥٧	مستوى الطلاب متوسط
مدرسة راهبات الراعي الصالح	٥	٦٠	مستوى الطلاب جيد
مدرسة الوحدة العربية	٣٢	١٠٠٠	مستوى الطلاب فقير جداً
خدمات أخرى	العدد		ملاحظات
- مستشفيات عامة	-		يوجد مستشفى شبرا العام لكل الحي
- الوحدات الصحية	١		وليس لشياخة العطار فقط.
- مراكز تنظيم الأسرة	١		توجد وحدة صحية لمساكن أحمد حلمي.
- نادي الشباب	-		يوجد مركز لتنظيم الأسرة بمساكن
- جمعيات نسائية	-		أحمد حلمي التابعة لشياخة العطار.
- ساحات شعبية	-		-
	-		-
	-		-

رابعاً: الأصول Assets الخاصة بسكان منطقة الدراسة «العسال وعزبة جرجس»

١- السن: معظم سكان هذه المنطقة من الشباب «حيث تبين من مقابلات الباحث» أن الشباب يشكلون ٥٧٪ من سكان المنطقة والذين يبلغ متوسط أعمارهم ٣٢,٨ سنة.

٢- الحالة التعليمية: لوحظ ارتفاع نسبة غير المتعلمين بين أرباب الأسر ٥٥٪ وبين السيدات إلى ٩٢٪ أما أبناء الأسر فقد انخفضت نسبة الأمية إلى ٢٣٪ حيث أن معظمهم يلحق الأبناء بالتعليم.. إلا أنه لوحظ أن نسبة التسرب من التعليم الابتدائي والملتحقين بورش المنطقة وهم دون سن العمل قد بلغت ١٧,٨ «نسبة كبيرة تستدعي التدخل».

٣- الحالة الاجتماعية: لوحظ ارتفاع نسبة الإغالة بين سكان هذه المناطق بالرغم من ضيق السكن حيث كان هناك ١,١٪ يعولون ذويهم «الأم، الأب، الجدة... الخ» كنوع من التكافل الاجتماعي ولوحظ أن هناك من هو تزوج بأكثر من واحدة وإن كانت نسبتهم بسيطة ١٢٪.

٤- الأصول الأولى للسكان: معظم سكان هذه المنطقة من أبناء الوجه القبلي ٧١٪ ومن محافظات سوهاج واسيوط ونسبة ٢٩٪ من محافظة المنوفية، ونسبة ١٠٪ من محافظات أخرى «الشرقية - قليوبية - الاسكندرية - الغربية - البحيرة». وقد بلغ متوسط سنوات الإقامة في هذه المنطقة بالنسبة للسكان «١٥,٩ سنة».

٥- الحالة المهنية «نوعية الحرف والمهن والوظائف السائدة في المنطقة»: أبرزت المقابلات التي تمت مع سكان المنطقة وكذلك معاشة الباحث لهذه المنطقة أن معظم سكان منطقة العسال وعزبة جرجس يمارسون الأعمال الحرفية ويرجع ذلك إلى الهجرة من الريف إلى المدينة وتستمد الحالة المهنية لسكان المنطقة خصائصها من طبيعة الموقع الايكولوجي الذي تقع فيه شياخة العطار والتي تضم «العسال

وعزبة جرجس» وقربها من محطة مصر للسكة الحديد ووجود أنشطة تجارية مما انعكس بالتالى على المهن السائدة بالمنطقة حيث لوحظ ما يلى:

أ- انتشار الباعة الجائلين وكذلك الذين ليس لهم محل تجارى وقيمون بجوار المنازل فى الحوارى والأزقة وكلها بضائع بسيطة وأحياناً تكون ذات تأثير بالغ على الصحة العامة وبصفة خاصة الأطفال مثل باعة الحلوى والفواكه غير الجيدة.

ب- الحرف السائدة: ورش السمكرة والنجارة، صهر الحديد.. وجميعها خالية من عوامل الأمن الصحى ويعمل بها اطفال دون سن العمل وكذلك توجد «البقاله- الجزارة- المكوجية- الأحذية».

ج- أصحاب الوظائف الحكومة والقطاع الخاص.. ونسبتهم بسيطة ومعظمهم من ذوى الدخل المحدود والذين وجدوا فى هذه المنطقة ما يحقق لهم الموائمة بين الدخل والمسكن الرخيص.

د- حرف مضره بالصحة.. حيث يوجد شباب وأطفال يعملون فى تنقية رايش الحديد والرصاص وهى أعمال مضره بالصحة العامة للأطفال الذين يعملون بها حيث يوجد تجمع فى حارة عبدالخالق منصور وتجمع آخر ملاحق لمساكن أحمد حلمى ولا يوجد أى نوع من الرعاية لمن يعلمون فى هذه النوعية.

هـ- أعمال أخرى.. يوجد بالمنطقة أكبر تجمع للعريجية ٢٦٥ فرد يحتلون حارتين «حارة عبدالخالق منصور، حارة شعبان» حيث يوجد ما يقرب من ٣٥ عربة كارو بالمواشى الخاصة بهم... منتشرة بالمنطقة ويواجهون مشكلة البطالة نظراً للقرارات الحديثة بتقليص عربات الكارو وإحلال بدلاً منها عربات النقل.

ومن تحليل آراء الناس حول المهن والحرف التى يقومون بها ومدى حاجتها لاحتياجاتهم لوحظ أن تغلغلهم للعمل ترتبط على أساس أنه يوفر

لهم الأكل والشرب وإذا توفر ذلك فلا ضرورة للعمل بالإضافة إلى سيادة معايير الحظ والقدرية «أصرف ما فى الجيب ياتيك ما فى الغيب»، «وأنا مالى. الحكومة تعمل كل شيء» وكلها معايير تؤثر على سلوكهم الاجتماعى نحو البحث عن العمل أو المشاركة فى أنشطة مجتمعية وتتطلب التدخل لتجميع جهود الأهالى والتأثير على محتوى تفكيرهم.

وقد أشار أصحاب بعض المهن مثل «النقاشة- التبليط- البياض.....» أن أعمالهم ترتبط بمواسم معينة..... كما أنهم لا يمتلكون الأدوات الحديثة التى تستخدم حالياً وبالتالى فإن معظم نشاطهم مع سكان هذه المناطق الذين غالباً ما يقسطون عليهم الأجر.

ولقد لوحظ أن هناك بعض الشباب المتحمس الذى شق طريقه فى الحياة ويعمل خارج المنطقة وبأجور مرتفعة جداً إلا أن نسبتهم لا تتعدى ١,٢٪ ومعظمهم كان يعمل بدول الخليج.

كما لوحظ أن نسبة العمل بين الإناث قليلة جداً ولا يفضل أرباب الأسر إرسال أبنائهم من الإناث للعمل خارج المنطقة.

ويوجد سوق خضار بالمنطقة يعمل به كثير من أبناء المنطقة من الشباب والأطفال ويقوم كبار السن وبعض المعروفين بالمنطقة بالبيع من خلال العربات حيث لا يوجد محلات خاصة بالسوق.

وعلى هذا نلاحظ أن مواجهة مشكلة انخفاض الدخل فى هذه المنطقة تعالج من خلال:

- ١- عمل رب الأسرة بالإضافة إلى الأبناء.
- ٢- المساعدات التى يوفرها بعض أعضاء المجلس المحلى وأعضاء مجلس الشعب وتكثر خلال مواسم الانتخابات.
- ٣- بعض الجمعيات الخيرية بالإضافة إلى الجوامع والكنائس.
- ٤- اقتراض السكان من بعضهم.
- ٥- الشراء بأجل من محلات البقالة وغيرها.

٦- مساعدات من وحدة الشؤون الاجتماعية بالمنطقة.

وبالنسبة للمهن يمكن أن نتحدث عن الأصول Assets وخاصة وأنه قد لوحظ ما يلي،
أ- وجود بعض الحرف التي تحتاج إلى تنمية وتدعيم مثل تشكيل الحديد.. فقد لوحظ أن من يمارسها لا يعرف القراءة والكتابة وأنه يمكن إمدادهم ببعض الأدوات الحديثة وتدريبهم عليها وبالتالى تقلل من إصابتهم أثناء العمل وتزيد من وحدة الإنتاج وكذلك الدخل.

ب- العريجية.... نمط من أنماط الحرف المهددة بالانقراض وعدد الأسر التي تمارسه ليس بالقليل فيمكن من خلال إعادة تدريبهم وتوجيههم إلى حرف أخرى أن نحد من مشاكل مستقبلية للحارة حيث ذكر لى بعضهم ماذا يفعلون إذا لم يجدوا مصدر رزق آخر.... «أنهم سوف ينقلبون إلى حرامية».

ج- الذين يعملون فى أعمال مضرّة بالصحة «أعمال رائيش الحديد» يمكن أن توفر لهم الآلات التي تقوم بعمل ذلك.

د- الباعة الجائلين «مصدري المرض» لأبناء المنطقة يمكن الاستعانة بالعربات الحديثة «متعددة الأغراض» التي تقوم بترويجها وزارة التموين حتى ولو أعطيت لهم بالمجان من خلال إحدى المنح من الصندوق الاجتماعى أو أى جهة محلية أو دولية أو الاستفادة بجهود التنظيمات السياسية والشعبية فى ذلك أو تعطى لهم بالتقسيت المريح جداً.

٦- حالة المسكن:

• المنطقة عبارة عن عدة شوارع رئيسية هى «شارع محمد كسبر، شارع الباجورى، شارع العطار»، كما يوجد عدد كبير من الحوارى والعطاول والأزقة.. شوارعها غير ممهدة.. وبلوعات الصرف تعلو الشارع منسوباً إلى نصف متر.. وهى ليست تابعة للصرف الصحى الحكومى وهى جهود اهلية عبارة عن بئر.. يتم نزحه كل مدة بواسطة عربات تابعة

للحي أو بعض الأفراد الذين لديهم عربة يد ثم يقوم بافراغهم في أى مكان دون مراعاة لحماية البيئة كما أنها تهدد الأطفال بالوقوع فيه وتعوق الطريق فى حالة مرور العربات الكبيرة والصغيرة.

• جميع المساكن ايجار ما عدا ماليكها ٩٤,٠٠٪ منها مشترك أى يشترك أكثر من أسرة فى الشقة الواحدة من «٤-٧» فرد وحجم الغرفة ٢×٢ متر ويضعون أوانى الطهى إما فى البلكونة أو فى فسحة الشقة والتي تكون سبباً فى المشاجرات بين سكان الشقة على من يمتلك هذه الفسحة.

• وفيما يتعلق بدورات المياه وعما إذا كانت مستقلة أو مشتركة فإن نسبة ٩٢٪ منها مشترك وتوجد منازل يشترك سكانها فى دورة مياه واحد توجد بالدور الأول.

• وفيما يتعلق بالكهرباء فهى متوفرة فى ٦٧٪ من المساكن والنسبة الباقية لا يدخل لها كهرباء لأنها مخالفة فى عمليات البناء... إلا أن المشكلة فى التوصيلات الكهربائية حيث لوحظ أن السلك الموصل للتيار الكهربائى إما مكشوفاً أو غير مؤمن التامين المناسب وقد تسبب فى العديد من الوفيات.

• وفيما يتعلق بالمياه النقية للشرب تبين أن ٥٨٪ من المساكن بها مياه وأن الذين ليس لديهم مياه يحضرونها من الجيران.

• وعن الأثاث... معظم الأسر تمتلك أثاث قديم.. وقد تبين أن معظم الأسر لا تقتنى موائد الطعام والمقاعد وإنما يتناولوه وهم جلوس على الأرض وعادة ما يتناولون الطعام أمام المسكن فى الصيف ويستخدمون الطبلية واليعض يضع الطعام على الأرض مباشرة.

• وعن مدى توفر إناء لوضع القمامة.. تبين أن ٤٦٪ لديهم إناء لوضع القمامة وأن نسبة ١٩٪ تلقى القمامة أمام المنزل، وأن النسبة الباقية تلقى القمامة بالشارع العام.

٧- أما اتباع الأساليب الصحية فى العلاج والعناية بالأطفال :

فقد تبين أن نسبة كبيرة مازالت تعالج بالوصفات البلدية وإذا فشلت يلجأون إلى المستشفى العام يلى ذلك الاستعانة بالطبيب الخصى... كما أنهم يتخلفون عن تطعيم الأبناء فى المواعيد المقررة.

سادساً: الحرف السائدة وكيف يمكن تطويرها :

كما سبق الإشارة إليه فى الجانب الخاص بالحالة المهنية لسكان منطقة العسال وعزبة جرجس أن المستوى العام للورش الموجود بسيط ولا يستخدم أى نوع من التكنولوجيا المتطورة وغالباً ما يعتمد على القوة الجسدية أو استخدام بعض الآلات البسيطة التى تستغرق جهداً ووقتاً طويلاً كما أنها تؤدى إلى إصابات عمل لمن يعملون بهذه الورش ومن أمثلة ذلك «ورش اللحام- ورش الكاوتوشوك- ورش السمكرة- ورش الحدادة- ورش البلاط... الخ».

وهذه الورش يمكن تطويرها من خلال توفير بعض الامكانيات البسيطة ومن خلال دعم حكومى أو قيام بعض الجمعيات المهتمة بصحة البيئة برعاية هذه الورش والعاملين فيها أو من خلال القروض التى يقدمها صندوق التنمية... فكل هذا الجهد سوف ينتج عنه اكتساب مهارات جديدة، وتسويق جيد للمنتجات وارتفاع لمستوى الدخل كذلك توفير وسائل الأمن الصناعى التى تحد بقدر الإمكان من الحوادث أو التعرض لإصابات العمل.

سابعاً: انماط الاستثمار بالمنطقة :

.. لا يوجد انماط استثمار لدى سكان المنطقة حيث أن معظمهم لا يملك سوى قوت يومه.. وقد انعكس ذلك فى ظهور مشكلة تسرب الأبناء من التعليم والتحاقهم بالورش وكذلك قيام الإناث المتسربات من التعليم برعاية أخوتها أو والديها أو الالتحاق بالورش وخاصة ورش التطريز والحياسة أو تعلم مهارات الآلة الكاتبة لمساعدة أسرته وزيادة دخلها..

.. لا يوجد لدى الأهالى معرفة بالهيئات التى تقدم قروض ولا كيفية

مراسلة هذه الجمعيات مركز في المساعدة في حالة الوفاة بعمل الفراشة الخاصة بذلك فقط ما عدا ذلك لا يوجد أى اتصال بينها وبين أهالى المنطقة.

ثامناً: السياسات والتشريعات المتصلة بسكان هذه المناطق:

- مدى الوعي بالسياسات العامة للدولة:

أ - يلاحظ أن سكان المناطق الفقيرة ومنهم سكان منطقة العسال و عزبة جرجس لا يعطون أهمية للسياسات العامة... وكل ما يهمهم هو «السعى الشاق وراء لقمة العيش» أنهم يتأثرون فقط بما يصدر من قرارات يجب عليهم الالتزام بها.. ويخافون من رفع صوتهم للمطالبة.. حيث أنهم يقيمون أساساً في وضع مخالف للقانون.. فالمسكن في أرض ملك الدولة «حكر» وبالتالي فهم محرومون من حق المطالبة... بالرغم من إتاحة هذا الحق من خلال القنوات الشرعية إلا أن انخفاض مستوى الثقافة يخول دون قيامهم بذلك.

ب- يقوم أعضاء مجلس الشعب وأعضاء المجالس المحلية بمواجهة المشكلات التى يعانى منها سكان المنطقة من خلال الاتصال بالمسؤولين وتنفيذ ما يحتاجون إليه من خدمات وقد أشار السيد/ رضا وهدان عضو مجلس الشعب عن المنطقة أنه «رجل الشارع» أى الذى يتعامل مباشرة مع مشاكل المواطنين إلا أنه يلاحظ أن ما يقوم به أعضاء مجلس الشعب وأعضاء المجالس الشعبية يتفق مع المدخل الذى ركز على ملء الفراغات.. أى إشباع الحاجات دون تنمية تذكر للعمل التعاونى على المشكلات.. وقد يكون السبب فى ذلك أن تنمية العمل التعاونى واكتشاف قيادات جديدة قادرة على تحمل المسؤولية من الأمور التى قد تهدد بعض المكانات وتؤثر على بناء القوة فى المنطقة.

ومما يعزز ما قام به السيد/ رضا وهدان من مشروعات تتصل برصف الشوارع بمنطقة العسال وعزبة جرجس ومواجهة مشكلات الصرف الصحي والإنارة من خلال الاجتماعات المستمرة للنادي السياسى بالحى.

تاسعا: التشريعات وكيفية التعامل معها:

أ- صدرت عدة تشريعات أبرزها قرار الحاكم العسكرى رقم «١» سنة ١٩٩٦ الذى يقضى بأن يقوم أصحاب العقارات الراغبة فى توصيل المياه أو الكهرباء بالحصول على شهادة رسمية من مهندس استشارى يثبت صلاحية المنزل لت تركيب الكهرباء.. وبالرغم من الجانب القانونى لهذا القرار الذى يضمن المحافظة على أرواح المواطنين.. إلا أن معظم المساكن قد أنشئت فى غيبة القانون ولا يتوافر فيها الشروط الصحية المناسبة بل يمكن القول أن قاطنى هذه المساكن يعيشون تحت الخطر At Risk كما أن مستواهم الاقتصادى متدنئ للغاية فكيف يمكنهم دفع مبلغ يتراوح مابين «٢٠٠-٥٠٠» جنيه للمهندس.

إلا أنه قد تم عرض هذه المشكلة فى الاجتماع الذى عقده المحافظ مع نائب المحافظ ومع أعضاء المجالس الشعبية وأعضاء مجلس الشعب فى شهر فبراير عام ١٩٩٨ وعلى هذا يمكن أن تكون هناك آلية بالحى تتولى الدفاع عن هؤلاء الفقراء وتوفر لهم الدعم المالى المناسب أو تعمل على تشجيع الجهود الأهلية التعاونية لمواجهة هذه المشكلة.

ب- منطقة «العسال وعزبة جرجس» مقامة على أرض حكر ملك الأوقاف» وأى منزل ينهار ولا يتم بناءه تعود ملكيته إلى الأوقاف ولا يجد سكان هذا العقار أى ملجأ لانقاذهم سوى مساكن الإيواء ولا يحصلون عليها إلا بعد وقت طويل... لذا يعيش سكان هذه المنطقة فى حالة زعر شديد ويطالبون الجهات المسئولة بعمل مساكن لهم قبل التفكير فى هدم هذه المنطقة.

جـ- كما يلاحظ بصفة عامة أن التشريعات التي تصدر لا يتوافق بها شرط التكامل والحل الحاسم للمشكلات وإنما هي تشريعات جزئية بل ووقتية أى تتعامل مع مشكلة معينة وفى وقت معين «نوارات» وليس صفة الدعومية أو الإستمرارية.

تحليل متغيرات الدراسة

وضع خطة للعمل Action Plan

فى إطار العرض السابق لخصائص منطقة «العسال وعزبة جرجس» والتي تشكل حد المناطق المهمة والرئيسية فى حى شمال القاهرة كما أنها بمثابة القلب فى منطقة شبرا.... حيث توجد فى موقع استراتيجى مجاور لمحطة مصر وعلى عدة شوارع رئيسية هى: شارع أحمد بدوى «شمالاً» وشارع أحمد حلمى «شرقاً» وشارع الترعة البولاقية «غرباً» وشارع العطار «جنوباً» وسكان هذه المنطقة يعيشون تحت ظروف اجتماعية واقتصادية سيئة وأغلب السكان تحت خط الفقر كما لا توجد أى جمعيات غير حكومية تقوم بجهود تذكر فى هذه المنطقة حيث أن الجمعيات الموجودة بالمنطقة وعددها اثنتان تحتاج إلى دعم وإلى تطوير البرامج الخاصة بها.

كما تبين أنه لا توجد أى قرارات سياسية من شأنها الارتفاع بمستوى هذه المنطقة وكل ما هو موجود عبارة عن إجراءات اتخذت من قبل مجلس الحى أو بعض الهيئات لمعالجة أمور خاصة بها سواء كان ذلك من خلال الإدارة التعليمية بالحي لضبط عملية القبول بالمرحلة الابتدائية أو مراحل التعليم المختلفة.. إلا أنه لا توجد سياسة لمواجهة حالات التسرب الشديدة من المدارس الابتدائية والإعدادية وكذلك مشكلة تكديس اليوم الكامل وظهور بعض المشكلات لدى الطلاب مثل «العنف مع بعضهم أو على المدرسين» وأساليب مواجهة الدروس الخصوصية وتوفير مصدر رخيص يستفيد منه أبناء الفقراء.

ولو تسألنا ما هي الخيارات التي يمكن أن يشارك فيها الأهالي والتي تتصل بمواجهة مشكلات ملحة في هذه المناطق مثل:

- البطالة وأساليب مواجهتها
 - مواجهة مشكلة عمالة الأطفال من خلال توفير مصدر بديل لذلك.
 - تدريب الشباب على حرف جديدة وتأهيلهم لخدمة المجتمع.
 - الاستفادة بالعنصر النسائي بالمنطقة.
 - بناء عنصر الثقة بين الأهالي والقيادات السياسية.
- كل هذه الخيارات مطروحة.. إلا أن الاستجابة من جانب الأهالي محدودة للغاية تجاه هذه الخيارات وبالتالي فهي تحتاج إلى من يمكن الأهالي من القيام بعمل إزاء هذه الخيارات.
- وفيما يلي خطة عمل لذلك Action Plan

الأصول Assets	مظاهر التغيير
١- الحرف	توجد مهن متعددة: - سمكرة عربات - محلات سباكة - ورش نجارة - أعمال بنجيد - أعمال حرفية «عرجية» ٣٥ أسرة «٢٦٥ فرد» «باعة جائلين» ٥٧ أسرة هذه المهن يمكن تطويرها من خلال جهد تعاوني يشارك فيه أصحاب هذه الحرف بما يساهم في مواجهة مشكلة البطالة بالمنطقة وزيادة دخل العاملين بها.
٢- القدرات	١- ارتفاع نسبة الشباب بالمنطقة. ٢- وجود مهارات لدى كثير من الشباب الذين يعملون بأعمال حرفية ويمكن الاستفادة من مهارات الشباب من خلال خدمات الصندوق الاجتماعي. ٣- وجود نسبة من المسنين تبلغ حوالي ١٤٪ يمكن الاستفادة منهم في أعمال مختلفة بالمنطقة سواء الإشراف على مشروعات أو الاستفادة من مشروعات الصندوق الاجتماعي. ٤- انخفاض نسبة التعليم. وهذه القدرات يمكن الاستفادة من ' من خلال القيام بمشروع لحوالامية واستخدام الشباب في هذا المشروع سواء كانوا من الذكور أو الإناث.

مظاهر التغيير	الأصول Assets
<p>- يغلب على سكان هذه المناطق الاتجاهات السلبية ومنها قلة الحيلة «ان المية لا تطلع في العالي» «الخوف من السلطة السلبية والتشاؤم من إمكانية التغيير» وهذه الاتجاهات السلبية يمكن مواجهتها من خلال جهد جماعي منظم. يشجع عمليات المشاركة والانتماء بين أفراد المجتمع. قد يكون ذلك من خلال:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تبني سياسة إعادة جسور الثقة بين الأهالي والحكومة. • منح القروض الميسرة للفقراء للقيام بعمل جماعي وليس عمل فردي. • الإهتمام ببرامج إعادة التأهيل على حرف جديدة يحتاجها المجتمع وتدر دخل مناسب لأفراد المجتمع. • الاستماع إلى الفقراء وتقدير آرائهم والعمل على تنفيذها بقدر المستطاع وخاصة إذا كانت تنمى اتجاهات ايجابية بين سكان المجتمع. 	<p>٣- القيم</p>

المراجع

- ١- حسنى محمد حسنى، التعرف على الاحتياجات والمشكلات المجتمعية لمنطقة حضرية متخلفة كاساس لتخطيط التنمية المتكاملة على مستوى الجيرة «كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ماجستير غير منشور، ١٩٨٧».
- ٢- جمال شحاتة حبيب، احتياجات الرعاية الاجتماعية فى مجتمع صحراوي «كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ماجستير غير منشور، ١٩٨١».
- ٣- كرم الجندى وآخرون، المناطق الحضرية المتخلفة، دراسة لاحتياجات سكان الدريسة بمدينة السويس، «كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٩».
- ٤- ماهر أبو المعاطي، تحديد احتياجات المجتمعات الحضرية المتخلفة، دراسة من وجهة نظر سكان ضاحية السلام بالعريش، «كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٩».
- ٥- إيمان جلال، النمو العشوائى للمدينة «جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٩٢».
- ٦- صلاح الدين محمود، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق الحضرية العشوائية «جامعة عين شمس، معهد الدراسات والبحوث البيئية، ١٩٩٨».
- ٧- محمد قطب سليم، الهامشيون الحصريون «القاهرة، المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، ١٩٩٢».
- ٨- محمد سامى الطوخى، الآثار الاجتماعية والاقتصادية للنمو الحضرى العشوائى «القاهرة، معهد التخطيط القومى، ١٩٩٠».
- ٩- مدحت مصطفى خورشيد، دراسة تحليلية لمناطق الإسكان العشوائى داخل مدينة القاهرة «كلية التربية، جامعة حلوان، ١٩٨٩».
- ١٠- عبدالحليم رضا عبدالعال، استسارة سكان المناطق الحضرية المتخلفة «جامعة حلوان، دكتوراه، ١٩٧٦».
- ١١- محمد أيمن عاشور، الجهود الذاتية فى الارتقاء بالمجتمعات القديمة «جامعة عين شمس، كلية الهندسة، ١٩٨٦».
- ١٢- محمد عبدالحى نوح، أساليب القادة الشعبيين فى تحديد الأولويات بين حاجات سكان المجتمع المحلى ودور طريقة تنظيم المجتمع «القاهرة- كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩١».

١٣- أحمد محمد السنهورى، تدخل طريقة تنظيم المجتمع لتحقيق التعيين بين حائزى القوة الاجتماعية- دراسة تجريبية لمنطقة مساكن ساقية مكى بحى جنوب مدينة الجيزة «كلية الخدمة الاجتماعية، القاهرة، ١٩٨٢».

١٤- اشرف محمود غيث، التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتنشيط دور الجهة المصرية لتشجيع الصناعات الصغيرة لخريجي الجامعات «القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩٢».

١٥- سميرة محمد الجوهري، استخدام طريقة تنظيم المجتمع لزيادة معدل مشاركة المرأة فى تنمية المجتمع المحلى الحضري، «القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩٠».

١٦- رشاد أحمد عبداللطيف، الحارة كوحدة لتنمية المجتمع المحلى، دراسة مطبقة بشياخة العطار والشماجرى، القاهرة، المؤتمر العلمى الدولى الثانى عشر، جامعة عين شمس، ١٩٨٧».

١٧- الحاج محمود سويلم، سعيد الغرنوطى، سيد الفرشوطى، فاصد تركى ضاحى داود، الرديى محمد، عواد محمد على، محمد الزعيم، محمد الهوارى، على ماهر، محمد قاسم، سيد عبدالرحيم، أحمد محمد سيد، معتصم سيد، رشدى أحمد، محمد حسن، عيد سيد، بالإضافة إلى العديد من القيادات النسائية منهم كوثر راقم، هانم سيد، فتحية محمد، انصاف السيد، أم السعد.

١٨- من الأمثلة المطروحة... لقد جاء الكثيرون إلى المنطقة وقالوا لنا ما هى مشكلاتكم ثم انصرفوا ولم يحدث شىء؟ نحن لا نريدك أن تكون مثلهم. يقولون سوف نزيل مساكنكم العشوائية..... فارجوا توفير مسكن قبل الإزالة!!.

١٩- يواكيم تاييس وميدرم، جريدى، ترجمة محمد حشمت حسين، البحث السريع بالمشاركة، «القاهرة، مركز خدمات التنمية، ١٩٩٣ ص ٢».

٢٠- لقد حضرت هذا اللقاء وتمت فيه مناقشات صريحة وواضحة بين أعضاء مجلس الشعب وبين المسئولين وتم خلاله حسم كثير من المشكلات ومنها مشكلة هذا التصريح الذى اقتصر على الحصول على هذا التصريح للمساكن التى اقيمت قبل عام ١٩٩٦ وليس بعد ذلك ووجد ارتياحاً من الحضور.

٢٠٥

جامعة حلوان
كلية الخدمة الاجتماعية
المؤتمر العلمي الثالث عشر
ابريل ٢٠٠٠

ورقة عمل
حول
الإغراق الثقافي
ومسئولية مهنة الخدمة الاجتماعية في
الحفاظ على الهوية المصرية

إعداد

أ.د. محمد عبدالحى نوح

استاذ بقسم تنظيم المجتمع
كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان

إعداد
دكتور / محمد عبد الحي نوح
أستاذ بقسم تنظيم المجتمع
كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان

الإغراق الثقافي
ومسئولية مهنة الخدمة
الاجتماعية
في الحفاظ على الهوية المصرية

مقدمة:

لما كان المجتمع المصري يدخل مرحلة جديدة من تاريخ تطوره، حيث يشهد ظواهر معقدة، ومناخ عالمي جديد يفرض عليه تحديات تتطلب منه اليقظة والعمل الجاد.

ومن هذه التحديات انفتاح المجتمعات مادياً ومعنوياً على العالم تعطي وتأخذ منه حسب ما تستطيع إنتاجه في مجالي المعلومات والتكنولوجيا.

وبين هذا التفاعل المعلوماتي لا شك تنفتح الفرصة لبعض القوى الخارجية التي تستهدف إعادة بناء التاريخ والنيل من القومية المصرية والعربية وتعطيل تأثير عناصر الثقافة المصرية في بناء الشخصية المصرية، وذلك من خلال الإغراق الثقافي وتهديد الهوية المصرية.

وهذا يتطلب تكامل الجهود بين مؤسسات كل من المجتمع القومي والمجتمع المدني والعلوم والمهن.

ومهنة الخدمة الاجتماعية يمكن أن تساهم من خلال ارتباطها الوثيق بالإنسان مع مختلف المستويات بهدف تنمية قدراته وتحرير طاقاته، وتمكينه من التعبير والإبداع، كما أنها تهدف إلى تغيير السلوك الإنساني وتنمية العلاقات الاجتماعية وتنمية المجتمعات وتنسيق وتكامل الجهود لتحقيق التعاون على مختلف المستويات التنظيمية هذا إلى جانب أن الأخصائي الاجتماعي مطالب في الممارسة بتحليل الإطار الثقافي للمجتمعات كأساس لفهم المجتمع وتحديد أساليب الممارسة المتوافقة مع هذا الإطار، وتقدير إمكانيات التغيير.

ومن دراسات الخدمة الاجتماعية في هذا المجال دراسة عن الوضع الثقافي للشباب الجامعي أشارت في نتائجها إلى الفراغ الثقافي عند الشباب الجامعي وحددت دوراً للخدمة الاجتماعية لتنمية ثقافته (١).

وفي دراسة أخرى عن التدخل المهني للأخصائي الاجتماعي مع الجماعات المدرسية ومواجهة خطورة الغزو الثقافي للأقمار الصناعية أشارت إلى خطورة الغزو الثقافي وأنه نوع من أنواع الغزو الاستعماري وطالبت الدراسة بتقنين المادة التي تستقبل عن طريق الأقمار الصناعية (٢).

وفي مقال عن الخدمة الاجتماعية بين الأصالة والمعاصرة أشير إلى أنه نتيجة التقدم في نظم المعلومات واستخدام الحاسبات الآلية جعل من المتاح التفاعل السريع بين الثقافات مما يتوقع معه في المستقبل وحدة الثقافة العالمية وتشابه الخصائص السكانية، بما يفرز مواقف ومشكلات ممارسة ذات طبيعة عالمية، وهذا يتطلب استمرار متابعة الإسهامات العلمية في محيط الخدمة الاجتماعية والعلوم الاجتماعية في مختلف الدول (٣).

وهذه كانت دعوة للمزج بين الأصالة والمعاصرة وليست دعوة لإختيار أي منهما مسلكاً لحركة الخدمة الاجتماعية.

وفي هذا المقال نواصل المطالبة بالدعوة بصوت أعلى لحماية الثقافة والحضارة المصرية من تيار الإغراق الثقافي بمظاهره المختلفة والحفاظ على الهوية المصرية.

الأساس الفلسفي المستند إليه:

١-العنصر البشري هو العنصر الفاعل، الحاسم لأي تحدي، ومن ثم لابد من تحرر قدراته على الارتقاء والإبداع.

٢-التفاعل الثقافي الواعي أمر حتمي للتطوير في مجالات الثقافة والفن والحياة الاجتماعية، والعلم والتكنولوجيا كأساس للتقدم.

٣-روافد الثقافة ليست في معظمها روافد تأتي بعناصر ثقافية سلبية، ومن ثم يجب تحليل طبيعة هذه الروافد ومقاصدها.

٤-وجوبية اليقظة والعمل الجاد لتحقيق التوافق مع عدم التخلف عن العالم في القواعد التي تحكم السلوك العالمي في مفاهيمه وآلياته الجديدة.

تعريف الثقافة:

إهتم علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا الإجتماعية بتعريف الثقافة وإتفقوا فيما بينهم على أن الثقافة هي: البيئة الثانوية التي من صنع الإنسان للتعامل مع البيئة الطبيعية (البيئة الأولية)، وتشمل الثقافة العناصر المادية، والعناصر اللامادية (الروحية) على السواء ولذلك تضم الثقافة كل المعايير، والغايات، وأشكال السلوك والنظم، والأفكار، والمثل العليا والاتجاهات، ومستويات التكنولوجيا المستخدمة في الثقافة. وكل ما يصنعه الإنسان في حياته العامة، وكل ما ينتجه العمل البشري من أشياء ملموسة (٥).

الإنتشار الثقافي:

إهتم علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية في أواخر القرن التاسع عشر بخاصية إنتشار الثقافة من مجتمع لآخر عبر الحدود السياسية لما وجد من تشابه في العناصر الثقافية لدى كثير من المجتمعات المتباعدة مكانياً، والتي تُولف وحدات سياسية، بل وعرقية ولغوية متميزة (٦).

وإنحصر التفسير في الإتجاهين التاليين:

الأول: يشير إلى أن هذا قد يدل دائماً على حدوث إحتكاك أو إتصال بينهما بغض النظر عن البعد الزماني والمكاني الذي قد يفصل المجتمعات عن بعضها.

ومعنى ذلك أن كل عنصر ثقافي نشأ في الأصل مرة واحدة ومن منطلق واحد، ثم إنتشر بفعل الإتصال الثقافي بين الشعوب في مناطق أخرى.

الثاني: يرى أنه قد تنشأ عناصر ثقافية متشابهة نشأة تلقائية إذا تشابهت الظروف والأحداث، وقد يكون ذلك على شكل "تقارب" أو "تواز"

وفي حالة "التقارب" يتطور العنصر الثقافي تطوراً مستقلاً عن أساسين مستقلين يتميز الواحد منهما عن الآخر تميزاً تاماً مثال ذلك: إقامة أبنية هرمية ضخمة في كل من مصر، والمكسيك حيث تختلف كل منهما عن الأخرى في أصولها وهدفها، فالهرم المصري قد تطور من شكل المدفن المصري القديم، وكان يستخدم ضريحاً لحفظ جثث الموتى. أما الهرم المكسيكي فقد تطور من شكل منصة المنزل، وكان يستعمل بالدرجة الأولى أساساً لإقامة هيكل أو محراب على قاعدته العليا.

أما في حالة " التوازن " فالذي يحدث هو أن مجتمعين يكونان قد نقلنا عنصراً ثقافياً مشتركاً فسي نقطة ما في تاريخهما البعيد نسبياً، أو أنهما قد توصلتا إلى اختراع أساسي واحد ثم تطور هذا الاختراع بعد إدخال التحسينات إلى أشكال وثيقة الشبه في المنطقتين (٧). ويستند أصحاب هذا الاتجاه على أن تشابه الظروف الطبيعية السائدة في تلك المجتمعات وتشابه التفكير الإنساني نتيجة لتشابه التكوين العقلي عند جميع البشر. إلا أن هذا التفسير لم يجد قبولاً حيث أنه من غير المعقول أن يتمتع كل شعوب الأرض بقدرات متماثلة على الخلق والإبتكار ولكنها تستطيع بسهولة أن تستعير من غيرها ما تعجز عن إبتكاره بنفسها (٨).

الإغراق الثقافي:

تم استنباط مفهوم الإغراق الثقافي من مفهوم الاغراق التجاري (السلعي) لإرتباط كل منهما بالآخر. ومن ثم تجدر الإشارة إليه لتوضيح معنى الإغراق الثقافي.

أولاً: معنى الإغراق التجاري:

طرح سلع بكميات كبيرة مستوردة من أسواق خارجية بالسوق المحلي بأسعار أقل من أسعار مثيلاتها المنتجة محلياً مما يؤدي إلى تقليل فرص توزيع المنتجات المصرية على الصعيدين المحلي والدولي مما ينتج معه خلل في التوازن بين الواردات والصادرات.

وهذا ينبئ عن النوايا التالية:

- ١- السيطرة الاقتصادية على السوق المصري.
- ٢- زيادة نسبة البطالة بين العمالة المصرية.
- ٣- تعطيل دوافع الإبداع والتجديد والتطوير.
- ٤- تقليل التأثير السيكولوجي الناتج عن إستهلاك المواطن المصري لمنتج صنع في مصر، مما يؤدي إلى إنخفاض روح المواطنة والانتماء.
- ٥- تسهيل إحداث الإغراق الثقافي.

هذا وقد إتخذت الحكومة الإجراءات التالية للحد من الإغراق السلعي:

- ١- فرض رسوم إغراق على السلع المستوردة، لإحداث توازن بين أسعارها وأسعار مثيلاتها المنتجة محلياً (مثال ذلك: رسوم الإغراق على السكر، الحديد، الأسمدة، والمنسوجات).
- ٢- إلغاء المناطق الحرة لمستوردين لسلع بهدف الإغراق.
- ٣- تحويل المتسببين في الإغراق إلى النيابة العامة.
- ٤- فتح أسواق جديدة أمام المنتجات المصرية، وزيادة جودتها لتصبح على مستوى المنافسة وذلك لسد الفجوة بين الواردات والصادرات.

ثانياً: معنى الإغراق الثقافي:-

نشر عناصر ثقافية (مادية و / أو معنوية) قد تكون غير متجانسة غالباً من مجتمعات ذات حضارات وتوجهات فكرية قد تكون متباينة عن قصد أو عن غير قصد بوسائل جذب قادرة على السيطرة على فكر وسلوك المواطن المصري، بما يهدد عناصر ثقافية أصيلة وخاصة منها ذات الأصول الشرعية وكذلك المعبرة عن حضارة وتاريخ وأمجاد المصريين.

وهذا ينبى عن النوايا التالية:

- ١- التشكيك في العقيدة الإسلامية كأساس لبناء الشخصية المصرية.
- ٢- الدعوة لإحداث التفكير الثقافية، وإلغاء سيادة المجتمع القومي والإكتفاء بمنظومة جديدة للمجتمع المدني تنطلق من إلغاء كل مؤسسات المجتمع القومي.
- ٣- إذابة عناصر الثقافة المصرية في محيط ثقافة عالمية.
- ٤- الدعوة لإعادة بناء التاريخ وتأسيس يقين تاريخي جديد يلغى أو يتجاوز ما ورثه المجتمع المصري من تاريخه الحقيقي، مع بناء مستقبل بلا ماضى ولا ذاكرة ولا نظام أى بلا دولة. وفي هذه الدعوة طمس لمعالم التاريخ والحضارة المصرية وكفاح المصريين وأمجادهم وانتصاراتهم عبر قرون طويلة من الزمن.
- ٥- بناء شخصية مصرية بتقليل تفعيل عناصر الثقافة المصرية لتسهيل تبعيته للإرادة الأجنبية، ومن ثم تقليل دوافع الدفاع وحماية مقدرات وتاريخ المجتمع المصري.

٦- النيل من وحدة الصف المصري (والعربي) وتحالف فئاته وتضامنها.

روافد الاغراق الثقافي:

(أ) روافد الاتصال المباشر والاحتكاك عن طريق:

تبادل العمالة، التجارة، وتبادل الوفود في مختلف مجالات العلوم والثقافة.

(ب) روافد الإتصال غير المباشر المتمثلة في:

١- الإعلام وانتشار القنوات الفضائية.

٢- شبكة معلومات الحاسبات الآلية.

٣- الكتب والمجلات والجرائد (المطبوعات).

مظاهر الاغراق الثقافي:

تتعدد وتتوغل مظاهر الإغراق الثقافي ومنها على سبيل المثال ما يمكن الإشارة إليه فيما يلي:

(١) الجدل الحادث حول بعض الأحكام الدينية المؤكدة مثل الشفاعة، العمل بالحديث الشريف والسنة النبوية المطهرة وغيرها.

(٢) النزاع الحادث في الأسرة المصرية حول دور كل من الرجل والمرأة، وانتشار الزواج العرفي إلى درجة أنه حصل على الشكل التشريعي، وتفتك الروابط الأسرية، وسيادة أفكار منحرفة لدى الشباب كالحب على الطريقة الأمريكية.

(٣) التشبه الملحوظ بين الرجل والمرأة بدعوة مجارة الموضة كأن يلبس الرجل الحلق والسلسلة الذهبية، والنظرة إلى حجاب المرأة على أنه مظهر للتخلف.

(٤) التخطيط والتصميم العمراني على الطراز الغربي، واختفاء اللمسات المعبرة عن العمارة الإسلامية والفرعونية.

(٥) تسمية المحلات والأسواق التجارية بأسماء أجنبية.

(٦) التنافس الحادث بين القنوات التليفزيونية المصرية والقنوات التليفزيونية الخارجية التي تبث برامجها عن طريق الأقمار الصناعية بدعوى جذب المشاهد وما تلا ذلك من ظهور أعمال فنية هابطة تتنافى مع الآداب والقيم التي تربي عليها الإنسان المصري.

(٧) ما تبرمجه قواعد معلومات الحاسبات الآلية على شبكة المعلومات التي تصل اليوم إلى قطاع كبير من الشباب المصري من معلومات وصور وعروض مشبوهة.

مستويات التدخل لمواجهة الاغراق الثقافي:

أولاً: تدخل حكومي:

(١) تحقيق التوازن مع عدم التخلف عن العالم في القواعد التي تحكم السلوك العالمي في مفاهيمه وآلياته الجديدة.

(٢) الحفاظ على الدور الاجتماعي للمجتمع القومي، فالدولة القومية كانت وما تزال بناء شيدته المجتمع لكي تكون تجسيدا لوعيه وحسه القومي، ولترعى النمو والتطور المستقل والمستمر للمجتمع المصري.

(٣) الحفاظ على التكامل بين مؤسسات المجتمع القومي (الحاكمة، التنظيمية، التشريعية، القضائية، الضابطة، المدافعة عن الشرعية، الحامية للأمن والاستقرار الداخلي) ومؤسسات المجتمع المدني (مؤسسات القطاع الخاص، النقابات، الأحزاب، الجمعيات والمؤسسات الأهلية) وتنمية آليات التعاون بينهما لتحقيق الصالح العام.

ثانياً: تدخل مؤسسي:

(١) المسجد: قيام المساجد بدور شامل لتحقيق التكامل بين عناصر الثقافة في بناء الشخصية المصرية.

(٢) الأسرة: التنشئة الثقافية للأبناء على أسس أصيلة والعمل على إكسابهم القيم والمعايير السليمة، وإيجاد والحفاظ على المثل الأعلى للمساهمة في بناء شخصية مصرية قادرة على حماية الهوية المصرية.

(٣) المدرسة والجامعة: تطوير المناهج والحفاظ على التوازن بين ما هو أصيل وما هو حديث بما يضمن التقدم المتوازن، وإتاحة الفرص للطلاب للتعبير عن ملكاتهم وقدراتهم الابداعية، وتدريبهم على أداء أدوارهم كأعضاء نافعين في مجتمع متطور.

(٤) الإعلام: إعطاء مساحة كافية لمواد إعلامية مستوحاة من أصول الثقافة المصرية تبرز قصص كفاح المصريين في المجالات المختلفة وتعمل على يقظة ضمير ومشاعر المواطن المصري وت فجر طاقاته وقدراته للتطوير والإبداع.

ثالثاً: تدخل قانوني:

سن القوانين والتشريعات الإجتماعية التي تضمن حماية أمن وإستقرار الوطن، وتشديد العقوبة من يخرج عن القيم والأداب والأخلاقيات بمختلف الصور.

رابعاً: تدخل مهني

تعد مهنة الخدمة الإجتماعية مسئولة مع غيرها من مهن المجتمع في الحفاظ على الثقافة المصرية.

ويمكن للأخصائي الاجتماعي أن يمارس الأدوار التالية:

(١) العمل بين المؤسسات في مجال الثقافة:

أ- تنشيط دور المؤسسات الثقافية، ومساعدتها للتركيز على برامج ومشروعات مستوحاة من إبتكار العقل المصري وإختيار أساليب تنفيذ لا تتعارض مع القيم المصرية.

ب- تحقيق التكامل والتنسيق بين برامجها ومشروعاتها والإنطلاق من وحدة الهدف والقهم المشترك والمصلحة المتبادلة.

ج- تحقيق التعاون بين القيادات التنفيذية والقيادات الشخصية على مختلف المستويات لتمكينها من إحداث التغيير الثقافي الهادف الواعي.

(٢) محلل ثقافات:

- أ- تحليل الثقافات السائدة على مستوى مجتمع الممارسة وكذلك المجتمع القومي.
- ب- التعرف على العناصر الثقافية المتعارضة مع أصول الثقافة المصرية ومساعدة المجتمع على نبذها والتقليل من تأثيرها.

(٣) مثبت ثقافة:

تأكيد وترسيخ القيم والمعايير الأصيلة وذلك من خلال:

- أ- تنظيم برامج للتوعية والتثقيف لإيقاظ الوعي الوطني والحماس للدفاع عن الهوية المصرية.
- ب- مساعدة المواطنين على المستوى المحلي على اختيار برامج ومشروعات قائمة على دروس مستفادة من خبرات ممارسة سابقة.
- ج- إقامة علاقات إجتماعية بين جماعات المجتمع المحلي قائمة على تقدير واحترام كل جماعة وتحقيق المصلحة العامة.
- د - العمل على ربط الجيل الحاضر بتاريخ أجدادهم بإقامة لقاءات ثقافية ومهرجانات ومعارض تحكى أمجاد وقصص كفاح المصريين عبر مراحل التاريخ المختلفة وذلك لتنمية روح الانتماء والولاء للمجتمع.

(٤) مستشار ثقافي على المستوى المحلي:

وهذا يتطلب من الأخصائي الإجتماعي فهما كاملا للأصول الثقافية وعليه ففى هذا الدور أن يوجه المواطنين فى المجتمع المحلي فى الإتجاه المناسب واختيار أهداف ووسائل للسلوك والعلاقات الإجتماعية على أسس سليمة لا تتعارض مع القيم وتحقيق الصالح العام وتحفظ للمواطن المصري طابعه المميز وهويته المصرية.

المراجع

- (١) محمد عبد الحى نوح: "الوضع الثقافي للشباب الجامعي، ودور الخدمة الاجتماعية فى تنميته"، بحث فى: "المؤتمر الدولي التاسع للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية" (القاهرة، مطبعة عين شمس ١٩٨٤).
- (٢) محمد دسوقي حامد: "التدخل المهني للأخصائي الاجتماعي مع الجماعات المدرسية ومواجهة خطورة الغزو الثقافي للأقمار الصناعية على التنمية البشرية" بحث فى: "المؤتمر العلمي التاسع لكلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان" (١٩٩٦).
- (٣) محمد عبد الحى نوح: "الخدمة الاجتماعية بين الأصالة والمعاصرة، إتجاهات ومجالات حديثة" مقال فى: المؤتمر العلمي العاشر لكلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان ١٩٩٧.
- (٤) محمد الجوهرى: "مقدمة فى علم اجتماع التنمية"، الطبعة الثانية (القاهرة، مطابع سجل العرب، ١٩٧٩، ص ٩٩).
- (٥) السيد الحسيني: "علم الاجتماع الجذور والنشأة والمفاهيم"، (القاهرة، دار النشر غير مبين، ١٩٩٦) ص ١٨٠، ١٨١.
- (٦) المرجع السابق: ص ١٨٢.
- (٧) محمد علي محمد: "علم الاجتماع والمنهج العلمي" الطبعة الثامنة (القاهرة، دار المعرفة الجامعية ١٩٨١) ص ٢٦٠، ٢٦١.
- (٨) السيد الحسيني: مرجع سابق، ص ١٨٣.

جامعة حلوان
كلية الخدمة الاجتماعية
المؤتمر العلمى الثالث عشر
ابريل ٢٠٠٠

ورقة عمل
حول

استثمار الموارد البشرية لمواجهة بعض مشكلات التعليم

إعداد

أ.د. مهنى محمد ابراهيم

وكيل كلية التربية لشئون خدمة المجتمع
جامعة المنصورة

مقدمة :

إن التنمية الشاملة بكافة أبعادها هي مفتاح التقدم والنمو والرفاهية لأي أمة من الأمم ، وهي مقياس التقدم الحضارى للشعوب. وتعمل التنمية الناجحة على الاستثمار فى رأس المال المادى لسد الفجوة فى رأس المال وكذلك الحصول على المعرفة واستخدامها لسد الفجوة المعرفية . ويتم ذلك من خلال :

- الحصول على المعرفة العالمية وتطويرها واستنباط المعرفة محليا .
- الإستثمار فى رأس المال البشرى لزيادة القدرة على استيعاب المعرفة.
- الاستثمار فى التكنولوجيا لتسهيل الحصول على المعرفة واستيعابها.

وتتعدد مؤشرات التنمية ، ومن أهمها :

- مستوى الدخل (متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى).
- متوسط الاتفاق الحكومى .
- نسبة القوى العاملة فى ميدان الصناعة
- العمر المتوقع عند الميلاد
- درجة التحضر
- معدلات الاستيعاب بالتعليم

ولاحداث التنمية فى أى مجتمع هناك ثلاثة عناصر أساسية يجب توفرها هي : رأس المال الطبيعى (المادى) ورأس المال البشرى (الثروة البشرية) ورأس المال المنتج . ويضيف البعض عنصرا رابعا- فى حالة الدول الفقيرة - هو رأس المال الاجتماعى ، وهو عنصر مركب من عناصر أخرى فرعية تتعلق بالأسس والقواعد المؤسسية والثقافية والتربوية (السيد عبد الرسول ، ١٩٩٩).

وتواجه التنمية تحديات عديدة على كافة المستويات عالميا ومحليا . فعلى المستوى العالمى سوف يشهد القرن القادم تحولات عديدة وتغييرات كثيرة فى ميادين المعرفة والديمقراطية والسياسة والاقتصاد ، وسوف تنعكس آثار العولمة على مناشط الحياة الاجتماعية بكافة أبعادها.

وسوف تتمكن قلة صغيرة من الاستحواذ على الثروة المادية والمكانة الاجتماعية في مقابل كثرة فقيرة لها من الفقر والجهل والمرض نصيب كبير.

وهناك تحديات عديدة تواجه البشرية في القرن القادم في صورة قلق يجتاح المجتمعات المعاصرة منها التوسع الهائل للمعرفة، والتنافس والحرص على تكافؤ الفرص، والغنى الفاحش والفقر المدقع وهناك الصراع والتوتر بين الروحي والمادى ،..... وهناك وهناك .

وعلى المستوى المحلى فتحديات عديدة سوف تواجهنا في القرن القادم ، ليست معزولة عن التحديات العالمية، منها الأمية ونقص الاستيعاب في التعليم وتدنى نصيب الفرد من الدخل القومى - قياسا على المعدلات العالمية - والتحدى السكانى ، وضعف كفاية التعليم والتحدى البيئى والتحدى الأخلاقى والقيمى.

وسوف تنعكس هذه التحديات على الموارد البشرية فتدنى كفايتها الانتاجية وقيمها الثقافية ومنجزاتها التعليمية .

ومن هنا تأتى أهمية مواجهة هذه التحديات من خلال الاستثمار الأمتل للموارد البشرية . حيث أن الثروة البشرية هى جزء من الثروة القومية . وهذه الثروة هى السبيل الأساسى لتحقيق التقدم الاقتصادى ومن ثم تحقيق التنمية الشاملة .

ولما كان التعليم هو العنصر الأساسى فى تنمية الثروة البشرية فنحن إذن أمام سؤال هام هو : كيف يكون الاستثمار الأمتل فى الموارد البشرية لمواجهة بعض مشكلات التعليم ؟

إن إجابة هذا السؤال تستدعى ماقشة النقاط الآتية :

- أهمية الاستثمار فى الموارد البشرية .
- أبعاد التنمية البشرية
- التعليم والتنمية البشرية
- مشكلات التنمية البشرية خاصة فى مجال التعليم

أهمية الإستثمار فى الموارد البشرية

مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين أصبح من المسلم به أن التعليم والصحة من أهم مقومات الاستثمار البشرى بصفة عامة.

والاستثمار في الموارد البشرية يرفع انتاجية العمل من خلال التدريب الوظيفي والتعليم الرسمي وغير الرسمي وتحسين المستوى الصحي (محمد خليل، ١٩٩٩).

والاستثمار البشري يتخذ التنمية البشرية كعملية لتمكين الانسان من تحقيق انسانيته من حيث أنه كائن مركب في حاجاته المرتبطة بكيانه البيولوجي، وفي حاجاته المعنوية النابعة من ماضيه وحاضره وتطلعا لمستقبله. هو منتج ومستهلك، هو مرسل ومستقبل، هو منبع ومبدع، يدرك بحواسه كما يتصور بخياله. وهو في هذا كله متفاعل وفاعل في الظروف والموجودات البيئية التي تحيط به (حامد عمار، ١٩٩٢).

والاستثمار في الموارد البشرية يحقق هدف الحياة الانسانية من حيث النمو الاقتصادي ويشبع حاجات الانسان، ويعد القوى العاملة لتطوير البنية السياسية والاجتماعية ويجعله يحافظ على البنية ويكتسب أنماط وأساليب التفاعل مع الآخرين.

وعملية الاستثمار في الموارد البشرية تحدث غالبا في بعدين أساسيين هما:

أولاً: الاستثمار في الموارد البشرية التي هي في قوة العمل بالفعل، وتنقسم هذه الموارد إلى قسمين:

أ- قوة بشرية مؤهلة (قوة عاملة) في قوة العمل بالفعل تعمل وتنتج وتبدع وتكشف وتساهم في عمليات التنمية.

ب- قوة بشرية مؤهلة ورقيا محسوبة على قوة العمل وتتقاضى أجرا ولكنها لا تؤدي عملا حقيقيا (بطالة مقنعة) وهي أخطر أنواع البطالة. وكونها بهذه الصفة إما لنقص التأهيل أو لاختلال ميزان العرض والطلب، أو هما معا.

ثانياً: الاستثمار في الموارد البشرية خارج قوة العمل، وهي القوة المؤهلة والتي لديها قدرة على العطاء والعمل والإنتاج ولكنها لم تتاح لها الفرصة للعمل مع بحثها عنه ورغبتها فيه.

والاستثمار في الموارد البشرية من أهم العوامل المحددة في الدراسات القياسية الاقتصادية للنمو الاقتصادي، فالمستويات العالية للتعليم تؤدي إلى ارتفاع الانتاجية عن طريق تحسين القدرة على استخدام التكنولوجيا المتقدمة وتطبيق هياكل تنظيمية تتسم بالكفاءة (بادما مالبلي، ١٩٩٧).

أبعاد التنمية البشرية ومؤشراتها:

خلق الله الانسان بصفات وخصائص تميزه عن مختلف أنواع الكائنات الحية، والانسان كل مركب معقد لا يمكن الفصل بين مركباته العضوية ومركباته النفسية. كما لا يمكن الفصل بين مختلف حاجات الانسان للبقاء والنماء والمشاركة والانتماء وكذلك حاجات الانسان للكرامة والقيم الروحية والعقيدة الدينية.

ومن هنا كانت للتنمية البشرية أبعاد عديدة اجتماعية واقتصادية وسياسية ودينية وقيمة وتعليمية،..... الخ

والنظر في واقع التنمية البشرية لأجل تشخيص هذا الواقع أو لتحسينه وتطويره والارتفاع بمستواه ولمواجهة مشكلاته يقتضى تصنيف أبعاد التنمية البشرية بشكل يساعد فى دراستها وتشخيصها.

وهناك أشكال عديدة لتصنيف هذه الأبعاد، لعل من أهمها ما يأتى:

- ١- واقع حالة الغذاء والتغذية.
- ٢- تطور مؤشرات الصحة والحالة الصحية للسكان.
- ٣- فرص التعليم وامكانيات التعلم.
- ٤- العمالة والبطالة والتدريب والانتاج.
- ٥- الواقع الثقافى.
- ٦- الحرية، حاجة ونظاما ومناخا.

وحول واقع التنمية البشرية فى الوطن العربى، أشارت التقارير المتعلقة بالتنمية الى تدنى مستوى التنمية البشرية فى الوطن العربى بصفة عامة من خلال مقارنة بعض مؤشرات التنمية بين الدول العربية وغيرها من الدول على المستوى العالمى.

فمازالت معدلات الأمية مرتفعة بالرغم من التحسن التدريجى ومازالت أعداد كبيرة من الطلاب فى سن التعليم خارج التعليم حيث لا تستطيع نظم التعليم العربية استيعاب كل من هم فى سن التعليم، ومتوسط نصيب الفرد العربى من الناتج القومى مازال متواضعا قياسا الى دول أخرى عديدة، كما أن نسبة السكان تحت خط الفقر كبيرة فى عدد من الدول العربية وتأتى

الدول العربية فى مراتب متأخرة بين دول العالم من حيث مقاييس التنمية البشرية، كما أن سوء التغذية مازالت تعاني منه نسبة كبيرة من الأطفال فى العالم العرب (مهنى غنايم، ١٩٩٩)

ويترتب على جهل الأم بالغذاء وقيمة التغذية بعض الأمراض المترتبة على سوء التغذية، ففي مصر مثلاً، ووفقاً لتقرير النساء العربيات عام ١٩٩٥، تنتشر الأنيميا بين النساء الحوامل بنسبة ٢٢٪ وبين غير الحوامل بنسبة ٦٣٪ (نادية قاسم، ١٩٩٩)

وفيما يتعلق بمؤشرات التنمية البشرية بالنسبة لمصر (وفقاً لتقرير البشرية ٩٩/٩٨) تمكن الإشارة الى بعض المؤشرات فيما يأتى:

- نسبة الأمية بين السكان ٤٨٪ عام ١٩٩٥.
 - نسبة الاتفاق على التعليم الى الاتفاق الحكومى ١٢٪، وكنسبة من الناتج القومى ٥,٦٪ عام ١٩٩٥.
 - العمر المتوقع عند الميلاد ٦٤ سنة للذكور، ٦٧ سنة للإناث عام ١٩٩٦.
 - مجموع السكان فى سن العمل (١٥-٦٤) سنة ٣٦ مليون عام ١٩٩٧ يشكلون نسبة ٦٠٪ من إجمالى عدد السكان (٦٠ مليون نسمة) فى نفس العام.
 - كثافة السكان فى الكيلو متر المربع ٥٨ نسمة عام ١٩٩٧
 - متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى ١١٨٠ دولار عام ١٩٩٧.
 - صافى الالتحاق بالتعليم الابتدائى ٨٩٪ وبالتعليم الثانوى ٦٥٪ عام ١٩٩٥
 - عدد سنوات الدراسة المتوقعة للذكور ١١ سنة وللإناث ٩ سنوات
- وتعد هذه المؤشرات متواضعة قياساً على المؤشرات فى الدول المتقدمة.

التعليم والتنمية البشرية:

إن الحاجة الى التعليم ضرورة من ضرورات البقاء والنماء للإنسان فى أى مجتمع، وفى أى زمان ومكان. والتعليم فى مجمله عملية يتحول فيها الوليد البشرى من مجرد كائن بيولوجى الى كائن اجتماعى، وبه يتميز عن الكائنات الأخرى. وإذا كان التعليم حقاً من حقوق الإنسان من الناحية القانونية، فإنه واجب على الفرد وعلى المجتمع من ناحية التنمية للبشر وبالبشر. (حامد عمار ١٩٩٢).

ويعد الاستثمار فى التعليم أفضل أنواع الاستثمار، فعلاوة على عائدته الاقتصادى على الفرد والأسرة والدولة هناك عوائده الاجتماعية التى يصعب حصرها وقياسها.

والتعليم يؤثر فى الأجور حيث بنيت دراسات أسواق العمل الارتباط بين الأجور الأعلى ومستوى التعليم. والتعليم المدرسى يدعم الابتكار فى مجالات الزراعة والصناعة وغيرها.

ويعزز التعليم المدرسى قدرة الإنسان على إعادة تخصيص الموارد استجابة للتغير الاقتصادى لمواجهة تقلبات الأسعار. ويشجع التعليم المدرسى على استخدام التكنولوجيا الجديدة فى المنزل لأغراض الصحة والتغذية والتعلم وتنظيم الحمل. كما أن تعليم الأم يساعد على انخفاض وفيات الأطفال، وترتفع أوضاع التغذية مع زيادة تعليم الآباء مما يساهم فى رفاهية الأطفال. (البنك الدولى، ٩٨ / ١٩٩٩)

والتعليم يشكل القيم والمواقف وأنماط السلوك التى لها دور جوهري فى تحديد سرعة وشكل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، علاوة على الاسهام الكبير للتعليم فى النمو الاقتصادى. وهذا يفسر تخصيص استثمارات كبيرة للتعليم فى الدول ذات النمو الاقتصادى السريع، وعلى سبيل المثال ارتفعت نسبة الاتفاق على التعليم فى كوريا خلال الفترة ما بين الخمسينات والثمانينات من ٢,٥٪ الى ٢٢٪ من مجموع الاتفاق الحكومى (بادما بالميلى، ١٩٩٧)

والاستثمار فى التعليم يرفع الكفاية الانتاجية للعاملين حيث بنيت الدراسات العلاقة الطردية بين مستوى التعليم وحجم الانتاج.

وبجانب القيمة الاقتصادية المباشرة للتعليم فهناك عائد غير مباشر يتمثل فى التطوير المستمر لأدوات الانتاج. وهناك تأثير التعليم فى تكوين شخصية الإنسان واعداده للمواطنة. وبصفة عامة فتعليم الإنسان ونظيرته الى العلم واتباع الأسلوب العلمى فى حياته وأراؤه نحو الأسرة والحياة العائلية... الخ كل هذا يؤثر فى انتاجية عمله، وبالتالي فى الانتاج الاجتماعى ككل (محمد نبيل نوفل، ١٩٧٩).

مشكلات تواجه التنمية البشرية خاصة فى مجال التعليم:

من أهم المشكلات التى تواجه التنمية البشرية وتعمق انجاز أهدافها مشكلة الأمية، فبالرغم من الجهود المبذولة فى المجال مازال يوجد فى العالم أكثر من ٨٨٥ مليون أمى

بمعدل اثنين إلى خمسة بين النساء، وواحد إلى خمسة بين الرجال. ولا يزال الشوط طويلا لبلوغ هدف تعميم التعليم الأساسى، فهناك ١٣٠ مليون طفل محرومين من الالتحاق بالتعليم الابتدائى ، ١٠٠ مليون تلميذ لا يكملون السنوات الأربع التى تعتبر الحد الأدنى اللازم كى لا ينسى التلميذ ما تعلمه كالقراءة والكتابة مثلا (اليونسكو، ١٩٩٩)

وهناك مشكلات عديدة تواجه قطاع التعليم وتعوق تحقيق أهداف التنمية البشرية بشكل كامل من أهم هذه المشكلات ما يأتى:

- ١-نقص كفاية التعليم.
- ٢-الاهدار التربوى الناتج عن الرسوب والتسرب.
- ٣-الاستيعاب ومعدلات احتفاظ التعليم بالطلاب.
- ٤-الكم والكيف والمشكلات المرتبطة بهما.
- ٥-تمويل التعليم والاتفاق عليه.
- ٦-نقص كفاءة الادارة والتخطيط.
- ٧-الاتصالات الادارية والروتين فى عمليات الادارة.
- ٨-نقص الأبنية المدرسية والتجهيزات المعملية.
- ٩-قصور عمليات التدريب والتأهيل ورفع مستوى الأداء.
- ١٠-الخلل فى ميزان العرض والطلب على القوة البشرية العاملة فى التعليم.
- ١١-التعليم والانتاج والاستهلاك.

وحول الاشكاليات العشرة وتعليم المستقبل، يضع حامد عمار قائمة لتلك الاشكاليات، وهى من قبيل التمثيل لا الحصر، على النحو التالى: (حامد عمار، ١٩٩٣).

- ١ - اشكالية الطلب الفردى أو المجتمعى على التعليم.
- ٢ - اشكالية التوحد أو التعدد فى أساسيات الثقافة.
- ٣ - اشكالية سيطرة الدولة صاحبة السيادة والشرعية أو ضغوط جماعات المصالح.
- ٤ - اشكالية التمايز على أساس القدرات والمواهب الذهنية واليدوية والفنية والجسمية فى مقابل أساس القدرات المالية والنفوذ أيا كان سنده.
- ٥ - اشكالية دور التعليم فى تنمية مختلف الطاقات والقدرات الانسانية أو التركيز على القدرات الذهنية وحدها .

- ٦- اشكالية وظيفة التعليم فى تنمية القدرات والطاقات إلى أقصى ما يمكن أن تبلغه لدى كل فرد أم العمل على الغزيلة والتخلص من الطلاب بأسرع ما يمكن.
 - ٧- اشكالية توظيف التعليم من أجل الانتاج والانتاجية أو للإستهلاك والاستمتاع والزينة (التعليم حاليا ينمى المعارف والمهارات الانتاجية بمتواليه حسائية بينما ينمى التطلعات والتوجهات الاستهلاكية للسلع والخدمات بمتواليه هندسية).
 - ٨- اشكالية العمل على أساس فردى أو أساس جماعى.
 - ٩- اشكالية العملية التعليمية بين التلقين والحفظ والطريقة البنكية من ناحية وبين الاستيعاب والتخيل والابداع والتفكير العلمى من الناحية الأخرى.
 - ١٠- اشكالية التعامل مع المعلوم فى مقابل التعامل مع المجهول.
- وتعليم المستقبل لتنمية بشرية فاعلة يجب أن يضع فى الاعتبار هذه الاشكاليات عند تخطيط التعليم للمستقبل.

الاستثمار الأمثل للموارد البشرية فى مواجهة بعض مشكلات التعليم :

بعد هذا العرض لأهمية الاستثمار فى الموارد البشرية، وأبعاد التنمية البشرية، وأهمية التعليم فى التنمية البشرية ، والمشكلات التى تواجه التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بميدان التعليم، نأتى مرة أخرى إلى السؤال الذى سبق أن حددناه وهو:

"كيف يكون الاستثمار الأمثل فى الموارد البشرية لمواجهة بعض مشكلات التعليم؟"

إن اجابة هذا السؤال يمكن ايضاحها فيما يلى:

سبق القول بوجود مشكلات عديدة تواجه التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بالتعليم كالأمية ونقص الاستيعاب والتمويل والاهدار التربوى والكم والكيف و... الخ.

إن مواجهة هذه المشكلات تستدعى التأكيد على أهمية الاستثمار فى العنصر البشرى من خلال التعليم.

والاستثمار فى الموارد البشرية- كما سبق القول- يمكن أن يتم فى جانبين: الأول استثمار الموارد البشرية فى قوة العملن وهى إما تعمل وتنتج بالفعل ، أو محسوبة على قوة العمل ولا تؤدى عملا ولكنها تتقاضى أجرا وتشكل بطاله مقنعه. وهنا تأتى أهمية اعادة النظر فى تدريب

وتأهيل هذه القوة البشرية واستغلالها أحسن استغلال من خلال عمليات استعواض العجز من الفائض لتنظيم الخلل الناتج في ميزان العرض والطلب.

أما الإستثمار في الموارد البشرية التي هي خارج العمل بالرغم من أنها معدة ومؤهلة وجاهزة للعمل (بطالة صريحة) يحتاج إتاحة فرص عمل حقيقية لها.

وفي أي من الحالتين فإن الاستثمار للموارد البشرية سواء التي في قوة العمل أو التي في غير قوة العمل، سوف يساعد على مواجهة العديد من المشكلات في قطاع التعليم، من أمثلتها مايلي:-

(١) مشكله محو الأمية وتعليم الكبار للعمال العاملين بالتعليم:

يوجد في قطاع التعليم عمالة إما مؤقتة أو دائمة معظمها من الأميين، وقطاع التعليم ليس بغنى عن هذه العمالة وهناك في نفس الوقت بطالة مقنعة (عماله زيادة) من الحاصلين على مؤهلات علمية. ويمكن استثمار هذه الفئة في المؤسسات التعليمية (مدارس - جامعات - إدارات تعليمية.. إلخ) في محو أمية العمال في أماكن عملهم. وبهذا يمكن استغلال الطاقات الكامنة واستخدامها الاستخدام الأمثل.

هذا من جانب، ومن جانب آخر هناك طلاب الجامعات الذين يمكن استغلالهم في مكافحة الأمية وتعليم الكبار في قراهم وأماكن إقامتهم خلال الإجازة الصيفية نظير أجر مادي ومعنوي.

(٢) مشكله العجز والفائض في العمالة في المؤسسات:-

بعض المؤسسات تعاني خلا في هيكل العمالة بها فقد تجد زيادة في تخصصات معينة أو نقصا في تخصصات أخرى أو هما معا في نفس المؤسسة مما يسبب اهدارا ماديا وبشريا يترتب عليه نقص في كفاية المؤسسة.

ولاستثمار الطاقات في مثل هذه المؤسسات يمكن استخدام التدريب التحويلي لاستعواض العجز من الفائض في التخصصات التي تشكو عجزا كما يمكن استثمار بعض الفائض من خلال التدريب للعمل في تخصصات مشابهة.

(٣) مشكله التمويل فى مؤسسات التعليم:

تستطيع المؤسسة التعليمية أن تشارك فى تمويل ذاتها من خلال استثمار الموارد البشرية العاملة بها، فمثلاً بالنسبة لقطاع التعليم الجامعى، يمكن للمراكز الجامعية البحثية والوحدات ذات الطابع الخاص القيام بتسويق الخدمات الجامعية وإعداد البحوث التطبيقية التى تحتاجها المؤسسات والشركات مما يدر عائداً مادياً يساهم فى تمويل التعليم الجامعى.

(٤) مشكلة التعليم والعمل المنتج (التعليم انتاج أم استهلاك):

سبق القول بأهمية التعليم فى إعداد القوى البشرية للعمل المنتج، وتستطيع المدارس والجامعات تقديم التعليم المنتج بالفعل وفى الواقع من خلال استخدام الطلاب (حسب التخصصات وطبيعة الدراسة ونوع المؤسسة التعليمية) فى عمليات الانتاج فى أماكن الدراسة وإقامة المعارض لعرض المنتجات واستثمارها الاستثمار الأمثل وبهذا يتحقق مفهوم التعليم والعمل المنتج.

إن معالجة هذه المشكلات تعطى أمثلة لما يمكن أن يترتب على الاستخدام الأمثل للموارد البشرية من تعظيم لقيمة التنمية البشرية وإنجاز أهدافها.

وأخيراً:

ولأجل الاستثمار الأمثل فى الموارد البشرية لمواجهة مشكلات المجتمع بصفة عامة يجب أن ترسم الخطط وتصمم السياسات سواء كانت قصيرة الأجل أم طويلة بحيث تراعى احتياجات المجموعات والفئات المختلفة فى المناطق والبيئات المختلفة من التعليم الذى يناسب كل منها وحتى يكون الاتفاق التعليمى فى موضعه المناسب.

فكثيراً ما استثمرت الحكومات فى نوعيات رديئة وبتكلفة باهظة، ومع ذلك أخفقت فى تلبية احتياجات الفقراء أو المجموعات الأخرى أو البيئات المتباينة، ولهذا فإن إصلاح السياسات يحتاج إلى ما هو أكثر من مجرد اتفاق المزيد من أموال الخزانة العامة.

ويتعين على الحكومات أن تقوم بعمليات مفاضلة عند توزيع الموارد المحدودة على العديد من جوانب الإصلاح والتطوير. فيما يمكن أن نسديه الأولويات والاختيارات فى استثمار الموارد البشرية.

والاستثمار الأمتل فى الموارد البشرية، لمواجهة المشكلات يتطلب وضع استراتيجفة للتنمية تعتمد على عدة محاور أساسفة، من أهمها:

- * تكثف الاستثمار البشرى Human capital Investement
- * تكثف النمو الاقتصادى Economic Growth
- * التنمية لا تتحقق إلا بالمشاركة الفاعلة Par ticapatory
- * وضع برامج واضحة للرعاية الإجتماعفة Social care

ولضمان تنمية بشرفة فاعلة ضمن استراتيجية التنمية البشرية فجب أن نضع فى الاعتبار ماىلى:-

- دراسة السفسات السكانية لأنها المحور الأساسى لاستراتيجية التنمية البشرية.
- اقتلاع جذور الفقر.
- تحسين الوضع الاجتماعى للفئات المحرومة (السكان خارج التعلفم- الاناث المحرومات من التعلفم- المعاقفن... الخ).
- استنفار جهود المنظمات الحكومية والأهلفة للمشاركة فى التنمية ودفعها الى الأمام.

قائمة المراجع

- ١- إبراهيم عبدالوهاب (١٩٩٩): استراتيجيات التعليم على المستوى الوطنى كمنطلق لزيادة الثروة القومية وتحقيق التقدم الاقتصادى فى المؤتمر العلمى السنوى الخامس عشر لكلية التجارة جامعة المنصورة "التنمية البشرية فى الوطن العربى" قاعة المؤتمرات، جامعة الدول العربية (٢٠-٢٢) إبريل ١٩٩٩.
- ٢- بادما مالميلى (١٩٩٧): المؤسسات عابرة القومية وتنمية الموارد البشرية، فى مجله مستقبلات، المجلد ٢٧ العدد الأول، القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو.
- ٣- البنك الدولى (١٩٩٩/٩٨): تقرير عن التنمية فى العالم.
- ٤- السيد عبدالرسول (١٩٩٩): محددات التنمية المستدامة فى الدول الفقيرة، فى مؤتمر "التنمية البشرية فى الوطن العربى" مرجع سابق.
- ٥- حامد عمار (١٩٩٢): التنمية البشرية فى الوطن العربى، القاهرة، سينا للنشر.
- ٦- حامد عمار (١٩٩٣): فى التوظيف المستقبلى للنظام التربوى، مجلة التربية والتنمية، السنة الثانية، العدد الثانى، القاهرة، مركز التنمية البشرية والمعلومات.
- ٧- محمد كمال خليل (١٩٩٩): الأثر الإنتاجى للانفاق العام على التعليم والصحة، فى مؤتمر التنمية البشرية فى الوطن العربى، مرجع سابق.
- ٨- محمد نبيل نوفل (١٩٧٩): التعليم والتنمية الاقتصادية، القاهرة، الانجلو المصرية.
- ٩- مهنى غنايم (١٩٩٩): مؤشرات التعليم والتنمية البشرية فى الوطن العربى، بعض ملامح الوضع الراهن وتوقعات المستقبل، فى مؤتمر "التنمية البشرية فى الوطن العربى" مرجع سابق.
- ١٠- نادية قاسم (١٩٩٩): بعض معوقات دور المرأة العربية فى التنمية البشرية، فى مؤتمر "التنمية البشرية فى الوطن العربى" مرجع سابق.
- ١١- اليونسكو (١٩٩٩): التعليم ذلك الكنز المكنون، مركز مطبوعات اليونسكو بالقاهرة.

المحور الثالث

التنمية الاجتماعية

- (١) العقد الاجتماعي والتنمية الشاملة
أ.د. نبيل السمالوطي
- (٢) تنمية المجتمع المحلي
أ.د. أحمد مصطفى خاطر
- (٣) قضية البطالة والتنمية الاجتماعية
أ.د. مصطفى محمد جابر

جامعة حلوان
كلية الخدمة الاجتماعية
المؤتمر العلمي الثالث عشر
ابريل ٢٠٠٠

ورقة عمل
حول

العقد الاجتماعي والتنمية الشاملة رؤية سوسيولوجية للتجربة المصرية

إعداد

أ. د. نبيل السمالوطي

أستاذ ورئيس قسم الاجتماع بالقاهرة
عميد كلية الدراسات الإنسانية بالدقهلية - جامعة الأزهر

مقدمة

طرحت العديد من النظريات والافكار والتصورات لتفسير تكون المجتمعات وتنظيمها وقيمتها وقيام الدول وتقسيم العمل فيها ومواقع وحدود المسؤوليات والسلطات داخلها والعلاقة بين المكونات الداخلية لها. وأساليب الرقابة داخلها ... إلخ. ومن بين هذه النظريات نظريات العقد الاجتماعي. وقد استخدمت نظريات العقد الاجتماعي في تفسير وتفضيل الديمقراطية والحقوق والواجبات وحدود السلطات وواجبات الجماهير (لوك ورسو) وقد استخدمها بعض الفلاسفة لتفسير نظم حكم معينة تتسم بالدكتاتورية أو التساوية (هوبز). كذلك فإن فلاسفة السياسة ناقشوا قيام بعض الدول استناداً إلى مفهوم العقد الاجتماعي مثل قيام الدول الإسلامية في المدينة المنورة وذلك بالرجوع إلى وثيقة تأسيس دولة المدينة المنورة.

وقد تطورت مفاهيم العقد الاجتماعي في أدبيات العلوم الاجتماعية بشكل كبير ومتعمق نتيجة للتغيرات العالمية الكبرى التي حدثت في مجال العلم والتكنولوجيا. خاصة فيما يتعلق بمجالات الاتصال والمعلومات والاقتصاد والهندسة الوراثية والليزر وعلوم الفضاء وغيرها من علوم حديثة. وبعد بروز الشركات متعددة الجنسيات، والتكتلات الاقتصادية العملاقة. ولعل هذا ما أدى ببعض الهيئات الدولية إلى طرح مفهوم العقد الاجتماعي الجديد الذي يقسم العمل داخل المجتمع بشكل يحدد بجلاء دور الحكومة ودور القطاع الخاص ودور مؤسسات المجتمع المدني ودور الجماهير. وقد برز هذا في مفهوم الحكومة الموسعة Governance. الذي تبنته أجهزة الأمم المتحدة مثل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP. ويشير هذا المفهوم إلى ممارسة السياسة والاقتصاد وسلطات الدولة المختلفة بشكل يحقق مصالح واهتمامات الجماهير. يشبع احتياجات كل فئات الشعب. وبشكل يحقق أعلى المستويات التكنولوجية والانتاجية. ويحقق المشاركة والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعدالة الاجتماعية. بما يؤهل المجتمع لخوض معركة العولمة والتنافسية والانفتاح بكفاءة لصالح أبنائها.

فى هذا الاطار طرحت القيادة السياسية فى مصر مفهوم العقد الاجتماعى الجديد منذ بداية التسعينات. مؤكدة الأهمية المتعاظمة للقطاع الخاص وأجهزة المجتمع المدني المتعددة والجماهير والمشاركة الواسعة بكل مستوياتها لكل فئات الشعب من أجل الوصول بالمجتمع المصرى إلى المستويات العالية المتقدمة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً فى ظل الثورات العلمية والتكنولوجية المتعاظمة. كل هذا فى اطار دور مؤثر ومتزايد للدولة كراعيه لكل فئات الشعب، وكضامنة لتحقيق العدالة فى التوزيع، ومهيئة لمناخ الاستثمار وجاذبه للاستثمارات العالية. دور الدولة هنا دور فاعل مؤثر منحاز للطبقات محدودة الدخل، ومدعم لدور رجال الاعمال وموفر لكل الخدمات الأساسية للجماهير وهو دور رقابى يحقق التوازن بين كل الهيئات والطبقات لصالح الجميع.

وفى ظل هذا المفهوم حقق المجتمع المصرى منذ بدأت برامج الاصلاح الاقتصادى الضخمة فى مصر طفرات عملاقة شهدت بها أجهزة المجتمع الدولى المتخصصة. فقد حققت هذه البرامج تخفيض معدلات التضخم واضطرابات سوق العمل واسعار الصرف. وأعدت بناء البنية الأساسية اللازمة لجذب الاستثمارات المحلية والعربية والاجنبية، كذلك تم اعادة بناء القوانين والتشريعات الجاذبة لهذه الاستثمارات وبذلك حققت المناخ التشريعى المحفز والمشجع على الاستثمار هذا بالطبع إلى جانب اطلاق المشروعات الاقتصادية العملاقة جنوب وشمال الوادى فى سيناء. وإذا رجعنا إلى بيانات البنك الدولى فى تقريره عن التنمية فى العالم عام ١٩٩٩ / ٢٠٠٠. نجد أن الناتج المحلى الاجمالى فى مصر ارتفع من ٢٢,٩ مليار دولار سنة ١٩٨٠ إلى ٧٨,١ مليار دولار سنة ١٩٩٨ وفقاً لسعر الصرف السائد، وإلى ١٩٢,٥ مليار دولار وفقاً لسعر تعادل القوى الشرائية مع الدولار. وطبقاً لبيانات صندوق النقد الدولى فى تقريره لعام ١٩٩٩ (World Economic Outlook October 1999) نجد أن مصر انتقلت من تحقيق نمو سلبي - ناقص ٣,٢٪ سنة ١٩٩٠ إلى نمو بسيط يبلغ ١,٦٪ سنة ١٩٩٣ (فترة ارساء البنية الأساسية الكبرى فى مصر). ثم بدأت انطلاقة التنمية منذ ١٩٩٧ ليصل معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى المصرى إلى ٤٪، ٥,٤٪، ٦٪ اعوام ٩٧، ٩٨، ١٩٩٩ على التوالى. وتشير بيانات الصندوق إلى انخفاض معدل التضخم من ١١,١٪ سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٧٪ سنة ١٩٩٩. وانخفاض معدل البطالة من ١١,٣٪ سنة ١٩٩٥ إلى ٨٪ سنة ١٩٩٩.

أما فيما يتعلق بإجراءات جذب الاستثمارات الأجنبية، فقد أدت في مصر إلى ارتفاعها من ٥٩٨ مليون دولار سنة ١٩٩٥ إلى ٦٣٦ مليون دولار سنة ١٩٩٦، ثم إلى ٨٩١ مليون سنة ١٩٩٧ لتصل إلى ١٠٧٦ مليون دولار سنة ١٩٩٨. وتشير الأجهزة الدول إلى أن احتياطات مصر من النقد الأجنبي أصبحت عاملاً يدعو للثقة ورفع التصنيف الائتماني لمصر دولياً. هذا وغيره مما حقق في مجال الانتاج والخدمات والرعاية الاجتماعية يؤكد أن سياسة التنمية في مصر استناداً إلى العقد الاجتماعي الجديد الذي نادى به القيادة السياسية منذ أوائل انطلاق برامج الإصلاح الاقتصادي في التسعينات حقق قفزات هائلة للإنسان المصري ليدخل بثقة إلى الألفية الثالثة. حيث الثورات العلمية والتكنولوجية، وحيث التنافسية الهائلة، وحيث سيادة المنظمات الدولية في مجال التجارة والمال والخدمات.

وتستهدف هذ الدراسة الاجابة عن بعض الأسئلة اوجزها فيما يلي:

أولاً: ما المقصود بالعقد الاجتماعي الجديد والمطروح في الفكر الاجتماعي المعاصر وما ارتباطه بقضية التنمية.

ثانياً: ما هي أبرز التشوهات الاجتماعية التي يستهدف العقد الاجتماعي الجديد التعامل معها ومواجهتها؟ ولعل الاجابة عن هذا التساؤل يطرح التفسير الكافي لأهمية بروز مفهوم العقد الاجتماعي الجديد، في مقابل مفاهيم تقليدية مطروحه للعقد الاجتماعي في ادبيات البحث الاجتماعي.

ثالثاً: ما هي أبرز أبعاد العقد الاجتماعي الجديد في التجربة المصرية كما يستمد من خطابات السيد الرئيس ومن الواقع الاجتماعي للمجتمع.

وسوف نعتمد في الاجابة عن هذه التساؤلات على طرحات نظرية ومكتبية ومقارنه نستعين ببعض الوثائق والاحصاءات والمعلومات الموثقة.

رابعاً: ما العلاقة بين التنشئة الاجتماعية بمفهومها الشامل وبين عدة متغيرات ذات أهمية مركزية في عالم اليوم وهي التنمية البشرية والتنمية المتواصلة والتعددية الثقافية والعولمة والتسامح والحفاظ على الهوية الوطنية.

المبحث الأول

الفصل الأول

العقد الاجتماعي بين

التراث والواقع المعاصر المفهوم والأهداف

— مفهوم العقد في التراث وفي العلوم الاجتماعية

الجديدة والفكر المعاصر

— التنمية والتشوهات الاجتماعية والمجتمعات بين

التجربة المصرية والتجارب العالمية ودور العقد

الاجتماعي الجديد في مواجهتها.

نحو تحديد لمفهوم العقد الاجتماعي الجديد في الفكر الاجتماعي المعاصر:

عندما يذكر مصطلح العقد الاجتماعي يقفز للذهان عدة أمور أبرزها فلسفة العقد الاجتماعي عند منظري الفكر الليبرالي الرأسمالي والمجتمع الديمقراطي الحر أو المجتمع المفتوح. فقد برز جون لوك في إنجلترا وجان جاك روسو في فرنسا على أنهما من أبرز رواد فلسفة الديمقراطية والارادة المشتركة من خلال فلسفة العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكومين يوضح فيه دور كل منهما، والذي يبرز فيه بجلاء حقوق وواجبات كل طرف، وحق الشعب في رقابة سلوك وقرارات الحكام، وحقهم في المساءلة والعزل وتداول السلطة. وهذا العقد مقيد لسلوك الحكام ومحدد لحریات الشعب، الحريات السابقة على التجمع، كالحق في التملك والاعتقاد والتجمع والقول... ومن هنا اعتبرت هذه الفلسفة هي أساس مفاهيم الديمقراطية وتداول السلطة والرقابة الشعبية والحريات الجماهيرية وسلطة المجتمع المدني في مقابل سلطة الدولة. ولهذا كان العقد الاجتماعي عند فلاسفة هذا الاتجاه من طرفين - الشعب أو الجماهير من جهة والحاكم من جهة أخرى، كل منهما مسئول عن تطبيق بنود العقد. كذلك فإن مصطلح العقد الاجتماعي يذكرنا بفلاسفة تبرير الاستبداد والتسلط الملكي وفي مقدمتهم توماس هوبز الذي حاول تبرير تسلط أسرة ستيوارت في إنجلترا وعدم احقية الشعب في اتخاذ القرار أو مساءلة الحاكم أو الثورة عليه أو عزله أو الاعتراض على احكامه... وهنا اختلف "هوبز" عن "لوك" و"روسو" في عدة أمور: الأول تصور طبيعة الحالة السابقة على التجمع - فهي حالة حرية وسعادة وانطلاق فطري عند "لوك" و"روسو"، وهي حالة شقاء وتعاسة وانعدام أمن عند "هوبز". والأمر الثاني هو سبب تخلي الناس عن حالة الفطرة أو الحالة الطبيعية، فهي عند فلاسفة الديمقراطية والحرية هي الرغبة في التعاون والتنسيق و التطور في ظل الحريات الفطرية، وهي عند فلاسفة الاستبداد مجرد الحصول على الأمن المادي والنفسي، أما الأمر الثالث فهو تصور طبيعة العقد، فهو عند انصار الديمقراطية من طرفين هما الحاكم والمحكومين، كل منهما يلتزم بحقوقه وواجباته، وكل منهما خاضع للمساءلة والرقابة والحساب، في ضوء ضوابط العقد، أما عند انصار الاوتوقراطية أو التسلط فإن العقد من طرف واحد فقط هو المحكومين. أما الحاكم فليس ملتزمًا بأية شروط سوى تحقيق الأمن. وهذا يعني أن العقد عند انصار الحرية والديمقراطية يعني شراكه ومسئولية مشتركة وتنسيق وتوزيع أدوار وتقسيم عمل بين الشعب والحكام. كل له دوره ومسئوليته وحقوقه ومسئوليته وحرياته... إلخ.

وفكرة العقد الاجتماعى كذلك تثير موضوع تأسيس الدولة الإسلامية الأولى فى عهد الرسول ﷺ . فقد تم التمهيد لتأسيس دولة المدينة المنورة على عقدين هما بيعة العقبة الأولى والثانية بين الرسول ﷺ وبين أبناء المدينة. كذلك فقد تم تأسيس أول دولة إسلامية على أسس دستورية عليا وسامية قبل ظهور الفكر الدستورى والقانونى الحديث. فقد جمع الرسول عليه السلام جميع أصحابه ومختلف عناصر الأمة الجديدة فى المدينة المنورة من مسلمين ويهود^(١). وعرض عليهم تصوره عن كيفية تنظيم السلطة السياسية وتحقيق التعاون وصالح الجميع دون استثناء. هذا التصور يوزع المسئولية والادوار ويؤمن الجميع على حقوقهم وحررياتهم وامنهم وممتلكاتهم. ويحقق التعاون والتنسيق بين جهد الجميع. كما يحقق التعايش السلى بين الجميع. وهو ما نطلق عليه الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى. وكما يشير علماء القانون. فإن أهل المدينة "هالهم جميعاً تلك العبقريّة الفذة التى راحب تتلمس الأسس القويمة بينهم، وتؤمنهم على أموالهم واعراضهم وممتلكاتهم. وتقر ما كان سائداً بينهم من أعراف صالحه... وتنزع من نفوسهم الحقد والغل والحسد، وتجمعهم على قلب رجل واحد. فى مواجهة عدوهم..."^(٢).

فقد حدد الرسول ﷺ فى وثيقة المدينة العلاقة بين المسلمين وغيرهم من المواطنين الذين يعيشون معهم فى المدينة المنورة وهم اليهود. كذلك ركزت الوثيقة على تنظيم السلطة والسيادة فى الدولة الناشئة وتحديد معالمها ومواقعها بدقة كاملة. وحددت الوثيقة عناصر الدولة من شعب (مسلمين وغير مسلمين) وسلطة (سلطة الرسول استناداً إلى الوحي السماوى فيما يوجد فيه نص. والشورى فيما لا يوجد فيه نص) وإقليم (وهو حدود مدينة الرسول ﷺ). وهو ما لم يلتفت منظرى مفهوم الدولة إليه إلا فى مرحلة متأخرة. وقد اكدت الوثيقة - وهى العقد الذى أسس دولة المدينة - أهم مقومات المجتمع الجديد . ومن أبرزها التكافل الاجتماعى. وحرية العقيدة. والمساواة بين سكان المدينة. وهكذا يتضح اهتمام الاسلام بالعقد الاجتماعى التطبيقى الواقعى الذى يحقق المشاركة بين جميع عناصر المجتمع. ويحقق القبول الاجتماعى من الجميع. وهى أمور مدنية لم يلتفت إليها الفكر السياسى الديمقراطى إلا حديثاً^(٣).

(١) جعفر عبد السلام: انشاء الدولة الإسلامية فى المدينة: مؤتمر بين الشورى والديمقراطية - الازهر الشريف. والمركز العالمى لأبحاث ودراسات الكتاب الأخضر ٢٣ ٢٥ مايو ١٩٩٧ القاهرة : ص ١ وما بعدها.

(٢) المصدر السابق.

(٣) ورد نص الصحيفة فى كل كتب السيرة النبوية مثل سيرة ابن هشام. والسيرة الخليفة. راجع نص الوثيقة فى دراسة جعفر عبد السلام فى ص ٦ - ١٠.

وثيقة المدينة مثلاً واقعى لكيفية بناء مجتمع مدنى على أسس دينية. وعلى أسس مشاركة جميع عناصر الأمة ورضاؤها. ويكفى هنا القول إن الوثيقة تحتوى على (٤٧) بنداً. ينص البند رقم (٢٥) على ما يلى " وإن يهود بنى عوف أمة مع المؤمنين لليهود ومنهم وللمسلمين دينهم. مواليتهم وأنفسهم. إلا من ظلم وأثم فإنه لا يوقع إلا نفسه وأهل بيته" وجاءت النصوص من ٢١ - ٣٤ معطوفة على النص السابق. وذكرت الوثيقة يهود بنى النجار. وبنى الحارث. وبنى ساعدة. وبنى جثهم. وبنى الأوس. وبنى ثعلبة. وبنى الشظية ... إلخ.

وكما يشير - جعفر عبد السلام - بحق فإن الوثيقة التى كتبت بين الرسول ﷺ وبين (أهل المدينة لأقامة صبغة للتعايش المشترك بينهم هى بلا جدال عقداً اجتماعى بالمعنى السياسى.

- يقول (جعفر عبد السلام) ^(١) "وليس أدل على وضوح الصيغة التعاقدية من ذكر العبارات الأولى من الوثيقة وهى: (هذا كتاب من محمد النبى رسول الله. ومن المؤمنين والمسلمين من قريش. وأهل يثرب. ومن تبعهم. فلحق بهم. وجاهد معهم) فالوثيقة كانت بين الرسول ﷺ من جهة وبين مختلف سكان المدينة بمختلف فئاتهم" وموضوع العقد هو إقامة حكومة المدينة على أساس العقيدة. ولم يغفل وضع فئات السكان الأخرى التى تعيش مع المسلمين فى مكان واحد فى الدولة الجديدة. بشكل يجتذب مشاركتهم ويؤمنهم ويجعلهم يؤدون واجباتهم ويشعرون بالولاء للدولة الجديدة ويدافعون عنها.

وقد طرح الفكر السياسى الحديث من خلال بعض المنظمات الدولية. مثل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD. مفهومًا حديثًا للعقد من خلال مفهوم الحكم الموسع أو الجيد Governance ^(٢). والعقد هنا ثلاثى الأطراف حيث يحقق التفاعل التنموى بين مختلف قطاعات الحياة الاجتماعية. أو بين مكونات المنظومة المشكلة للمجتمع وهى الحكومة بسلطانها الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية من جهة. والمجتمع المدنى الذى يشمل الأحزاب والنقابات والجمعيات والاتحادات ومختلف الجماعات الأهلية المنظمة من جهة ثانية. والقطاع الخاص فى مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من

(١) جعفر عبد السلام: المصدر السابق ص ١٥.

(٢) عطية حسين الأفندى، نحو عقد اجتماعى جديدين بين الحكومة و المجتمع المدنى والقطاع الخاص اهرام ٨ نوفمبر ١٩٩٩ ص ١٠.

جهة ثالثة. ولكل جهة من هذه الجهات الثلاث وظائف رئيسية تسهم فى تنمية المجتمع وتسهم فى اداء الجهات الاخرى لوظائفها. وهذا يعنى أن الوظائف متساندة متفاعله يدعم بعضها بعضا. فالتنمية الاقتصادية مهمة أساسية للقطاع الخاص فى ظل الانفتاح الاقتصادى والتنافسية الدولية والسباق العلمى والتكنولوجى العالمى غير المسبوق. أما الحكومة فمهمتها تحقيق الحريات وضمان الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للجميع، ومهمتها رفع كفاءة الجهاز الادارى والرقابى للدولة وتحقيق العدالة والمساواة أمام القانون ومواجهة الانحرافات والفساد، وتشجيع مناخ الاستثمار وتوفير البنية التحتية المطلوبة له، وتوفير كل مقومات التنمية البشرية فى مجالات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، ودعم الفئات محدودة الدخل، ومواجهة ما يقابل المجتمع من ازمات ومشكلات بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدنى والقطاع الخاص. واخيراً فإن مؤسسات المجتمع المدنى هى المسئولة عن تحقيق المشاركة الايجابية للجماهير فى تنمية المجتمع واتخاذ القرارات وحماية المصالح المختلفة، وممارسة مختلف الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويشير (عطية الافندى) إلى أن البرنامج الائمانى للأمم المتحدة UNDP يعرف (أسلوب الحكم الموسع Governance بأنه ممارسة السياسة والاقتصاد والسلطة الادارية لادارة شئون الدولة، من خلال الآليات والعمليات والعلاقات والمؤسسات المعقدة التى من خلالها يحقق المواطنون - أو الجماعات أو التنظيمات - مصالحهم، ويمارسون حقوقهم والتزاماتهم، ويحلون خلافاتهم). أما واهداف الحكم الموسع فتتمثل فى (تحقيق العدالة والانصاف، وكفاءة استخدام الموارد الطبيعية والمالية والبشرية، وكفاءة تقديم الخدمات). هذا العقد الجديد الذى يحقق المشاركة الايجابية بين الحكومة والشعب ومؤسسات المجتمع المدنى أو المؤسسات غير الحكومية يسهم فى تربية المواطنين على الديمقراطية و ينمى عندهم ثقافة المساءلة والحوار وقبول الآخر وتحقيق الشفافية والصالح العام والرضا العام. كذلك فإن هذا العقد يحول دون الاستبداد والتسلط والظلم الاجتماعى. كل هذا يشير إلى مفهوم جديد للعقد الاجتماعى يتناغم مع متغيرات العصر ولغته، ويكرس ثلاثية التنمية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. هذه الثلاثية هى ما يحرص عليه النظام فى مصر، والذى تقاس كفاءته بمقدار تحقيق هذه الثلاثية المتفاعلة والمتساندة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أسلوب الحكم الموسع أو الذى يزيد من حجم وكفاءة مشاركة كل قوى المجتمع بشكل متوازن، هو أحد المعايير المهمة للتنمية السياسية. فالتنمية السياسية Political Development تفترض عدة متغيرات، فى مقدمتها ترشيد السلطة، وتباين الوظائف السياسية، وتحقيق المشاركة وتوسيع دائرتها لضمان تمثيل كل فئات المجتمع فى تشكيل القرار السياسى تحقيقاً للمصالح العام، وتحقيقاً للتوازن المجتمعى. والتنمية السياسية تفترض سلامة وكفاءة التنشئة السياسية، والتعددية السياسية، أو تعدد التنظيمات السياسية سواء كانت احزاباً أو جماعات للضغط أو لمصلحة، أو مؤسسات المجتمع المدنى - جمعيات أهلية أو غير حكومية، واتحادات، ونقابات... كل هذا من أجل توسيع دائرة ومجال المشاركة فى صنع وتشكيل القرارات فى المجتمع.

التنمية والتشوهات الاجتماعية بين التجربة المصرية والتجارب العالمية:

أكدت خطب وسياسات الرئيس مبارك منذ الثمانينات على ضرورة التكامل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية. والتنمية الاجتماعية أساساً وهى توفير الحاجات الأساسية للمواطنين والارتقاء بها لتصل إلى مصافات الدول المتقدمة فى مجالات الاسكان والعمل والتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة المواطنين والاهتمام برعاية الشباب والطفولة والمرأة والمسنين، هذه التنمية البشرية تفترض اطلاق برامج فعالة للتنمية الاقتصادية لأن عائد هذه التنمية هى الكفيل بتحقيق هذه المستويات المعيشية المنشودة للجاهير. ولهذا كان من المنطقى أن يبدأ عصر مبارك بمؤتمر قومى للتنمية الاقتصادية وقد كانت مصر فى هذا رائدة قبل أن يلتفت إلى هذا المؤسسات الدولية كالأأم المتحدة و البنك الدولى والاتحاد الاوروبى والمؤسسات الرأسمالية الغربية التى أكدت فى التسعينات أهمية التنمية البشرية فقد أكدت هذه المؤسسات على تحسين نوعية حياة البشر من خلال الحصول على المسكن الملائم وغذاء كاف تتوافر فيه العناصر الصحية المطلوبة، إلى جانب الاستمتاع بالمرافق الصحية والطاقة الكهربائية والرعاية الاجتماعية والثقافية والمشاركة فى شئون المجتمع من خلال الانضمام إلى بعض مؤسسات المجتمع المدنى كالأحزاب والنقابات والجمعيات والاتحادات. كل هذا يعنى تحسين مركز المرأة وتحقيق مستويات أفضل للأطفال وانخفاض نسبة الأمية والبطالة والفقر والجوع. وهذا يعنى فى عرف المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولى.

والبنك الدولي. وأجهزة الأمم المتحدة إرتباط التنمية البشرية والاجتماعية باتساع نطاق الحريات واتساع نطاق المشاركة فى اتخاذ القرار على مستوى كل مؤسسات المجتمع المدنى والدولة. واتساع نطاق الديمقراطية. وسيادة الشفافية والنقاء. والبعد عن الانحراف ومحاربة كل اشكال الفساد الادارى اعتباراً من الرشوة والمحسوبية وكل أشكال متابعة المصالح الخاصة على حساب الصالح العام. وتركز بعض التقارير الدولية مثل أحدث تقارير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ التى يصدرها البرنامج الانمائى للأمم المتحدة منذ بداية التسعينيات. هذه التقارير تركز على أهمية مقاومة الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأهمية حل إشكالية اندماج الشركات العملاقة والعابرة للمقارات والشركات المحلية الأمر الذى يعنى مزيداً من تركيز الثروة والتكنولوجيا المتقدمة والمعلومات فى ايدى جماعات اقتصادية قليلة على مستوى العالم وعلى المستويات الاقليمية. وتزايد الفقر والبطالة والحرمان من اشكال الرعاية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدى قطاعات أوسع من جماهير المجتمعات.

وكما يشير التقرير سالف الذكر فإن هناك مجموعة مما يطلق عليه (المراغى) (١) "التشوهات الاجتماعية" تتزايد حدتها واشكالها بسبب تنامي حرية السوق والتكنولوجيا المتقدمة وحجم وكيف المعلومات وشبكات الاتصال وغيرها من متركزات العولمة. ومن أمثلة هذه التشوهات كما يشير تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة الصادر سنة ١٩٩٩ ما يلى:

أ - هناك ثلاثة ملياديريات فى العالم يملكون من الاصول المالية والعينية تزيد عن "الناجى القومى لكل الدول الأقل دخلا فى العالم. أى أن دخولهم تزيد عن دخول ستمائة مليون شخص. ويكفى القول أن بل جيتس (٢) صاحب نصف شركة الميكروسوفت للكمبيوتر يستحوذ على ٨٣ مليار دولار أى ما يعادل ما يملكه ١١٠ مليون أمريكى أى ما يقرب من نصف عدد السكان.

ب - أغنى (٢٠٠) مائتى شخص فى العالم زادت ثرواتهم خلال الأربع سنوات الاخيرة بمقدار ترليون دولار.

(١) راجع مقال محمد المراغى بجريدة الأهرام ٢٨ سبتمبر ١٩٩٩ ص ١٠.

(٢) عبد المنعم سعيد - العدل الاجتماعى ثانياً - الأهرام ٨ نوفمبر ١٩٩٩ ص ٢٤.

جـ - خمس سكان العالم ٢٠٪ يحصلون على ٨٦٪ من الناتج المحلى الاجمالى للعالم كله. أما الخمس الأفقر ٢٠٪ من السكان لا يحصلون إلا على ١٪ فقط من اجمالي دخل العالم.

د - تشير الاحصاءات الدولية التى اجريت على الولايات المتحدة الامريكية فى الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٩٠ أن ٢٠٪ من المجتمع الأمريكى الاكثر فقراً زاد فقره، وأن الـ ٢٠٪ الأعلى دخلاً زاد غناه بمقدار ٩٪ (١).

هـ - اشار تقرير التنمية البشرية لسنة ٩٦ إلى أن هناك ٣٥٨ ملياردير فى العالم تبلغ الأصول المملوكة لهم بما يعادل للدخل السنوية لـ ٤٥٪ من سكان العالم.

وينبه التقرير السابق إلى أن نمو الدخل القومى للدول لا يدل باستمرار على علامات صحة خاصة من المنظور الاجتماعى والنفسى والإنسانى فنمو الرأسمالية الذى تطور إلى استعمار والذى أدى بعد تزواجه مع التحدى العلمى والتكنولوجى إلى ظاهرة العولمة، وأبرز العديد من انواع النمو التى يصفها تقرير التنمية البشرية بأنه نمو ردى وحددها فى خمسة انواع، كثيراً ما تنتشر فى الدول النامية وهى:

أ - النمو عديم الشفقة الذى يزيد الاغنياء غنى ويقل عددهم، ويزداد الفقراء فقراً ويزيد عددهم.

ب - النمو الذى يأخذ بالتكنولوجيا الحديثة والذى لا يقدم فرصاً للعمل أمام الشباب. هنا يزدهر الاقتصاد لكن تتفاقم البطالة.

جـ - النمو الآخرى الذى يتم من خلال قمع الحريات وتغيب المشاركة والديمقراطية وحرية الرأى.

د - النمو المقطوع الصلة بالجذور فلا تحترم فيه القيم والمعتقدات والاخلاقيات التى يؤمن بها الشعب، ويصبح الهدف هو تضخم الاموال والمكسب المادى فحسب.

هـ - النمو الذى يقصد به الاستمتاع الحالى المقطوع الصلة بالمستقبل ويتجاهل حق الاجيال المقبلة.

ومصر فى مسيرتها التنموية خلال الانتقال من الاقتصاد الرأسمالى قبل الثورة إلى

(١) حسين كامل بهاء الدين: التعليم والمستقبل — مكتبة الأسرة ١٩٩٩ ص ٥٠.

الاشتراكي بعد الثورة حتى سنة ١٩٧٠. ثم إلى الانفتاح الاقتصادي الاستهلاكي أولاً. ثم التوجه الليبرالي الانتاجي بعد ذلك. ثم تأهيل الاقتصاد المصري للتوافق مع الاقتصاد العالمي أو المعولم كحتمية كونية. حتى لا يتعرض للتهميش والانهيان كل هذا أدى إلى العديد من التشوهات والاشكاليات. الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والانسانية. ومن هذه التشوهات بدء تركيز الثروة في يد قلة نسبية وهذا أمر ضروري. ومثل تراجع نصيب الاجراء من الدخل القومي. فقد كان نصيبهم تقريباً النصف في أول السبعينات انخفض الآن حوالى الثلث. وإذا كان متوسط الدخل قد ارتفع. فإنه لا يعبر عن متوسط نصيب الاكثية الفقيرة من الدخل.

وقد برزت مشكلة في مصر نتجت عن عوامل صحة وقوة. هذه المشكلة حددتها التقارير الدولية مثل تقرير البنك الدولي وهي ارتفاع متوسط الاعمار إلى ٦٦ سنة الآن بعد أن كان المتوسط ٥٧ سنة في ١٩٨٢. وهذا يعنى حاجة المجتمع إلى رعاية هذه الفئة وتلبية احتياجاتها الاجتماعية والصحية والاجتماعية والاقتصادية ولعل الأهم التفكير في كيفية استثمار خبرتها وقاربها في صالح التنمية المصرية. وهناك إشكالية تزايد حدة وعدد الفقراء في مصر. فتقرير التنمية البشرية لمصر الذى اصدره معهد التخطيط القومى ١٩٩٦ يقدر عدد الفقراء — تحت خط الفقر بنسبة ٢٣٪ من السكان، وأن ٢٥٪ من السكان فقراء نسبياً.

وهناك نوع آخر من التشوهات الاقتصادية والاجتماعية تتمثل في الخلل في توزيع الدخل. فتقرير البنك الدولي ١٩٩٩ / ٩٨ يقدر أن الـ ١٠٪ الأعلى دخلاً من سكان مصر يستحوزون على ٢٧٪ من الناتج القومي. أما الـ ١٠٪ الأقل دخلاً من السكان لا يستحوزون إلا على ٤٪ فقط من هذا الناتج. وهناك اشكالية يقابلها المجتمع المصري تتمثل في تزايد حجم البطالة. فحسب المؤشرات الإحصائية التى تصدر عن وزارة الاقتصاد المصرية ارتفعت نسبة البطالة نتيجة لعدة اسباب. منها تزايد النمو التكنولوجى فى الصناعات، ومنها عمليات الخصخصة التى تنبناها الدولة منذ بداية التسعينات، ومنها تزايد السكان السريع. ومنها تزايد متوسطات الاعمار وبالتالي تزايد عمل المسنين. فالذين يدخلون سوق العمل من الشباب فى مصر يصل العدد إلى ٦٢٠ ألف عام ٢٠٠٠. وتشير التقارير الدولية (تقرير البنك الدولي) إلى أن متوسط الاعمار فى مصر قد ارتفعت من ٥٧ سنة ١٩٨٢ إلى ٦٦ حالياً. وقد ارتفع متوسط العمر فى مصر بمقدار (١٤.٤) سنة بين سنة ١٩٦٠. ١٩٩٠ أى

خلال ثلاثين سنة، وهذا يعنى أن المصرى يكسب فى المتوسط حوالى ستة أشهر كل عام. ويختلف متوسط العمر فى مصر من محافظة لأخرى لأسباب كثيرة. منها نسبة التلوث والمستوى الاقتصادى والوعى الصحى.. إلخ. فالمتوسط ينخفض فى بعض المحافظات ليصل إلى ٦٠ سنة فى محافظتى بنى سويف وسوهاج، ويرتفع فى محافظات أخرى مثل الوادى الجديد والبحر الأحمر ليصل إلى ٦٨ سنة.

وارتفاع متوسط العمر إلى جانب تزايد السكان والعوامل الهيكلية الأخرى التى سبق الإشارة إلى بعضها هى السبب فى تزايد معدلات البطالة. ويقدر مجلس الوزراء المصرى حجمها فى مصر بـ (١.٤) مليون عاطل من بين الشباب الراغب فى العمل. ويقدر عدد المسنين بين ٥٥ سنة (السن الذى يسمح لصاحبه بالحصول على معاش مبكر) وبين ٦٦ سنة (وهى نهاية توقع العمر فى مصر) بحوالى (٣) مليون نسمة.

وتجدر الإشارة إلى أن البطالة وتزايد توقعات الأعمار تثير مشكلات عدة. منها ارتفاع معدلات الاعالة، ونسبة الاعالة فى مصر (١) إلى (٢) أى أن كل شخص يعول إثنين فى المتوسط. أما متوسط الاعالة فى الدول المتقدمة فيصل إلى ١:١.

ويترتب على التغيرات السابقة من بطالة وتزايد توقعات الأعمار وتشجيع العاملين على الاستفادة من فرص المعاش المبكر أن تظهر إشكالية عدم استثمار الطاقة البشرية الاستثمار الأمثل. فمتوسط العمر الانتاجى للإنسان حوالى ٤٠ سنة. هذا الرقم بهبط فى مصر بسبب التأخر فى دخول سوق العمل والخروج إلى المعاش المبكر إلى ٣٠ سنة. ولاشك أن لهذا انعكاسات اجتماعية واقتصادية.

ولاشك أن هذا القول ينطبق على القطاع الرسمى للعمل سواء فى الحكومة أو العمل بأجر لدى القطاع الخاص. أما أصحاب القطاع الخاص والعاملين فى القطاع الزراعى والمهن الأولية فلا يوجد سن التقاعد، ويتحدد هذا بالقدرة وليس بالسن. وتتجه جهات حماية ورعاية المسنين فى العالم إلى التأكيد على أن تحديد فرص العمل بالسن وليس بالقدرة إنما هو جريمة فى حق الفرد، وإن التقاعد الإجبارى يتناقض مع حقوق الإنسان. ولعل هذا ما أدى إلى الاتجاه إلى إلغاء سن التقاعد أو الامتداد به فى العديد من الدول أو لدى بعض الفئات داخل المجتمع فى دول أخرى. فقد حدث هذا فى كندا واليابان وقد ارتفع سن التقاعد فى مصر لدى الهيئات القضائية. وتقرر استمرار اساتذة الجامعات فى عملهم التعليمى والعلمى بعد سن التقاعد. كل هذا يعنى إدراك الدول لأهمية استثمار خبرة

كبار السن وتوظيفها في خدمة تنمية وتحسين الحياة في المجتمع. وأهمية توفير فرص العمل للإنسان القادر على العطاء دون النظر إلى سنه. تحقيقاً لأهداف إنسانية واقتصادية واجتماعية.

وبالنظر إلى خبرة الدول المتقدمة وآراء المهتمين بالمسنين. نجد أن هناك عدة اتجاهات مطروحة لاستثمار طاقة كبار السن. منها استثمار طاقاتهم في الأعمال الخيرية الاجتماعية الطوعية. ومنها استثمار مدخراتهم في مشروعات اقتصادية كالصناعات الصغيرة لها عائدها الاقتصادي والاجتماعي والنفسي على المجتمع والمسن. وهناك دراسات عالمية اجتماعية ونفسية وصحية واقتصادية تركز على رعاية واستثمار المسنين. فقد حددت الأمم المتحدة عام ١٩٩٩ كعام المسنين. ووضعت هدفاً هو الارتفاع بمستوى العمر على مستوى العالم من ٦٦ سنة حالياً إلى ٧٠ سنة سنة ٢٠٠٥، إلى ٧٥ سنة سنة ٢٠١٥. وهذا مبنى على دراسة الارتفاع الفعلي في نسبة المسنين في بعض الدول. فطبقاً لتقارير منظمة الصحة العالمية تضاعف عدد المسنين في المجتمع الفرنسي من ٧٪ إلى ١٤٪ خلال ١٥٥ سنة. ولعل الاشكالية حالياً أنه تقل المدد لتحقيق التقدم الصحي. فالمتوقع أن تحتاج الصين لمضاعفة عدد المسنين بها بعد بداية القرن القادم إلى ٢٧ سنة فقط حسب التقديرات الدولية.

الحج الفصل الثانى

العقد الاجتماعى الجديد

التجربة المصرية فى عهد مبارك

- ١ - الاهتمام الأسرة.
- ٢ - تقسيم العمل التنموى بين الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى والجماهير .
- ٣ - رعاية الشباب ومواجهة مشكلة البطالة.
- ٤ - التعليم والحفاظ على الهوية ورفض الانغلاق والايدىولوجى.
- ٥ - حقوق الفئات المختلفة والتكامل فى الابعاد التنموية و فلسفة الاجتماعية المتكاملة.
- ٦ - السياسة السكانية فى العقد الاجتماعى الجديد.
- ٧ - مكافحة الفقر والجوع والتحول إلى نظام السوق الحرة.
- ٨ - الديمقراطية وحرية الرأى والتعددية.
- ٩ - حقوق المرأة والاهتمام بالطفولة والأمومة.
- ١٠ - التكامل بين العلم والإيمان.
- ١١ - اهداف العقد المتكاملة.
- ١٢ - ملاحظات ختامية حول دور الدولة فى تطبيق العقد.

إبعاد العقد والبعد الاجتماعيين في التجربة المصرية:

وإذا ما تحدثنا عن العقد الاجتماعي الجديد الذى طرحه السيد الرئيس فى خطابه المهمة قبل وبعد الاستفتاء على ولايته الرابعة، نجد أن أهم معالمه تستمد من فلسفة الحكم فى مصر والتي حددها الرئيس فى قوله: أن شرعية الحكم تنطلق من توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، وتأكيد على أهمية العدالة الاجتماعية وعدالة التوزيع كركيزة لشرعية النظام. كذلك فإن فلسفة الحكم فى مصر تؤكد على والانحياز للفئات الأقل دخلا، ومحاربة الفساد والاستغلال والاحتكار، والتحول إلى دولة المؤسسات والبعد عن القرارات الفردية، وتعبئة جهود المجتمع لاستخدام وإنتاج التكنولوجيا المتقدمة، والاهتمام بالأسرة المصرية وتنظيم الزيادة السكانية، ودعم الحريات والديمقراطية والتعددية.

ونريد فيما يلى واعتماداً على خطابات وتوجيهات رئيس الجمهورية وفلسفة الحكم فى مصر أن نحدد أهم معالم العقد الاجتماعى المطلوب تطبيقه فى مصر من منظور سوسيولوجى:

أولاً: الاهتمام بالأسرة وهذا يتضمن الاهتمام بالطفولة والتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والثقافية للجماهير. وهذا يعنى تنمية الابداع والتربية السياسية والاقتصادية والتكنولوجية للأطفال و الشباب، وتنمية التفكير النقدى المنفتح على كل علوم وتقنية العصر. وهذا البعد يهتم بالمستوى الاقتصادى للأسرة خاصة منخفضة الدخل وتوفير كل مرتكزات الحياة الكريمة لها. والاهتمام بالأسرة فى العقد الاجتماعى الجديد يرتبط بالتنمية الشاملة للمجتمع، كما يرتبط بمختلف السياسات التى تستهدف ابعاد واستثمار مختلف مكونات وعناصر ومفردات الأسرة اعتباراً من رعاية الطفولة و الامومة و الشباب إلى جانب تحسين التربية ورعاية المسنين تنمية علاقة الأسرة بمختلف مؤسسات المجتمع المدنى والمؤسسات الحكومية.

ثانياً: تقسيم العمل التنموى والتشريعى والتنفيذى والرقابى بين (راجع خطاب الرئيس وتوجيهاته للوزارة الجديدة بتاريخ ١١ أكتوبر ١٩٩٩) الجماهير ومؤسسات المجتمع المدنى والسلطة الرسمية فى الدولة. فالاقتصاد مسئولية الافراد فالدولة تشجع الاستثمارات الناجحة وتقدم بها التيسيرات التشريعية والضرائبية والادارية وتكفل لها

التنمية الأساسية اللازمة لها. والدولة تقوم بالمشروعات الكبرى اللازمة والمهمة جماهيرياً والتي تعزف عنها المشروعات الخاصة. أو الواجب بقاءها في يد الدولة ضماناً لحقوق الفئات محدودة الدخل.

أما مؤسسات المجتمع المدني فهي المسئولة عن زيادة مساحة المشاركة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للجماهير. وهي المسئولة عن قيادة التنمية بكل مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية. وهي المنوط بها تحقيق الرعاية الاجتماعية لكل فئات المجتمع. خاصة الفئات المهمة كالأطفال والمرأة والشباب وكبار السن والمعوقين.. وهذه الهيئات الطوعية — السياسية (كالحزب) والاجتماعية (كالنقابات والجمعيات الاهلية والاتحادات والنوادي.. إلخ) مسئولة عن حماية حقوق الإنسان. وممارسة الحريات. وممارسة النقد الاجتماعي البناء. هذه المؤسسات هي في المحل الأول شريك للدولة في التنمية. وهي المسئولة عن تحقيق التوازن بين سلطة الدولة وحقوق الجماهير. ويقول آخر هي المسئولة عن تخفيف سلطة الدولة في السيطرة على مقدرات الشعب. وهي المسئولة عن مشاركة الجماهير في عمليات اتخاذ القرار من خلال وجود جماعات الضغط وجماعات المصالح المنظمة والتي تمارس عملها تحت مظلة المشروعية والقانون. والدولة لها دور مهم في ظل نمو المشروعات الخاصة وسيادة نظام السوق. فالدولة هي الحارسة لقيم الدولة ونراثها. وهي الحافظة لمقومات المجتمع. وهي شريك للمؤسسات الاهلية في ضمان الرعاية الاجتماعية لمحدودي الدخل. وهي المسئولة عن تيسير نمو القطاع الخاص وكفالة قدرته على التطور والتقدم لتزيد قدرته التنافسية والتصديرية في عصر الأسواق المفتوحة والعولمة. والدولة مسئولة عن رقابة هذا القطاع الخاص حتى لا يتحول إلى الاحتكار والاستغلال والتسلط على صناعة القرار في المجتمع. كل هذا يعنى أن العقد الاجتماعي في مصر يعنى تحول الاقتصاد إلى اقتصاد حر قادر على مسايرة العولمة التي تعنى التقدم العلمى والتكنولوجى وانفتاح الأسواق وتكسر الحدود وتنامى ثورة المعلوماتية والتنافسية على مستوى الداخل والخارج. ولاشك أن هذا يعنى تنامى القطاع الخاص وتنامى دور الدولة معاً. فالدولة نهى كل السبل لاجتذاب الاستثمارات وتنمية قدرة القطاع الخاص على استيعاب وتطوير وتوطين واستنبات تكنولوجيا مناسبة متماشية مع التقدم العالمى ومناسبة للواقع الاجتماعى وصديقة لبيئته. من أجل زيادة الدخل القومى والطاقة المصرية على التصدير والمنافسة. واشباع الاحتياجات المحلية. لكن دور الدولة لا يقتصر على هذا الدور فحسب وإنما على الدولة أن تخلق إشكالية تركيز الثروة وزيادة حجم البطالة والفقر.

فقد اشارت الدراسات المصرية^(١) أنه مع نمو القطاع الخاص حدث تغيير في توزيع الثروات، حيث تراجع نصيب الأجراء فيه من نصف مجموع الدخل في أول السبعينات إلى ثلث الدخل تقريباً الآن. حقيقة لقد ارتفع المتوسط العام للدخل، وارتفعت متوسطات الأعمار حيث يصل الآن ٦٦ عاماً. وقد لجحت الدولة في تشجيع القطاع الخاص على زيادة استثماراته حيث بلغت الآن ٢٧ مليار جنيه بنسبة ٦٥٪ من جملة الاستثمارات في مصر ويسهم هذا القطاع في تشغيل ثلثي القوة العاملة في مصر (١٠ ملايين عامل). لكن على الرغم من كل هذا فإن تقرير التنمية البشرية لمصر الذي أصدره معهد التخطيط القومي سنة ١٩٩٦ يشير إلى أن ٢٣٪ من المصريين يعيشون تحت خط الفقر وأن ٢٥٪ من السكان يعتبرون فقراء نسبياً. كذلك يشير تقرير البنك الدولي لسنة ٩٨/٩٩ أن نسبة الأمية في مصر بين الذكور تبلغ ٣٦٪، وبين الإناث تبلغ ٦١٪، وأن الـ ١٠٪ الأعلى دخلاً يستحوزون على ٢٧٪ من الناتج القومي، وأن الـ ١٠٪ الأدنى لا يستحوزون إلا على ٤٪ فقط.

كذلك فإن القطاع الخاص على الرغم من كل تشجيع الدولة له لم يحقق بعد آمال مصر في زيادة الصادرات بالشكل المطلوب، لكنه استطاع تلبية حاجات الاستهلاك الداخلي. ولعل الإشكالية أن اتساع السوق الداخلية تغري العديد من المستثمرين على الاقتصاد على هذا السوق في الإنتاج لأنه يحقق الأرباح المطلوبة، فالواقع أن هذه نظرة ضيقة ذلك لأنه مع اتفاقية الجات وتكسر الحدود الجمركية وانفتاح الأسواق في ظل العولمة يجعل من المستحيل على هذه الصناعات الوطنية الاحتفاظ بالأسواق المحلية ذاتها ما لم تتسابق على التطوير التكنولوجي وتحقق الجودة الشاملة وتخفيض من تكاليف الإنتاج وتزيد طاقاتها على المنافسة مع الصناعات الغربية في أوروبا وأمريكا واليابان... إلخ.

فاندولاه إذن في عصر الانفتاح الاقتصادي وحرية السوق لا بد أن تكون أكثر سيطرة من حيث ضمان زيادة الاستثمارات، وزيادة حجم العمالة لاستيعاب القوة المتنامية الراغبة في الدخول بسوق العمل، والاندولاه دون الاهتمام بالآلية لاجل وجوء القطاع الخاص إلى أساليب غير مشروعة على حساب مبادئ الأخلاق وحاجات الجماهير أو سيطرة القوة الاقتصادية على القرار السياسي، ولعل هذا هو ما أدى بالرئيس مبارك إلى التأكيد على

(١) راجع مقالتي في جريدة الأهرام ٩٩/٩/١٨، و٩٩/٩/١٣، وتقرير التنمية البشرية الصادر

على معهد التخطيط القومي سنة ١٩٩٦، وتقرير البنك الدولي لسنة ٩٩/٩/٩٨

الدور الرقابى للدولة متمثلاً فى دور البنك المركزى وسوق الأوراق المالية ومختلف الأجهزة الرقابية لمنع الفساد أو التهرب الضريبى أو الجمركى أو التأثير على مراكز اتخاذ القرار فى المجتمع بشكل يسئ إلى الجماهير أصحاب الاحتياجات المشروعة.

ويمكن القول أن إقبال الدولة على برامج الخصخصة جزء رئيسى من برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى تبنته مصر منذ بداية الثمانينات، فقد أصاب القطاع العام اختلالات هيكلية أهمها^(١):

أ - تدهور القطاع العام من داخله مادياً ومعنوياً، وقد تمثل هذا فى العجز عن تجديد وحداته وتشغيل طاقاته الانتاجية بالكامل، وعجزه عن الاحتفاظ بكوادره الادارية والفنية التى انصرفت إلى شركات الانفتاح والاستثمار. ففى سنة ١٩٨١ كانت هناك سبع عشرة شركة من اكبر شركات القطاع العام بلا مجالس إدارة، ومن أمثلتها شركات النصر لتعبئة الزجاجات، والخلاصات العطرية، والزيوت المستخلصة، والدلتا للغزل والنسيج... إلخ.

ب - تراكم المخزون السلعى من الانتاج تام الصنع أو من الخامات والمواد الأولية نتيجة لضعف التسويق، أو لرداءة المنتج، أو لشراء خامات الأولية بدون خطة مسبقة، أو لحالة الكساد التى كانت تمر بها البلاد خلال الثمانينات.

ج - ارتفاع نفقة الانتاج غير المباشر الزيادة المصروفات الإدارية ووجود أكثر من جهة اشرافية تتحملها الشركات، وارتفاع نسبة الفاقد الاقتصادى للتسيب والاهمال والانحراف.

د - اختلال الهياكل التمويلية لكثير من الشركات نتيجة لعدة عوامل، منها الاعتماد على التمويل قصير الاجل فى تمويل التوسعات والتحديث، فى الوقت الذى تتأخر فيه معدلات التنفيذ مما يكلف الشركات تكاليف باهظة نتيجة التضخم، وتراكم الفوائد والوقوف فى دوامة التعثر، ومنها بطء بعض الشركات فى تحصيل المستحقات، ومنها توسع البعض فى البيع بالأجل مقابل بعض الضمانات الوهمية، ومنها صدور بعض القرارات الاقتصادية فى شأن الاعفاءات الجمركية والاستيراد أثرت سلباً على بعض

(١) عطية صقر، فلسفة التشريعات الضريبية فى مصر - الإيمان للطباعة بدون ناشر ١٩٩٩ - ص ٩٨ وما بعدها.

الشركات، ومنها التغير في أسعار الصرف للعملات الوطنية والحرّة، ومنها التغير المفاجئ في أسعار عناصر الانتاج المستخدمة محلياً وعالمياً.

هـ - افتقاد بعض الصناعات لوجود الصناعات المحلية المعززة لها واعتمادها كلية على الاستيراد في الحصول على مستلزمات الانتاج.

إدى هذا بالطبع إلى أمراض البيروقراطية التي تفتشت في بعض الشركات مثل طول فترات وإجراءات وعدم تصدور القرارات في التوقيت المناسب، والركزية الشديدة في الإدارة، وعدم حرّي معايير دقيقة في التعيين والترقية، والفساد الإداري.. إلخ.

وقد استهدفت الدولة بالخصخصة تفعيل دور هذه المؤسسات وتحقيق الإدارة العلمية لها بما يعود إيجابياً على الدخل القومي المصري. كل هذا من خلال تخفيف العبء على الدولة في إدارة وتشغيل الوحدات الاقتصادية، والتقليل من فاقد الموارد الاقتصادية ورفع كفاءة استخدامها، ومواجهة مشاكل نقص السيولة والعجز في الميزانية العامة، وافساح المجال أمام المنافسة الحرة بين المنتجين، والوصول بالمنتجات المصرية إلى المستوى العالمي لخوض معركة التنافسية العالمية محلياً وعالمياً، خاصة بعد المتغيرات العالمية والانفتاح الاقتصادي المعاصر واتفاقيات الجات وغيرها.

وفلسفة الخصخصة في مصر تفعيل المؤسسات الاقتصادية المصرية، وأن يكون لكل من القطاعين العام والخاص مجالات مناسبة لا يتنازع أحدهما الآخر، وأن يكون على الجانب الآخر منافسة وتداخل وتكامل مخطط في مجالات أخرى. وليس الهدف علي الإطلاق تصفية القطاع العام^(١). فهناك مجالات لا يمكن تركها للقطاع الخاص وهي التي تتصل بالأمور الحيوية العليا للمجتمع. وفي مقدمة هذه المجالات التحكم في الموارد الاستراتيجية، وتوفير السلع والخدمات الاجتماعية الأساسية، سياسات العمالة، والرقابة على الأسعار، وإشباع حاجات الشعب الأساسية من غذاء وتعليم وصحة وإسكان وبنية أساسية وتوسعات اقتصادية يحرف عنها القطاع الخاص لضالة العائد أو طول فترات الانتظار وهذا يعني عدم تخلي الدولة عن دورها الأساسي في حماية محدودى الدخل وتوفير الخدمات لهم. وهذا كما بشير الرئيس في خطابات متكررة عام ١٩٩٩ قبل وبعد تولية الرابعة هو الذي يعطى الشرعية للحكم

(١) المصدر السابق ص ١٠٥ وما بعده

ويمكن الرجوع إلى العديد من الدراسات التى فصلت المجالات التى يجب أن يهتم بها القطاع العام. وتلك التى يجب أن تترك للقطاع الخاص. وأخيراً المجالات التى يمكن أن تكون مشتركة بين القطاعين الخاص والعام ونترك المنافسة حرة فيها مع ضمان التكامل وتحقيق أهداف عليا مشتركة^(١).

والعهد الاجتماعى المصرى يحمى حقوق الجماهير وقد قام القطاع العام بدور مهم فى التنمية الاقتصادية وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد المصرى. وفى التنمية الاجتماعية وفى مقدمتها توفير فرص عمل أمام خريجي الجامعات والمدارس المتوسطة وأمام العمال. حيث تكفلت الدولة بتعيين الخريجين كل عام. واستمر ذلك لسنوات طويلة أدى إلى تفاقم مشكلات البطالة المقنعة. وإلى خلل فى التركيبة الوظيفية داخل بعض الشركات بزيادة عمال موظفى الإدارة عن العمالة الفنية المنتجة. فضلاً عن تزايد عدد العمال غير المدربين أو المؤهلين^(٢). وهذا يعنى أن القطاع العام فى مصر كانت له مبرراته الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والثقافة خلال فترة معينة. ومع تنفيذ برامج الخصخصة راعت الدولة عدم الإخلال بالبعد الاجتماعى وبدعم حاجات الجماهير وعدم اخراج أى عامل على المعاش المبكر إلا برضائه وتحقيق العدالة الاجتماعية. وتوسيع قاعدة الملكية^(٣) بطرح ما تقرر بيعه من شركات واسهم شركات قطاع الأعمال العام للبيع فى برنامج معلن للجميع. وتوفير كافة البيانات المالية والفنية والمالية التى تساعد المشتري على تكوين موقفه، وتشجيع المشترين ذوى الخبرة والسمعة الطيبة. وتشجيع الافراد والنقابات واتحادات العاملين فى الشركات المساهمة والمنشآت والشركات الخاصة على تملك الاسهم المطروحة للبيع^(٤).

والتجربة المصرية تتوسع فى نظام تملك العاملين لاسهم الشركات التى يعملون بها. وقد ظهر هذا النظام وطبق فى الولايات المتحدة خلال مرحلة السبعينات وتم تأسيس المركز القومى للعاملين المالكين فى (أوكلاند) بكاليفورنيا سنة ١٩٨١ مؤسسة أهلية تدعم

(١) ارجع فى هذا إلى محمود عبد الفضيل فى بحث له بعنوان: مشاكل احلال الملكية الخاصة محل الملكية العامة فى اطار القانون المصرى. مذكور فى كتاب عطية صقر المشار إليه ص ١٠٦ — ١٠٨.

(٢) عطية صقر مصدر سابق ص ١١٦.

(٣) وزارة قطاع الأعمال — المكتب الفنى : دليل الاجراءات والارشادات العامة لبرنامج الخصخصة سنة ١٩٩٦ ص ١٣ وما بعدها.

(٤) المصدر السابق.

هذا النظام وتطوره. كذلك طبق في المملكة المتحدة وشرق أوروبا كالجور وهي دولة رائدة في نظام تملك العاملين للشركات العاملين بها في إطار تطبيق الخصخصة. وقد تم انشاء مؤسسة لرعاية هذا النظام ودعمه في نهاية ١٩٨٩^(١). وعلى مستوى دول العالم التي اخذت بهذا النظام يوجد ما بين ١٢ — ١٣ ألف شركة متوسطة وكبيرة الحجم مملوكة كلياً أو جزئياً للعاملين بها. وقد تحسنت انتاجية هذه الشركات في ظل الخصخصة بنسب تتراوح بين ٢٠ — ٣٠٪ عن السابق وفي البعض وصلت نسبة التحسن في الانتاج والربح إلى أكثر من ٥٠٪^(٢).

وقد اخذت مصر بهذا الاتجاه لصالح العاملين بالشركات ولتوسيع نطاق الملكية وتحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي للعاملين والشركات. وقد ورد هذا في القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢. وقد نص القانون أنه يحق لاتحاد العاملين شراء بعض اسهم الشركة لصالح العاملين بها. ويصبح الاتحاد مالكا قانونياً للأسهم كشخص اعتباري مستقلاً عن ذم العاملين. ويتألف اتحاد العاملين من العاملين بالشركة ويكون له مجلس إدارة وجمعية عمومية ونظام أساسي مكتوب.

ويتمثل البعد الاجتماعي والاقتصادي لهذا النظام في مصر في عدة أمور أهمها. زيادة الانتاج. وتوسيع قاعدة الملكية. وقد شجعت وزارة قطاع الاعمال العمال على تشكيل هذه الاتحادات. وقدمت لهم التسهيلات المتعددة. ومن هذه التسهيلات إنه يتم بيع الاسهم لاتحاد العاملين المساهمين بتخفيض قدره ٢٠٪ من قيمة التقييم لاسهم الشركة والمعرضة للبيع للجمهور والمؤسسات المالية. ومنها البيع بالتقسيط على سنوات تصل إلى العشرة بدون فوائد.

وإلى جانب البيع للعاملين من خلال اتحاد العاملين. فهناك نظام البيع لمستثمر رئيسي واحد. وهناك نظام التأجير وهناك نظام طرح الاسهم في بورصة الأوراق المالية^(٣).

وبالرجوع إلى إحصاءات وزارة قطاع الأعمال حتى ١٩٩٩/٨/١٩، يتضح أن هناك ٢٩

(١) محمود سالم: نظام تملك العاملين لاسهم الشركات العاملين بها على ضوء التجربة المصرية في شركات قطاع الاعمال العام: وزارة قطاع الاعمال ١٩٩٥ ص ١.

(٢) المصدر السابق.

(٣) مختار خطاب: التجربة المصرية في تحويل شركات القطاع الاعمال العام إلى شركات خاصة (تجربة الخصخصة) وزارة قطاع الاعمال ١٩٩٧

شركة تم بيعها بالكامل أو أغلبية أسهمها لآحادات العاملين المساهمين قيمتها الإجمالية ٧٠٣ مليون جنية^(١). وبلغ عدد الشركات التي تم بيعها بالكامل أو أغلبية أسهمها في بورصة الأوراق المالية تحت مظلة القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ (٣٧) شركة وقيمة البيع ٤٩٧٠ مليون جنيها. أما عدد الشركات التي تم بيعها بالكامل لمستثمر رئيسي واحد واصبحت تحت مظلة القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ (١٦) شركة. قيمة بيعها (٣١٩٧) مليون جنيها. وعدد الشركات التي بيعت حصص صغيرة من أسهمها شرائح بالبورصة (٨) شركات، ثمن بيعها ١٤٨٨ مليون جنيها. وعدد الشركات التي بيع ٤٠٪ من أسهمها فقط (١٠) شركات، ثمن بيعها ٦٧٩ مليون جنيها. وعدد الأصول الإنتاجية التي تم التصرف فيها بالبيع أو الإيجار لمستثمر رئيسي (٥). قيمة بيعها ٧٠.٤ مليون جنيها. أما عدد الشركات تحت التصفية (٢٧) شركة.

ومن هذا يتضح أن برنامج الخصخصة في مصر إستهدف أهدافا اقتصادية واجتماعية. الأول إصلاح خلل الاقتصاد المصري، والثاني توسيع نطاق الملكية بين المواطنين عامة وبين العاملين في الشركات التي يتم خصخصتها بشكل خاص^(٢).

ثالثا: الدولة ملتزمة برعاية الشباب والمسنين ومحدودي الدخل وكما أكد الرئيس فإن مشروعية الحكم يتركز على خدمة الجماهير وتحسين مستواهم ولهذا فقد سارت برامج الخصخصة في مصر بشكل عقلي متوازن تضبطه بعض المعايير التي لا تحول السوق إلى الفساد والاحتكار وضياع حقوق محدودى الدخل. والعقد هنا بين أطراف ثلاثة. الدولة والجماهير ورجال الأعمال الذين يقدمون على شراء شركات القطاع العام أو العمال والجماهير التي تملك أسهم الشركات. ومن بنود هذا العقد حرص الدولة كما أشار رئيس الجمهورية أمام شباب الجامعات في ديسمبر ١٩٩٩ في الإسكندرية على عدم خصخصة بعض المرافق مثل تلك التي ترتبط بخدمة الفئات الكادحة ومحدودي الدخل كالسكة الحديد ومصنع السكر ومجمع الألومنيوم أو الاستراتيجية من المنظور القومي مثل قناة السويس. والدولة ملتزمة في عمليات الخصخصة وإتمام التحول إلى اقتصاديات السوق بضمان حرية المنافسة الكاملة والحيولة دون الاحتكار فلا يمكن خصخصة أى مشروع يجعل من ماله محتكرا.

(١) وزارة قطاع الأعمال: إنجازات برنامج الخصخصة منذ بداية البرنامج حتى ١٩٩٩/٨/١٩ ص .

(٢) سوزان أبو رية: الخصخصة والبعد الاجتماعي — الأهرام الاقتصادي العدد ١٤٢ ص ٦٨.

واتاحة الفرصة التنافسية كاملة أمام المتقدمين لتقديم أعلى سعر. كذلك فإن برامج الخصخصة حاول تحقيق التوازن بين الخصخصة وإشكالية زيادة التفاوت في الدخل لصالح القلة المالكة أو الغنية. وإشكالية تزايد حجم ومعدلات البطالة، ولهذا نجد أن من شروط هذا العقد الاجتماعي مواجهة معضلة العدالة في ظل تنامي إقتصاديات السوق من خلال رفع معدلات إستيعاب الشباب المقبلين على سوق العمل. ومن يتم الاستغناء عنهم خلال برامج إعادة الهيكلة للشركات المراد بيعها للقطاع الخاص. ومن يتم الاستغناء عنهم داخل القطاع الخاص نتيجة للتقدم التكنولوجي المطلوب والذي يعظم الناتج ويحسنه ويقلل تكلفته وبالتالي يزيد قدرة المشروع هذه الفئات جنباً إلى جنب مع الشباب الداخل في سوق العمل لأول مرة تهيئ الدولة لهم إجراءات لاستيعابهم واستثمار طاقاتهم على المنافسة في السوق الداخلي والخارجي.

ولمواجهة أزمة البطالة فإن الدولة تتخذ عدة إجراءات استراتيجية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. منها تشجيع القطاع الخاص على استيعاب المزيد من الأيدي العاملة من خلال الإعفاءات الضريبية والجمركية والتسهيلات الائتمانية وفي بعض المناطق تقديم الأراضي التي يقام عليها المشروعات مجاناً. وهكذا يلعب التشريع دوراً مهماً في تقديم الفرص للقطاع الخاص لتحقيق النجاح واستيعاب المزيد من الشباب الراغب في العمل بعد تأهيله وتدريبه. كذلك فإن الدولة تقدم الفرص كاملة للشباب للتدريب وإدارة وتملك أدوات إنتاج وتبنى مشروعات صغيرة لها عائد اقتصادي جيد للفرد والأسرة والدولة. وذلك من خلال حضانات الأعمال التي يتبناها الصندوق الاجتماعي للتنمية وتشجيع القطاع الأهلي على إقامة مثل هذه الحضانات. وقد كشفت تجربة الصندوق عن عدة سلبيات في مقدمتها عدم كفاية التمويل الذي لا يكفي لأكثر من ٢٠٪ من الراغبين والشباب في دخول سوق العمل. وإلى جانب هذه الإشكالية هناك مشكلة البيروقراطية - وتعقد إجراءات الحصول على فرص لإقامة مشروع لصعوبة توفير الضمانات التي تتطلبها الدولة. وهناك مشكلة سيكولوجية لدى الشباب تتمثل في التخوف من الأقدام على الفروض والانتفاع بخدمات الصندوق خشية الفشل لافتقار الخبرة بسوق العمل وبالإدارة والتسويق. الأمر الذي قد يعرضهم لمشكلات قانونية لعدم القدرة على السداد.

وبشكل عام فإن استراتيجية تشجيع الدولة والقطاع الأهلي لتبني الشباب للصناعات الصغيرة تدريباً وتمويلاً ومتابعة وتسويقاً .. إلخ هو الحل الرئيسى للمعضلة

الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها مجتمعنا في مصر كما كان الحل لحل العضلة اليابانية والألمانية والكورية .. إلخ. وقد أشار الرئيس في خطاباته قبيل الاستفتاء على الولاية الرابعة وبعدها إلى أن الدولة قادرة على توفير نصف مليون فرصة عمل سنوياً للشباب.

وبالرجوع إلى إحصاءات وزارة الاقتصاد نجد أن أخطر أنواع البطالة هي بطالة المتعلمين. ووفقاً لدراسة أعدها منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية نجد أن نسبة البطالة من المتعلمين قد تضاعفت خلال العشرين سنة بين ٧٦. ١٩٩١. وتشير إحصاءات وزارة الاقتصاد إلى أن نسبة البطالة في مصر بين عامي ٧٦ / ٨٧ بلغت حوالي ٤,٢٪ وقد ارتفعت إلى ٨,٨٪ بعد عشر سنوات وتشير هذه الإحصاءات إلى أن نمو قوة العمل الراغبة في دخول سوق العمل سوف ترتفع من نصف مليون إلى ١٢٠ ألف بعد عامين فقط والمتنبح لمعدلات البطالة في العالم يلحظ إنها مرتفعة في كل الدول بما فيها الدول الغربية المتقدمة اقتصادياً. فقد بلغت في أمريكا ١٩٩٣ ما يقرب من ١١٪ وخلال السنوات العشر الأخيرة لم تتمكن أي دولة أوروبية عن تخفيضها إلى أقل من ١٠٪^(١).

وإذا كان الشباب الراغب سنوياً في العمل يزيد على نصف مليون نسوة من خريجي المراحل المتوسطة أو العالية أو العمال والسياسيين. فإن الحل الجذري هو رفع معدلات التنمية التي وصلت إلى ٥٪ ويرجى لها المزيد. وتشجع مع نظام هذه المبادرات الأعمال التي تشتمل على الجمعيات الأهلية (مثل رابطة المرأة العربية) وزيادة حجم ميزانية الصندوق الاجتماعي للتنمية. وتيسير إجراءات التعامل مع الصندوق. وإقامة الدولة على بناء مشروعات اقتصادية جديدة خاصة تلك التي يعزف عنها القطاع الخاص. إنما لضعف العائد الاقتصادي مع أهميتها الاجتماعية الكبرى وأما لطول فترة الانضمار التي يتحملها المشروع حتى يدر عائداً مجزياً. ويمكن للدولة بعد أن تكتمل هذه المشروعات تمليكها للقطاع الخاص فيما بعد. من خلال بيع أصولها في البورصة. مع إعطاء الأولوية للشباب الراغب في دخول سوق العمل بشروط ائتمانية ميسرة. ويجب تحقيق التوازن بين الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية من جهة وهي ضرورية للاستماع بالتنمية وتحقيق الجودة والقدرة على المنافسة الدولية. وبين الصناعات ذات الكثافة البشرية العالية لاستيعاب الشباب المتزايد الراغب في دخول سوق العمل.

(١) حسين كامل بهاء الدين: مصدر سابق ص ٥١.

رابعاً: يقوم العقد الاجتماعى الجديد فى السياسة المصرية على البعد عن الانغلاق الفكرى أو الايديولوجى. تلك النظم التى سقطت بسقوط تجربة الاتحاد السوفيتى بعد ١٩٨٩. فالتجربة المصرية تسير فيما يمكن أن نطلق عليه الطريق الثالث الذى يأخذ بأفضل ما فى التجريبتين الليبرالية والاشتراكية من مزايا. مثل العدالة الاجتماعية. والحريات السياسية والاجتماعية. هذا النسق المفتوح يستمد قيمه من الواقع الدينى والثقافى مجتمعنا بما يحفظ لنا هويتنا ويحصننا ضد الذوبان فى عصر العولمة. وهذا هو واجب الدولة فى المحل الأول وواجب المؤسسات الاجتماعية والثقافية والسياسية الاهلية بعد ذلك. فالعولمة العلمية والتكنولوجية والاقتصادية المفروضة الآن فعلا لصالح الدول الأقوى وهى الدول الصناعية. لا تعنى التجانس الثقافى وإلغاء التعددية الثقافية وفرض الثقافة العربية أو الامريكية على دول العالم.

والعقد الاجتماعى فى مصر يركز على الحفاظ على الهوية الثقافية واستيعاب كل المتغيرات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية العالمية. ولا تناقض بين الأمرين. وهذا يؤكد أن العقد الاجتماعى الجديد يركز على الأهمية الكبرى للدور الادارى للدولة. فهذا الدور يزداد أهمية وإن كانت وظائف الدولة قد تتغير بما يحقق الاهداف القومية فى ظل متغيرات عصرية جديدة. وسوف نتناول دور الدولة فى تحقيق التوازن فى فقرة قادمة. وما نؤكد عليه هنا هو أهمية إدارة الدولة فى إطلاق طاقات التنمية. والأمثلة أو الادلة على صحة هذا القول متعددة. ولعل أبرزها اليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية وماليزيا واندونيسيا. ويكفى هنا إبراز الدور الإرادى للدولة فى بلد صغير لا يملك موارد ولا يملك تاريخ وليس له شعب موحد له جذوره المشتركة. كما يفتقد إلى الديمقراطية الحقيقية أو تمارس شكل من الديمقراطية يختلف عن النموذج الغربى. هذا المجتمع هو سنغافورة الذى يحتل (٦٥٠) كيلو متراً مربعاً أى عشر مساحة سيناء المصرية يعيش عليها حوالى (٣.٥) مليون نسمة. فهذا المجتمع الذى يتألف من ٧٧٪ من أصل صينى. و ١٤٪ من أصل ماليزى. و ٧٪ من أصول هندية. والباقى من جنسيات وأصول اسيوية أخرى. وصل متوسط دخل الفرد فيه إلى ٣٨,٢ ألف دولار سنوياً. ووصل أجمالى الناتج المحلى فيه إلى (٢١٢) مليار دولار سنة ١٩٩٨. وعدد العاملين ١,٩٪ مليون فرد. ويصل حجم التجارة فى هذه الدولة إلى (٥٠٠) مليار دولار أمريكى. تستورد سنغافورة بحوالى (٢١٠) مليار وتصدر بحوالى (٢٦٠) مليار دولار^(١). وهذه

(١) محمود داود. سنغافورة بدون موارد: أهرام ١٢/٢٦/١٩٩٩.

الدولة لا تقتصر على تصدير انتاجها الخلى. وذلك أنها تصدر بعض ما تستورده كما هو أو بعد إضافات بسيدلة (مثل مياه الشرب التى تستوردها وتعيئها فى زجاجات وتعيد تصديرها). وتبلغ قيمة السلع المعاد تصديرها أكثر من (١٢٠) مليار دولار. هذا إلى جانب ما يسمى بتجارة الخدمات فهو يستقبل حوالى (٦) مليون سائح أى حوالى ضعف عدد سكانه سنوياً. إلى جانب خدمات الترانزيت. كل هذا بسبب ما يطلق عليه محمد منيس سفير مصر فى سنغافورة نظام حكم المستبد العادل أو شكل خاص من الديمقراطية أرساه (لى كوان يو) مؤسس سنغافورة بعد انفصالها عن اتحاد الملايو سنة ١٩٦٥. هنا تبرز أهمية إدارة الدولة بوصفها العامل الرئيسى فى تقدم سنغافورة بتجربتها الفريدة.

خامساً: الدولة فى العقد الاجتماعى المصرى هى المسئول الأول عن وضع سياسات تطوير التعليم الذى هو المدخل المركزى لاعداد أجيال قادرة على التعامل مع ثورة المعلومات والتكنولوجيا والاتصالات. قادرة على إدارة ورفع عمليات التنمية. قادرة على الإبداع والنقد والاستفادة من المنجزات العالمية. قادرة على تطوير وتوطين واستنبات تكنولوجيا متقدمة. قادرة على إدارة العملية التنافسية الضيقة فى مجالات الصناعة والتجارة والتسويق الداخلى والعالمى فى عصر العولمة والانفتاح الاقتصادى واتفاقية التجارة الحرة وتنامى المعلومات.

وكما يشير حسين كامل بهاء الدين بحق فإن التعليم فى الماضى كان ظاهرة حضارية ووسيلة تقدم وتطور. أما اليوم فإنه أصبح أمناً قومياً وضرورة للبقاء^(١) وقد أكدت التجارب أن البداية الحقيقية للتقدم الاقتصادى والاجتماعى والحضارى واللاحق بالعولمة وتزايد القدرة التنافسية فى المجال الاقتصادى. بل والحفاظ على الاستقلال الحقيقى هو نهضة التعليم. والصراع الحضارى اليوم ينطلق من سياق التعلم ويشير أرنولد تونبى إلى "إن تاريخ المجتمعات البشرية هو تاريخ المنافسة بين التعليم والكارثة"^(٢) ويؤكد "بول كندى فى كتاب له بعنوان الاستعداد للقرن الواحد والعشرين أن التعليم هو الوسيلة الوحيدة لمواجهة تحديات القرن القادم. فاليابان ركزت على التعليم وخصصت له ثلثى استثماراتها بعد ضربها بالقنابل الذرية فى الحرب العالمية الثانية. وبهذا تحولت خلال (٤٠) سنة إلى

(١) حسين كامل بهاء الدين: التعليم والمستقبل - الهيئة المصرية العامة للكتاب مكتبة الأسرة ١٩٩٩ ص ١.

(٢) المصدر السابق ص ١٤.

عملاق اقتصادى. واستطاعت سنغافورة الوصول بمتوسط الدخل القومى إلى أكثر من (٢٠ ألف دولار) بفضل تطوير التعليم. نفس الأمر حدث فى كوريا الجنوبية وتايوان. وفى الولايات المتحدة الأمريكية بعد اطلاق السوفيت لأول قمر صناعى سنة ١٩٥٧ لجأ المسئولون إلى التعليم وتطوير مناهج الرياضيات والعلوم. وبعد عام (٨٣) عندما ادرك ريجان سيطرة الين اليابانى على الاسواق لجأ إلى تطوير التعليم خاصة فى العلوم والرياضيات. وتابع (بوش) ما صدر من دراسات حول التعليم وأهمية تطويره فى شكل دراسة (أمة فى خطر). حيث اطلق (بوش) برنامج تحت شعار (أمة تتعلم). وكان أهم جزء فى برنامج كلينتون الانتخابى هو قيادة حملة مقدسة لتطوير التعليم. وهذا نفس ما فعله رئيس الوزراء الإنگلىزى تونى بليز فى برنامج الانتخابى^(١) وقد حدد بهاء الدين أهم أبعاد أزمة التعليم فى مصر فى إنها يجب أن تواجه عدة تحديات. وهى العالمية أو العولمة. ثورة العلم والتكنولوجيا وسيادة الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الاقتصاد الحر وإتفاقية الجات. يلى ذلك ثورة التكنولوجيا بأبعادها المختلفة. وهناك تحدى المنافسة العالمية والاحتكارات الدولية. وهناك تحدى تزايد النفوذ الدولى على القرار الوطنى نتيجة انتشار المؤسسات الدولية التى تحتاجها الدول النامية كالبנק الدولى وصندوق النقد الدولى والاتفاقات الدولية كالجات ومؤتمرات حقوق الإنسان والشركات متعددة الجنسيات. كل هذا بلاشك يؤثر على السيادة الوطنية بالمفهوم التقليدى. كما أن له انعكاساته على الجوانب الاجتماعية والثقافية لأبناء المجتمع^(٢).

وإلى جانب هذه التحديات الدولية. هناك عدة تحديات محلية فهناك تحدى الأمية. وتحدى السلبية. ويذكر بهاء الدين تحديات العنف والتطرف والارهاب. وتحدى تلوث البيئة. وتحدى الانفجار السكاني^(٣) وقد حدد بهاء الدين المجالات الحاكمة للتقدم بالمجالات الالكترونية الدقيقة. والحاسوبية. والمواد الجديدة. وصناعة الفضاء والطيران. والإنسان الآلى. والكمبيوتر والصناعات المرتبطة به. والوسائل المتعددة. والاتصالات^(٤). ونضيف إلى هذا الهندسة الوراثية بمجالاتها المتعددة فى الزراعة والحيوان والبشر ... إلخ.

(١) المصدر السابق ص ١٦.

(٢) المصدر السابق ص ٣٢ - ٥٤.

(٣) المصدر السابق ص ٥٤ - ٦٠.

(٤) المصدر السابق ص ٧٢.

ولاشك أن التعليم هو المدخل الاساسى لمواجهة التحديات العالمية والمحلية المذكورة. وهو أيضاً المدخل إلى السيطرة على هذه المجالات والعلوم والتطبيقات الحاكمة للتقدم. وهذه المجالات هي التى تحقق أكبر قيمة مضافة. وهى المسئولة عن تحقيق الندية فى معركة التنافسية فى عصر العولمة. وهذا يتطلب نظرة نقدية لكل مكونات العملية التعليمية عندنا من مبان ومناهج وأنشطة وإدارة واعداد المعلمين واساليب التقويم والامتحانات ... إلخ.

ويجب الإشارة إلى قضية بالغة الأهمية وهى الاحتفاظ بالجذور الثقافية للأمة وحماية الهوية الحضارية لها. مع الأخذ بهذه العوامل الحاكمة لصنع التقدم علمياً وتكنولوجياً. والدخول فى معترك التنافسية العالمية. وهذا أمر ممكن ومهم وقد سبقتنا إليه عدة دول كاليابان والصين وفرنسا وكندا.. إلخ. ولا تنافس بين الإستفارة من المعطيات العلمية والتكنولوجية المعاصرة. وبين الحفاظ على ثوابت الأمة وهويتها الثقافية. هذه المعادلة هى مسئولية التعليم والتربية والاعلام أولاً وثانياً وأخيراً.

سيادياً: العقد الاجتماعى الجديد فى مصر يركز على التكامل بين الأبعاد التنموية فى مجال الثقافة والمجتمع والسياسة إلى جانب البعد الاقتصادى خاصة بعد انتهاء حقيقة الإصلاح الاقتصادى خلال الثمانينيات والتسعينيات بنجاح. هذا النجاح هو الذى يؤهل مصر للنهضة الاجتماعية والثقافية بقوة.

فالتقدم الاقتصادى فى أوروبا هو الذى اتاح لها التقدم السياسى والاجتماعى. حقبة فى تجارب الدول النامية تقود الحركات السياسية كالثورات الوطنية حركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما حدث فى مصر بعد ثورة ١٩٥٢. لكن يفترض فى هذه الثورات السياسية أن تركز على استكمال البنية الاساسية للمجتمع وتشجيع التنمية الاقتصادية لأنها السبيل إلى تحقيق طموحاتها الاجتماعية والثقافية والسياسية بعد ذلك.

العقد الاجتماعى فى مصر يهتم بتحسين وتنويع فرص الحياة أمام الناس وتعدد الخيارات أمامهم. ولم يعد مفهوم العدالة الاجتماعية يقتصر على القضاء على الفقر وتخفيف الناس من الجوع وتحقيق تكافؤ الفرص والتوزيع العادل للثروة. ذلك لأن هناك حق الناس فى التعليم والصحة والرفاهية. وحقهم فى الحصول على المعلومات والمعرفة

وانتاجها، وحققهم فى المشاركة فى تقرير السياسات واتخاذ القرارات بكل اشكال المشاركة ومستوياتها.

لقد اشار السيد الرئيس فى خطابه قبل وبعد بدء الولاية الرابعة إلى ضرورة صياغة فلسفة اجتماعية متكاملة تحكم خطانا فى القرن القادم وتضرب لنا الطريق إلى الجيل الثانى من الاصلاح. فبعد نجاح الممارسة الفعلية فى الاصلاح الاقتصادى. نجد أن العمل الوطنى مستقبلا فى حاجة إلى تقنين المرتكزات التى استندت إليها الممارسة والعمل الاقتصادى والاجتماعى خلال الثمانينات والتسعينات.

هذه الفلسفة تحتاج إلى تضافر جهود الحكومة والاحزاب ومؤسسات المجتمع المدنى وكل المثقفين وأصحاب رأى حتى تظهر هذه الفلسفة بشكل متوازن يعكس قدرتنا على مسايرة العصر اقتصادياً وتكنولوجياً وعلمياً وإعلامياً واجتماعياً وثقافياً. وكسب معركة الانفتاح والتنافسية والعولمة. مع الحفاظ على هويتنا الثقافية والتاريخية. ولاشك أن هذه الفلسفة ينبغى أن تدور حول علاقة الدولة بالمواطن والمجتمع المدنى. وعلاقتها بالمرأة وأساليب تنميتها التى قطع المجتمع المصرى فيها شوطاً كبيراً. وحقوق المسنين والاطفال وقد ركز الرئيس بشكل يلفت النظر على الأسرة المصرية بوصفها الاساس الذى يقوم عليه المجتمع والمؤسسة التربوية الأولى لابنائهم. والركيزة الأساسية للتنمية واحتوائها على كل عناصر المجتمع. الرجل والمرأة والاطفال والشباب والمسنين. وعلى أساس إنها الركيزة الأساسية للتنمية والمحضر لكل العاملين والمنتجين والمستهلكين والكوادر والقيادات فى مصر الحاضر والمستقبل. وقد ركز الرئيس على أهمية قيام كل فرد ببذل أقصى جهد له فى خدمة الوطن. وفى المقابل بضمن كافة حقوقه المادية والمعنوية وفى مقدمتها العائد المادى وحرية ابداء رأى والمشاركة المفتوحة فى مناقشة قضايا المجتمع واتخاذ القرارات من خلال القنوات القانونية فى المجتمع. كل هذا فى اطار أخذ الظروف والمتغيرات الدولية المعاصرة (بعد العولمة) فى الاعتبار. فإذا كانت العولمة مصطلح لم يتم تحديده بدقة حتى الآن. فإن الواقع يؤكد أن هناك منظومات من المعلومات والتكنولوجيا والنظم الاقتصادية يتم فرضها على العالم. وأن هناك اتفاقات دولية ومؤتمرات عالمية يتم فرض مقرراتها على جميع الدول. الأمر الذى يمثل تحدي كبير أمام الدول النامية فى ظل ثورة المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا والعلم فى المتنامية. وعلى الدول النامية أن تستوعب هذه الثورات وتستفيد منها وتشارك إيجابياً فى صنع هذه العولمة الاقتصادية والتكنولوجية

والاتصالية والعلمية. ولعل البديل لهذا هو أن يتم تهميشنا وخروجنا خارج دائرة العالمية تماماً مثلما فعل مع الهنود الحمر والقبائل البدائية التي اتروت خارج اطار التاريخ.

سابعاً: والعقد الاجتماعي الجديد يجب أن يركز على حقوق بعض الفئات المهمة وفي مقدمتها المسنين التي يتضاعف عددها في مجتمعاتنا المصرية مع تقدم الطب الوقائي والعلاجي والارشادي. فتقرير منظمة الصحة العالمية يقدر عدد المسنين في العالم فوق الستين بـ ٨٥٠ مليون نسمة. يصل عددهم إلى مليار سنة ٢٠٢٠ ويلاحظ أن نسبة النمو في حجم المسنين أسرع ٥٠٪ من نسبة النمو في السكان بشكل عام. وحددت الأمم المتحدة سنة ١٩٩٩ بأنه عام المسنين، وتخطط الأجهزة الدولية إلى رفع متوسط العمر في العالم من ٦٦ حالياً إلى ٧٠ سنة ٢٠٠٥ إلى ٧٥ سنة ٢٠١٥. ومتوسط العمر في مصر هو نفس المتوسط العالمي ٦٦ سنة. وتختلف النسب من محافظة إلى أخرى ففي بنى سويف وسوهاج (٦٠) سنة. وفي الوادي الجديد والبحر الأحمر بسبب البعد عن التلوث (٦٨ سنة). وقد حدث تقدم في متوسط الأعمار في مصر من ٥٧ سنة ٨٢ إلى ٦٦ سنة الآن حسب تقديرات البنك الدولي. وقد زاد متوسط العمر ١٤,٤ سنة من سنة ٦٠ - ١٩٩٠. ويقدر عدد المسنين في مصر بحوالى ٣ مليون نسمة، أغلبهم من ذوى الخبرات الطويلة والعالية لا يستفيد منهم المجتمع، وهم ما يزالون قادرين على العطاء. هذه الفئة تتحول إلى عبئ على المجتمع بسبب ما يتقاضونه من معاشات وتأمينات اجتماعية وصحية. وهذه الفئة يتسارع تدهورها صحياً بسبب توقفها عن العمل وشعورها بأنها عالة على المجتمع. أو على الأقل إنه قد انتهى دورها البناء في خدمة المجتمع. وترتفع نسبة الأعال في مصر مقارنة بالمعدل العالمي. ففي مصر كل عامل يعول شخصين آخرين. وهي على المستوى العالمي كل عامل يعول شخصاً واحداً (١:١).

وكما يشير محمود المراغى^(١) بحق فإن هذه الظاهرة تشير إلى قضية الخطوط المتقاطعة بين التحسين في الأعمار ومشاكل سوق العمل، وهناك اتجاه في الكثير من دول العالم إلى إلغاء سن التقاعد أو تأخيرها كما حدث في اليابان وكندا. وهناك بعض الشعارات ترفعها بعض الجماعات في الدول المتقدمة اقتصادياً مؤداها أن تحديد فرص

(١) محمود المراغى: مصدر سابق.

العمل بالسن وليس بالقدرة تعد جريمة فى حق الفرد. وأن التقاعد يجب أن يكون اختياريًا هذا إلى جانب المطالبة ببرامج رعاية مكثفة للمسنين.

ويتفاوت سن التقاعد من منطقة وقطاع فى مصر إلى منطقة وقطاعة آخر. فلا يوجد سن للتقاعد فى القطاع الریفى الزراعى. ولا فى القطاع الخاص ويقتصر التقاعد على العمل الرسمى فى الدولة وقطاع الاعمال. ويقترح البعض مثل المراعى استثمار كبار السن فى العمل الاجتماعى للاستفادة بخبراتهم مقابل أجر مادي. وتمكين كبار السن استثمار مدخراتهم فى مشروعات استثمارية صغيرة تدعمها الدولة مؤسسات المجتمع المدني.

ثامناً: والعقد الاجتماعى الذى قصد إليه الرئيس مبارك فى خطابه قبل وبعد فترة الرئاسة الرابعة سنة ١٩٩٩ يركز على عدة ابعاد اجتماعية ابرزها فى تكليفه للوزارة الجديدة برئاسة الدكتور عبيد فى اجتماعه بالوزارة ١١ اكتوبر ١٩٩٩. وفى مقدمة هذه الأبعاد الاجتماعية تأهيل صفوف متتالية من الشباب لتحمل المسئولية، وتحقيق العدالة الاجتماعية كركيزة لشرعية النظام، والتحول إلى دولة مؤسسات والبعد عن القرارات الفردية، والاهتمام بالأسرة المصرية وتنظيم الزيادة السكانية. وقد طبقت مصر سياسة سكانية، فقد تم إنشاء المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة فى منتصف السبعينات، ثم تم تطويره إلى المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان. وفى سنة ١٩٨٥ تم إنشاء المجلس القومى للسكان. وفى ١٩٨٦ صدرت وثيقة السياسة القومية للسكان. كذلك صدرت وثيقة تابعه بعنوان (الاهداف الكمية للسياسة السكانية، وصدرت بعد هذا عدة وثائق لاحقه. مثل مسودة السياسة السكانية. وصدرت بعد هذا عدة وثائق لاحقه. مثل مسودة السياسة القومية للسكان فى نوفمبر ١٩٨٩، والاستراتيجيات السكانية (١٩٩٢ - ٢٠٠٧) فى سبتمبر ١٩٩١، ومشروع السياسات القومية للسكان لجمهورية مصر العربية فى فبراير ١٩٩٥ بعد صدور برنامج العمل للمؤتمر الدولى للسكان والتنمية بالقاهرة ١٩٩٤ وقد صدرت هذه الوثائق الابعاد الثلاثية للمشكلة السكانية فى ارتفاع معدل النمو السكانى . وعدم التوازن فى التوزيع الجغرافى للسكان. وانخفاض الخصائص السكانية. وقد ابرزت علاقة هذه الابعاد الثلاثة لمشكلة ببقية مكونات النظام الاجتماعى والاقتصادى من جهة.

وبتعزيز التنمية وعدم بروز ثمارها في حياة الناس بشكل واضح. وقد صدرت اهداف ثلاثة هي خفض معدل النمو السكاني. وتحقيق التوزيع السكاني الأفضل جغرافياً، والارتقاء بالخصائص السكانية. ولهذا عالجت الاستراتيجية قضايا الخصوبة والوقيات وبرامج التعليم ومكانة المرأة وعمالة الأطفال والاعلام والهجرة الداخلية والخارجية. كذلك تناولت الاستراتيجية اساليب الارتقاء بالخصائص السكانية من خلال تحسين الريف ونشر التعليم ورفع مكانة المرأة ورفع مستوى الدخل والصحة الانجابية..

وقد وصلت نسبة ممارسة تنظيم الأسرة سنة ١٩٩٧ إلى ٥٥٪، وانخفض معدل المواليد الخام إلى ٢٧٪، ومعدل الخصوبة الكلى إلى ٣.٥ للمرأة في سن الانجاب، ووصلت نسبة الزيادة الطبيعية إلى ٢٪ سنوياً .

والجدول الآتي يوضح عدد العشوائيات في بعض المحافظات واعداد الساكنين فيها:

المحافظة	عدد العشوائيات	تعداد سكانها
القاهرة .	٦٨	١,٩٥٧,٤٤٥
الإسكندرية	٦٩	١,٢٨٥,٦٢٦
الجيزة	٣٨	١,٢٤٥,٩٨٠
المنيا	١٣	٥٣٨,٩٦٤
الغربية	٥٩	١,٦٩٦,٦٩٨
قنا	٦٧	٥٢٠,٥٨٢
الفيوم	٢٨	٤٤٦,٩٧٢
كفر الشيخ	٥٨	٥٠٩,٧٧٦

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تعداد ١٩٩٦^(١).

(١) المصدر السابق ص ٢٥.

ومن المسلم به أن تلك البؤر المحرومة والعشوائيات المتناثرة هي من أفقر الجهات وأسوئها بيئة وأقلها تعليمًا وأكثرها أمية. وليس من المستغرب أن نجد أن معدل النمو السكاني ٢,١٤٪ على مستوى الجمهورية بينما النمو السكاني يصل إلى:

في البساتين الغربية بالقاهرة	٤٪
في منية السرج بالقاهرة	٧,٧٪
في بوالينو (محرم بك) بالإسكندرية	١٢,٤٪

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء تعداد ١٩٩٦.

وقد وصلت نسبة الأمية بين الذكور إلى ٢٩٪^(١) ومن الإناث إلى ٤٥٪ حسب تعداد سنة ١٩٩٦. ووصل عدد الحاصلين على شهادة أقل من المتوسط ٢٦٪. وشهادة متوسطة ٢٧٪. وجامعية ٥,٧٪ حسب احصاءات ١٩٩٧^(٢). وقد انخفضت نسبة الاعالة الاقتصادية إلى ٢٣,٤٪ حسب نفس الاحصاء. وارتفعت مساهمة الإناث في قوة العمل إلى ١٣,٩٪. وانخفضت عمالة الاطفال أقل من ١٥ سنة إلى ٣,٥٪.

وقد ابرزت دراسات مشروع استراتيجيات السكان والتنمية بوزارة الصحة والسكان بعداً رابعاً للمشكلة السكانية في مصر وهو التفاوت الضخم في كل ملامح ومؤشرات التنمية بين أقاليم مصر (شمال وجنوب الوادى) وبين الريف والحضر وبين الحضر والمناطق العشوائية في المدن. هذه العشوائيات تفتقد إلى أغلب الخدمات، وتتفق في هذا مع العديد من القرى والنجوع والمناطق النائية. وفيما يلي عرض للتفاوتات أو التشوهات التي كشف عنها التعداد السكاني سنة ١٩٩٦ والمسح السكاني الصحي سنة ١٩٩٥^(٣).

(١) وزارة الصحة والسكان: قطاع السكان وتنظيم الأسرة: مشروع استراتيجيات السكان: مراجعة وتقييم ورؤية مستقبلية للسياسة القومية للسكان في مصر.

(٢) المصدر السابق ص ١٩.

(٣) المصدر السابق ص ٢٤.

المؤشر	محافظة حضرية	وجه بحرى		وجه قبلى		الجمهورية		إجمالي
		حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	
نسبة السكان أقل من ٥ سنوات (١)	٩.٠	١٠.١	١١.٥	١٠.٩	١٤.٤	٩.٩	١٢.٨	١١.٦
معدل الإنجاب الكلى (٢)	٢.٨	٢.٧	٣.٥	٣.٨	٥.٢	٣.٠	٤.٢	٣.٦
نسبة الممارسة (٢)	٥٨	٥٩	٥٤	٥٠	٢٤	٥٦	٤١	٤٨
معدل وفيات الرضع (٢)	٤٣	٣٩	٦٨	٧٦	١٠٥	٥١	٨٧	٧٣
نسبة الأمية بين الذكور - ١٠ سنوات فأكثر (١)	١٨	٢١	٣٢	٢٢	٤٢	٢٠	٣٦	٢٩
نسبة الأمية بين الإناث - ١٠ سنوات فأكثر (١)	٣١	٣٥	٥٧	٣٨	٧٢	٣٤	٦٣	٥٠
نسبة التقزم بين الأطفال - أقل من ٥ سنوات (٢)	١٨	٢٦	٢٩	٢٧	٤٠	٢٣	٣٤	٣٠
(١) محسوب من التعداد السكاني ١٩٩٦ (٢) المسح السكاني الصحي لعام ١٩٩٥								

ورغم أن العديد من الأسباب قد تتشابه لتعطى هذه الصورة إلا أن البيانات برمتها تشير إلى صورة خطيرة وتفاوتات يجب تناولها باهتمام كبير بما يستدعى اعتبارها بعداً رابعاً للمشكلة السكانية في مصر قائماً بذاته لا تكفيه الدراسات والبرامج السابق ذكرها ويستوجب إضافة هدف رابع لمعالجة المشكلة لتصبح أربعة أهداف:

١ - خفض معدل النمو السكاني (١).

٢ - تحقيق توزيع جغرافى أفضل للسكان.

٣ - الارتقاء بالخصائص السكانية.

٤ - تقليل الفجوة التنموية بين المناطق المختلفة.

هذا إلى جانب إبعاد أخرى مثل إزالة كل معوقات الاستثمار والتحرر من الروتين، وتنفيذ المشروعات القومية الكبرى بمعدلات سريعة، والخفض في العجز في الميزان التجارى

(١) المصدر السابق ص ٢٦.

وتنمية الصادرات. وتعبئة جهود المجتمع لاستخدام وانتاج التكنولوجيا المتقدمة، والبعد عن الوساطات والمحسوبيات والمصالح الشخصية وتحقيق النزاهة والشفافية.. إلخ.

تاسعاً: العقد الاجتماعي كما اتصوره في مصر يجب أن يركز على مكافحة الفقر والجوع. والفقر في مصر ظاهرة استمرت على مدى تاريخ مصر المعروف. ففي نهاية العصر الفرعوني قدر عدد سكان مصر بحوالى عشرة آلاف نسمة. ونتيجة للفقر والجوع وسوء الاحوال الصحية انخفض العدد إلى حوالى المليونين ونصف نسمة عند الغزو الفرنسى لمصر فى نهاية القرن الثامن عشر. وذكر مؤرخوا الحملة الفرنسية الكثير عن سوء الاحوال الاقتصادية والاجتماعية. ومن المؤشرات على هذا ارتفاع نسبة الفقراء والعميان والمرضى. ولم تسترد مصر عدد السكان الذى كان أيام الفراعنة إلا بعد مدة طويلة تقدر بنصف قرن . ويقدر المؤرخون أن عدد سكان مصر وصل إلى ٢٢ مليون نسمة بعد نصف قرن ثان من الاصلاحات التى تبناها محمد على وخلفاؤه^(١). وقد استمر الفقر ظاهرة سائدة فى مصر خاصة فى الصعيد والارياف اكثر من الحضر. وتذكر الاحصاءات أن عدد الفقراء فى مصر بعد الثورة كانت نسبتهم كبيرة جداً، فقد وصل عدد عمال التراحيل بعد الثورة بقرنين أربعة ملايين نسمة. وحتى الربع الأخير من القرن العشرين كانت الأغلبية الساحقة من المصريين فقراء ونسبة الامية عالية تصل إلى ٧٠٪ وكان العمر المتوقع (٥٥) سنة^(٢). وكان متوسط دخل الفرد أقل من ٣٠٠ دولار سنوياً. ومع كل هذا كان توزيع الدخل فى مصر يشوبه العديد من الاختلالات الاجتماعية. ومع حدوث بعض التغيرات الايجابية، منها انطلاق العمالة المصرية للعمل بدول الخليج بعد نمو صناعة النفط، ومنها الانتقال من الاقتصاد الاشتراكى المخطط إلى اقتصاديات السوق والخصخصة وتشجيع نمو القطاع الخاص، وتهيئة مناخ الاستثمار ومنها تحقيق السلام المصرى الإسرائيلى الذى اتاح توجيه جزء كبير من ميزانية مصر نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع حدوث هذه التغيرات ارتفع متوسط الدخل الفردى فى مصر قبيل نهاية القرن العشرين من ٣٠٠ دولار إلى ما يزيد على ١٤٠٠ دولار سنوياً الآن. وارتفعت معدلات

(١) عبد المنعم سعيد: العدل الاجتماعى - الاهرام أول نوفمبر ١٩٩٩ ص ٢٤.

(٢) المصدر السابق .

الاعمار إلى ١٧ عامًا وانخفضت الامية إلى حوالي ٤٠٪. ولاشك أن هذا يعد تقدماً كبيراً. لكن على^(١) الرغم من هذا فإن عدد الفقراء والمعدمين في مصر يصل عددهم إلى ١٣.٦٤ مليون نسمة بنسبة ٢٣٪ من السكان منهم ٤.٣ مليون في حالة فقر مدقع بنسبة ٧.٤٪. وذلك حسب احصاءات تقرير التنمية البشرية الصادر عن معهد التخطيط القومي سنة ١٩٩٦^(٢). واشكالية الفقر تعاني منها كل الدول النامية. وفئات كبيرة داخل الدول الغربية المتقدمة صناعياً. وتقدر احصاءات البنك الدولي أن هناك ٤٥ دولة منخفضة الدخل (أقل من ٦٩٥ دولار للفرد سنوياً). و٦٣ دولة متوسطة الدخل (بين ٦٩٦ — ٨١٢٥ دولار للفرد سنوياً). و٢٤ دولة مرتفعة الدخل (٨١٢٦ دولار للفرد سنوياً). ومع ضم الدول منخفضة الدخل (٤٥ دولة) مع الدول ذات الحد الأدنى للدخل من المصنفة في فئة متوسطة الدخل (٤١ دولة) يتضح أن عدد الدول الفقيرة جداً تصل إلى ٨٦ دولة. وهناك دول أخرى فقيرة بحيث يصل العدد الكلي حسب الاحصاءات العالمية إلى ١٥٩ دولة بنسبة ٧٦٪ من اصل دول العالم. وتقدر بـ ٢٠٩ دولة^(٣).

والخطة في مصر تستهدف التخفيف من عدد الفقراء وتقليل نسبة الفقر سواء الفقر العادي أو المدقع. وسواء فقر الدخل (عدم كفاية الدخل لتحقيق مستوى المعيشة المقدر فوق خط الفقر المقدر بالانفاق الاستهلاكي على السلع الأساسية) أو فقر القدرة (ويشير إلى عدم إمكان الاستفادة من الخدمات العامة مثل التعليم والصحة أما لعدم كفايتها لتغطية كل احتياجات الفقراء. أو لأن الدولة لا تقوم بدورها في أداء الخدمات العامة مجاناً لغير القادرين. وتبيعها مقابل أجر لا يستطيعون دفعه). فقد كان عدد الفقراء في مصر حسب تقدير التنمية البشرية الصادر عن معهد التخطيط القومي سنة ١٩٩٠. ٢٥٪ من السكان. منهم ١٠.٩٪ فقد مدقع. أصبح العدد سنة ١٩٩٦ ١٣.٦٤ مليون بنسبة ٢٣٪ منهم ٤.٣ مليون بنسبة ٧.٤٪ فقر مدقع^(٤). وتجدر الإشارة أن خط

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) محمد عبد الحليم عمر: موقف الإسلام من الفقر والفقراء بالمقارنة مع النظم المعاصرة السائدة. بحث

مقدم لندوة الفقر والفقراء في نظر الإسلام. مركز صالح كامل ١٧ أكتوبر ١٩٩٩ ص ٧.

(٤) المصدر السابق ص ٥ — ٦.

الفقر في مصر محسوب على اساس سلة الطعام للأسرة بمبلغ ٣١٤٨ جنيهاً. ولل فرد ٥٩٤ جنيهاً في السنة. أما الفقر المحسوب حسب تكلفة الحاجات الاساسية كحد أدنى للاتفاق الاستهلاكي فيقدر بمبلغ ٤١٦٨ جنيهاً للأسرة. ٨١٤ جنيهاً للفرد^(١).

وتحاول مصر محاربة الفقر من خلال عدة آليات، أهمها التعليم ومساعدة الشباب على أن يجد فرصاً للعمل سواء كموظفين أو تملك الصناعات الصغيرة والمشاريع الصغيرة من خلال الصندوق الاجتماعي والجمعيات التعاونية والأهلية والاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة^(٢). ومن خلال المساعدات الاجتماعية من خلال وزارات الشؤون الاجتماعية والاقواق^(٣). ولاشك أن تجربة الصندوق الاجتماعي للتنمية، تجربة رائدة في مجال تحسين المستويات المعيشية ونشر الصناعات والمشاريع الصغيرة^(٤). وهناك تجربة بنك ناصر الاجتماعي في مجال الرعاية الاجتماعية^(٥). وإلى جانب هذا هناك اطلاق المشروعات القومية العملاقة في توشكى والعيون وشرق التفرعة وشمال السويس وبورسعيد.. التي سوف تتيح آلاف فرص لعمل للشباب. وهناك التيسرات الكبرى أمام انطلاق القطاع الخاص والشركات متعددة الجنسيات التي سوف تتيح آلاف الفرص أمام الشباب للعمل. وهناك الاهتمام برعاية المرأة اقتصادياً من خلال المؤسسات الحكومية أو الأهلية.. كل هذا وغيره آليات متعددة من شأنها تخفيض نسبة الفقر وارتفاع متوسطات الدخل لدى أبناء مصر. وإذا كان البعض يقدر عدد الفقراء في مصر بحوالى ٢٣ مليون نسمة أى حوالى ثلث عدد السكان (عبد المنعم سعيد). وهؤلاء هم الذين يكفى دخلهم بالكاد أو يعجزون عن تلبية حاجاتهم الاساسية وهى المأكل والمشرب والملبس والسكن^(٦).

(١) المصدر السابق ص ٧.

(٢) إبراهيم إمام يوسف: تجربة الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة في مساعدة الفقراء والمساكين. ندوة الفقر والفقراء في نظر الإسلام - مركز صالح كامل اكتوبر ١٩٩٩.

(٣) ملك محمود مصطفى: تجربة وزارة الاوقاف المصرية في علاج مشكلة الفقر - المؤتمر السادس وارجع إلى بحث محمد سالم سالم: تجربة وزارة الشؤون الاجتماعية في مجال الرعاية الاجتماعية: المؤتمر السابق.

(٤) راجع بحث حسين الجمال بعنوان: مجهودات الصندوق الاجتماعي للتنمية في مجال تحسين المستويات المعيشية - المؤتمر السابق.

(٥) راجع بحث عبد الله عبد العزيز - تجربة بنك ناصر الاجتماعي في مجال الرعاية الاجتماعية - مؤتمر الفقر والفقراء.

(٦) عبد المنعم سعيد - العدل الاجتماعي مرة أخرى - أهرام ٨ نوفمبر ١٩٩٩ ص ٢٤.

والبعض الآخر يقدر هذا العدد بـ ١٢.١٤ مليون نسمة (تقرير التنمية البشرية الصادر عن معهد التخطيط القومى سنة ١٩٩٦)^(١). فإن الفرق إنما يتمثل فى حد الفقر أو طرق تحديد خط الفقر وما يعد حدًا للكفاف أو الكفاية. ولاشك أن هذا العدد الكبير يستحق الاجراءات الجادة التى تبذلها الدولة ومؤسسات المجتمع المدنى للقضاء على الفقر. لكن إلى جانب هذا الأمر فإن هناك اختلالاً واضحاً فى توزيع الدخل فالخمس من السكان (٢٠٪) الأقل دخلاً (الفقراء) لا يحصلون إلا على ١.٧٪ من الناتج المحلى الاجمالى. بينما يحصل الخمس الاعلى دخلاً (٢٠٪) على ٤٦٪ من هذا الناتج المحلى .

وكما يشير(سعيد) بحق فإن هذه النسبة العالية من الفقر والاختلال فى توزيع الدخل لا يمكن أن يكون مدخلاً لتبنى الافكار الاشتراكية المتطرفة أو الماركسية. فقد كشفت تجارب الاتحاد السوفيتى وبعض الدول النامية. ومنها مصر خلال الستينات. أن شعارات العدالة والكفاية والمساواة والحرية والمشاركة التى ترفعها هذه الايديولوجيات لم تسفر إلا عن مزيد من الفقر والتدهور الذى لا يتم كشفه إلا بعد انقضاء هذه الحقبة وسقوط هذه الانظمة. والسبب فى ذلك عدم السماح بالكشف عن الاحصاءات الحقيقية للفقر والاختلالات الاجتماعية وحجم المشكلات الاساسية خلال الفترات التى تسودها الثورية الاشتراكية. وقد ثبت فشل هذه الانظمة فى الدول التى اخذت بها وفى مقدمتها الاتحاد السوفيتى السابق وشرق أوروبا والكثير من الدول النامية.

وتحول الاقتصاد المصرى إلى نظام السوق الحرة وتشجيع الاستثمارات الكبرى من خلال القطاع الخاص الوطنى أو المشترك أو الاجنبى داخل مصر أسهم بلاشك - جنباً إلى جنب مع الآليات الأخرى السابق ذكرها - فى القضاء على بعض الجوانب الفقر وحل بعض جوانب مشكلة البطالة. وإيجاد حركة واسعة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فمنذ تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى الانتاجى فى مصر فى نهاية السبعينات إلى الآن حدثت انفراجه اقتصادية كبيرة ظهرت مؤشراتهما فى نمو المدن الجديدة منها مدينة العاشر من رمضان التى يطلق عليها جمعية رجال الأعمال بها. مدينة الألف مصنع ومدينة السادس من أكتوبر التى تعد قلعة صناعية وتربوية (جامعات أهلية) كبرى. هاتين المدينتين. مع خمس مدن جديدة أخرى هى السادات. وبرج العرب. والصالحية الجديدة.

(١) راجع تقرير التنمية البشرية الصادر عن معهد التخطيط القومى سنة ١٩٩٦.

ودمياط الجديدة. وبنى سويف الجديدة. قدمت للاقتصاد المصرى ٢٣٤٢ مصنعاً يعمل بها ربع مليون عامل يحصلون على أجور قدرها ٦٤٥ مليون جنيهاً هذه المصانع استثمر فيها ما يقرب من ١٥ مليار جنيهاً. ويبلغ قيمة انتاجها ٢٣ مليار جنية^(١).

وبشير (سعيد) إلى أن نمو نظام السوق الحر والاستثمار الخاص ساهم فى نمو الحضر فى مصر فطبقاً لتقرير التنمية البشرية الصادر عن معهد التخطيط القومى عام ١٩٩٥ هناك ٨٠٪ من السكان يعيشون فى مجتمعات حضرية ٩٦٪ يملكون تلفزيون. و ١١٪ فديو. ٨٣٪ بوتاجاز ٦٥٪ مروحة. ٤١٪ سخان مياه. ٧٨٪ ثلاجة. ٨٧٪ غسالات كهربائية. ٩٪ سيارات أو دراجات بخارية. ومن المنطوقى أن هذه المعدلات الآن أعلى بكثير.

ولاشك أن نمو السوق الحرة والمشروعات الرأسمالية عامل مهم فى القضاء على الفقر والبطالة والاختلالات الاجتماعية بين الريف والحضر وبين شمال الجمهورية وجنوبها. وبين الذكور والإناث. ولعل هذا الفارق الكبير بين المحافظات الأكثر فقراً وتخلفاً مثل المنيا وأسيوط وبنى سويف وسوهاج (كلها فى الصعيد)، والأكثر تقدماً وغنى (بورسعيد والسويس والقاهرة والاسكندرية (كلها فى الوجه البحرى) يتضح من أحصاءات التقارير السنوية للتنمية البشرية الصادرة عن معهد التخطيط القومى. فتوقعات العمر أعلى عامين فى المحافظات الأغنى مقارنة بالافقر ونسبة المتعلمين أعلى ٢٥٪ فى الأولى عن الثانية. ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى أعلى فى الأولى بنسبة ٣٥٠٠ دولار (مقوماً بالقوة الشرائية للدولار).

ولعل هذا هو ما أدى بصناع السياسة فى مصر وعلى رأسهم السيد الرئيس إلى تمهيد كل السبل لجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية فى المحافظات الأكثر فقراً (فى صعيد مصر) وإلى اطلاق المشروعات العملاقة فى الجنوب والشمال وسيناء والقناة لجذب الاستثمارات العملاقة جنباً إلى جنب مع تنمية المشروعات الصغيرة واستحداث مجتمعات جديدة تعد قلاعاً متكاملة للزراعة والصناعة والسياحة والخدمات تسهم مشروعاتها فى اجتذاب الشباب وفتح فرص عمل لهم للقضاء على الفقر وارتفاع مستويات المعيشة.

(١) عبد المنعم سعيد المصدر السابق.

عاشراً: العقد الاجتماعي في مصر يركز على الديمقراطية وحرية الرأي وحرية النقد البناء وحرية تكوين احزاب وحرية الصحافة والبعد تماماً عن الوساطة والمحسوبية وكشف الانحرافات وسيادة القانون على الجميع. فالتعددية السياسية الحزبية السليمة. وحرية التعبير والنقد وإبداء الرأي من خلال القنوات الشرعية. هو خير ضمان لنزاهة الحكم ونظافة اليد وسلامة القرار. وقد كانت أهم التوجيهات التي ابداهها الرئيس لكل الحكومات التي تولت في عهده هي سيادة القانون وحرية المواطنين ودعم الرقابة الشعبية والرسمية على الأجهزة الحكومية ضماناً لسلامة وصدق الأداء. وتركز الأجهزة الشعبية (الاحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، والحكومية والمجالس الشعبية والنيابية على نشر الثقافة الديمقراطية، وثقافة الحوار وثقافة المشاركة، وثقافة المشاركة، وثقافة المساءلة، وثقافة قبول الآراء المعارضة ومقارعة الحجة بالحجة، وباختصار تنمية ثقافة القيادة الرشيدة والتبعية المستنيرة، والثقافة السياسية خاصة بين الشباب. وكما يركز وزير الشباب فإن هذا مسئولية كبيرة يشارك فيها الوزارات المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني والمجالس الشعبية والنيابية والأسرة والاعلام والمؤسسات الدينية... إلخ. والمشاركة الشعبية بمفهومها الواسع، ومستوياتها المتعددة هي المدخل لتحقيق الديمقراطية وتعميقها، والتمثيل الصحيح لكل القوى الاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمع. وهذه المشاركة أيضاً هي الضمان الوحيد لاستمرار التنمية بكل انواعها، واستمرار الحرص على الصالح العام، والمشاركة هي الضمان لمنع الانحراف والفساد الاداري والسياسي، وهي الضمان للنقد البناء ووجود معارضة حقيقية مستنيرة تصحح المسيره التنموية باستمرار.

حادى عشر: العقد الاجتماعي في مصر يركز بشكل كبير على رعاية الطفولة والأمومة وبالتالي الاهتمام برعاية المرأة رعاية كاملة تعليمياً واقتصادياً وسياسياً واسرياً وفكرياً ودينياً... كل هذا في اطار الثوابت الدينية للأمة والعقائد والقيمية والاخلاقية. وقد وصلت المرأة في مصر إلى أعلى المواقع السياسية (وزيرتين في الوازة الحالية) والدبلوماسية (العديد من السفيرات) والبرلمانية (عدة نائبات في مجلس الشعب والشورى) والقضائية (رئيسة النيابة الإدارية) والادارية (العديد من وكيلات الوزارة والمديرات العامات) والاعلامية (الكثير منهن مذيعات وصحفيات ومقدمات برامج

ومخرجات وكاتبات سياريو ومديرات لقنوات فى التلفزيون.. إلخ). وقد حصلت المرأة فى مصر على حقوقها السياسية كاملة، وهى وبحكم الدين لها ذمتها المالية المستقلة وحقوقها الاقتصادية كاملة مثل الرجل. كل هذا لا يعنى أن المرأة قد تحررت بالفعل فى كل انحاء المجتمع المصرى. فما تزال بعض الجوانب الثقافية المتخلفة تسيطر على بعض الرجال. وما تزال هناك العديد من العقبات تقف أمام التنمية المنشودة للمرأة التى تتحمل عبئاً كبيراً فى المجتمع لا يقل، بل يزيد أحياناً كثيرة عن عبئ الرجل. خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار الدور التربوى الذى تضطلع به المرأة للأبناء الذكور والإناث معاً. هذا الدور هو الأساس فى بناء الشخصية وفى بذور التنمية البشرية. والتنمية بكل أنواعها الدينية والاقتصادية والسياسية. ورعاية المواهب والملكات الابداعية...

لكن هذه العقبات لا تأتى من جانب الدولة وإنما من جانب سلبيات فى التراث الثقافى المتراكم، ومن جانب نمط المجتمعات الأبوية التسلطية التى تولى من قيمة الذكورة وخط من قيمة الانوثة وهى خاصية جاهلية. الدولة تبذل جهود جبارة فى سبيل إعلاء مكانة المرأة. فهناك الجهود التشريعية - قانون الأحوال الشخصية. وقانون الزواج من اجانب، وقوانين حقوق المرأة، مساواة المرأة بالرجل فى كل القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ورعاية الدولة فى أعلى مستوياتها للمرأة (جهود السيدة الفاضلة حرم السيد رئيس الجمهورية). وهناك الدعم الذى تمنحه الدولة لجمعيات سيدات الأعمال. وجهود هذه الجمعيات موضع فخر واعجاب من الجميع.

ومع احترام المرأة وخطأ نموذج التفكير الذى يضع المرأة فى مقابل الرجل، فإن هناك الكثير من اللغط الذى يعتري التفكير فى العلاقة بين الرجل والمرأة. وقد حسم الدين هذه التصفية. فلا يوجد صراع أو مواجهة أو حتى منافسة بينهما لانهما معاً خلقا من نفس الواحدة - قال تعالى فى أول سورة النساء "يأيتها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها" (الآية ١) ويجب هنا التنبيه إلى قضية بالغة الخطورة على أمن المجتمع وأمن الأسرة والأمن التربوى وعلى الدور المهم الذى تقوم به الأسرة فى مجال التربية، وبمثل خطراً على العلاقات الاجتماعية وعلى الاخلاق، بل وعلى مستقبل الأمة، خطراً على الإنسان مطلق الإنسان. هذا الخطر يتمثل فى الظن أن تحرير المرأة إنما يكون من

خلال اسقاط الثوابت الدينية والعقدية والقيمية والاخلاقية التي حددتها السماء من خلال الوحي. أقول هذا لأنه ظهرت آراء في عدة منتديات ثقافية آخرها مؤتمر تحرير المرأة الذي يعقد بالمجلس الأعلى للثقافة بمصر بمناسبة مرور مائة عام على صدور كتاب قاسم أمين. هذه الآراء تحاول العبث ببعض الثوابت مثل قوامة الرجل، وحق الرجل في تعدد الزوجات، وضرورة مرور فترة العدة لمن مات عنها زوجها أو المطلقة قبل الزواج الثاني، وقواعد الميراث^(١)... إلخ.

والأديان السماوية وخاتمها الإسلام هو الذى حرر المرأة وكفل لها الكرامة وكافة الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تماماً مثل الرجل. فالنساء كما يقول رسولنا صلى الله عليه وسلم شقائق الرجال. لهن حق التعليم والتملك والذمة المالية المستقلة والمشاركة فى شئون المجتمع والعمل فى المهن المناسبة لها. كفل لها حق الرعاية الكاملة من جانب الرجل. أب أو زوج أو أخ... ولاشك أنه مع التطورات الاجتماعية يمكن أن تظهر حقوق جديدة للمرأة، وأى تقدم فى هذا المجال يرحب به الدين بشرط ألا يتعارض مع الأصول التى تحول دون الافراط والتفريط أو الانحراف.

الثانى عشر: يؤكد العقد الاجتماعى الجديد فى مصر على تحقيق التكامل بين العلم والإيمان. العلم يعنى الاهتمام بالمعرفة والمعلومات واستيعاب وتوطين التكنولوجيا، وإبداع تكنولوجيات جديدة بعد الاستيعاب والتوطين والتطوير على أن يتحقق هذا بالسرعة الواجبة والقادرة على تقليل الفجوات المعرفية والعلمية والتكنولوجية بيننا وبين العالم المتقدم. هذا الجانب العلمى المعرفى التكنولوجى يترجم إلى مخرجات صناعية ومعلوماتية عالية الجودة لها قدرة عالية على المنافسة عالمياً. أما الجانب الثانى وهو الإيمان فإنه يترجم إلى الحفاظ على الهوية الثقافية الإسلامية المصرية والعربية والتمسك بالثوابت القيمية والعقائدية المدعمة أصلاً لمشروع حضارى يحفل بالمنهجية والعلمية والقيم العليا والسلوك الحضارى.

هذين البعدين - العلم والإيمان، أو الأصالة والمعاصرة، أو الدخول فى مرحلة الاقتصاد المعلومات مع الاحتفاظ بالهوية الذاتية المتميزة، لا يمكن أن يتحققا إلا من خلال برامج

(١) راجع أعمال المؤتمر الذى عقد خلال نوفمبر ١٩٩٩ بالمجلس الأعلى للثقافة، وراجع جريدة الشروق - صوت

الأزهر - العدد الخميس ٣ نوفمبر ١٩٩٩.

مخططة للتعليم تستند إلى سياسات تربوية تصاغ بدقة تسترشد بأحدث الأساليب التربوية وأحدث المناهج والعلوم. وأكفأ طرق التدريس والإدارة المدرسية وأعداد المعلم والأنشطة المدرسية.. إلخ. كذلك فإن تحقيق هذين البعدين يفترض تحديد نموذج الشخصية المطلوب من النظم التربوية صياغتها. وهى مجموعة السمات والخصائص المطلوب غرسها. هذا النموذج للشخصية يجب أن يجمع بين منهجية التفكير والقدرة على التعليم الذاتى المتواصل. والاتصال مباشرة بمصادر المعلومات الحديثة. وتنمية القدرة على الإبداع والابتكار والتحليل والنقد. وتنمية القدرة على الحوار العلمى واحترام الآخر وقبوله. والتسامح فى إطار الضوابط التى تمنع ذوبان الشخصية أو الهيمنة الثقافية للآخر. فالتسامح يجب أن يعترف بالتعدد الثقافى. وحرية كل طرف فى اعتقاد ما يراه ويقول ما يقتنع به. والتسامح يجب أن يكون من الأطراف كلها والا يعنى فرص ثقافة طرف على طرف آخر. والتسامح يجب أن يركز على المصالح المشتركة والقضايا المشتركة.

ثالث عشر: العقد الاجتماعى الذى يتبناه المجتمع المصرى بقيادته السياسية ومؤسساته الخاصة والمدنية. بعكس الإدارة العامة. ويحقق مصالح جميع فئات المجتمع. ويحدد الواجبات والمسئوليات لكل مكون من مكونات المجتمع بجماعاته وتنظيماته ومؤسساته المختلفة. كذلك فإنه يحدد اختصاصات كل جهة. ويحدد المسئوليات العامة للدولة. ومسئولية القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى كما يحدد المسئوليات التضامنية المشتركة. وهو عقد يحقق التوازن بين التنمية والحفاظ على الهوية الثقافية والمصالح العليا للمجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً من جهة. وبين موجات الانفتاح الاعلامى والاقتصادى والثقافى العالمية التى لا فكاك منها أو العولمة من جهة أخرى. وهذا العقد هو المدخل الصحيح والمتوازن لحماية كل فئات المجتمع واللاحاق بالثورة العلمية والتكنولوجية العالمية والتعامل مع مستحدثات العصر. وبالتالي مدخل يحقق الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة أو محدودة الدخل فى إطار منظومة تنمية مستدامة بمعدلات جيدة وفى إطار الممارسات الديمقراطية والالتزام بالعدالة الاجتماعية ونكافؤ الفرص. ولعل هذا هو الذى يضمن الولاء للمجتمع من قبل جميع فئاته ويضمن مشاركتها الايجابية فى منظومة التنمية المستمرة. ولاشك أن هذا الامر هو قمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وقد برزت هذه الملامح المتوازنة للعقد الاجتماعى الجديد فى خطاب السيد الرئيس امام مجلسى الشعب والشورى فى نوفمبر ١٩٩٩، والذى اكد على مسئولية الدولة والقطاع الخاص والمؤسسات الاهلية، وعلى ضرورة انعكاس عائد الجهد التنموى على المجتمع بكل قطاعاته حيث جاء فى الخطاب (لقد نجحنا فى أن نعيد للمتغيرات الاقتصادية الحاكمة فى اقتصادنا إلى نصابها الصحيح، وجعلناها تستجيب لتفاعلات الاقتصاد القومى.. وإذا كان واجبنا أن نوفر للقطاع الخاص المناخ الملائم وتقدم له الحوافز كي يشجعه على زيادة استثماراته فى الاقتصاد القومى، فإن علينا أن نضع فى حسابنا الحرص الكامل على أن تصل ثمار التنمية إلى كل فئات الشعب، إلى العمال كتائب التنمية وجنودها بحيث لا يجبر عامل على ترك عمله، ولا يحرم عامل من دخله، ولا يترك عامل دون حماية، وإلى الفئات محدودى الدخل التى ينبغى أن يتوافر لها الحد اللازم من الرعاية، وإلى الطلاب غير القادرين على تحمل تكاليف استمرار تعليمهم، وإلى الشباب الذى لا يستطيع أن يجد المسكن الملائم أو العمل الملائم، وإلى الأسرة الفقيرة التى تحتاج إلى رعاية صحية تشمل الطفل وتكفل المسن وتضمن للامهات رعاية كاملة)، ويطرح الخطاب آليات التحقيق فى عدة نقاط من بينها (أقامة وتفعيل مؤسسات التدريب وتطوير مقررات التعليم، وإقامة قاعدة تكنولوجية تنشر استخدام تطبيقات العلوم الحديثة فى قطاعات الانتاج والخدمات... وتوفير المساندة للمؤسسات التى ستقدم التمويل المطلوب لهذه الصناعات التكنولوجية المتقدمة).

هذا يعنى أن العقد الاجتماعى فى مصر يركز على التنمية البشرية أو الانسانية، وعلى الديمقراطية واقامة دولة المؤسسات والمشاركة فى صناعة وتشكيل واتخاذ القرار وتوسيع فرص الخيارات والاجتهادات العلمية المسؤولة أمام ابناء المجتمع فى اطار حرية الفكر والتعبير والتعددية الحزبية وتعددية المؤسسات المدنية. والدخول فى عصر المعلوماتية والاستفادة من احدث العلوم والتكنولوجيا المعاصرة بعد استيعابها وتطويرها وتوطينها. تمهيداً لابداع تكنولوجيات جديدة. ولاشك أن هذا هو دور القطاع الخاص فى مصر الذى يجب أن يكون على قدر المسؤولية وأن يمارس دوره التنموى بحس اجتماعى راق يحافظ معه على حقوق عماله ومنتجيه ويحافظ على السلام الاجتماعى ويبتعد عن ممارسة الضغوط وتعويق الصناعات الناشئة. وقد حرص الخطاب على ترسيخ مفهوم دولة المؤسسات لأن هذا هو الضامن لوجود سياسات ثابتة مستقرة. وتقاليد راسخة وعمل جماعى ناجح وشفافية. كما أنه الضامن لتواصل التنمية والعطاء الوطنى فى اطار ثقافة الرقابة والمساءلة الشعبية الواعية. هذا المفهوم (دولة المؤسسات) يحول دون أى انحراف أو جنوح عن السياسات والاهداف الموضوعية لصالح شخص أو فئة ايا كانت. كذلك فإن دولة المؤسسات تحول دون استفحال المشكلات لوجود اجهزة واعية علمية للرقابة والمحاسبة سواء الاجهزة التشريعية أو الاحزاب أو الصحافة أو الاجهزة الرقابة المتعددة فى المجتمع والتي هى مؤسسات لها حصانتها وحيدتها وسلطانها الواجبة.

والانحرافات التى تخل بالتنمية أو الديمقراطية و بناء دولة المؤسسات هى خرق للعقد الاجتماعى. ومن امثلتها التهرب الضريبى والجمركى، وجرائم الاختلاس والرشوة والفساد الادارى بكل اشكاله. وكل اعتداء على حقوق الدولة هى خرق للعقد. لأن الدولة عليها أعباء الضمان والحماية الاجتماعية للفئات محدودى الدخل. من أجل ادماجها فى نسيج المجتمع. واعطائها كل الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، حتى لا تتحول كما يشير فوزى فهمى بحق إلى (عشوائيات تفلت من الانتماءات وتصبح مصدرًا للتوترات)^(١).

والعقد الاجتماعى فى مصر يحاول تحقيق التوازن بين الانفتاح على العالم وبين الحفاظ على الهوية الوطنية الثقافية. ويؤكد عدم وجود مسار واحد أو نموذج أحادى

(١) فوزى فهمى: لانصفية لمظلات الحماية الاجتماعية: اهرام ٢٩ نوفمبر ١٩٩٩ ص ٢٦.

للتنمية^(١) وخطأ فكرة القولية أو القول بحتمية النموذج الغربى الأوروبى أو الأمريكى للتنمية سواء فى مجال التنمية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية. فلكل دولة ظروفها الثقافية والتاريخية والجغرافية. ولكل دولة أساليبها فى التعامل مع متطلبات التنمية بما يتفق مع بنائها الاجتماعى ونظمها الثقافية وطبيعة شخصية ابنائها. وهذا يعنى أن هناك مسارات متعددة للتنمية، وأن التقدم التنموى ليس مسوغاً للذوبان فى هويات أخرى، وليس مبرراً للانسلاخ من الذاتية والهوية. وليس مسوغاً للدول المتقدمة أن تفرض فلسفتها ومصالحها الذاتية على الدول النامية. أو لأى تدخلات خارجية غير مشروعة تحت شعارات أخذت تتنامى فى الآونة الأخيرة مثل حقوق الإنسان أو حماية الأقليات أو غيرها من شعارات. هى فى جوهرها حق أريد به باطل وفى ظل تحرير التجارة. وتحرير الاقتصاد والانفتاح الإعلامى أو الاتصالى وتنمى التكنولوجيات العابرة للحدود مثل شبكات الاتصال والمعلومات وأجهزة التليفون والفاكس والقنوات الفضائية... وبشكل عام فى ظل آليات العولمة الاقتصادية والفكرية والثقافية والاجتماعية المتزايدة. يثار سؤال مهم حول تحرير اتخاذ القرار فى الدول النامية، وحول مصير التعددية الثقافية ومدى إمكان الخروج من إطار التبعية، وقدرة الدولة على اتخاذ القرارات الوطنية الكفيلة بضمان استمرارية التنمية من جهة، والحفاظ على الهوية الثقافية ومصالحها الاستراتيجية من جهة ثانية، واجتذاب الاستثمارات والتكنولوجيات والخبرات العالمية لتوظيفها فى خدمة التنمية الوطنية من ناحية ثالثة. والواقع أن الدولة فى مصر هى التى رفعت أسهام القطاع الخاص إلى ما يقرب من ٧٠٪ من اجمالى الناتج الصناعى. وهناك جهود لزيادة هذه النسبة، والدولة هى التى مهدت السبيل لذلك من خلال تحديث البنية الأساسية والقيام بالإصلاح الاقتصادى، وما تزال الدولة تقود عمليات التنمية من خلال جهود اقتصادية وسياسية وتشريعية واجتماعية... ومن بين هذه الجهود تيسير إجراءات الاستثمار وإزالة معوقات التصدير وتطوير الموانئ والطرق ووسائل النقل والاتصال. واستحداث سبل التسويق الخارجى.

وكما سبق أن اشرنا فإن الدولة هى المسئولة عن مراعاة البعد الاجتماعى وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوسيع دائرة المشاركة الشعبية. والحرص على التوازن الاجتماعى بين

(١) دنيل السمالوطى. قضايا التنمية والتحديث فى علم الاجتماع المعاصر: دار المطبوعات الجديدة للنشر والتوزيع - الإسكندرية سنة ١٩٩٠.

مختلف القوى الاجتماعية. وضمان عدم سيطرة إحدى القوى على اتخاذ القرار. كل هذا يعنى أن هذه التغييرات الليبرالية لا يؤدي إلى تآكل سلطات الدولة كما يروج البعض، وإنما يدعم الدور المهم للدولة في التنسيق التنموي، واجتذاب الاستثمارات، وإزالة المعوقات. وتحقيق التوازن والصالح العام لكل فئات المجتمع. وهذا هو ما قصده السيد الرئيس الجمهورية في خطابه المهم أمام مجلسي الشعب والشورى - نوفمبر ١٩٩٩، فقد جاء في الخطاب ضرورة (احترام سيادة الدول الصغيرة والمتوسطة) والكف عن الترويج لمفاهيم تآكل سيادة الدول، وتقييدها والتدخل في شئونها الداخلية. تحت زرائع مختلفة.

وهذه الدول تستطيع من خلال القرار الوطني أن تحقق الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بما يتفق مع المصالح القومية والهوية الثقافية والوضع التاريخية لكل دولة. وهذا يعنى التأكيد على فكرة تعدد نماذج التنمية والديمقراطية والمشاركة وعدم وجود نماذج حتمية أو واحدة في هذا الصدد. كذلك فإن هذا يعنى حتمية التعدد الثقافي واستحالة إلغاء هذا التعدد. كذلك فإن هذا يعنى ضرورة اللقاء بين الشعوب والثقافات والحضارات من خلال الحوار لصالح الإنسان مطلق الإنسان في كل زمان ومكان.

وقد استهدفت الورقة الاجابة عن ثلاثة أسئلة بحثية. خصصنا لكل سؤال فقرة للاجابة عليه. وقد كشفت الاجابة عن أن العقد الاجتماعي الجديد في مصر يأخذ بمفهوم الدولة ذات الحكم الموسع Governance. كما عرفه البرنامج الائماني للأمم المتحدة UNDP. وأنه يؤكد أهمية دور الدولة في اطلاق برامج للتنمية وفي تحفيز وتهيئة كل السبل أمام القطاع الخاص، وأمام مؤسسات المجتمع المدني لأداء أدوارها. كل هذا في إطار حفاظ الدولة على الهوية الثقافية وعلى العدالة الاجتماعية، وعلى منظومة القيم العليا وحقوق جميع فئات المجتمع. وتفعيل المشاركة الايجابية لهذه الفئات في تشكيل القرارات، وتحقيق الثقافة والرقابة الشعبية ودعم الثقافة السياسية وثقافة المشاركة والمساءلة والمحاسبة

(١) د. نبيل السمالوطي، رؤيه اجتماعية حول العلاقة الجدلية بين العنف والتطرف وبين معطيات الواقع الاجتماعي والثقافي: بحث ألف في مؤتمر دولي بعنوان العلوم الاجتماعية ودورها في مكافحة جرائم التطرف والعنف في المجتمعات الإسلامية - قسم الاجتماع كلية الدراسات الإنسانية ومركز صالح كامل بجامعة الأزهر يونيو ١٩٩٨.

جامعة حلوان
كلية الخدمة الاجتماعية
المؤتمر العلمى الثالث عشر
ابريل ٢٠٠٠

ورقة عمل حول

محاولة لصياغة نموذج اجرائى للممارسة فى الخدمة الاجتماعية

إعداد

أ.د. أحمد مصطفى خاطر

عميد المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالاسكندرية

إذا كانت التنمية من ضرورات المجتمعات المعاصرة إلا أنها حتمية ومطلبا أساسيا بالنسبة للمجتمعات النامية ، بوصفها الوسيلة المأمونة لعبور وتخطي التخلف ومحاولة اللحاق بالدول المتقدمة ، وتحقيق فرص الحياة الكريمة فى فترة زمنية مناسبة ، وذلك من خلال تعبئة الموارد المتوفرة أو التى يمكن توفيرها وتحقيق الاستخدام الامثل لهذه الموارد لدفع المجتمع خطوات الى الامام ..

وسوف احاول ان التزم بالرؤية الشمولية لاسهامات كافة العلوم الانسانية والاجتماعية وخاصة بالنسبة للقضايا الاساسية ، بالاضافة الى محاولة استخدام منهج الاستقراء انطلاقا من المفاهيم الاساسية ، ووصولا الى القضايا العامة ، ومن ثم استخدام منهج الاستنباط لاستنتاج التعميمات والاحكام العامة التى يمكن ان تنفق عليها ونلتزم بها لكى تكون بمثابة اطار عام للممارسة .

واذا كانت هناك مداخل متعددة بالنسبة للممارسة فى مجال تنمية المجتمعات المحلية الا ان استراتيجيه ومدخل الممارسة القائم على المشاركة يعتبر من المداخل الاساسية التى توفر ضمانات النجاح ليس فقط ولكن تضمن استمرارية التنمية المحلية فى المجتمع .. اننا نتفق فى الخدمة الاجتماعية على ان تنمية المجتمع لا بد وان تقوم على اكتاف ابناء المجتمع نفسه ، نحن لا نملك عصا سحرية لتغيير المجتمع ، ولكن كل ما نملكه ونعد من اجله هو كيف يمكن توظيف قدرات ابناء المجتمع ومساعدتهم على فهم واستيعاب التغيير ومن ثم التصدى لمسئوليته .

وان تنمية المجتمع تتم من اجل ابناء المجتمع ومن خلال توظيف قدراتهم وهم الذين يقيمون مدى الاستفادة فى النهاية ، كما وان المشاركة فى برامج

تنمية المجتمعات المحلية بالنسبة لنا في الخدمة الاجتماعية تعنى أكثر من تحقيق الأهداف المادية ولكن من خلال المشاركة وعن طريقها تنحقق التنمية البشرية الحقيقية من خلال التدخل والتوجيه الواعي من قبل الاختصاصي الاجتماعي .

ماهية تنمية المجتمع :

ان مصطلح " تنمية المجتمع " له العديد من المعاني ، ولكنها جميعا تدور حول العمل المخطط لتحقيق الأهداف المبتغاه للمواطنين والذين يعيشون سويا في المجتمع المحلي ، وينتمون الى ثقافة واحدة ويشتركون في علاقات اقتصادية واجتماعية .

والتنمية تتضمن أو تحقق النمو ، والنضج ، والقوة ، والتحرك من البسيط الى المعقد في التنظيمات حيث تتطور الوظائف داخل التنظيمات . ومما لا شك فيه ان نياج التنمية يستهدف تحسين الظروف الحياتية ، وزيادة تأثير أو تفعيل التنظيمات البنائية والوظيفية داخل المجتمع ، وتحقيق الاستخدام الافضل للتكنولوجيا ، وتحسين العائد الاقتصادي من المشروعات .

وغالبا ما تبدا عمليات تنمية المجتمع بمساعدة المجتمع بالشعور بانهم يمكنهم التخطيط لنمط الحياة بما يجعلها بشكل أفضل ، أما الخطوة التالية - بعد مرحلة الشعور بالمشكلة - فهي محاولة لمزيد من الحوار المنظم لخدمة الأهداف والوسائل لتحقيق طموحات المجتمع (١) .

وهكذا يمكن لنا ان نحدد طبيعة الممارسة في تنمية المجتمع على انها مجموعة من العمليات التي تستهدف مساعدة المجتمع لكي يتعرف بنفسه عن كيفية تحسين ظروفه الحياتية وتوفير مزيد من الرعاية لمواطنيه سواء في الحاضر أو المستقبل ،

ومن المتعارف عليه فى الخدمة الاجتماعية بأن المجتمع النامى هو الذى يحقق الاهداف التى يتطلع اليها ، وان تنمية المجتمع هى تعبير صادق عن جهود ايجابية فى المجتمع .

ويمكن لنا ان نرى فى تنمية المجتمع أنها تعبير صادق عن التغيير المخطط له أو المقصود ، وبالنسبة للاخصائى الاجتماعى تعتبر تنمية المجتمع ليست مجموعة من العمليات التى من شأنها ان تحدد توجهات التغيير عن طريق قيام المتخصصين لزيادة معدل الاداء داخل المجتمع ولكن تنمية المجتمع استراتيجية مأمونة لزيادة قدرات وامكانيات أعضاء المجتمع من خلال عملية المشاركة من داخل قدرات وامكانيات أعضاء المجتمع من خلال عملية المشاركة من داخل المجتمع نفسه (المساعدة الذاتية) فى كافة مراحل العمل . وهكذا تهتم بأمرين : تحقيق أهداف ملموسة ، وفى نفس الوقت دعم الخصائص الاجتماعية داخل المجتمع والتى قد يكون من أهمها دعم القدرات القيادية داخل المجتمع وبين المواطنين .

لكى نتمكن من فهم تنمية المجتمع المحلى يكون من المهم ان نأخذ فى الاعتبار مكونات المفهوم من حيث " المجتمع " و " التنمية " ومن الطبيعى ان مفهوم مجتمع يشير الى منطقة جغرافية محددة ولذلك كان التأثير المحلى أو الخصوصية فى التنمية حيث ان التنمية تعكس الصورة المحلية فى كافة ابعاد الممارسة ولذلك نجد ان (Barker 1991) يحدد التعريف بالتنمية المحلية على اساس :

" انها مجهودات تمارس بواسطة مهنيين بجانب المواطنين بهدف دعم العلاقات الاجتماعية فى المجتمع ، وتحفيز المواطنين للمساعدة الذاتية ، وتنمية القيادات الشعبية وتطوير أو منظمات اجتماعية جديدة " .

ويؤكد Barker على ان المواطنين يعاد صياغة اتجاهاتهم وتوجهاتهم من خلال التفاعل الاجتماعى الذى يتم فى عمليات تنمية المجتمع .

المعطيات التاريخية وتنمية المجتمع :

ان السؤال عن مدى اشباع حاجات المجتمع ، أصبح غير ذى معنى .. ذلك لان من الطبيعى ان كافة المجتمعات تحتاج الى مزيد من دعم العلاقات والمزيد من اشباع الحاجات باستمرار ، وبداية ظهور مفهوم ضعف العلاقات داخل المجتمع يرجع الى ، على الاقل مع بداية التصنيع فى اوربا ، على أساس ان الاهتمام تركز حول ماذا كان التحول من التنظيم الادارى والتنظيمات المحلية الى النمط الصناعى الحضري يمكن أن يضعف الروابط الاساسية فى المجتمع (Harrison 1991) (٢) ، وهذا التغير فى الولايات المتحدة كان موازيا للفلسفة الفردية ، باعتبارها اتجاه اساسى ومسلمة عامة فى المجتمع تحكم العلاقات داخل المجتمع .

ولو عدنا الى مايقرب من قرن مضى نجد أن مفهوم المجتمع المحلى ، والمجتمع القومى قد تناول هذه المفاهيم الفلاسفة الالمان ومن بينهم (Ferdinand Tönnies) (1887/1957) (٣) .

وقد أوضح لنا أن هناك مفهومين يمكن من خلالهما أن نعى التغيرات فى الحياة داخل المجتمع :

Gemeinschaft - المجتمع المحلى - وهو يتميز بالعلاقات الحميمة بين افراد المجتمع .^١

Gesellschaft - المجتمع القومى ويغلب على العلاقات الاهتمام بالذات والعلاقات الثانوية بدون تدخل للعواطف .

ويعكس ذلك تعبير ضيق عن اشكالية تحول المجتمع - العلاقات الاولى الى العلاقات الثانوية وماسيبتبع ذلك من تفكك العلاقات داخل المجتمع ، وعلى ذلك يمكن ان نأخذ من هذا الامر مقياسا تقيس عليه درجة تحول المجتمع من خلال مقياس افقى لدرجة الشدة والعلاقة .

تطور التغيرات فى نسق العمل فى المجتمع :

ان النظرة التقليدية فى العمل مع المجتمع من خلال برامج التنمية ، اصبحت تواجه بظواهر شديدة التأثير على نمط الممارسة وتتطلب من الممارسين مواجهة هذه الظواهر والعمل فى اطار الواقع ، ومن بين هذه الظواهر ذات التأثير على برامج تنمية المجتمع ، ظاهرة الاغتراب ، أو الهامشية وعدم توافر الرابطة أو العلاقات ذات الطابع الاستمرارى بين جماعات المجتمع ، حتى بلغ الامر فى التأثير على جماعات الجيرة نفسها . اصف الى ذلك الهجرة الداخلية المستمرة والحراك الاجتماعى السريع فى المجتمع ، كلها أمور تجعل الممارسة التقليدية فى تنمية المجتمع غير مجدية ، ولذلك أصبحت برامج تنمية المجتمع الان تملك من الاستراتيجيات والتقنيات أو مانطلق عليها الان " آليات " تسمح بتحقيق الاهداف من خلال نماذج للعمل تتفق والواقع الجديد أو الظواهر الجديدة التى يتأثر بها المجتمع وتفقد الممارسة التقليدية مصداقيتها (Eetzioni, 1993) (١) .

تنمية المجتمع والحداثة فى المجتمع :

ان التغيرات التى تحدث فى المجتمع من الطبيعى ان يكون لها انعكاسات على الممارسة المهنية أو تحديد الاولويات ، ونوعية المشكلات التى تحظى بالاهتمام، ومن أمثلة التغيرات التى حدثت فى المجتمع تنوع أدوات الاتصال وظهور منظمات جديدة فى المجتمع وهذه الامور تنعكس على الجوانب العلمية فى

الممارسة ، ومستوى الادراك لمشكلات المجتمع ، ومستوى تحليل ومقابلة هذه المشكلات فى ضوء تكنولوجيا جديدة ، ونسق علاقات اجتماعية جديدة (Gergen 1991) (٥) .

ويمكن ان نضرب مثالا على ذلك بانتشار استخدام التليفون ونجد ان هذا له تأثيرا ايجابى واخر سلبى ، الايجابى انه ادى الى اتساع واستمرارية العلاقات الاجتماعية ، ولكن الجانب السلبى عمق وشدة العلاقة ، لان هذا جعل العلاقات المباشرة أو علاقة الوجه للوجه يقل معدلها .

وتعريف الحداثة من الامور الصعبة لانها تقوم على الاعتقاد بأن الحياة تتغير لان البيئة الاجتماعية ، والتكنولوجية تتغير بسرعة كبيرة ، وبالتالي فإن نمط التغير ليس مشتركا فى كافة المجتمعات وكذلك بالنسبة للمعدل وايضا لا توجد مقاييس مقننة لقياس هذا التغير وتدخل عليها تغيرات مستمرة لمواكبة هذه التغيرات فيما عدا امكانية حصر بعد المؤسسات التى انسحبت وكذلك الى المؤسسات الجديدة التى ظهرت فى المجتمع .

ومثل هذه الامور تعتبر اشكالية تواجه المشتغلين بالحقل الاجتماعى ، من حيث انهم فى سباق دائم مع التغيرات المجتمعية ، وتحتاج باستمرار الى بحوث علمية لرصد التغير فى المجتمع .

دور الخدمة الاجتماعية فى تنمية المجتمع :

ان دور الخدمة الاجتماعية فى تنمية المجتمع المحلى بمثابة الميسر لاداء المجتمع لوظائفه الاساسية وذلك من خلال القيام بالعديد من الادوار المهنية التى تستند على استيعاب لضمون تنمية المجتمع ، وتوفير الرعاية المناسبة من خلال العديد من

البرامج التي تغطي كافة قطاعات المجتمع ، والاختصاصي الاجتماعي يلعب دورا مزدوجا ، على المستوى المهني في العلاج والحماية ، وعلى المستوى الجمعي من خلال عضويته في فريق العمل داخل المجتمع ، ويفضل ان نطلق على دوره المهني " Social Change Agent " أى وسيط التغير أو العامل المساعد لاجداث التغير.

ان اشكالية تحديد دور الاختصاصي على المستوى الفردي لمقابلة الاحتياجات الخاصة لبعض فئات المجتمع ، أو دوره على المستوى المجتمعي لتحقيق الاهداف العامة للتنمية ، تحظى بالاهتمام فى إنجلترا عنها فى الولايات المتحدة

(Harrison & Hoshino 1984, Smal, Tuson, Cooper, & Crosbie, 1988) ومن خلال المؤشرات الهامة لهذه المناقشات عن وظائف ومسؤوليات اختصاصي تنمية المجتمع ، وهل طبيعة عمله على المستوى الجغرافى للمشروع أو المستوى النوعى مع الاهتمام فى نفس الوقت بالمشكلات العامة (للاستزادة يمكن الرجوع الى Hadley, Dale, & Sills, 1984, Tasker, 1988, Smal and Bennet 1989 and Darvil and Smale (990) .

وذلك لانهم يقدمون تصورا متكاملا لادوار المنظم الاجتماعى سواء على مستوى المشكلات الخاصة أو العمومية فى الرعاية (٦) .

الاجراءات التنظيمية فى تنمية المجتمع :

على الرغم من تنوع المجتمعات من حيث شدة الضبط الاجتماعى داخلها أو تعدد جماعات العمل فيها ، أو طبيعة المشكلات التي تعاني منها أو نسق الاعتقاد السائد فى هذا المجتمع ، الا أن الاهتمام الاول للاختصاصي الاجتماعى ، هو البحث عن الجماعات التي لديها استعداد للتطوع لخدمة الآخرين بصرف النظر عن سبب هذا التوجه ، لاسباب " اثنيه " Ethnic أى للجماعات ذات

الثقافة الخاصة ، أو للمرض ، أو المعوقين سلوكيا أو غيرهم وغالبا ماتكون هذه المجتمعات هى مجتمعات محلية (جغرافية) أكثر منها مجتمعات قائمة على الاهتمام المشترك (نوعية) ، ولذلك تكون اهتماماتهم سد الثغرات فى برامج الرعاية على المستوى المحلى .

ويتضح ذلك من برامج تنمية المجتمع التى تستهدف تنمية الوعى والانتماء وتحفيز المساعدة الذاتية (التنمية البشرية) .

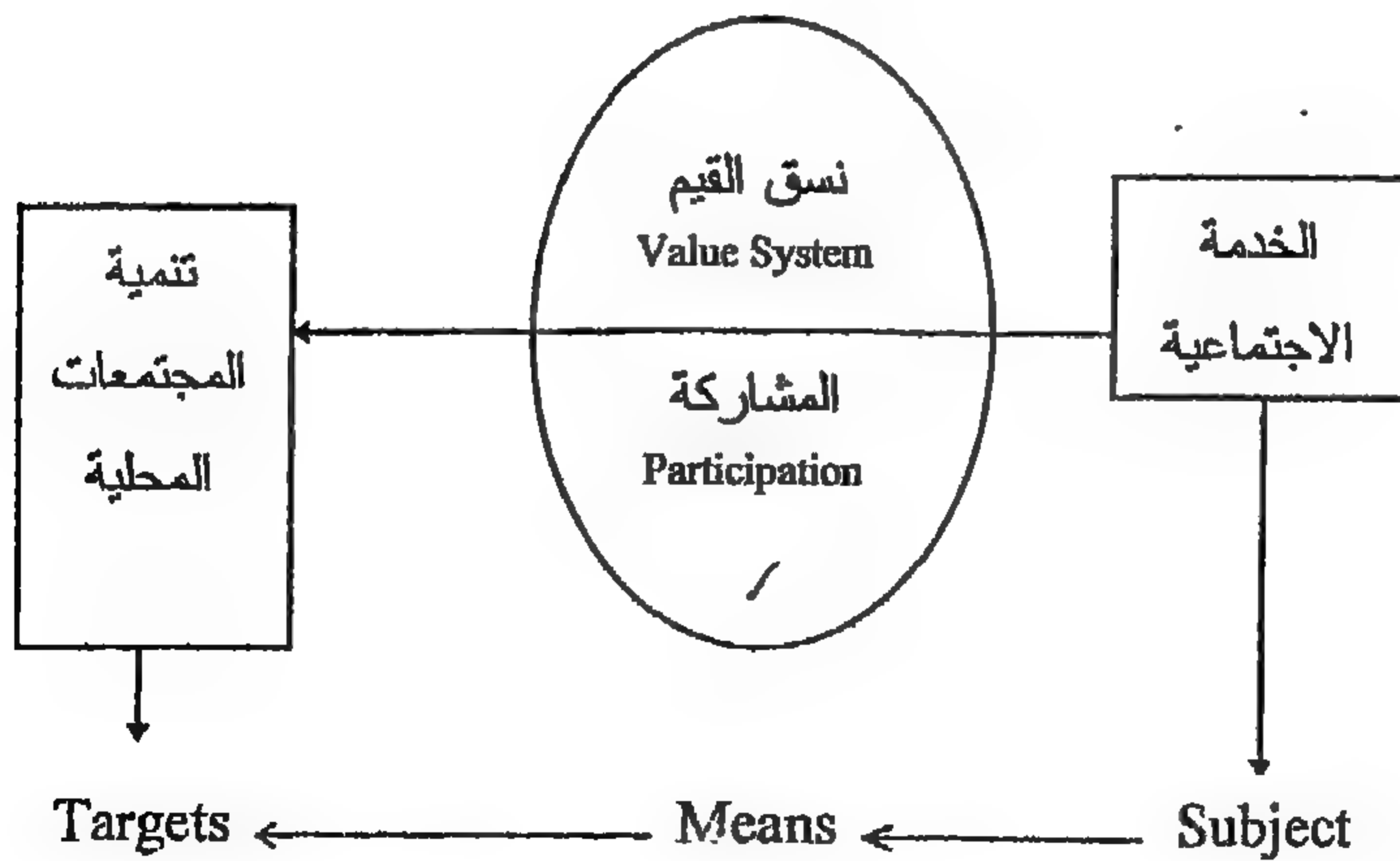
أنماط الممارسة فى تنمية المجتمع :

بحكم انها متعددة ، لذلك فان تنمية المجتمع يمكن أن نعرفها ببساطة بأنها محاولة لتحقيق الاهداف التنموية المخططة . وتنمية المجتمع بصفة عامة تعتمد وتهتم فى المقام الاول على تنمية المشاركة الاهلية فى مشروعاتها ، وبذلك فهى تزيد لديهم الشعور بالمواطنة وتهتم البرامج بالعمليات أكثر من أى اشكال تنظيمية أخرى ، وتعتمد برامج التنمية على تحسين المواقف الخاصة بالمجتمع ومشكلاته من خلال المواطنين انفسهم ، وكذلك بالنسبة لتحديد الحلول أو الاجراءات المناسبة لمواجهة هذه المشكلات ، ودعم المهارات لدى المواطنين من خلال المشاركة فى تناول هذه المشكلات بالحل ، كما يجب أن يكون الممارس مزودا بالمهارات اللازمة لاستيعاب التوترات الناجمة عن ترتيب الاولويات ، والتركيز على المساعدة الذاتية ، والمهارات المطلوبة تتعلق بتحفيز المواطنين وخلق الدافعية لديهم للمشاركة والدخول فى اشكال تنظيمية ، وهذا بدوره يدعم المجتمع ويساعده على اداء وظائفه وبالتالى الى اعادة توزيع القوة داخل المجتمع (Dravill & Said, 1986 & 1990) (v)

وتتضمن تنمية المجتمع الوقوف على أهداف المجتمع ، وهي نتائج طبيعية لعدم اشباع بعض الحاجات في المجتمع ، والوقوف على نسق الاعتقاد في المجتمع بالاضافة الى الاحتياجات الموجودة في المجتمع ، وتصميم البرامج في ضوء ذلك بما يضمن تحقيق القبول والموافقة ، والتأييد من قبل المجتمع ، هذا بالاضافة الى طبيعة المؤسسة التي يعمل لحسابها الاخصائي الاجتماعي ، ونظرة المجتمع اليها ، وبالتالي يتوقف التعاون مع الاخصائي على ما تحظى به هذه المؤسسات من تأييد .

ومن ضمن أهداف تنمية المجتمع مساعدة المنظمات على تحقيق أهدافها من خلال توفير التأييد لها من قبل المواطنين (Selsky 1991) ويمكن استخدام مناهج البحث الاجتماعي لوضع الحقائق امام المجتمع (Graham & Jones 1992) ومن أهدافها ايضا اكتشاف القيادات المجتمعية وتنظيمها ومساعدة تكوين الشكل المناسب لاتخاذ القرارات واتاحة الفرصة أمامهم من خلال المواقف للتصدي للمواقف والازمات .

ويمكن في ضوء المبررات السابقة أن نضع رسماً توضيحياً يمثل اطار الممارسة في الخدمة الاجتماعية :



وإذا كانت طريقة تنظيم المجتمع تسعى الى تحقيق اهدافا ذات نتائج ملموسة (مشروعات انتاجية - مشروعات لخدمة البيئة) واهدافا عملية تنصب على قيادات وجماعات المجتمع لتحقيق المشاركة الايجابية والبعد عن السلبية ، والقدرة على القيادة والتبعية والاحساس بالمسئولية العامة فانه لا بد من ترجمة الهدف العام لطريقة تنظيم المجتمع من حيث تحقيق التغير الاجتماعى المرغوب عن طريق نتائج يمكن قياسها كميا وهى مانسميها بالنتائج الملموسة ، بينما مايفضلها أهمية هى النتائج غير الملموسة التى تتحقق من خلال مشاركة المواطنين فى برامج التنمية .

ونظرا لأهمية المشاركة وباعتبارها جوهر أو حجر الزاوية فى الممارسة فانها تستحق الدراسة ولكن فى ضوء متغير آخر له قوة التأثير والفعالية بالنسبة للمشاركة الا وهو قيم المجتمع ، ذلك لان القيم هى التى تحدد وتوجه السلوك ، ومع الاعتراف بأن المستوى الاقتصادى والاجتماعى يؤثر فى عملية المشاركة الا ان هذا المستوى يتأثر مما يتبناه الانسان من قيم ايجابية أو سلبية .

كما أن دراسة المشاركة فى ضوء القيم تستمد أهميتها من الحقيقة التى مؤداها أن الاحكام القيمية ترتبط برباط وثيق مع كافة الظواهر الاجتماعية ، فالقيم هى التى تعطى الظواهر الاجتماعية معناها وتفسيرها الجوهري عادة (٨) .

نموذج للممارسة فى برامج التنمية المحلية :

مما لاشك فيه ان الممارسة فى برامج التنمية المحلية تستند على أطر معرفية ، وتوجهات استراتيجية ، وتستهدف جميعها تحريك المجتمع نحو العمل على اتخاذ التدابير المناسبة لحل مشكلات المجتمع أو إضافة موارد جديدة اليه ، أو توفير برامج

وخدمات يمكن بها المجتمع ان يوفر حياة أفضل لمواطنيه ، وبشرط ان يكون هذا العمل قابل للقياس والتقويم فيما بعد ، بما يسمح باستمرار العمل داخل المجتمع.

وفيما يلي تصور لاطار أو نموذج الممارسة الاجرائي والذي يمكن ان يستعان به الانحصائي الاجتماعي عند العمل مع المجتمع خاصة عندما يتبنى دور " المدافع أو المناضل " (٨) .

١- التحليل Analysis :

يعتبر التحليل والتفسير هو الخطوة الاولى بالنسبة لممارسة دور المدافع ، شأنها في ذلك بالنسبة لاي عمل آخر مع المجتمع - والجهود الخاصة بدور المدافع تصمم للتأثير على السياسات العامة في المجتمع ، وهي عادة تبدأ بجمع المزيد من البيانات والمعلومات الدقيقة لتحقيق مزيد من الفهم ووضوح الرؤية لدى الممارس عن طبيعة المشكلة ، والمتأثرون بها (مجتمع المشكلة) والسياسات الحالية لمواجهةها ، وماهي الاجراءات المناسبة لوضع هذه السياسات موضع التنفيذ ؟ المنظمات المنوط بها تنفيذ هذه السياسات أو تناول هذه المشكلات بالحل ، وتحديد قنوات الاتصال لتفعيل دور المجتمع أو قياداته ، وتحديد الادوات المناسبة لتحقيق الاهداف المبتغاه من وراء الممارسة . وعلى الممارس أن يضع نصب عينيه الاسئلة التالية عند قيامه بعملية التحليل :

- ماهي مشكلات المجتمع ؟
- ماهي السياسات الحالية التي أدت الى ظهور المشكلات وكيف يمكن استخدامها ؟
- الى أي مدى تحتاج هذه المشكلات الى تغيير السياسات ؟

- أى نوع من السياسات نحتاج الى تغييرها ، هل هى سياسات خاصة بالاجراءات ، أو قرارات جديدة ، أو تشكيل لجان متخصصة ؟

- من اين يمكن الحصول على تمويل حملة الدفاع لتغيير سياسات الرعاية أو الخدمة؟

- ماهى المؤسسة المستهدفة لكى يتحقق التغيير من خلالها ؟

- من هم الذين يمكن الاستعانة بهم ؟
- من هو صاحب النفوذ الاقوى لاحداث التغيير ؟
- من هم متخذى القرار بشأن التغيير ؟
- من هم الذين نتوقع أن تأتى المعارضة منهم ؟

- كيف يمكن أن يحدث التغيير فى أكثر من مستوى ؟

- من هو صاحب القرار ومفتاح حل هذه المشكلات ؟

• انتمائياته السياسية ؟

• من الذين يتعاونون معه ؟

• ما طريقة اقناعهم ؟

• ماهى أولوياتهم ؟

- ماهى الاستراتيجية المناسبة للاتصال بواضعى السياسة ؟

- ماهى الوثائق المراد تقديمها ؟

٢ - الاستراتيجية Strategy :

ان أى اسهامات أو جهود يقوم بها المدافع تحتاج الى استراتيجية ، واختيار الاستراتيجية المناسبة يستند على المرحلة السابقة (مرحلة التحليل) بالاضافة الى نوعية الاهداف المراد تحقيقها . وتحديد الاستراتيجية المناسبة لها عدة متطلبات من بينها :

- تكوين جماعات العمل التى تحدد خطوات العمل والاستراتيجية المناسبة .
- تحديد الجماعات الاولى (مجتمع الحاجة أو المشكلة) والجماعات الثانوية المتأثرة بالمشكلات .
- تحديد الاهداف بطريقة واقعية ، قابلة للقياس ، واجرائية ، والجدول الزمنى المتاح لانجازها .
- تحديد اسلوب عرض المشكلة أمام واضعوا السياسة والاهداف المراد تحقيقها .
- تحديد نموذج حل المشكلة بما يتناسب وكافة الظروف المحيطة .
- تحديد الموارد المتاحة أو التى يمكن اتاحتها وانماط التدخل ، والمتحدثون باسم المشروع ووسائل الاتصال المناسبة ، والإدوات والوسائل المتاحة .
- تحديد اسلوب العمل الامثل بما يتناسب وطبيعة المجتمع .
- اعادة النظر فى خطوات العمل وتقييمها ومحاولة تقليل التكلفة الزمنية أو الجماعية أو تقليل الجهد .
- وضع الخطة وتحديد الميزانية المناسبة .
- تحديد وسائل الاتصال بطرق متعددة .

- تحديد التوقعات من العائد نتيجة استخدام الاستراتيجية المناسبة .
- وضع الخطة بشكل متكامل ، وبطريقة يسهل على المشاركين فهم أدوارهم ، وتوفير الدعم المناسب لها .

٣ - التيسير أو الاستشارة Mobilization :

اعادة بناء القوة في المجتمع ، أو تحريك المجتمع نحو الشعور بالمشكلة هو نوع من اذكاء الوعي والاستشارة للقيام بعمل بشأن المشكلة وتعبئة الجهود ، وهي تتضمن تكوين جهاز العمل ، أو القيام ببعض برامج التوعية أو إرسال بعض الرسائل الى المتصلين بالمشكلة بما يتفق وطبيعة الاهداف المراد تحقيقها ، ونوعية القيادات المجتمعية ، أو المشاركين ، وتحديد الموارد بشكل كامل . وازكاء المشاركة وتنظيم الاتجاهات الايجابية لدى متخذي القرار ، كل هذه الامور تساعد على حراك المجتمع نحو تحقيق الاهداف .

وتحدد متطلبات هذه العملية في :

- التوصل الى تصميم الخطة بطريقة اجرائية ووصفية ، والتوصل الى اقناع الجمهور بأهمية وجدوى المشروع ، وتحديد الاهداف والاعباء الرئيسية التي سوف يقوم بها " المدافع " والجدول الزمني لانجاز العمل ، وتحديد مؤشرات الانجاز لاستخدامها فيما بعد في عملية التقويم .

* تشجيع كافة المشاركين .

* توزيع الادوار بين أعضاء فريق العمل .

* وضع خطة زمنية للانجاز .

- تحديد المسؤوليات بوضوح للمشاركين في كافة الخطوات والجهود .

- شبكة القرار أو خطة العمل لتحقيق التكامل فى الجهود .
- تصميم برامج تدريب للمشاركين لرفع مستوى الاداء .
- تفسير وشرح كافة ابعاد العمل لتوفير الدعم والتعزيز من قبل المجتمع لدور المدافع .
- ربط دور المدافع بالخطة العامة للمحليات وأهداف المجتمع الاكبر .
- تحديد تعليمات الاداء بطريقة واضحة لضمان الاستجابة المطلوبة .
- تحديد الاهداف بدقة .
- تحديد الاولويات بين أهداف المشروع .
- تحديد كيفية ابلاغ المشاركين بما تحقق من انجاز .

٤ - القيام بالعمل المناسب Action :

- تجميع لجهود المشاركة فى العمل ، بحيث يتم العمل بالتعاون وروح الفريق ، مع التأكيد باستمرار على تحديد المشكلة والاهداف المراد تحقيقها .
- التحرك بالسرعة المناسبة مع التركيز على الخطوات التالية والجدول الزمنى المتاح .
- تنفيذ العمليات المتتالية وفقا لشبكة القرار أو اعداد التعديل فى الوقت المناسب .
- استخدام الادوات المناسبة التى تحقق العمل المشترك والتحرك نحو الاهداف فى اتساق زمنى واحد .

- توفير وسائل الاتصال المناسبة ، والاستعانة بالخبراء اذا لزم الامر ، وتقديم التسهيلات والحد من المشكلات ما أمكن ذلك .
- توقع المشكلات ، ومحاولة التعامل معها ، ولا تجعلها تشيك عن استكمال العمل للنهائية .
- استبعاد أية أعمال غير اخلاقية أو غير مشروعية حتى لو كانت تؤدي الى تحقيق بعض الاهداف .
- اشراك ذوى النفوذ أو متخذي القرارات السياسية ضمن لجان العمل .
- لا بد من استخدام التسجيل لجوانب القوة والضعف أو السلبيات والايجابيات فى العمليات التنفيذية .
- رصد الرأى العام باستمرار وتقليل الاثار السلبية ما أمكن ذلك .
- الاهتمام ببيان مجهودات المشاركين والثناء على هذا الجهد باستمرار وخاصة السياسيين منهم .

٥- التقييم Evaluation :

- يجب ان نقوم جهود ممارسة دور المدافع ، شأنه فى ذلك شأن كافة الجهود المشاركة أو الادوات والوسائل . ونفس فريق الممارس بعد تحقيق أية أهداف هم فى أشد الحاجة الى التقييم بطريقة موضوعية ، لنقف على ماذا حققنا ؟ وماهى الاهداف المقبلة للعمل (تقويم فترى) وتقويم المراحل أو العمليات أكثر صعوبة من التقييم القائم على الانطباعات العامة وأكثر أهمية .
- تحديد المؤشرات وأدوات القياس اللازمة لعمليات التقييم .

- تقييم المواقف والاحداث والجهود التي بذلت .
- رصد التغيرات التي تحققت في ضوء الاهداف المسبقة .
- مقارنة النتائج النهائية بالمؤشرات التي حددها مخططوا العمل في البداية .
- التعرف على الحقائق الخاصة بالعمل التي يجب أن يراعيها واضعوا السياسة في المراحل التالية .
- رصد التغيرات غير المرغوبة التي ظهرت نتيجة العمل .
- تحديد النتائج ، والنجاحات التي تحققت بطريقة واضحة ومفهومة لكي تأخذ في الاعتبار .

٦ - الاستمرار Continuity :

ان ممارسة دور المدافع لا تعدوا أن تكون أحد عمليات وسائل العمل في المجتمع وليست مجرد سياسة حتمية للعمل وضمان الاستمرارية في العمل يعتمد على التخطيط لاهداف بعيدة المدى ، والعمل على الحفاظ لروح الفريق والرغبة في الاستمرارية والعمل المشترك ، وتوفير مزيد من المعلومات والبيانات عن الاهداف الجديدة المراد تحقيقها .

- تقويم نهائي للنتائج التي تحققت .
- اذا كانت هناك تغيرات في سياسات العمل يجب رصدها والاخذ بها .
- تطوير الاستراتيجيات المتاحة في ضوء الاهداف الجديدة ، ثم اتخاذ القرار المناسب ، واعادة نفس خطوات العمل السابقة .
- تنمية آليات للحفاظ على الانجازات التي تحققت .

• بداية العمل مع الاستفادة من الخبرات السابقة .

مجالات جديدة لتحديد حاجات المجتمع :

يعتبر تحديد الاحتياجات المجتمعية على المستوى المحلى من الضرورات لتحديد مدى الحاجة الى توفير الدعم المادى من المستوى القومى أو الدولة ، وترى الدولة فى تحديد الحاجات المجتمعية انها مؤشر لمدى تحقيق الاشباع أو مقابلة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية على مستوى المحليات (Bell, and Schuab 1977) وبالتالي على المؤسسات أن تبني هذه الاحتياجات المجتمعية وتضمها لخطط العمل والمشروعات الخاصة بها .

ومن الجدير بالذكر أن عملية تحديد الحاجات المجتمعية تستند على مجموعة متنوعة من المؤشرات أو الادوات ، والمثال على ذلك محاولة قياس " الفقر " والتي تمت فى الستينات بمعرفة (Molly Orshansky) مدير برنامج الضمان الاجتماعى فى الولايات المتحدة الامريكية ، وأوضحت هذه الدراسة تعدد وتضافر العوامل التى تؤدى الى ظاهرة الفقر سواء العوامل الاجتماعية أو السياسية أو عوامل التقنية (٩) .

ومن أوائل هذه العوامل تحديد ميزانية التغذية للأسرة (نموذج معيارى) ، واتخذت الأسرة المكونة من أربعة أفراد كحجم متوسط للأسر ، وذلك فى ضوء العادات الغذائية للأسرة الامريكية ، وتم تسعير أو تحديد تكلفة التغذية بمعرفة خبراء متخصصون سواء فى أسعار السوق ، أو خبراء اجتماعيون .

أما العامل الثانى ، فكان علاقة ميزانية التغذية بالدخل لدى الأسرة ، وكان المتوسط الذى اجمعت عليه الدراسة هو حوالى ٢٥٪ من الدخل لدى

الاسرة يمكن أن يوجه الى توفير الطعام فى المتوسط ، وتراوحت الزيادة لتصل الى أعلى معدلها فى حدود ٣٣٪ ، بينما لدى الفقراء قد تصل ميزانية التغذية الى مايقرب من ٥٠٪ من ميزانية الاسرة ، كما أن التحليل يجب أن يأخذ فى الاعتبار تغيير حجم الاسرة عن المتوسط (أربعة أفراد) ، أو أن الاسرة تعيش فى مجتمع حضرى أو مجتمع ريفى (Orshansky 1993) (١٠) .

واذا كان الاهتمام الان لتحديد مستويات ظاهرة الفقر بدأ يتراجع ، لكن تكشف الدراسات الخاصة به تعقد وتشابك الحاجات المجتمعية ، وكذلك تعدد القرارات التى تحكم عملية قياس وتحديد مستويات المعيشة التى يتحدد فى ضوءها مستويات المعيشة المعيارية التى يقاس عليها درجة الاشباع فى المجتمع . وربما شهدت حقبة الثمانينات بالذات لقاء مزيد من الضوء على الدراسات المقارنة ، وظهر فى هذه الفترة فى امريكا برنامج خاص بالحاسوب يمكن من خلاله استطلاع رأى الاهالى بالنسبة للاحتياجات المجتمعية ، ومقارنة بمستويات الحياة المناسبة فى المجتمع ، ومن ثم يمكن اظهار نتائج البحوث وتحديد احتياجات المجتمعات المحلية .

ابعاد اساسية فى عملية تحديد الحاجات المجتمعية :

ان تحديد حاجات المجتمع لا بد وان تتزامن أو يصاحبها بعض المسئوليات الاخرى وأحد هذه العلاقات تكون بين كل من عمليتى تحديد الحاجات المجتمعية والتقويم لان المواءمة بينهما ضرورى وهام لان محاولة تحديد الحاجات ، والسعى نحو تحقيق الاشباع المناسب لها ، لا يتم من فراغ ويتبين فى ضوء عمليات تقويمية متتالية . ذلك لان تحديد الحاجات المجتمعية توجه البرامج نحو الهدف الصحيح المراد تحقيقه فى المجتمع ، بينما تقويم هذه البرامج يهتم/بالتأكد من مدى تحقيق

الهدف . كما وان تحديد الحاجات يقوم على سؤال مؤداه : ماهو واقع المجتمع ومشكلاته ؟ وهذا بدوره يؤدي بنا الى سؤال أعم وأشمل ماهو المطلوب عمله في ضوء هذا الواقع المجتمعي ؟ أما في عملية التقويم يكون السؤال تم داخل المجتمع ؟ وهل هذه البرامج التي تمت كانت بكفاءة وفاعلية ؟ ومن خلال هذه العلاقة نجد أن عملية تحديد الحاجات المجتمعية والتقويم يمثلان موضوع واحد وعملية اشمل مشتركة تستهدف تحسين الاحوال الاجتماعية في المجتمع (Kaufman 1991)(١١)

وهناك منظور آخر لا بد وأن يأخذ في الاعتبار ، الا وهو كيف يمكن لنا ان نتعرف على احتياجات المواطنين ؟ بعض الاساليب تستند في تشخيص الحاجات المجتمعية من خلال الخبراء ، ولكن في نفس الوقت لايمكن أن نغفل رأى المواطنين أنفسهم (عملاء - مرضى - مستفيدين ..) في تحديد احتياجاتهم وماهو الامثل لاشباعها . وقد يختلف كل من رأى الخبراء ورأى المواطنين في تحديد الحاجات . لان الخبراء ينظرون بموضوعية أما المواطنون فينظرون ويحكمون في ضوء مايعايشونه بالفعل .

أما المنظور الاخير فانه يظهر عند محاولة تحديد الحاجات على المستوى القومى ، وذلك لان المواطنين ربما يمكن أن يعبروا عن الاحتياجات الخاصة بهم أو بمجتمعهم المحلى ولكن ليس لديهم دراية بتحديد الحاجات على المستوى القومى لندرة المعرفة بظروف المجتمعات الاخرى أو أن تحديدهم للاولويات يمثل نمو المصلحة الشخصية .

الابعاد السياسية والتكنولوجية في تحديد حاجات المجتمع :

ان تحديد حاجات المجتمع لا بد وأن تأخذ في الاعتبار الابعاد السياسية والتكنولوجية في المجتمع ، وبالنسبة للبعد السياسى يجب أن يكون تحديد حاجات

المجتمع بأسلوب موضوعي وبطريقة تتفق والتوجهات السياسية ، ولتحقيق الموضوعية يجب أن يشارك في تحديد هذه الحاجات اصحاب المشكلات انفسهم ، وبالتالي تصبح المشاركة هي حجر الزاوية في تحديد حاجات المواطنين ، ونطلق على المشاركين في تحديد الحاجات مسمى : جماعات دعم القرار Stakeholders ويتم تعريفهم على أنهم المواطنين الذين يتأثرون أو يستفيدون من البرامج والخدمات المجتمعية التي هي محل الدراسة أو التقويم ، أو أنهم اصحاب القرار بالنسبة لتمويل هذه المشروعات ، أو الذين يقومون على تنفيذ هذه البرامج ، أو المجتمع الذي يقدم الدعم المادي ويستفيد في نفس الوقت من البرامج والانشطة الخاصة بمقابلة احتياجات المجتمع ، أو الذين يقومون بالبحث الاجتماعي لتحديد الاحتياجات أو تقديم المعلومات عن المشروعات والمجتمع (Innes & Hoflinger, 1989) (١٢)

واذا كان تمثيل جماعات دعم القرار يتم بشكل جيد وصحيح في كافة جوانب المشروعات فان هذا يضمن توافر المؤشرات التكنيكية لدراسة حاجات المجتمع وتكون هذه المؤشرات التكنيكية ففي طريقة الكيفية لحصر وتحديد حاجات المجتمع ، والطريقة الكمية معناها حصر هذه الحاجات ، أما الطريقة الكيفية فهي التي من خلالها يمكن اكتشاف تأثير هذه الحاجات على المجتمع . وكلا النموذجين لها جوانب القوة والضعف وكل منهما يكمل أو يتمم الآخر . واذا كانت الجوانب السياسية ترجح طريقة على أخرى الا أن جماعات دعم القرار هي لها الكلمة الاخيرة في تفضيل طريقة على أخرى ، وفي أى أسلوب للبحث الاجتماعي لا بد من الاهتمام بعامل الثبات والصدق في البيانات التي يتم توفيرها للتعبير عن المجتمع في زمن ما .

الطريقة الكمية فى تحديد حاجات المجتمع Quantitative Measures :

ان قياس الحاجات من خلال الطريقة الكمية ترتكز أساسا على أسلوب
الخصر أو المؤشرات العددية للمشكلات والمواقف الاجتماعية ويمكن لنا أن نقسم
الكمية فى خسر حاجات المجتمع فى ثلاثة أبعاد (Siegel et al 1995) (١٣)

- منهج أو أسلوب تحديد دليل للمشكلات .
- أو منهج المسح الاجتماعى .
- أو أسلوب الاستعانة بجماعات المجتمع فى ابداء الرأى .

ويمكن أن نوضح هذه الطريقة من خلال الجدول التالى :

الطريقة الكمية في تحديد احتياجات المجتمع

الاسلوب	المتطلبات	المشاركون	الجهة النافذة	مصدر المعلومات	توظيف المعلومات	مدى الحاجة لتدخل الخبراء	مدى الحاجة للمزيد من الموارد والزمن الناتج
مدخل المؤشرات المجتمعية	تحليل المؤشرات الخاصة بالرعاية والخدمات	المؤسسات الحكومية والاهلية	المجتمعات المحلية والمستولين عن تخطيط الرعاية المحلية	الوثائق والسجلات ومؤسسات تخطيط البرامج	تطوير وتعديل البيانات السابقة عن المجتمع	متوسط الى مرتفع	متوسط أو مكثف
مدخل المسح الاجتماعي	تعدد الخدمات والبرامج المطلوبة	مؤسسات الرعاية والخدمات	المؤسسات المحلية	السجلات العامة	تعديل المعلومات السابقة	متوسط	متوسط
	تحليل الخدمات القائمة	المخططون المحليون	المخططون المحليون	السجلات والبحوث	توفير معلومات حديثة	منخفض	متوسط
	الموارد المتاحة الوقوف على رأى المواطنين	المتطوعون	المشرفون المحليون	مقابلات أو استبيانات	توفير بيانات جديدة وصحيحة	مرتفع	مكثف
مدخل جماعات المجتمع	مناقشة آراء الجماهير	المتطوعون والعملاء	المؤسسات المحلية	الاجتماعات والندوات		منخفض	متوسط
	تحديد الاسلوب لجماعات المجتمع بالنسبة للخدمات	مخططوا البرامج المنفذون المتطوعون	كافة المستويات	المشروعات المحلية	التكامل بين المعلومات وتوفير بيانات جديدة	متوسط	نادر
	استخدام اسلوب "دلفى" فى اتخاذ القرار	الخبراء	كافة المستويات	المشروعات المحلية	تعمية وتكامل لسق المعلومات	متوسط	متوسط
	الطباع أو ردود فعل المجتمع	المواطنون الاخاريون العملاء	المؤسسات المحلية والمخططون	المشروعات المحلية	تعمية وتعديل وتكامل لسق المعلومات	متوسط	نادر

ومن المجالات التي تستخدم فيها الطريقة الكمية في تحديد الاحتياجات ،
ومجالات الرعاية الاجتماعية وخاصة الرعاية الصحية والتي تتوفر لها مؤشرات
حصر الحاجات والموارد المتاحة ، وهي تستخدم فيها غالبا طريقة الحصر أو
التعداد .

أما طريقة المسح الاجتماعي والتي تقوم على تحليل متطلبات الرعاية ،
يمكن أن تسهم المؤسسات في تحديد الاحتياجات أو العجز في الامكانيات من
خلال عدة ابعاد منها ، المقابلات أو الاستبيانات الخاصة بالعملاء أو الممارسين .

أما المسوح الخاصة بالمواطنين (جماعات دعم القرار) فان تحديد هذه
الجماعات بأسلوب علمي هو الذي يضمن الصدق والثقة في النتائج التي نحصل
عليها ، وبحيث يكون رأى هذه الجماعات يأخذ في الاعتبار مدى الخدمات
وتوفرها ، بجانب تحديد العجز أو الندرة في بعض الخدمات أو البرامج الأخرى .

الطريقة الكيفية في تحديد حاجات المجتمع : Qualitative Measures

ان قياس حاجات المجتمع بالطريقة الكيفية تعتمد الى حد بعيد على تنمية
وتوظيف البيانات عن المشكلات وظروف المجتمع ويعوق هذه الطريقة عدم
وضوح الرؤية لعدم كفاية المعلومات أو تداخل المؤشرات والمتغيرات التي تعبر عن
مشكلات المجتمع . ويستعين الدارسين لحاجات المجتمع بالطريقة الكيفية
بالجماعات البؤرية (التي تمثل المجتمع) ، والملاحظة بالمشاركة ، أو مناقشة
الاحباريين في المجتمع وبسبب الدور الكبير الذي يلعبه المواطنون في منهج الطريقة
الكيفية في تحديد حاجات المجتمع ، لذلك فان البعد السياسي له تأثير ودور كبير

فى مدى صدق وحقيقة البيانات الوصفية عن حاجات المجتمع ، وهل لنا أن نهتم برأى الصفوة فى المجتمع أم نهتم برأى رجل الشارع ، وفى الحقيقة فإنه يجب أن تأخذ كلا الرأيين فى الاعتبار لتحقيق التوازن ، الذى يؤدى بنا الى تحقيق المصادقة .

ومن أدوات وأساليب الطريقة الكيفية مايلى :

* الاجتماعات العامة Public Meeting :

وهى اجتماعات مفتوحة ، بحيث يمكن ان ينضم اليها أو يحضرها أى مهتم بموضوع تحديد حاجات المجتمع ، وهدفها جمع الآراء والمقترحات ، وتحديد البدائل للمقابلة مشكلات المجتمع ، وتحديد مدى اتفاق أو اختلاف وجهات النظر فى المواقف الاجتماعية التى يعبر عنها الحضور ، ولكن يجب أن يأخذ فى الاعتبار المنظمون لهذه الاجتماعات مدى الحاجة الى تحقيق الانضباط ، وعدم التصادم بين المجتمعين ، وامتصاص الانفعالات السلبية ، واتباع اسلوب النقد البناء .

* الجماعات البؤرية Focus Groups :

ان الجماعات البؤرية هى جماعات ذات بناء خاص هادف ، بحيث تستطيع ان تعبر بصدق عن حاجات المجتمع واولوياته واهدافه ، وتحتاج هذه الجماعات الى مزيد من الدعم والتشجيع لكى تستطيع أن تعبر بحرية وصدق عن المجتمع ، كما أن لها دور فى قياس ردود فعل المجتمع بالنسبة لاية حلول أو مداخل لتناول مشكلات المجتمع أو مقابلة احتياجاته ، وعندما تتصدى بصدق وفاعلية للقيام بمسئولياتها كثيرا ما يطلق عليها مسمى : جماعات الاوامر أو التعليمات Briefing Groups ، وهى تحقق التواصل بشكل كبير مع المجتمع ، وتضم هذه

الجماعات الصفوة بالإضافة الى ذوى النفوذ سواء من الناحية التنفيذية أو الشعبية (قيادات تنفيذية أو قيادات أهلية) .

الجماعات الممثلة لمجتمع المشكلة : Representative Group

وهى تعتبر جزء أو نوع من الجماعات البؤرية ، وهى تمثل جماعة يتم اختيارها بطريقة عمدية لتمثل وجهة النظر المتأثرون بمشكلات معينة فى المجتمع ، وبعض العلماء الاجتماعيين يسمون هذه الجماعة بالجماعة الهادفة أو العينة العمدية Purposive Sample وهى تعد جماعة بؤرية تعكس قسم أو شريحة فى المجتمع ، وتصنيف آراء لها وزنا فى دراسة حاجات المجتمع ، وهى أقرب الى ان تكون جماعة مرجعية للباحثين للتأكد من صدق البيانات والمعلومات التى سبق جمعها ، أو للتأكيد على وجهات النظر لكافة جماعات المجتمع تم اخذها فى الاعتبار (Vinter & Tropman) .

تقنيات حديثة فى الطريقة الوصفية لتحديد حاجات المجتمع New Techniques

ان استخدام الجماعات كبناءات لها كيان هادف فى الدراسات الوصفية يتطلب مزيد من الضبط والضمانات لكى لا تحيد هذه الجماعات عن الهدف الذى قامت من اجله ، أو يحدث لها نوع من التحيز أو أن تكون آرائها تمثل توجهات سياسية أو حزبية ، ولذلك يجب بذل مزيد من الجهد فى تحديد الاهداف واجراءات العمل داخل هذه الجماعات (Chambets 1992) .

وفى النهاية ارجو ان يكون هذا العمل بمثابة رؤية بجانب الرؤى الاخرى التى يمكن ان تسهم فى اضافة رؤية أكثر شمولية بالنسبة لقضية تنمية المجتمع المحلى .

والله الموفق ،،

المراجع

1. W. D. Harrison "Community Development" (in), Encyclopedia of Social Work, 19th Edition, N. A. S. W., Washington, 1996. P.P. 555 - 561.
2. Harrison, W.D., Seeking Common Ground: A theory of Social Work in Social Care. Aldershat, England: 1991.
3. F.Tonnies, Community and Society Cgemeinschaf and gesellschaft (C.P.Lomis, Trans) East lansing: Michigan State U.P., 1987.
4. Ametia, E., The Spirit of Community: Rights, Responsibilities, and Communitarian agenda, N.Y., Crown, 1993.
5. Gergen, K.J., The Saturated Self: Dilemmas of Identity in contemporary life, N.y., Basic Books, 1991.
6. Hadley, R., (et al.) Decentalising Social Servises, London, Bedford Square Press, 1984.
7. Rubin, H., (et. al.) Community Orgonizing and development, Columbus, OH: Bobbs - Merrill, 1986.
8. Population Communication Services, Center for Communcation Progroms, Johns Hopkins, School of Public Health, Baltimore, U.S.A., 1999.
9. Orchansky, M., Measuring Poverty, Public Wefare Journal, 51 (1), 27 - 28.
10. Orchansky, Ibid.

11. Kaufman, R. Toward Total quality "Plus", Tya December, 1991. P.P. 50 - 54.
12. Innes, R. & Hoflinger, C., An Expanded Model of Community Assessment: A case Study, Journal of Community Psychology, 17, 1989, P.P. 225 - 235.
13. Suegel, (et al), Ibid.

جامعة حلوان
كلية الخدمة الاجتماعية
المؤتمر العلمى الثالث عشر
ابريل ٢٠٠٠

ورقة عمل
حول

قضايا البطالة والتنمية الاجتماعية

إعداد

أ. مصطفى محمد جابر

مستشار وزارة القوى العاملة والهجرة

الشباب هم نصف الحاضر وكل المستقبل وهم ثروة الشعوب وعمارها وعصب حياة الأمم وركيزتها وعدتها للمستقبل والشباب هم عماد المجتمع ومركز طاقته الفعالة والمنتجة والقادرة على أحداث التغيير فليس هناك تحول حضارى يقود المجتمع الى النجاح والازدهار دون الاعتماد على الشباب متمثل في قدراته وطاقاته وابداعاته .

والشباب (ذكور او اناث) يمثلون ائق واهم المراحل العمرية فى حياة كل انسان فهى المرحلة المتميزة الحاسمة

والشباب بحكم شمولية التعريف وبحسب درجات استعدادهم وتأهيلهم وموقعهم فى السلم الاجتماعى ، وتمايزهم واماكن تواجدهم وسلوكياتهم وهواياتهم ، لا يشكلون كيانا منفصلا عن مجتمعهم ، فهم من ناحية شريحة اجتماعية يجمعهم قاسم مشترك من الطموح والآمال **والشباب** ، الذين تترد الاشارة اليهم كثيرا فى معظم كلمات المسئولين يمثلون هاجسا لا حدود له لانهم طاقة بشرية هائلة لا يجوز تبديدها ، كما انهم يشكلون فى الوقت نفسه مصدر خطر جسيم فى حالة اهمالهم او تجاهلهم وليس من المتصور فى مجتمعاتنا الراهنة وجود دولة او كيان لا يواجه مشاكل شبابية بصورها ومظاهرها المختلفة ، فالاتفاق على ان تجاهل الشباب او استبعادهم عمليا من مسيرة التنمية بتهميش دورهم وعطائهم يشكل دون شك خلاا إستراتيجيا جوهريا فى شروط استكمال مقومات نجاح هذه المسيرة

ولأخلافه على ان طبيعة مشاكل الشباب تتفاوت حدة بحسب مراحل عمرهم وليس اقلها - فى تقديرى - صعوبة وتعقيدا وتشعبا مشاكلهم وهم على عقبات دخول معترك الحياة بعد اجتياز فترة التعليم الإلزامى او التسرب من هذه المرحلة - حيث تتحدد ميولهم واستعداداتهم ازاء مفترق الطرق بين مواصلة التعليم والتحصيل والاستزادة بالعلم والمعرفة وهو طموح جدير بالرعاية والاهتمام وبين الرغبة فى الالتحاق بموكب العمل وطرق ابواب سوق العمل بما ينطوى عليها من مجاهل غير مألوفة ، وهذا كسب للمجتمع فى حالة توفير ظروف وشروط عمل انسانية ملائمة مع الاستزادة بالتدريب والتطوير الوظيفى والمهنى

وفى كلتا الحالتين ، لامناص من ان تصطبغ طموحات الشباب بالتحديات التى تزداد تعاظما وتفاقما فى حالة عدم استئثارهم بالرعاية والاهتمام المناسبين سواء من قبل نوابهم أولى الامر من المسئولين فى وطنهم ، او من قبل الاطراف الاجتماعية بالمفهوم الشامل من منظور العمل .

ولا ننكر ان هناك جهودا وطنية مخلصه تبذل وبسخاء ولكنها غير كافية فضلا عن ان المشكلة الرئيسية في جوهرها وجنورها تكمن في كيفية الارتقاء بنوعية ومستويات ومحتوى التعليم والثقافة والتدريب والتأهيل وتوفير المستلزمات الضرورية له . وتعبئة امكانات سوق العمل وتشجيع رموز الانتاج من مؤسسات وقطاع خاص على تولية فرص عمل مناسبة للشباب ، وفي جميع هذه القضايا تظل جهود الدولة عنصر اساسيا وحيويا ولكنها ليست وحدها كافية ، خاصة وان دور الدولة ذاته في القطاع الاقتصادي اخذ في الانكماش والتقلص ، فضلا على تراجع الانفاق العام على التعليم والتدريب والتأهيل رغم الاعتراضات الموضوعية على هذا النهج الجديد الذي سيخلف نون اننى شك مشاكل اجتماعية معقدة .

ان الدعوة موجهة الى اطراف الانتاج كافة لتحمل المسئولية الجماعية ازاء المشكلة الكبرى التي تواجه كل المجتمعات وهي تفشى البطالة وتأزم الاوضاع الاجتماعية التي هي بدورها ثمرة ونتيجة لحالات الامية والفقر وتدهور مستوى التعليم والتدريب وانفصام عالم التعليم بإشكاله المختلفة عن مقتضيات عالم العمل الذي يزداد احتياجا للقوى العاملة المدربة والمهارات التقنية التي تخضع للتدريب المستمر .

ولعل من الحجج التي تتفق مع المنطق السليم ان التحسينات الجوهرية في وضعية الشباب ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية بوجه عام وبمدى تقدمها وازدهارها . وفي السياق الأشمل للتنمية الشاملة ، لا يمكن وضع سياسة خاصة للنهوض بالشباب تعليميا وتدريبيا وعمالة ، بمعزل عن السياسة العامة في التعليم والتشغيل

ونحن اصبحنا الان عالم اصبح العنصر البشرى المدرب والقادر على تلبية احتياجات سوق العمل ومقتضيات التنمية الشاملة هو رصيد كل امة متحضرة وهو فلي الوقت نفسه سمة تقدمها ورقبها .

ولعل من الأمور اللافتة للنظر فى الانجازات التنموية التى تحققت فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك دخول مصر عصر التكنولوجيا بقوة لمسايرة الركب العالمى فى هذا المجال وتنعكس آثار هذا المجال وتنعكس آثار هذا التوجه الذى يحرص الرئيس مبارك على دعمه وتحقيق تقدم كبير فيه ولم يكن هذا التطور الحديث فى مصر الا نتاجا للسياسة التى دعا اليها الرئيس حسنى مبارك ومن منطلق هذه السياسة سارعت الوزارة برئاسة السيد احمد احمد العماوى وزير القوى العاملة وعقدت اجتماعات مطولة وجلسات استماع عديدة شاركت فيها كل العقول بالوزارة حيث اسفر هذا عن عدداً من الاجراءات التى يجب اتخاذها حتى يمكن المساهمة بفاعلية للقضاء على مشكلة البطالة باعتبارها التحدى الاكبر الذى يواجه الاقتصاد المصرى فى السنوات المقبلة، وأكدت ان القطاع الخاص المصرى خاصة فى المجتمعات العمرانية الجديدة قادر على توفير حجم كبير من فرص العمل سنوياً وهو الذى يقع عليه العبء الاكبر فى قيادة التنمية الاجتماعية فى الوقت الراهن

ان الحد من البطالة التى يبلغ حجمها ٩ % تقريباً من اجمالي قوة العمل يستدعى وضع حلول غير تقليدية وازالة المشكلات والعقبات التى تشكل الآن عائقاً كبيراً فى سبيل الاستخدام الامثل للقوى العاملة .
ان اهمية التنسيق فى بلورة افكار وخطط لمواجهة البطالة والاستخدام الامثل للقوى العاملة المتوافرة من الشباب بأفضل الاساليب التى تفيد الاقتصاد المصرى والصناعة المصرية مستقبلاً وللقطاع الخاص، الدور الاكبر فى الدخول لمواجهة حاسمة وعلمية للقضاء على مشكلة البطالة .
ان الوزارة اظهرت جدية غير مسبوقة فى تعظيم الدور الاجتماعى لها والسير بالتنمية الاجتماعية ويتمثل هذا الدور فى العمل للقضاء على البطالة وتعد مشكلة البطالة مشكلة قومية تحتاج الى تضافر جميع الجهود للمساهمة فى مواجهتها للحد منها .

من منطلق مسئولية وزارة القوى العاملة والمهام المنوط بها فى تخطيط الموارد البشرية وتعظيم استخدامها وتنمية مهاراتها ورفع كفاءتها الانتاجية وذلك فى ضوء المستجدات والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والاتجاه المتزايد نحو استخدام احدث التطورات التكنولوجية والحاجة الملحة المتنامية الى المستويات الرفيعة من المهارات وتطورها على نحو مستمر فإن الوزارة لاتألو جهداً على ايجاد فرص عمل للشباب بالداخل والخارج وذلك لمواجهة قضايا البطالة

وفى ظل تطبيق سياسات اصلاح الاقتصادى والانتقال من مرحلة الاقتصاد الشمولى الى سياسة الاقتصاد الحر الذى يعتمد فى استثماراته على القطاع الخاص والاستثمارى

وبالتالى كان لزاماً على الوزارة ان تتوجه الى هذا الميدان للاستفادة من وجود فرص العمل فى هذا القطاع والقيام بجهد مطلوب للاعلان عن فرص العمل المتوافرة والمطلوبة بهذا القطاع لتكون بديلاً عن ماكان متبعاً فى الماضى ووزارة القوى العاملة والهجرة تأكيداً لدورها الطبيعى الذى يتواءم مع التوجهات الاقتصادية يحتم دورها المسئول عن تخطيط وتنمية ورعاية القوى العاملة فى مصر فى انها تعمل تأكيداً لمبدأ التنسيق والتعاون مع كافة المراكز والاجهزة التعليمية والتدريبية وفى هذا الصدد تهتم الوزارة :-

❖ بوضع السياسات التعليمية والتدريبية على اسس علمية

- اعادة تأهيل الشباب مهنيا لتنمية معلوماتهم واكسابهم المهارات المطلوبة لسوق العمل الداخلى والخارجى بالتعاون مع منظمات اصحاب الاعمال والتنظيمات العمالية والصندوق الاجتماعى للتنمية وكافة المؤسسات التدريبية بالدولة .
- تقديم خدمات التشغيل للمجتمعات الصناعية
- التعاون مع الجهات المعنية بتشغيل الشباب مثل وزارة الزراعة والصندوق الاجتماعى للتنمية ووزارة الشئون الاجتماعية
- اجراء دراسات عن القطاع الخاص

❖ المساهمة فى تهيئة المناخ الاستثمارى وذلك من خلال :

- توفير العمالة الماهرة المدربة والتي يحتاجها سوق العمل بما يطمئن المستثمرين الى توفير القوى العاملة التى يحتاجونها بالمستوى المطلوب وبالمهارة والكم والكيف وفى الوقت المناسب وذلك للارتقاء بجودة منتجاتهم خاصة فى ظل المتغيرات الحالية والمستقبلية وما تفرضه من منافسة حادة فى الاسواق
- مساعدة المنشآت فى مجال التشغيل وحل مشكل الاستخدام
- تنظيم الاستخدام للعمالة الاجنبية فى مصر بما يحقق مصلحة الاقتصاد المصرى وبما لا يضر بالمصالح العام .

❖ المساهمة فى زيادة حجم العمالة المنتجة من خلال :-

- توفير قاعدة بيانات دقيقة وحديثة عن سوق العمل
- المساهمة مع الجهات المعنية لاعادة النظر فى نظام التعليم والتدريب لكى يصبح اكثر ملائمة لاحتياجات سوق العمل
- دعم التدريب المهنى والتحويلى فكل منها يلعب دورا كبيرا فى سد الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات اسواق العمل الى جانب المساهمة فى استيعاب التكنولوجيا المتطورة ومكافحة البطالة
- ❖ تدعيم تواجد العمالة المصرية فى الخارج
- دراسة اسواق العمل فى البلاد العربية والافريقية وتدريب العاملين على التخصصات التى تلبي نوعية الطلب فى هذه الدول
- التوسع فى ابرام الاتفاقيات مع الدول التى تستخدم العمالة المصرية بما يكفل حقوقهم القانونية

- رعاية العاملين بالخارج عن طريق مكاتب التمثيل العمالى التابعة للوزارة
- التركيز على فتح اسواق عمالة جديدة فى دول مختارة بعناية وذلك دون اهمال جهود الحفاظ على استمرارية الاسواق الحالية .

❖ الحد من ظاهرة عمالة الطفل وذلك من خلال :

- انشاء وحدة لعمالة الطفل بالوزارة
- الاستفادة بجهود المنظمات الدولية المعنية
- انشاء قاعدة معلومات خاصة بعمالة الطفل على المستوى المركزى وعلى المستوى المحلى (مديريات القوى العاملة والهجرة)
- المساهمة فى تنفيذ الخطة القومية بهدف تحسين ظروف عمل الاطفال وتحسين ظروف معيشتهم هم واسرهم وتعزيز حقوق الطفل كى تتلاءم مع القوانين الوطنية ومستويات العمل والاتفاقيات العربية والدولية وذلك فى المدى القصير والقضاء على عمالة الطفل فى الاجل الطويل .

❖ دفع المرأة للمساهمة فى النشاط الاقتصادى :

- رفع كفاءة برامج التدريب المهنى بما يسمح باكتساب المرأة المهارات الاساسية اللازمة لتلبية احتياجات سوق العمل
- تصميم برامج تدريب خاصة للمرأة تسمح لها بمزيد من المشاركة فى النشاط الاقتصادى فى ضوء ظروف الاستخدام القائم
- توجيه المرأة الى الاعمال التى تتناسب مع طبيعتها
- المساهمة فى برامج محو امية المرأة
- توجيه اوجه الحماية والرعاية للمرأة العاملة

❖ اصدار نشرة قومية شهرية للتوظيف

- يتضح ان الوزارة تسير بالفعل وبجدية فى اتجاه ترجمة اهدافها وخططها فى مجال مكافحة البطالة الى حقيقة وواقع ملمسه بعد تطوير بعض مكاتب الاستخدام وتدريب كوادرها فى اصدار (النشرة القومية للتوظيف) فى الخامس من كل شهر اعتبارا من سبتمبر ١٩٩٨ متضمنة فرص العمل المتاحة داخل وخارج الجمهورية بما يمثل خدمة فعالة ومؤثرة لصاحب العمل وطالب العمل على السواء .

❖ وهذه النشرة تحقق الاهداف التالية :-

- تشجيع الشباب خاصة من حملة المؤهلات للعمل بالقطاعات الخاص والاستثمارى
- حيث ان سياسة الدولة الان هى الاتجاه للخصخصة
- العمل على جذب راغبي العمل الى المدن والمواقع والتجمعات الصناعية والزراعية والعمرانية للعمل بها حيث تتوفر فرص العمل المنتجة للمتطلين علما بأن

النشرة القومية للتوظيف تتضمن معلومات كاملة عن فرص العمل المطلوبة وخاصة
بالقطاع الخاص والاستثمارى سواء بالداخل او الخارج
- توفير بيانات دقيقة وحقيقية عن اجمالي فرص العمل وعدد المشتغلين

❖ دلالة الأرقام

صدر بالفعل من هذه النشرة حتى الان سبعة عشر عددا تضمنت ما يقرب من
(٢٠٠,٠٠٠) ألف فرصة عمل سواء داخليا او خارجيا وهو معدل يبشر بكل خير ويعاون
بلاشك فى التخفيف من حدة مشكلة البطالة فأنها تقدم خدمة مجانية سواء لصاحب العمل او
لطالب العمل وتعطى النشرة صورة حية عن سوق العمل ومتطلباته ومثالا على ذلك (بيان
مرفق بفرص العمل الواردة من مديريات القوى العاملة بأعداد النشرة ونتائج المتابعة .
ان مشكلة البطالة تحظى باهتمام بالغ من الدولة حيث تم تشكيل لجنة وزارية لتخفيض حجم
البطالة فى مصر برئاسة السيد الدكتور / يوسف والى نائب رئيس مجلس الوزراء
وعضوية وزير الاعلام - الثقافة - التربية والتعليم - السياحة - الدولة للتنمية الادارية -
الاقواف - الصحة والسكان - الاشغال العامة والموارد المائية - الدولة للتنمية الادارية
المحلية - التأمينات والشئون الاجتماعية - الصناعة والتنمية التكنولوجية - الدولة للانتاج
الحربى - الشباب - البترول
وقد تم عقد اجتماعين يومى ١١ / ١٢ / ٩٩ ، ٢٥ / ١٢ / ٩٩ اتفق خلالهما على قيام
السادة الوزراء بوضع خطة فى مجال تشغيل العمالة على ان تشمل خطة كل وزارة برامج
واضحة وتوقيتات محدده مع بيان اسلوب تمويل الوظائف .

وقد وآفاتنا بعض الجهات بخطتها كما يلي :

برامج الوزارات لخفض حجم البطالة (التشغيل) منذ ديسمبر ١٩٩٩

الوزارات	البرنامج المستهدف (وظيفة)	الخطوات التي اتخذت حتى الآن
التعليم العالي	٢٨٦١	تم الاعلان
التنمية المحلية	٢٩٧٧١	لم يتم
الصحة والمسكان	٢٩٥١١	٢٩٠٠٠
الموارد المائية والري	٣٦٥٤٨	لم يتم
وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية	٤٩٠	لم يتم
الصندوق الاجتماعي	٢٠٠,٠٠٠	٣٤٣٢٦
الاعمال	٤٢٣٩٨	٦٠٠٠
الانتاج الحربي	٣٦٠٠	لم يتم
وزارة الزراعة	٦٥٩٨	٦٥٠٠
التربية والتعليم	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
وزارة المالية	٣٠٠٠	٣٠٠٠
الازهر الشريف	٧٠٠٠	٧٠٠٠
التأمينات الاجتماعية	_____	_____
وزارة القوى العاملة والهجرة	٢٠٠,٠٠٠	تم تعيين عدد ٨٧١٥١ في القطاعين الخاص والاستثماري
العشرة الأوائل من الكليات والمعاهد العليا عامي ٩٨ / ١٩٩٩	٧٠٠٠	٧٠٠٠
للمعوقين (ذوي العاهات الخاصة)	٧٥٠٠	٧٥٠٠

هذا بالإضافة الى احتياجات التشغيل بوحدات الدولة الاخرى

هذا فضلا عن الاهتمام بتطوير وتحديث مكاتب الاستخدام على مستوى الجمهورية

التعاون مع المنظمات الدولية بأجراء تطوير شامل لمكاتب الاستخدام حتى تتمكن الوزارة من الانتقال من دورها التقليدي الذي كانت تمارسه وهو تسجيل راغبي العمل الى دور هلم ومطلوب وهو البحث عن فرص عمل للمتطلين وتقديم المشروعات الصغيرة والتفاعل التام مع سوق العمل وقد بدأت الوزارة بالفعل بتطوير عدد (١٠) مكاتب نموذجية في كل

من القاهرة / الجيزة / الشرقية / الاسماعيلية / كفر الشيخ / مع التركيز على المناطق والمجتمعات الصناعية والزراعية والعمرانية الجديدة .

ان هذا التطور والتحديث سوف يؤدي الى ايجاد نوع من التكامل فى التشغيل بين المحافظات المختلفة .

ومن ثم تم تعديل بعض القرارات الوزارية المكملة لقانون العمل حيث تقوم الوزارة بتعديل القرار ١٩ لسنة ٨٢ الذى يلزم شركات ومنشآت القطاع الخاص بتعيين بعض المهن والوظائف الشاغرة لديها عن طريق المسجلين بمكاتب القوى العاملة حيث يتم الغاء بعض هذه المهن والوظائف لاطلاق يد القطاع الخاص فى شغلها لارتباطها الوثيق لطبيعة العمل والبعض يتطلب مواصفات شخصية معينة .

كما يهمنى ان نوضح فى هذا المجال ان الوزارة قامت باتخاذ مايلى:-

❖ اجراءات متعددة لانشاء وكالة قومية للاستخدام

يمثل فيها اطراف العمل الثلاثة (حكومة / عمال / اصحاب اعمال) اهدافها :-

- المساهمة الفعالة فى حل مشكلة البطالة عن طريق توفير فرص عمل جديدة واستيعاب الفائض من العمالة

- التعامل مع الآثار الجانبية لتطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى .

- خلق وتطوير وتحديث قاعدة معلومات عن سوق العمل

- وضع الاسس التى تقوم عليها السياسات التعليمية والاجتماعية والتدريبية

- تطوير برامج التدريب واعادة التدريب التحويلي وفق متطلبات سوق العمل الجديدة

- دراسة سوق العمل بالداخل والخارج من اجل التعرف على العجز والفائض .

- توفير خدمة متميزة فى مجال التشغيل لكل من طالب العمل والمنشآت ذات الحاجة .

- تطوير خدمات التدريب والتوجيه المهنى والتدريب التحويلي بما يتلاءم مع احتياجات

السوق الجديدة

وفى هذا الاطار تقوم الوزارة حاليا ومن خلال برنامج التعاون مع وزارة العمل ومنظمة

العمل الدولية بأجراء الدراسات اللازمة لانشاء الوكالة ووضع الاطار القانونى والهيكل

الوظيفى لها والميزانية والتمويل المقترح بشأن انشائها وسوف تنشأ الوكالة استنادا لاحكام

قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ٨١ وتعديلاته وخاصة المادة ٧٩ منه التى تفوض وزير القوى

العاملة والهجرة فى اصدار قرارات وزارية بشأن اى اتفاقية او مشروع يراد انشاءه او

تشكيله ليؤدي رسالة او هدف قومي معين في مجال القوى العاملة وذلك لتوفير فرص العمل للحد من البطالة ووضع النظم الكفيلة بإتاحة هذه الفرص لطالب العمل .

وما بهمنا ان نوضح قيام الوزارة بجهود معاونة في رسم سياسات الاستخدام وخلق فرص عمل في جمهورية مصر العربية

- ولعل من ابرز هذه الجهود انشاء المجلس الاعلى لتنمية القوى البشرية والتدريب والصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع مبارك القومي لتمليك الاراضى المستصلحة لشباب الخريجين

ويختص المجلس برسم السياسة القومية لتخطيط وتنمية القوى البشرية ووضع برنامج قومي شامل لتنميتها واستخدامها الاستخدام الامثل بما يحقق الاهداف الآتية :-

١. الربط بين احتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وامكانيات التعليم الفني والتقني والتدريب المهني والادارة .

٢. الاستخدام الارشد للقوى البشرية ورفع كفاءتها الانتاجية فنيا ومهنيا واداريا

٣. التنسيق بين الجهات المعنية بالقوى البشرية تخطيط وتنمية بما يكفل الاستفادة المثلى من الطاقات المتاحة .

٤. متابعة وتقييم سياسات وخطط تنمية القوى البشرية ومشروعات وبرامج التعليم الفني والتقني والتدريب الاداري والمهني .

٥. نشر الوعي التربىي بما يحقق الاستجابة الواعية لمتطلبات التدريب على كافة المستويات وبما يمكن من اعداد القادة الاداريين .

٦. وضع اسس تمويل خطط تنمية القوى البشرية ومشروعات وبرامج التدريب .

٧. دراسة موقف العرض والطلب على العمالة المدربة في مختلف قطاعات الدولة في القطاعين العام والخاص واقتراح الاجراءات والسياسات للتنسيق بين الطلب على العمالة وبين الاحتياجات الفعلية ، وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية .

٨. دراسة الاجراءات اللازمة لمتابعة مستوى التكنولوجيا لاختيار المناسب منها لتطبيقه ، واقتراح ما يلزم لاختيار واستيراد وتطوير تلك التكنولوجيا بما يحقق الاستخدام الامثل للقوى البشرية ورفع مستوى الانتاج الزراعي والصناعي والحرفي والتجاري في القطاعين العام والخاص .

ونص القرار الجمهوري على ان يعاون المجلس في مباشرة اختصاصاته وفي متابعة تنفيذ

ما يصدره من قرارات لجنتان :-

الاولى : لجنة تخطيط القوى العاملة والهجرة ويرأسها وزير القوى العاملة والهجرة .
 الاخرى : لجنة تخطيط القوى العاملة والتدريب ويرأسها وزير الدولة للتنمية الادارية
 وتختص اللجنتان بوضع خطط وبرامج استخدام وتنمية القوى العاملة والتنسيق بين الجهات
 المعنية كل فى مجال اختصاصه .

ونص القرار الجمهورى على ان يكون للمجلس امانة فنية متخصصة تتولى اجراء
 الدراسات واعداد الموضوعات للعرض على المجلس وذلك بالتنسيق مع الامانة العامة
 لمجلس الوزراء .

الصندوق الاجتماعى للتنمية

أنشئ الصندوق الاجتماعى للتنمية بموجب قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة
 ١٩٩١ وقد أنشئ هذا الصندوق من اجل احداث التآلف الاجتماعى بين اهداف وايجابيات
 الاصلاح الاقتصادى فى الاجل الطويل وبين اثاره وسلبياته فى المدى القصير .
 وتستهدف برامج الصندوق تعبئة الموارد المالية الدولية والمحلية وتنسيقها وادارتها للتخفيف
 من الآثار المترتبة على برنامج الاصلاح الاقتصادى وعوده العمالة المصرية من الخارج
 مع السعى الى التحسن المستمر لمعيشة الافراد محدودى الدخل من خلال تشجيع اقامة
 مشروعات التنمية والمشروعات الصغيرة والمشاركة الشعبية لتخطيط البرامج الانمائية
 والبيئية وتنفيذها على المستوى المحلى .

وتتكون موارد الصندوق من المنح والهبات والمبالغ التى ترد من الافراد والحكومات
 الاجنبية والمؤسسات والمنظمات الدولية والاقليمية والمحلية والمبالغ التى تخصص له من
 الموازنة العامة للدولة .

وتكون موارد الصندوق العديد من المشروعات التى تتيح فرص عمل للمتعطلين منها :
 مشروع نشر الصناعات الحرفية لخلق فرص عمل جديدة لشباب الخريجين فى مجالات
 الصناعات المعدنية وصناعة النسيج والتريكو والملابس الجاهزة وصناعة الاثاث وصناعة
 الاحذية وتقرر تنفيذ المشروع بمحافظة الشرقية ، الاسماعيلية ، اسيوط ، الفيوم ، الدقهلية ،
 المنيا ، الغربية ، كفر الشيخ

- المشروع المتكامل للتنمية الريفية بالقرى المصرية - ويهدف المشروع الى توفير فرص
 عمل حقيقية ومنتجة لاعداد متزايدة من الشباب الذين لم يسبق لهم الالتحاق بالعمل ،
 ويغطى المشروع المتكامل مشروعات المياه والصرف الصحى بالقرى ومشروعات

- الطرق القروية الى جانب مشروعات عامة صغيرة اخرى (ردم البرك ، ترميم المدارس والوحدات الصحية والمنشآت الاخرى ، وقاية الجسور ، النخ)

- مشروع الاسر المنتجة وقد تم البدء فى التنفيذ وتم التعاقد مع جمعيات الاسر المنتجة
- مشروع حماية الحرفين تحت اشراف الاتحاد التعاونى الانتاجى وسيتم تنفيذ المشروع فى اربع محافظات هى الشرقية ، الاسماعيلية ، الفيوم ، اسيوط

- مشروع حماية جوانب مجرى النيل ، وسيتم البدء فى المشروع بطول كيلو متر فى المنطقة المنشأة بمحافظة سوهاج على ان يمتد تنفيذ المشروع بطول ١٠٠ كم .
ويستهدف المشروع تشغيل العمالة العاطلة فى مناطق الحماية والتطوير ، مع اضافة مساحة من الاراضى تستغل كمشاتل تؤجر وتباع للشباب .

- مشروع خلق فرصة عمل جديدة عن طريق تنمية بعض الصناعات الصغيرة القائمة ويهدف هذا المشروع الى خلق فرص عمل من خلال تطوير الورش الانتاجية القائمة والتي لديها المقومات التسويقية والفنية والادارية للتطوير والتوسيع وسيتم التركيز على مناطق القاهرة وبور سعيد ودمياط والمنيا وسوهاج وقنا واسوان .

- مشروع اقامة وتشغيل مجمع المشروعات الصغيرة بمدينة العاشر من رمضان وقد بلغت فرص العمل التى تم خلقها عن طريق الصندوق ٤٢٠ الف فرصة عمل .

❖ تمليك الاراضى المستصلحة لشباب الخريجين

يعد مشروع الرئيس مبارك القومى لتمليك مساحات من الاراضى المستصلحة للخريجين -
والذى ينفذ جنباً الى جنب مع تمليك الاراضى لصغار الفلاحين من الخطوات الايجابية عن طريق خلق فرص العمل المنتجة ، وحل مشكلة البطالة بين الشباب .

ويهدف هذا المشروع القومى الى المساهمة فى حل مشكلة البطالة عن طريق اتاحة فرصة تملك مزرعة صغيرة للشباب من خريجي الجامعات والمعاهد العليا وفوق المتوسطة وتكوين مجتمعات زراعية جديده متكاملة الخدمات فى مشاريع التوسع الزراعى الاقصى واستثمار طاقات الشباب المعطلة . وتنمية الاراضى المستصلحة الجديدة باتباع وسائل التكنولوجيا الحديثة ، ورفع انتاجياتها .

ومن المستهدف فى الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية - (٩٢ / ٩٣ -
٩٦ / ٩٧) تمليك ملائيل عن ٥٠ الف فدان سنويا تستوعب حوالى عشرة آلاف خريج سنويا ، يدخلون فى قطاع صغار المنتجين الزراعيين . وقد تحقق المستهدف .

وتشير بيانات جهاز التنمية وشئون الخريجين بالاراضى الجديدة التابع لوزارة الزراعة واستصلاح الاراضى انه قد تم منذ بداية العمل بالمشروع - توزيع مساحات من الاراضى المستصلحة على عدد يقرب من ٨٠ الف خريج .

وسوف يحقق المشروع القومى لتمليك الاراضى المستصلحة على الخريجين ما تحرص عليه الحكومة المصرية من حماية للعدالة الاجتماعية وتحقيق البعد الاجتماعى للإصلاح الاقتصادى فضلا عما سيؤدى اليه من زيادة فى انتاج القطاع الزراعى ورفع معدلات الادخار والحد من استيراد الحبوب والمواد الغذائية .

ونظرا للمهام التى تقوم بها الوزارة ايضا اجراء در اسه شاملة عن القطاع غير المنظم حيث يعد هذا القطاع من القطاعات التى يجب ان تحظى باهتمام بالغ لانه فى نمو مستمر ويستوعب اعداد كبيرة من القوى العاملة تقارب نحو ٤٠ % من حجم القوى العاملة على مستوى الدولة .

كما انه يساهم بنسبة عالية فى الناتج المحلى وخاصة فى مجال الزراعة والخدمات وتهدف الوزارة من هذه الدراسة الى التعرف على مجالات العمل ونوعية العمالة فى هذا القطاع وسبل تنمية فرص العمل به وكيفية دفعه الى خطة القطاع المنظم بما يكفل الحماية للعاملين بهذا القطاع .

وقد تمت المرحلة الاولى من الدراسة خلال العام ٩٨ / ٩٩ وتتلوها المرحلة الثانية والاخيرة خلال العام ٩٩ / ٢٠٠٠

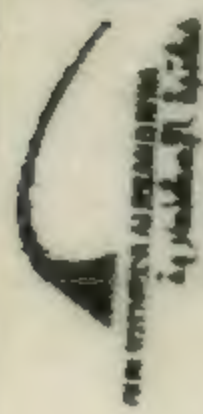
والله الموفق ، {

وزارة القوى العاملة والهجرة
الإدارة العامة للاستخدام الداخلي

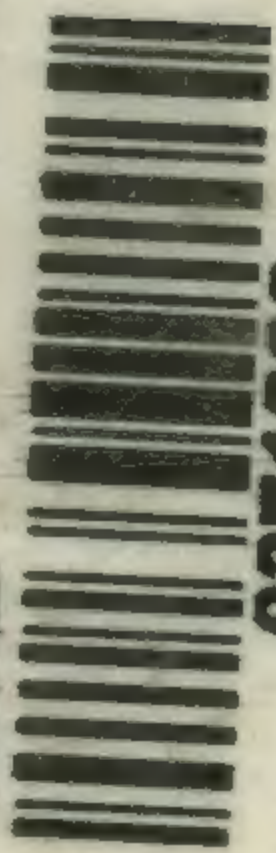
بيان

بأجمالي فرص العمل الواردة من محركات القوى
في الفترة من ٥ / ٩ / ٩٨ حتى ٥ / ١ / ٢٠٠٠

رقم	المحافظة	إجمالي فرص العمل تم شغلها	النسبة المئوية للمستفيدين	فرص عمل لم يشغل والتي لم يعلن عنها	فرص عمل تحت الاختيار
١	القاهرة	١١٣٧	٦٥%	٥٣٠١	١٢٦٩٥
٢	الجيزة	٢٨٨٠	٥٣%	٦١٠٩	٧٤٥٣
٣	الإسكندرية	٤٦٠٣٢	٧٠%	٢٤٠٥	٤٢٣٩
٤	الغربية	١٣٢٩٦	٤٨%	٢٢٨٢	٤٦٩٠
٥	القليوبية	١٢٠٣٤	٦٠%	٢٧٥٢	٢٠٠٤
٦	البحيرة	٤٢٠٠٤	٤٨%	٦١٤٨	٥٠٦٢
٧	الشرقية	١٠٧٧٨	٧٠%	٨٧٤	٢٣١١
٨	كفر الشيخ	٧١٧٣	٨%	٣٢	٦٥٣٤
٩	الدقهلية	٧٠٤٢	٢٧%	٧٨٦	٤٣٥٧
١٠	المنيا	٣٨٤٢	تقارير متباعدة	حتى	تاريخه
١١	البحر الأحمر	٣٣١٩	تقارير متباعدة	حتى	تاريخه
١٢	المنوفية	٢١٢٢	٥٦%	١٥١	٦٦٩
١٣	دمياط	٣٤٦٤	٢٩%	٤١٥١	٦١٣
١٤	سیناء الجنوبية	٢٤٤٧	٧٤%	١٤٠	٤٥٦
١٥	السيوط	١٧٨٢	١٧%	٨٦	١٣٨٦
١٦	الوادى الجديد	١٢٧٠	٣٣%	٢١	١١٠٠
١٧	قنا	١٤٣٤	١٠%	٥٠٢	٩٦٤
١٨	الإسماعيلية	١٢٠٢	٣٢%	٢٥٢	٨٤٠
١٩	المطرية	١٢٢٦	١٨%	٢٩	٩٦٢
٢٠	بور سعيد	١٢١٤	٩%	٣	١٠١١
٢١	شمال الشرقية	١٠٣٩	٦٧%	٢٢٥	١١٥
٢٢	الفيوم	٧٤٧	٢٠%	—	٥٩٨
٢٣	أسيوط	٦٣١	تقارير متباعدة	حتى	تاريخه
٢٤	بنى سويف	٦٢٩	تقارير متباعدة	حتى	تاريخه
٢٥	مرسى مطروح	٦٠٠	١٧%	—	٤٩٧
٢٦	سوهاج	٩٨	٣٦%	—	٦٣
٢٧	الأقصر	٧٥	٢٥%	—	٥٦
	الإجمالي	١٩٦٨٤٩	٥٢%	٢٦٠٠٧	٥٨١٧٥



المكتبة
الوطنية
بـ
الـ
ألكسندرية
Bibliotheca Alexandrina



0271938